الإمبراطورية العثمانية
وعلاقاتها الدولية
في ثلاثينيات وأربعينيات القرن التاسع عشر

تأليف : نينل الكسندروفنا دولينا

ترجمة : أنور محمد إبراهيم



١٩٩٩

المقدمة

جاء اتساع الإمبراطورية العثمانية نتيجة استيلاء الأتراك العثمانيين فى الفترة ما بين القرن الرابع عشر وبداية القرن الثامن عشر على أجزاء كبيرة من البلقان والشرق الوسط وشمال إفريقيا ، وبذلك ضمت الإمبراطورية فى بنيتها العديد من بلاد وشعوب متباينة فى مراحل نموها الإجتماعى والإقتصادى والسياسى ، فضلاً عن تباين هذه البلاد والشعوب فيما بينها من الناحية العرقية والدينية.

لقد بدا واضحاً للعيان أن الإمبراطورية العثمانية قد أخذت فى التخلف منذ الربع الأخير من القرن الثامن عشر عن الدول الأوروبية المتقدمة، التى بدأت الرأسمالية فيها تتطور بخطى متواثبة . وما لبثت الإمبراطورية العثمانية تتعرض لهزائم منكرة فى حروبها ، فى الوقت الذى تعاظمت فيه حركات التحرر الوطنى داخل الشعوب المقهورة واشتدت نزعات الاستقلال لدى الحكومات الإقليمية .

كان لنظام الدولة فى الإمبراطورية العثمانية وتقاليد المؤسسات فيها دورهما فى الحد من تطور النظام الرأسمالى فى اقتصاد البلاد . على أن التطور فى هذا النظام قد حدث بالفعل ، وإن جرى هذا بصورة بطيئة ، وخاصة فى الأقاليم الأوروبية للأمبراطورية ، تلك الأقاليم التى كانت وثيقة الصلة بالسوق الأوروبية. وكان هذا التطور هو التربة التى ساعدت على تكوين جماعات قومية داخل الشعوب الخاضعة ، وكذلك على نمو حركات التحرر الوطنى . لقد ظهرت هذه العمليات أول مرة بين اليونانيين فى الربع الأخير من القرن الثامن عشر لأسباب عديدة ، ثم ما لبثت أن ظهرت بين الصرب والبلغار وشعوب أخرى . وفى الستينيات والثمانينيات من القرن التاسع عشر أخذ الوعى القومى لدى الشعوب المسلمة فى الإمبراطورية العثمانية فى التشكل على نحو فعَّال ، وكان من بينها الشعوب العربية والأكراد والأتراك أنفسهم .

لقد أدى ضعف الإمبراطورية العثمانية والتعقيدات بداخلها إلى زيادة حدة صراع الدول الأوروبية من أجل إخضاع الإمبراطورية إقتصادياً والتقسيم الإقليمى " للتركة العثمانية " وظهر بشكل حاد على الساحة ما عرف باسم " المسألة الشرقية " ، تلك المسألة التى جذبت الاهتمام نحوها وخاصة فى فترة الإنتفاضة اليونانية فى عشرينيات القرن التاسع عشر ثم فى فترة الصراع التركى المصرى من عام ١٨٣١ إلى ١٨٤١ .

لقد ظهر كم هائل من الكتب التى تناولت تاريخ المسألة الشرقية سواء باللغات الأوروبية أو الشرقية، كما نشر عدد كبير من المصادر حول هذا الموضوع فى القرنين التاسع عشر والعشرين . على أنه ولأسباب عديدة فإن الكتابات التاريخية لم تتناول بشكل كاف على الإطلاق دور الإمبراطورية العثمانية نفسها فى الصراعات الدولية التى نشبت فى القرن التاسع عشر ، إذ جرت العادة على بحث هذا الدور من زاوية كونه أثراً معرقلاً للطموحات السياسية للدول الأوروبية . فضلاً عن أن تاريخ الدبلوماسية العثمانية لم يحظ بالدراسات الكافية .

وفى غضون ذلك ، فإن الإمبراطورية العثمانية ، على الرغم من كل ما آلت إليه من ضعف وتخلف وما عانته من مصاعب داخلية ، واصلت وجودها باعتبارها شريكاً مستقلاً فى العلاقات الدولية ، وكثيراً ما استغلت بنجاح التناقضات بين الدول الأوروبية .

ويقوم مؤلف هذا العمل بمحاولة لدراسة الدبلوماسية العثمانية فى الثلاثينيات والأربعينيات من القرن التاسع عشر من داخلها، أى من وجهة نظر الأهداف السياسية الخارجية ومهام الحكومة العثمانية ، وتلك المناهج التى استخدمتها الدبلوماسية العثمانية من أجل تحقيق هذه الأهداف .

ظلت الإمبراطورية العثمانية طوال فترة ازدهارها وقوتها تنظر إلى العالم الأوروبى باعتباره عدواً لها ـــ" داراً للحرب " ، وكانت ترى أن إقامة علاقات ثقافية وسياسية وطيدة معه أمر يمس هيبتها . وفى الوقت نفسه مثلت قوة الإمبراطورية العثمانية وعقائدها الدينية أسباباً لعزلة الدولة ، وهى العزلة التى انعكست بشكل واضح على جميع مجالات الحياة فيها .

لقد انخفضت العلاقات بين الإمبراطورية العثمانية والدول الأوروبية إلى الحد الأدنى . وقد أدت هذه السياسة إلى صعوبة تعرف الأوروبيين على الحياة الداخلية للإمبراطورية ، ولهذا فعندما بدأ الباب العالى(*) فى نهاية القرن الثامن عشر فى إدراك مدى ما وصل إليه من تخلف عن أوروبا ، واضطر تحت ضغط ظروف السياسة الخارجية إلى الدخول فى علاقات دبلوماسية دائمة مع الدول الأوروبية . فإنه قد حقق بذلك خطوة هامة على طريق قيام تعارف مشترك أوثق بين أوروبا وتركيا .

شهدت الامبراطورية العثمانية فى الثلاثينيات والأربعينيات من القرن التاسع عشر قيام نظام دبلوماسى جديد كان مؤسسه وأكثر ممثليه وضوحاً هو رجل الدولة العثمانى الشهير مصطفى رشيد باشا (١٨٠٠ – ١٨٥٨) ، الذى ارتبطت باسمه أول

(*) انظر قاموس المصطلحات

فترة للإصلاحات الداخلية دخلت تاريخ البلاد وعرفت باسم " التنظيمات " . وقد اعتبرت مشكلات السياسة الخارجية التى واجهت الإمبراطورية العثمانية فى تلك الفترة واحدة من الأسباب الحافزة للبدء بهذه الإصلاحات . وعلى هذا فإن دراسة الدبلوماسية العثمانية يمكن اعتبارها واحدة من المداخل التى تسعى إلى توضيح أسباب وطابع تلك التغيرات التى حدثت فى البلاد فى تلك الفترة الصعبة من تاريخها .

لقد بات من الممكن دراسة هذا الموضوع بفضل دراسة المصادر التركية التى أصبحت متاحة أمام الباحثين بعد نشرها فى تركيا على مدى الخمس وعشرين سنة الأخيرة .

إن قيام المؤرخين الأتراك المعاصرين بنشر عدد لا يستهان به من الوثائق التركية وبصورة رئيسية من أرشيف الدولة فى تركيا ومن المجموعات الشخصية المتعلقة بحياة ونشاط الدبلوماسي مصطفى رشيد باشا ، قد سمح لنا بأن نوجه دراستنا تحديداً للدبلوماسية التركية ، أهدافها ، مناهجها ، إمكاناتها وما أسفرت عنه من نتائج .

على أننا وقبل أن نشرع فى وصف الوثائق ذاتها ، نود أن نذكر هنا بضع كلمات حول نشرها . لقد قامت الجمعية التاريخية التركية فى عام ١٨٥٤ بنشر واحدة من أكثر الوثائق شمولاً وغنى من ناحية المضمون . وقد أعدها المؤرخ التركى رشيد كاينار ، الذى قام على مدى عشر سنوات بجمع وثائق ومواد أخرى حول مصطفى رشيد باشا (انظر المرجع ٤٨) .

إن مؤلف رشيد كاينار ، الذى تزيد صفحاته عن ٥٦٠ صفحة ، يتميز بالتعقيد على نحو كبير ، فإلى جانب المواد التى كتبها مصطفى رشيد باشا بقلمه وكذلك معاصروه فإن الكتاب يضم بعض الوثائق الرسمية ، إلى جانب عدد من المقتطفات من السجلات والمؤلفات التاريخية التركية كتبها مشاركون فى صنع هذا التاريخ وشهود عيان على ما جرى فيه من أحداث .

يضم كتاب كاينار أيضاً اقتباسات من المؤلفات الخاصة بالنشاط الإصلاحى والدبلوماسى لمصطفى رشيد (٢٨ صفحة من الكتاب) ، وبناء على الحسابات التى أجريناها على عدد الصفحات ، فقد شكلت المواد ذات الطابع الدراسى للمصادر حوالى ٨٠٪ تقريباً من إجمالى صفحات الكتاب . وهى تقارير السفارات والتقارير المرفوعة للسلطان والتى أعدها مصطفى رشيد وكذلك محاضر اجتماعات المجالس ومحاضر المباحثات الدبلوماسية التى أجراها كبار رجال الدولة الأتراك مع السفراء الأوروبيين وخطابات وتقارير رجال الدولة وموظفى الباب العالى . ومعظم هذه الوثائق تنشر للمرة الأولى .

وبفضل ما نشره كاينار أصبحت هذه المواد متاحة للمرة الأولى أمام الباحثين الذين لا يملكون إمكانية العمل فى الأرشيف التركى . كما أن العديد من هذه الوثائق محفوظة ، وفقاً لما أعلنه كاينار نفسه ، فى مكتبته الشخصية .

وتشكل التعليقات التى وضعها المؤلف والتى تمثل وصفاً موجزاً للوضع التاريخى والأحداث التى يدور حولها الحديث – ٨٦ صفحة – تشتمل على التقديم والمدخل – ٣٩ صفحة – وقد أشار كاينار فى المقدمة إلى أنه لم يسعَ لإضفاء أى تقييم ذاتى على الوثاق معتبراً أن هدفه اقتصر على نشر المصادر فقط .

لا يحمل الجزء الأكبر من هذه الوثائق أية تواريخ[1]، كما أن نصوصها نشرت بالأحرف اللاتينية ، وغابت الصور الأصلية للوثائق وهو ما يقلل بطبيعة الحال من القيمة العلمية لهذا المرجع .

بداهة فإن المختصين الذين لم يتسنَ لهم العمل فى دور المحفوظات التركية لا يستطيعون أن يُقيِّموا هذا المصدر من زاوية وفرة ونوعية النص . ومن هنا جاءت أهمية تقييمه بالنسبة لنا من خلال ما كتبه عنه المؤرخ التركى والخبير البارز فى شئون السجلات التركية ارجيومين كوران فى عام ١٩٥٦ (المرجع ٢١٤) .

وحول دقة قراءة نصوص كاينار كتب كوران قائلاً: " على الرغم من وجود بعض الكلمات التى جرت قراءتها على نحو خاطئ ، فإن نصوص الوثائق المنشورة هى نصوص صحيحة تماماً " .

وحول وفرة التقارير التى رفعها السفير مصطفى رشيد والموجودة فى هذا المرجع، يؤكد كوران على بعض الخلل الذى وقع فيه المؤلف ، ويخبرنا أن أرشيف الدولة المركزى فى أسطنبول يحتفظ بتقارير مصطفى رشيد التى أرسلها من باريس ولندن والتى تعود إلى عامى ١٨٣٦ و ١٨٣٧ ، وهى تقارير لم يضمها مؤلف كاينار . وقد نشرت هذه التقارير فيما بعد على مدى الفترة من ١٨٥٤ وحتى ١٨٦٣ على يد المؤرخ التركى م. جاويد بايسون (المرجع ٤٦) .

إن طبعة كاينار يشوبها بعض النقص المحدود ، فلا نجد فيها ببليوجرافيا موحدة تضم المراجع المستخدمة ، كما أن الحواشى الببليوجرافية تحتوى على العديد من الأخطاء (انظر المرجع ٤٨ ص ٣ ، ٤٢ ، ٤٥ ، ٤٨ ، ١٦٠ ، ٥٢ ، ٦١ ، ١٥٠ – ١٥١ وغيرها) .

١– من المحتمل أن يكون تاريخ الورود إلى إدارة الباب العالى مكتوباً على الوثائق ولكنه لم يذكر فى الكتاب .

كما لم يشر مؤلف الكتاب فى أحوال كثيرة إلى المعلومات التى صدرت قبل نشر الوثائق . وقد أشار كوران إلى ذلك أيضاً، الأمر الذى جعل من الصعب أحياناً التحقق مما إذا كانت هذه الوثيقة أو تلك قد نشرت من قبل أم أنها تنشر للمرة الأولى . من ناحية أخرى فقد جرى ذكر بعض أسماء رجال الدولة الأوروبية بشكل خاطئ[1] ، ولم تصاحب بعض الأسماء الأخرى أية إيضاحات بشأنها[2].

تعود المواد المعروضة فى الكتاب إلى أحداث وصلت إلى ذروتها عام ١٨٤٦ . أما الأعوام الأخيرة من حياة مصطفى رشيد باشا فالمواد الخاصة بهالم تنشر به.

تتناول تقارير السفارات الأخيرة التى كتبها مصطفى رشيد عن الأعوام من ١٨٣٤ وحتى ١٨٣٧ ثم من ١٨٤١ وحتى ١٨٤٥ ، إلى جانب المواد الأخرى التى نشرها كاينار الموضوعات التالية:

١) جهود الباب العالى الدبلوماسية وخاصة ما قام به مصطفى رشيد بهدف إعادة الجزائر إلى كيان الدولة العثمانية بعد أن استولت عليها فرنسا فى عام ١٨٣٠ .

٢) سياسة الباب العالى وعلاقاته بالدول الأوروبية (روسيا ، إنجلترا ، فرنسا ، النمسا وبروسيا) بخصوص الصراع التركى المصرى (شغل مصطفى رشيد إبان فترة الصراع منصب السفير لدى فرنسا وإنجلترا ، ثم أصبح وزيراً للخارجية منذ عام ١٨٣٧) .

٣) التنافس التركى الفرنسى فى تونس .

٤) الخلاف التركى اليونانى بسبب الأقاليم التى يسكنها اليونانيون والتى ظلت داخل نطاق الإمبراطورية العثمانية بعد حصول اليونان على استقلالها عام ١٨٣٠ .

٥) الثورة فى لبنان فى أربعينيات القرن التاسع عشر وتدخل الدول الأوروبية فى الشئون الداخلية للإمبراطورية العثمانية فيما يتعلق بالأحداث الجارية فى هذه المنطقة ، ونشاط الإدارة التركية فى تسوية الأزمة اللبنانية .

١- على سبيل المثال ، ورد إسم الكوماندور الإنجليزى نيبير على أنه تامبير (٤٨ ، ص ٣٦٣) ، كما تحول اسم القائم بالأعمال الروسى فى باريس أ. ب. كيسليف إلى لوكسيليف (ص ٥١٤) وكذلك اسم السفير الروسى لدى أسطنبول أ. ب. بوتينيف أصبح مرة بونتيف (ص ٤٦٢) ومرة أخرى بوتنييف (ص ٤٦٦) إلى آخره .

٢- على سبيل المثال ، لم يول المؤلف الاهتمام اللازم لاسم قانى بك ، الأمر الذى ترتب عليه أنه أخطأ فى صفحة ٣١، فذكر أن اسم المتحدث مع السفير الإنجليزى هو مصطفى رشيد باشا بدلاً من قانى بك (٤٨، ص ١٣٠ ، قارن ٥٣ ، المجلد ٦ ، ص ٦ – ٩) .

٦) إلقاء الضوء على عدد من المشكلات مثل: إنشاء سفارات عثمانية دائمة فى الخارج فى ثلاثينيات القرن التاسع عشر المحاولات التى بذلت لمواجهة تدخل الدول فى الشئون الداخلية للدولة العثمانية فى الأربعينيات من القرن الماضى ، دور مصطفى رشيد فى عقد الإتفاقية التجارية بين تركيا وإنجلترا فى عام ١٨٣٨ وموقفه من هذه الإتفاقية ، إلى جانب بعض المشكلات الأخرى .

وتشغل المواد ذات الصلة بالنشاط الإصلاحى لمصطفى رشيد و"التنظيمات" الإصلاحية بوجه عام حيزاً كبيراً من الكتاب الذى وضعه كاينار (١٤٨ صفحة). وقد قمنا باستخدام هذه المواد فى كتابنا هذا فيما يتعلق منها بالمشكلات الدبلوماسية فقط .

وما تزال المصادر التركية التى أوردها كاينار فى كتابه نادرة الاستخدام حتى وقتنا هذا ، وحتى ما يستخدم منها فإنه موجه فقط لإلقاء الضوء على التنظيمات الإصلاحية[١].

يعود تاريخ تقارير السفارات التى كتبها مصطفى رشيد من باريس ولندن إلى فترة سفارته الأولى (من سبتمبر ١٨٣٤ وحتى ابريل ١٨٣٥) وكذلك إلى فترة سفارته الثانية (من سبتمبر ١٨٣٥ وحتى أغسطس ١٨٣٧) وقد قام بنشرها م.ج.بايسون بدءاً من عام ١٩٤١ . ولم يتجاوز ما نشره فيها حتى عام ١٩٦٣ أكثر من ٦٥ تقريراً (المراجع ٤٥ ، ٤٦) ، ضم كاينار منها فى كتابه عدداً محدوداً للغاية .

ومن اللافت للنظر أن الجزء الأكبر من التقارير التى نشرها بايسون مؤرخة إما بواسطة المرسل ، أو بواسطة إدارة الباب العالى يوم وصولها . وقد ذكر م.ج. بايسون أن جزءاً من هذه الوثائق كان مُشفَّراً ثم جرى فك شفرته من قبل الناشر . وقد نشرت هذه التقارير كلها ، كما حدث فى طبعة كاينار ، بالأحرف اللاتينية دون نشر للأصول .

سنشرع الآن فى تحليل مضمون المصادر التركية ذات الصلة المباشرة بموضوع كتابنا .

تمثل تقارير مصطفى رشيد من لندن وباريس فى الفترة من ١٨٣٤ وحتى ١٨٤٥ الجزء الأكبر من المصادر المذكورة . وإلى جانب هذه التقارير ففى حوزتنا تقارير

١- استخدم كل من أ. د. نوفيتشيف (١١٠) ، ف. ش. شعبانوف (١٤٦) ، س. شو (١٩٨٥) فى بحوثهم مواداً مقتطفة من كتاب رشيد كاينار .

مصطفى رشيد التى رفعها للسلطان[1] ، وتقارير الباب العالى المرفوعة للسلطان وكذلك عدد من الخطابات والمذكرات وملحوظات مصطفى رشيد ومن بينها ، رد مصطفى رشيد على مذكرة الكاتب الفرنسى م. ديستريل الموجهة ضد مصطفى رشيد وسياسته الداخلية والخارجية (المصدر ١٥٩). ويظهر لنا مضمون الرد (غير المؤرخ) أن مصطفى رشيد وقف إلى جانب القضاء على نظم الإجراءات الحكومية فى الإقتصاد والإحتكار وشراء السلع إجبارياً بأسعار متدنية ، وأن كبار رجال الدولة كانوا يناصرونه فى آرائه (٤٨ ، ص ١٢٩) .

وتعتبر هذه الوثيقة إحدى أهم الوثائق التى استندنا إليها فى هذا العمل لنصل إلى استنتاج مفاده أن اتفاقية التجارة التركية الإنجليزية عام ١٨٣٨ قد عقدها الجانب التركى ليس فقط بتأثير ضرورات السياسة الخارجية وإنما عن وعى ، وبغرض خلق ظروف موضوعية لتنمية الإستثمار الرأسمالى فى اقتصاد البلاد .

تعتبر تقارير السفارات التى وضعها مصطفى رشيد هى مصدرنا الرئيسى فى هذا الكتاب . إن تحليلها والمقارنة بينها وبين المصادر الأوروبية يسمحان بالوصول إلى عدد من الاستنتاجات ، بما فى ذلك الاستنتاجات المتعلقة بالنشاط الموجه والفعال للدبلوماسية التركية فى ثلاثينيات وأربعينيات القرن التاسع عشر ، وكذلك الحرفية الرفيعة للسفير التركى مصطفى رشيد التى تجلت على مدى نصف عام منذ وصوله الأول إلى باريس عام ١٨٣٤ إبان المباحثات التى دارت بينه وبين وزير خارجية فرنسا بشأن الجزائر (٤٨ ، ص ٧٢ – ٧٧)

تمثل تقارير مصطفى رشيد التى أرسلها من لندن خلال عامى ١٨٣٦ – ١٨٣٧ أهمية بالغة ، فهى تعرض لنا كيف حاول رشيد الحصول من بالمرستون على دعم مؤثر أكبر للسلطان محمود الثانى فى صراعه مع محمد على ، وتدل هذه التقارير على أن بالمرستون كان يميل إلى السماح بوقوع صدام مسلح بين جيش السلطان وبين جيش محمد على ، كما تدل على أنه حاول أيضاً فى عام (١٨٣٧) دفع السلطان نحو هذا العمل (٤٦ ، رقم ١٧ ، ١٨ ، ص ١٨٣ – ١٨٥) .

إن مثل هذا الموقف من جانب بالمرستون ليس له – كما هو معروف – أى صدى فى المراجع التاريخية . فالمراجع الأوروبية لا تناقش سوى مسألة ما إذا كان السفير

١– يرجع تاريخ أحد هذه المصادر إلى خريف ١٨٣٧ عندما جرى تعيين مصطفى رشيد باشا وزيراً للخارجية للمرة الأولى . وتتناول المذكرة الثانية (مطلع عام ١٨٤١) الاختلاف فى وجهات النظر بين سفراء الدول الأوروبية لدى إسطنبول بخصوص الشروط التى جرت مناقشتها بشأن إخضاع والى مصر المتمرد محمد على . وقد جرى عرض مضمون هذا الاختلاف بالتفصيل فى كتابنا .

الإنجليـزى فـى أسطنبـول بونسـونبى هـو الذى قـام – بعلم من بـالمرسـتـون – بحث السلطان على الدخول فى الحرب ضد محمد على (انظر المراجع ٦٣ ، ص ٧٤ – ٧٥ ، ١٢٤ ، الجزء الأول ص ٣٠١) .

إن أهمية تقرير مصطفى رشيد هذا تكمن فى تضمنه معلومة تفيد تصريحات بالمرستون الموجهة ضد سياسة فرنسا فى مصر . كما أنها دليل نادر للغاية ، إذ أننا نجد فى جميع الوثائق الأخرى المتاحة لنا ، والتى يرجع تاريخها للفترة التى سبقت وتلت أغسطس ١٨٣٧ ، أن موقف الممثلين الرسميين لإنجلترا ، بما فيهم بالمرستون نفسه ، تتلخص فى التأكيد المستمر للباب العالى على أن الجزائر تعد إستثناء ، أما بالنسبة للقضايا الأخرى فإن فرنسا سوف تدافع عن مصالح السلطان ، إذ أنها تقف ومعها إنجلترا ضد السياسة الشرقية لروسيا .

للأسف فنحن لا نملك معلومات كافية تمكننا من الحديث عن أسباب هذه التغيرات التى طرأت على موقف بالمرستون وخاصة فى أغسطس عام ١٨٣٧ ، على أن هناك دون أدنى شك دور محدد فى هذا التغير يرجع لنشاط الدبلوماسى التركى مصطفى رشيد الذى نجح فى الحصول على تأييد إنجلترا فيما يتعلق بإشعال الحرب التركية المصرية (انظر ٤٦ ، رقم ١٤، ص ٦٥ – ٧٠ ، رقم ١٥ ، ص ١٣٧ – ١٣٨) .

وتؤكد التقارير الواردة من لندن أن تعيين مصطفى رشيد فى منصب وزير الخارجية كان مؤشراً على التقارب التركى الإنجليزى (١٢٤ ، جـ١ ، ص ٢٩٣) .

وتؤكد ذلك المذكرة التى رفعها الوزير الجديد للسلطان محمود الثانى فى خريف عام ١٨٣٧ (٤٨ ، ص ٨٤ – ٩٣) . وتحتوى هذه الوثيقة الهامة على اقتراح صاحب المذكرة بالتوجه ناحية إنجلترا من أجل تصفية الصراع التركى المصرى .

وقد استطاع مصطفى رشيد أن يدعم وجهة نظره بالحجج من جميع النواحى . ومن أجل هذا عرض رشيد السياسة الخارجية لإنجلترا وفرنسا والنمسا وبروسيا وروسيا للتحليل وعرض لمواطن التقاء المصالح والإختلاف ، وكذلك موقف هذه الدول من أعداءها – السلطان ومحمد على . وفى معرض محاولته لإقناع محمود الثانى بالموافقة على خططه ، سعى مصطفى رشيد لتقوية الشك لدى محمود الثانى فى سياسة روسيا . وفى الوقت نفسه راح يقدم له النصح بألا يفسد علاقته بروسيا وإنما يعمل فقط على ألا يلجأ للحصول على أى مساعدة عسكرية منها بموجب معاهدة أونكيار إيسكيلسى ، التى كانت دول أوروبا الغربية تقف ضدها موقفاً معادياً . أما فيما يتعلق بإنجلترا ، فقد أثبت مصطفى رشيد للسلطان أن ما تقدمه للباب العالى من مساعدة أمر لا يخلو من غرض ، فإنجلترا ، التى تعادى محمد على ، تقف فى الوقت نفسه ضد روسيا

بسبب الخلافات المتعلقة بمصالحها فى إيران وربما فى الهند أيضاً . كانت الإشارة إلى الاهتمام المغرض لإنجلترا ، بداهة ، برهان دامغ لإقناع السلطان بقبول اقتراح مصطفى رشيد بشأن سبل تصفية النزاع التركى المصرى .

على أن الباب العالى وبعد أن اتفق مع رأى وزير خارجيته وغيَّر من توجه سياسته الخارجية لم يتخل تماماً عن تحالفه مع روسيا ، وإنما على العكس من ذلك ، سعى ألا يفسد هذا التحالف بأى شكل من الأشكال ، ولهذا قدم لها مكاسب ملموسة . وهناك العديد من الوثائق التى تدل على اهتمام الباب العالى بتأييد علاقات الصداقة مع روسيا تعود إلى الفترة من عام ١٨٣٤ وحتى ١٨٣٩ . وتشتمل هذه الوثائق على تقارير السفارات التى رفعها مصطفى رشيد من كل من باريس ولندن فى الفترة من عام ١٨٣٤ وحتى ١٨٣٩ . وتشمل هذه الوثائق على تقارير السفارات التى رفعها مصطفى رشيد من كل من باريس ولندن فى الفترة من ١٨٣٤ وحتى ١٨٣٧ (٤٨ ، ص ٦٥ ، ٤٦ ، رقم ١٥ ، ص ١٣٣ – ١٣٦ ، رقم ١٦ ، ص ٤٩ – ٥٣، رقم ١٧ – ١٨ ، ص ٧٦ – ١٧٨ ، ١٨١ – ١٨٣) وكذلك محضر اجتماع الباب العالى الذى عقد فى النصف الأول من عام ١٨٣٩ (٥٣ ، مجلد ٦ ، ص ١٧) بعد رفض إنجلترا لتوقيع مشروع الإتفاق التركى الإنجليزى ضد محمد على ، وأيضاً خطة السلطان حول بعثة مصطفى رشيد إلى لندن عام ١٨٣٨ (٤٨ ، ص ١٤٢ – ١٤٤) .

وتسمح مذكرة مصطفى رشيد التى تتضمن تقييماً للعلاقات الدولية فى تلك الفترة أن نحكم على مدى الدرجة الرفيعة لأهليته وموهبته الدبلوماسية .

وتكتسب تقارير مصطفى رشيد من لندن وباريس عام ١٨٣٩ أهمية كبيرة . ففى تلك الفترة التى سبقت تعيينه وزيراً للخارجية نجح فى التوصل إلى توقيع إتفاقية تحالف مع إنجلترا ، وهى الإتفاقية التى كانت موجهة ضد محمد على . وتدل هذه التقارير على موقف إنجلترا من الإستعدادات التى تمت للصدام المسلح بين السلطان والجيش المصرى . وعلى الرغم من رفض بالمرستون توقيع مشروع الإتفاق التركى ، فقد وعد مصطفى رشيد فى مطلع يونيو ١٨٣٩ بتوجيه أسطول بحرى عسكرى نحو منطقة الصراع والتدخل فى مجريات الأحداث ، فى حالة ما إذا تعرض جيش السلطان للهزيمة أى ، وكما ورد على لسان مصطفى رشيد ، أنه اعتزم أن يتبع " سياسة الحذر " تجاه هذا الأمر (٨٤ ، ص ١٥٤) .

لم تلق المراجع التاريخية الأوروبية الضوء على محتوى اجتماع سفراء إنجلترا وروسيا والنمسا وبروسيا المعتمدين لدى إسطنبول برئاسة وزير خارجية الباب العالى مصطفى رشيد من أجل إعداد شروط تسوية الصراع التركى المصرى فى نهاية عام

١٨٤٠ والربع الأول من عام ١٨٤١ . وتؤكد محاضر هذه الإجتماعات (٤٨ ، ص ٣٤٣ – ٣٧٢) اهتمام إنجلترا بإضعاف محمد على وفرض شروط يمكن من خلالها إخضاع السلطان وإفقاده إمكانية ممارسته لسياسة مستقلة . وهذه الوثائق تشير أيضاً إلى أن موقف السفير الإنجليزى بونسونبى كان متعنتا إلى حد أن مصطفى رشيد اضطر إلى الكتابة بشأن هذا الموقف إلى السلطان باعتباره أمراً مرفوضاً دعا إلى اعتراض سفراء الدول الأوروبية الأخرى أنفسهم عليه أيضاً (٤٨ ، ص ٣٧٤ – ٣٨٠) .

إن تقارير مصطفى رشيد تشكل مادة خصبة لدراسة النزاع التركى اليونانى وخاصة النزاع الإقليمى فى النصف الأول من أربعينيات القرن التاسع عشر وكذلك لدراسة التنافس الفرنسى التركى فى تونس فى تلك الفترة ذاتها . إن هذه المادة الوثائقية قد أتاحت لنا أن نتعرف على صفحات تكاد تكون مجهولة من تاريخ نضال اليونانيين ، الذين بقوا داخل كيان الإمبراطورية العثمانية ، من أجل العودة إلى اليونان ودور الدول الأوروبية فى الخلاف التركى اليونانى ، وعلى معلومات غير معروفة تتعلق بسياسة باى تونس ، الذى استغل التنافس الفرنسى التركى فى الحصول على قدر كبير من الاستقلال عن الباب العالى .

وبفضل المطبوعات التركية توفرت لدينا وثيقتان تضمان التعليمات التى أرسلت لسفيرين[١]:

١– إلى روح الدين أفندى ، وكان يشغل منصب نائب السفير إبان توجه مصطفى رشيد لقضاء إجازته فى إسطنبول ، وقد أرسلها الباب العالى فى الربع الأول من عام ١٩٣٥ (٤٥ ، رقم ١٢ ، ص ٤٥٣ ، ٤٨ ، ص ٧٧) .

٢– إلى مصطفى رشيد الذى عين سفيراً لدى باريس فى سبتمبر عام ١٨٤١ (٤٨ ، ص ٣٩٣ ، ٤٩٢) .

أما الوثيقة الأولى فتعود أهميتها لما تحويه من تقييم للجزائر باعتبارها " مكاناً لا طائل من ورائه " ، وأما الثانية فتقيِّم التحالف الأنجلوفرنسى من وجهة نظر مصالح العلاقات الدولية للباب العالى .

وهناك استشهاد شهير ورد فى وثيقة ثالثة تضم أيضا تعليمات (غير مذكور بها المرسل إليه) وتتعلق بأمور تخص الجزائر (٤٥ ، رقم ٧ ، ص ٤٩ ، الملحوظة ٢) .

ويعتبر سجل المؤرخ التركى أحمد لطفى الذى يضم بين دفتيه الأحداث التى

١– من الأمور غير المؤكدة حتى الآن ما إذا كان مصطفى رشيد قد تلقى تعليمات عند أول تعيين له باعتباره سفيراً لدى باريس عام ١٨٣٤ ، وكذلك عند انتقاله للعمل فى كل من باريس ولندن عام ١٨٣٦ .

وقعت فى الفترة من ١٨٢٥ إلى ١٨٤٩ واحداً من المصادر التركية الهامة، ففى هذا السفر نجد تسجيلاً لبعض المناقشات التى دارت بين كبار رجال الدولة الأتراك والسفراء الأوروبيين حول مشكلات العلاقات الدولية (مثل المناقشة التى دارت بين قانى بيه والسفير بونسونبى) ، كما نجد محاضر لاجتماعات الحكومة التركية ، وقد قام لطفى بتقييم الإتفاقية التركية الإنجليزية التى عقدت عام ١٨٣٨ ورأى أنها وثيقة مفروضة من الخارج ، ولكنه أشار أيضاً إلى أن عدداً من أعضاء حكومة السلطان قد أقروا نظام الإحتكار ورأوا أن القيود ضارة بالتجارة وأن التجارة الحرة تساعد على رخاء البلاد والرعية .

لقد تركت المصادر التركية سابقة الذكر بعض الثغرات فى عرضها للموضوع ، كما أنها لم تقدم بشكل كامل كل التيارات فى العلاقات الدولية المتشابكة للإمبراطورية العثمانية . وينطبق هذا بالدرجة الأولى على تاريخ النزاع التركى المصرى ، على الرغم من أن كثيراً من الكتابات التاريخية ومن بينها كتاب لطفى قد تناولتها بشكل مسهب للغاية .

على أن كتاب لطفى يترك أسباب النزاع الذى كان قائماً بين أنصار التوجه الروسى والإنجليزى داخل حكومة السلطان والشكوك التى راودت كبار رجال الدولة الأتراك ومن بينهم مصطفى رشيد نفسه دون توضيح ، وقد كان لهذه الشكوك – بداهة – دورها فى تصرفاتهم فى أوقات مختلفة . كما ظلت أيضاً أسباب الانتقاد الشديد الذى صرح به بالمرستون فى أغسطس ١٨٣٧ حول موقف فرنسا تجاه مصر وحول أسباب التغيرات التى طرأت على سياسة إنجلترا تجاه النزاعات التركية المصرية فى هذه الفترة بالتحديد دون تفسير .

لا نعرف على وجه التحديد أستناداً على لطفى درجة استحسان مصطفى رشيد لشروط الاتفاقية التجارية المعقودة بين إنجلترا وتركيا عام ١٨٣٨ وموقفه المتأخر منها بعد أن أصبحت سارية المفعول . ولم يحدد الكتاب بشكل قاطع عدداً من التواريخ الهامة مثل تاريخ وصول مصطفى رشيد إلى لندن لعقد المعاهدة العسكرية بين إنجلترا وتركيا ضد محمد على . كما لم يشر إلى تاريخ اجتماع حكومة السلطان الذى جرت فيه مناقشة المشروع الإنجليزى لهذه المعاهدة والذى كان مصطفى رشيد قد بعث به من لندن ، كذلك لم يؤرخ للنسخة الإنجليزية من المعاهدة ، وهى النسخة المحفوظة فى أرشيف السياسة الخارجية الروسية (١٦ ، المخطوطين ٧٥ ، ٧٦) .

لم يحدد لطفى أيضاً بشكل تام أسباب تنحية مصطفى رشيد باشا من منصب وزير الخارجية فى باريس ١٨٤١ بعد النجاح التام تقريباً فى إنهاء النزاع التركى المصرى ومكافأته بالنجمة الماسية ، وظل مجهولاً ما إذا كان ذلك الأمر قد تم بضغط

من النمسا ، التى كانت تخشى تجدد النزاع المسلح من جانب فرنسا ومحمد على فى حالة المماطلة لشروط التسوية ، أم تم على يد المعارضة الداخلية .

إن نشر عدد قليل للغاية من التعليمات التى أصدرها مصطفى رشيد إبان عمله سفيراً أمر يدعو للأسف الشديد . كما تغيب عنا تعليمات الباب العالى له عند تعيينه فى المرة الأولى سفيراً لدى باريس عام ١٨٣٤ ، ثم بعد انتقاله للعمل فى لندن فى خريف ١٨٣٦ . وقد كانت الفترة الأخيرة فى غاية الأهمية لتوضيح موقف الباب العالى فى تلك الفترة من كل من إنجلترا وروسيا .

وقد اعتمد أحمد لطفى فى كتابه على مواد رسمية من نصوص إتفاقيات: أونكيار أيسكيليسى عام ١٨٣٣ (٣٩ ، ص ٨٩ - ٩٢) ، اتفاقية ميونخنجريتس عام ١٨٣٣ (٣٩ ، المجلد ٤ ، جزء ١ ، ص ٤٣٨) ، إتفاقية التجارة الإنجليزية التركية عام ١٨٣٨ (٤٩ ، المجلد ١ ، ص ٢٧٢ ، ٤١ ، ص ١١٠ - ١١١ ، ٤٢ ، ص ٢٤٩ - ٢٥٣) ، مشروع المعاهدة الإنجليزية التركية بشأن التحالف ضد محمد على (٥٣ ، المجلد ٦ ، ص ٧ - ٨ ، ٤٨ ، ص ١٣١) . المشروع الإنجليزى لنفس المعاهدة (النسخة الفرنسية) (١٩ ، المخطوطين ٧٥ - ٧٦) ، خطى جولخانة عام ١٨٣٩ (٤٨ ، ص ١٧٦ - ١٨٠ / ٣٩ ، ص ١٧١ - ١٧٥ / ٤٢ ، ص ٢٨٨ - ٢٩٠) ، ثم قرارات مؤتمر لندن ١٨٤٠ - ١٨٤١ (٣٤ ، المجلد ١٢ ، ص ١٢٠ - ١٤١ / ٤٠ ، الجزء ٣ ، ص ٦٨٩ - ٦٩٧ / ٤٢ ، ص ٣٠٥ - ٣١٤ / ٣٤ ، الجزء ٢ ، ص ٤١٧ ، ٤٩ ، الجزء ٤ ، ص ٢١٢ - ٢١٥ / ٤٨ ، ص ٣٣١ - ٣٣٥) .

ويضم أرشيف السياسة الخارجية الروسية قدراً كبيراً من المعلومات القيمة الخاصة بنشاط الدبلوماسية التركية من بينها تقارير السفير الروسى فى إسطنبول أ.ب. بوتينيف وتتعلق مباشرة بمباحثات محمد على مع الباب العالى التى جرت فى شهر يوليو من عام ١٨٣٩ واستؤنفت فى نهاية نفس العام ومطلع عام ١٨٤٠ (١٩ ، المخطوطات ٣٧٠ - ٣٨٠ ، ٢٢) . ويحتفظ الأرشيف أيضاً بنسخة من المشروع الإنجليزى للإتفاقية الإنجليزية التركية (النسخة الفرنسية) ، وهو المشروع الذى تقدمت به إنجلترا عام ١٨٣٩ مقابل المشروع التركى (١٩ ، المخطوطات ٧٥ - ٧٦) .

وتتضمن كتابات المعاصرين ، الذين عاشوا فترات طويلة فى تركيا ، معلومات تصف بعض أحداث تاريخ الدبلوماسية العثمانية ، على الرغم من أن هذه الكتابات كانت مكرسة أساساً لمشكلات أخرى، أو كانت مجرد أعمال عامة عن الدولة العثمانية. ومن هؤلاء الكتاب القنصل الروسى ك.م.بازيلى الذى عمل فى بيروت فى الفترة من ١٨٣٩ وحتى ١٨٥٣ (٢٧) ، المؤرخ والدبلوماسى السويدى مورادجا دوسون الذى

ترك لنا وصفاً تفصيلياً شاملاً للإمبراطورية العثمانية (١٦٠ ، المجلد ٣ ، ص ٤٣٧ – ٤٦٢) ، المستشرق والدبلوماسي النمسوي إ. هامر مؤلف كتاب تاريخ تركيا (١٦٨ ، ص ١٥٨ – ١٦٧) ، الدبلوماسي الروسي ف. أ. تيبلوف الذي خدم في إسطنبول في السبعينيات من القرن التاسع عشر (١٣٤ ، ١٣٥)، المستشرق الروسي الشهير إ. ن. بيرزين (٨١) ، الضابط البروسي والمدرس بالجيش التركي ج. مولتكي (١٠٣ ، ٣٧ ، العدد ٩) .

ومن البحوث القيمة التي استند إليها هذا العمل ما قام به ج. روزين ، الذي عمل بالسفارة البروسية في الدولة العثمانية من أربعينيات وحتى ستينيات القرن التاسع عشر (وقد صدر كتابه في ترجمة روسية) . وقد أستعان مؤلف هذا الكتاب بالمواد الموجودة في أرشيف الدولة في بروسيا والمواد الصحفية الأوروبية إلى جانب مشاهداته الشخصية . والبحث مكرس لدراسة التاريخ السياسي والدبلوماسي للإمبراطورية العثمانية أكثر من كونه دراسة للإصلاحات الداخلية فيها . في الوقت نفسه فكتاب روزين يلقي بالضوء على العديد من قضايا سياسة الدولة الأوروبية المتعلقة بتركيا . وعلى الرغم من التحيز الواضح في تفسيره لموقف حكومة السلطان التي يرى أنه كان موقفاً غير مستقل على الإطلاق ، فالكتاب يحتوي مع ذلك على مادة موضوعية لم يسبق تسجيلها من قبل في أي مرجع آخر . ويعتبر روزين من القلائل الذين أكدوا عزم إنجلترا في النصف الأول من ثلاثينيات القرن التاسع عشر على تأييد محمد على لا السلطان وكيف أنها راحت تتراجع تماماً يوماً بعد الآخر عن هذا الموقف . ويولي كتاب روزين أيضاً أهمية كبيرة لتطور العلاقات الإنجليزية التركية من عشرينيات وحتى خمسينيات القرن التاسع عشر (١٢٤) .

إن المؤلفات التي قمنا بإحصاءها (٢٧ ، ١٦٠ ، ١٦٨ ، ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٠٣ ، ٣٧، ١٢٤) والتي كتبها شهود عيان ومشاركون في الأحداث هي مؤلفات تحمل في الوقت نفسه طابع المراجع والأبحاث .

وهكذا نجد أن المصادر التركية قد أتاحت لنا – بدرجة معلومة – أن نسد ثغرات جوهرية وأن نستكمل المعلومات المتاحة الخاصة بالعلاقات الدولية المعقدة في فترة الثلاثينيات والأربعينيات من القرن التاسع عشر بفضل المواد المتعلقة بنشاط الدبلوماسية التركية . كما استطعنا أيضاً – على نحو موضوعي – تصحيح المعلومات المجتزأة من المصادر الأوروبية التي تناولت أهداف وجهود الإمبراطورية العثمانية استناداً إلى المعلومات التركية ، كما جرى تجنب بعض الأخطاء التي ظهرت نتيجة نقص المعلومات . ومن بين تلك المعلومات التي كانت مبتورة ، تلك الأسطورة التي شاعت في النصف الأول من القرن التاسع عشر والتي استندت إلى التصور الأوروبي

المركزى الذى يدعى طابع التبعية الكاملة الذى ميز الدبلوماسية العثمانية لهذه أو لتلك من الدول الأوروبية . وقد أشار عدد من المؤرخين والدبلوماسيين الروس فى مستهل القرن العشرين إلى بطلان هذه الاستنتاجات (١١٥ ، ص ٧٠ – ٧١ ، ١٣٣ ، ص ٢٧) . كما أسس العلماء الروس شكوكهم فى صحة هذه النظرة للدبلوماسية العثمانية على حقائق مستقاة من تاريخ العلاقات الروسية التركية . على أنه كان من المستحيل وبدون التعرف الواسع والمتعمق على المصادر التركية الوصول إلى حل مقنع لهذه المشكلة . إن المصادر الروسية والأوروبية الغربية ظلت أقل مصداقية بسبب الإطلاع غير الكافى لمؤلفيها ، وقد أشار إلى خصائص المصادر الأوروبية كلاسيكيو الماركسية وعدد من الباحثين فى مجال العلاقات الدولية (١٢ ، ص ٢٢ ، ٨٥ ، ٥٦٠ / ١٠٢ ، ص ١٩ / ٦٢ ، ص ٢٥ ، ٢٧) .

وقد ظهر فى السنوات الأخيرة عدد من البحوث كتبها مؤرخون سوفيت وأجانب يدرسون بشكل مباشر مشكلات العلاقات الدولية والدبلوماسية للأمبراطورية العثمانية فى القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين . وتتفق جميع هذه البحوث على استنتاج واحد مفاده أن الإمبراطورية العثمانية ، على الرغم من تبعيتها الإقتصادية والسياسية جزئياً للدول الإستعمارية فى القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين ، احتفظت بقدر محدود من إستقلاليتها فى مجالات العلاقات الدولية والدبلوماسية مستغلة بمهارة التناقضات القائمة بين مختلف الدول آنذاك وبين الجماعات الأقليات الصغيرة فيها ، لقد كان لدى الإمبراطورية العثمانية نظرة ثاقبة قادرة على إدراك مصالحها الخاصة ومهارة كبيرة فى ملاحقة أهدافها (انظر على سبيل المثال ٥٧ ، ص ٤ ، ٦٣ ، ص ٧٦ ، ١٧٢ ، ص ٦ ، ١٨٣ ، ١٩٥) وتؤكد المصادر التى يستند إليها بحثنا هذا نفس هذه الفكرة .

وتعد أعمال كلاسيكى الماركسية من الأعمال الرئيسية فى هذا البحث ، وقد أولت جميعها اهتماماً كبيراً للمسألة الشرقية ولقضايا السياسة الخارجية لكل من إنجلترا وروسيا والنمسا وفرنسا ثم تركيا بدرجة أقل . وقد عرض ماركس وإنجلز للمصالح الذاتية والتناقضات المشتركة للدول الأوروبية فى تركيا وقدما تقييما للإصلاحات التى تمت فى الإمبراطورية العثمانية وكذلك للقضية القومية وكيف تدخلت الدول الأوروبية لحلها . فى عام ١٨٣٥ أشار انجلز إلى أن الحفاظ على الحالة الراهنة فى الإمبراطورية العثمانية كان يعنى استمرارا لقهر تركيا للرعايا المسيحيين وهو الوضع الذى دفع بعشرة ملايين مسيحى أرثوذوكسى يعيشون فى تركيا الأوروبية لطلب المساعدة من روسيا (١٣ ، ص ٣٢) .

وكذلك أولى المؤرخون السوفيت فى مؤلفاتهم اهتماماً كبيراً لسياسة الدول

الأوروبية وعلاقتها بالمسألة الشرقية. وقد استفاد المؤلف من هذه الأعمال ومن بعض المصادر التى اشترك فى وضعها عدد من المؤرخين مثل "تاريخ العالم" (٦١، المجلد ٦)، " المسألة الشرقية فى السياسة الدولية الروسية ، من نهاية القرن الثامن عشر وحتى مطلع القرن العشرين " (٦٠ " أ ") ، " تاريخ الدبلوماسية " (٨٥) ، " تاريخ بلدان آسيا وأفريقيا فى العصر الحديث " (٨٧) ، " التاريخ الحديث لبلدان أسيا وأفريقيا " (١٠٨) ، "تاريخ النضال الوطنى التحررى لشعوب أفريقيا فى العصر الحديث" (٨٥ أ)، إلى جانب بحوث ف.أ. جيورجيف (٦٣) ، ن. س. كينيا بينا (٩٠ ، ٩١) ، ف.ب. لوتسكى (٩٧) أ. ف. ميللر (١٠٠ ، ١٠٢) ، س. ب. أوكون (١١٦) ، أ. ف. فادييف (١٣٢) وغيرهم . وقد قام المؤرخون السوفيت بتحليل أسباب التوسع السياسى والإقتصادى للدول الأوروبية فى الإمبراطورية العثمانية وقدموا عرضاً للتوجه العام لسياسة هذه الدول .

يتناول كتاب ف. أ. جيورجيف " سياسة روسيا الخارجية فى الشرق الأوسط فى نهاية الثلاثينيات وبداية الأربعينيات من القرن التاسع عشر " " المرحلة الثانية " من النزاع التركى المصرى (١٨٣٨ – ١٨٤١) . وقد وضع ف. أ. جيورجيف هذا المؤلف استناداً إلى عدد كبير من الوثائق الموجودة فى الأرشيف الروسى ، كما وضع فى اعتباره المواد المنشورة فى الأرشيف الأوروبى ودائرة كبيرة من الباحثين الروس والسوفيت والأوروبيين . ويعد كتاب جيورجيف من الكتب الهامة لاحتواءه على تفاصيل عديدة لها علاقة مباشرة بالدبلوماسية التركية وبالسياسة الخارجية لتركيا ، فضلاً عن الاستنتاجات العامة القيمة .

وتتناول مقالة ى. ن. كوشيفا واحدة من المشكلات التى لم تتناولها الدراسات التاريخية الأوروبية بالبحث ، ونعنى بها مقدمات التحالف الروسى الفرنسى الذى لم يتحقق إبان حكم القيصر نيكولاى الأول (٩٥) ، وهى القضية التى أرّقت الدبلوماسية التركية وأولاها السفير ووزير خارجية الإمبراطورية العثمانية فيما بعد مصطفى رشيد باشا ومعه حكومة السلطان اهتماماً كبيراً .

وقد قمنا كذلك باستخدام بحوث المؤرخين الروس قبل ثورة ١٩١٧ لوصف السياسة الشرقية للدول الأوروبية . ومن أمثلة هذه البحوث ما قام به س. جوريانيوف (٦٥) ، ب. أ. نولدى (١١٥) ، س. س. تاتيشيف (١٣٢) وغيرهم . وعلى الرغم من وجود بعض الخلل المنهجى فيها فهى أعمال غاية فى الأهمية نظراً لما تحويه من مادة واقعية . ففى كتاب س. س. تاتشيف ، الذى يستند إلى مادة تسجيلية ووثائقية غزيرة ، من بينها مواد من الأرشيف الروسى والنمسوى والإنجليزى والفرنسى ، نقابل معلومات متناثرة من تاريخ الدبلوماسية العثمانية ، وقد أورد تاتشيف فى كتابه

معلومات هامة بالنسبة لموضوع دراستنا من بينها تصريح نامق باشا ، السفير التركى لدى لندن فى الفترة من ١٨٣٢ وحتى ١٨٣٣ والذى يفيد أن السلطان لن يسمح بالتدخل المشترك للدول الأوروبية فى شئونه ، وهناك إشارة فى تصريح السفير لإمكانية قيام تحالف روسى فرنسى الأمر الذى أثار قلق إنجلترا والنمسا وغيرها من الدول ، إلا أن الأحداث التى تمس الإمبراطورية العثمانية قد جرى عرضها فى تسلسل زمنى يفتقد إلى الدقة .

أما أعمال مؤرخى أوروبا الغربية البورجوازيين والمتعلقة بالسياسة الشرقية للدول الأوروبية ، على الرغم مما يميزها من بعض التحيز ، إلا أنها تحتوى على مواد واقعية قيمة . وقد اعتمدنا من بينها على أعمال سواء لممثلى التوجه الليبرالى فى التاريخ مثل أ. دييبدور (٧١) ، ف. بيدير (١٨٠) ، ف. رودكى (١٨٢) ، أو لممثلى الاتجاه الرجعى المحافظ مثل ف. بايلى (١٥١) ، ف. موصلى (١٧٨) وغيرهم .

أولى أ. دييبدور اهتماماً كبيراً للتنافس الإنجليزى الفرنسى فى الشرق . بينما احتوت دراسة ف. بايلى على مادة وثائقية كبيرة من الأرشيف الإنجليزى ، من بينها مذكرة مباحثات بالمرستون مع مصطفى رشيد باشا وزير خارجية تركيا فى الثانى عشر من أغسطس عام ١٨٣٩ أوردها المؤلف فى الملحق . عرض مصطفى رشيد فى هذه المباحثات وجهات نظره حول طبيعة الإصلاحات التى كان قد اعتزم اتخاذها وموقفه من وضع المسيحيين فى الإمبراطورية العثمانية ودور تدخل الدول الأوروبية فى الإصلاحات التركية .

استخدم ف. موصلى فى كتابه بصورة رئيسية مواداً من الأرشيف الروسى تحتوى على وصف تفصيلي للنشاط الدبلوماسى للسفير مصطفى رشيد إبان عمله فى لندن فى بداية عام ١٨٣٩ من أجل عقد المعاهدة الإنجليزية التركية ضد محمد على .

ومن البحوث اللافتة للاهتمام ما قام به المؤرخ الإنجليزى ل. ل. براون حول تاريخ تونس إبان ولاية أحمد بيه (١٨٣٧ – ١٨٥٥) (١٥٤) . قام براون بتحليل السياسة الخارجية لباى تونس ، وهو من رعايا الإمبراطورية العثمانية ، والذى كان يسعى – مع ذلك – لتوسيع حدود استقلاله عن الحكومة المركزية . كان أحمد بيه ، الذى استخدم فرنسا من أجل تحقيق هذا الهدف ، يرى أن من المفيد له ألا يقطع تبعيته السياسية بالباب العالى بشكل نهائى حتى لا يصبح لقمة سائغة لفرنسا . وقد سمح لنا الوصف الذى قدمه براون للسياسة الخارجية لأحمد بيه أن نضع تصوراً أكثر اكتمالاً لجوهر التنافس التركى الفرنسى فى تونس . ويضم كتاب براون معلومات تفيد سعى إنجلترا لإعاقة فرنسا عن القيام ببسط نفوذها على تونس .

نتناول مقالة الباحث الفرنسى ز. مانتزان (١٧٦) تحليلاً لحالة الجزائر وتونس وطرابلس فى نطاق الإمبراطورية العثمانية ، ولهذه المقالة أهمية مؤكدة فى إلقاء الضوء على السياسة الخارجية للإمبراطورية العثمانية فما يتعلق بالأقاليم المذكورة .

وتكتسب مقالة الباحث الإنجليزى ك. ف. فندل (١٦٦) أهميتها من المعلومات المفيدة التى تتناول بالتفصيل بنية عدد من المؤسسات العثمانية من بينها تلك المؤسسات التى تولت شئون السياسة الخارجية قبل ثلاثينيات القرن التاسع عشر وما تلاها فى سنوات . على أن الباحث قد ركز كل اهتمامه على الحفاظ على التقاليد العثمانية فقط ، لا على التغيرات المبدئية التى طرأت على الدبلوماسية العثمانية فى تلك الفترة مما قلل من قيمة مقاله .

ويولى العالم الأمريكى ج. ك. هورفيتس فى مقاله المعنون " أوربة الدبلوماسية العثمانية " (١٦٩) اهتمامه بالجوانب التى لم تدرس على نحو كاف من تاريخ هذه المشكلة ويقترح تقسيم مراحل تطورها إلى فترات محددة .

تناولت أعمال المؤرخين الأتراك بالبحث عدداً من المشكلات المتعلقة بالدبلوماسية العثمانية مباشرة . وإن كان من الضرورى أن نشير هنا إلى قلة هذه الأعمال . فلم يصدر باللغة التركية سوى بحث واحد مكرس على وجه الخصوص للصراع التركى المصرى فى الفترة من ١٨٣١ وحتى ١٨٤١ . وهو كتاب شيناس ألتونداج عن انتفاضة محمد على باشا (١٩٨) . وللأسف فلم ينشر سوى الجزء الأول من هذا العمل الذى يلقى بالضوء على أحداث الأعوام من ١٨٣١ وحتى ١٨٣٣ ، أى فترة بداية الصراع . استخدم ألتونداج مواد الأرشيف التركى ، وعلى أساس هذه المواد قدم وصفاً تفصيليا لمهام ونتائج بعثة السفير التركى نامق باشا فى العواصم الأوروبية عامى ١٨٣٢ ، ١٨٣٣ . وقد أخبرنا ألتونداج بمحتوى التعليمات التى أبلغت للسفير والتى تضمنت شروط تسوية الصراع كما طرحها السلطان لإبلاغها للمسئولين فى أوروبا .

بددت الدراسة التى قام بها ألتونداج الغموض حول مشكلة الأعمال الدبلوماسية التى تولاها نامق باشا والتى تعرضت لتفسيرات متضاربة وغير كاملة . وقد تناول الباحث بالتحليل النتائج التى ترتبت على عقد معاهدة أونكيار إيسكيليسى ، وكان منصفاً عندما أشار إلى أن هذه المعاهدة قد عملت على ازدياد حدة التنافس بين الدول الأوروبية الأمر الذى كان مفيداً للسلطان التركى .

انصب اهتمام المؤرخ التركى الشهير أ. ز. كارال فى كتابه الشامل "تاريخ تركيا" (المجلد الخامس) (٢٠٨) على بداية فترة الصراع ونهايتها . وقد أشار فى هذا الكتاب إلى بعض النتائج الإيجابية التى أسفرت عنها معاهدة أونكيار إيسكيليسى عام

١٨٣٣ ، وتعرض لأسباب انتفاضة محمد على ، دون أن يتعرض للمقدمات الإجتماعية والاقتصادية لها . ويتعرض هذا العمل الجامع الذى وضعه خبير التاريخ التركى إلى قضايا أخرى ذات علاقة بتاريخ الدبلوماسية العثمانية من بينها أسباب سياسة العزلة التى انتهجتها الإمبراطورية العثمانية حتى نهاية القرن الثامن عشر والظروف التى دفعتها لعقد علاقات وثيقة مع أوروبا .

يكرس أ. كوران بحثه المعنون " السياسة العثمانية (١٨٢٧ – ١٨٤٧) الموجهة ضد احتلال الفرنسيين للجزائر " الصراع الذى خاضته الدبلوماسية العثمانية من أجل إعادة الجزائر التى احتلتها فرنسا عام ١٨٣٠ إلى كتاب الإمبراطورية العثمانية . ويعتمد البحث على مواد الأرشيف التركى ، ويضم معلومات حول نشاط السفراء الأتراك فى لندن (نورى أفندى) وفى باريس (مصطفى رشيد) فى الأعوام من ١٨٣٥ أو حتى ١٨٣٧ .

كتب كوران أيضاً مقالاً تناول فيه العلاقات الفرنسية الجزائرية قبل عام ١٨٢٧ (٢١٦) . استخدم فيها عدداً كبيراً من المراجع ، كما استند إلى المصادر الفرنسية والتركية . ويضم المقال معلومات تفصيلية عن الأحداث التى تذرعت بها فرنسا لإحتلال الجزائر . ويرى كوران أن سبب الإحتلال هو سبب جيوبوليتيكى: " الإمبراطورية العثمانية بعيدة ، أما فرنسا فقريبة " (٢١٥ ، ص ٦١) .

تتناول مقالة ج . بيلسيل حول السياسة الخارجية للباب العالى فى فترة التنظيمات الإصلاحية ، بشكل أساسى ، مشكلات ضمانات تكامل الإمبراطورية العثمانية التى راحت الدول الأوروبية تتحدث عنها للمرة الأولى فى مؤتمر فيينا عام ١٨١٥ (٢٠٣) . وقد عرض الكاتب القيمة النسبية للضمانات الأوروبية .

أما الباحث ف. ر. أونات فقد نجح فى جمع معلومات حول السفراء الأجانب الذين أرسلوا إلى أوروبا فيما بين القرن السادس عشر والقرن التاسع عشر والتقارير التى أرسلوها لحكومة السلطان (٢٢٨) .

كذلك كرس أ. ن. كورات بحثه المختصر لتاريخ العلاقات الدبلوماسية التركية الإنجليزية (٢١٧) . كما وضع كورات أيضاً مقالاً هاماً للغاية حول السياسة الخارجية للإمبراطورية العثمانية فى مطلع القرن الثامن عشر عندما كانت وماتزال تتبع مبدأ

العزلة وقبل أن تضعفها الحرب مع " الحلف المقدس "[1] دون أن تتدخل فى الحروب الأوروبية التركية ، على الرغم من كل الجهود التى بذلتها السويد وفرنسا (٢١٨) .

وللأسف فإننا لم نستطع الحصول على عدد من أعمال المؤلفين الأتراك .

مثلت اتفاقية التجارة الإنجليزية التركية عام ١٨٣٨ واحدة من القضايا المركزية للسياسة الخارجية للإمبراطورية العثمانية فى الفترة محل الدراسة . وقد تطلب تحليل شروط الإتفاقية من مؤلف هذا العمل كشف اتجاهات التطور الاقتصادى للإمبراطورية العثمانية قبل عام ١٨٣٨ وتأثير شروط الاتفاقية على هذا التطور .

إن تقييم النتائج الاقتصادية المترتبة على الاتفاقية (وفى الوقت نفسه أسباب التخلف الاقتصادى للإمبراطورية العثمانية فى القرن التاسع عشر) ما يزال يثير جدلاً حتى الآن . إن أغلبية المصادر الأوروبية الغربية تحاول أن تظهر السياسة الخارجية لإنجلترا باعتبارها سياسة خالية تماماً من الغرض ولا تؤكد إلا على الجوانب الإجابية لنتائج الإتفاقية . وعلى النقيض من ذلك نجد الكثير من المؤرخين وعلماء الإقتصاد الأتراك يلفتون الانتباه إلى الجوانب السلبية فقط لهذه الاتفاقية .

وهناك تقييم عام لهذه الاتفاقية عند ماركس (٥ ، ص ٤٠٤) . ويستند مؤلف هذا العمل – عند تحليله هذه الاتفاقية – على البحوث السوفيتية التى تنعكس فيها المعلومات الخاصة بتطور إقتصاد الإمبراطورية العثمانية منذ ثلاثينيات وحتى خمسينيات القرن التاسع عشر (انظر ٥٦ ، ص ٦ ، ١٤ – ١٧ ، ٢٦ – ٢٨ / ٦٩ ، ص ٥٠ ، ٩٠ ، ١٤٨ ، ٢٦٣ – ٣٢٠ ، ٣٣٨ ، ٣٤١ ، ٣٥٠ – ٣٥٦ / ٧٠ ، ص ٤٥ / ٨٢ ، ص ٣٥ ، ٤٣ ، ٤٨ ، ٥٥ / ٨٣ ، ص ٤٧ / ٨٨ ، ص ٤١٥ / ٩٦ ، ص ٥٩ / ٩٧ ، ص ٩٩ / ١٠٠ ، ص ٦٦ – ٦٧ ، ٨٢ / ١١٠ ، ص ١٥١١ – ١٦٢ ، ١٩٢ / ١١٣ ، ص ٧٣ ، ١٠١ ، ١١٤ / ١٢٠ ، ص ١٧٨ / ١٢١ ، ص ١٤٥ ، ٢٥٩ ، ٢٦٢ / ١٢٥، ص ١٢٧ – ١٢٨ / ١٢٦، ص ٤٧ / ١٢٨ ، ص ٢٨١ – ٢٩٦ ، ٣٠١ – ٣١٣ / ١٢٩ ، ص ٧٠) .

وقد استعنا أيضاً بأعمال المؤرخين البلغار الذين يدرسون ماضى بلادهم بشكل مكثف ومثمر ، هذه البلاد التى كانت فى الفترة محل بحثنا ضمن كيان الإمبراطورية العثمانية (انظر ٥٨ ،ص ٩٨ / ٩٤ / ١٠٥ ، ص ١٢٥ – ١٢٨، ١٧٤، ١٩٧ – ٢٠٦ / ١٣٧، ص ٣٩ – ٤٠، ٤٥، ٤٨ – ٤٩، ٥٢ / ١٣٨، ص ٤٦، ٥٢، ١٨٥ – ١٨٦، ١٩٥– ١٩٦ ، ٢٦٧ / ١٨٨ ، ص ٨٣ – ٨٥) .

١– حلف رجعى قام بين النمسا وبروسيا وروسيا ، وقع فى باريس فى ١٨١٥/٩/٢٦ بعد سقوط إمبراطورية نابوليون الأول . وتتلخص أهدافه فى ضمان قرارات مؤتمر فيينا ١٨١٤ – ١٨١٥ وإخماد الثورات وحركات التحرر القومى . وقد انضمت فرنسا إلى هذا الحلف عام ١٨١٥ ومعها بعض الدول الأوروبية الأخرى وقد سقط هذا التحالف فعلياً فى نهاية العشرينيات وبداية الثلاثينيات من القرن العشرين بسبب التناقضات بين الدول الأوروبية ونمو الحركات الثورية (المترجم) .

وهناك معلومات قيمة حول مستوى اقتصاد مختلف مناطق الإمبراطورية العثمانية فى القرن التاسع عشر (تتناول نظام الإحتكار والبيع الجبرى حتى عام ١٨٣٩ ، والطابع المعوق لسياسة جباية الضرائب التى انتهجها الباب العالى قبل وبعد عام ١٨٣٩، والإنتاج الزراعى والإصلاحات التى جرت فى الشئون المالية ونمو الرواج التجارى بعد عام ١٨٣٩) وهذه نجدها فى مؤلفات الأوروبيين الذين عاشوا فى هذه المناطق واتيحت لهم فرصة دراستها (انظر ٢٧، ص ٢٤٣-٢٤٤ ٣١/، جـ١، ص ٢٨٥ / جـ٢ ، ص ٢٨٣، ٢٨٦- ٢٨٧ /٣٣، ص ٢٥٨

٢٨٣ - ٢٩٥ / ٣٥ ، ص ٦٧ - ٦٨ / ٢٣٧ العـــدد ٩ ، ص ١٢٤ /١٤١ ، ص ١٢٩ / ١٦٣ ، ص ١٠٢-١٠٣ / ١٨٩، ص ٣١٩ ، ٣٢٥، ٣٧٦ - ٣٧٩ ، ٣٩٠).

وقد استعنا بالمقالات المتخصصة وبعدد من المعلومات وردت فى مؤلفات الكتاب الأتراك المكرسة لدراسة مختلف جوانب النمو الإقتصادى للإمبراطورية العثمانية (انــظــر ٢٠٠ ، ص ٥٤، ٦٩-١٥٣/١٧٧ ،ص ١٣٩-١٤٠ / ٥٠٧ ،ص ٢٠٤/٢٨ ، ص ٦٨، ٩١ - ٩٣ / ١٦٤، ص ٧٩ - ٨٠ / ٢٠٦، ص ١١٠- ١١١ / ٢٠٨، ص ١٧٧ / ٢٠٩ ، ص ١٢١ ، ٢٠٥ ، ٢٠٧ ، ٢٤٢ - ٢٥٠ ، ٢٥٦ - ٢٥٩ ، ٢٨٥ - ٢٨٦ / ٢١٢، ص ١٧، ١١٩ - ١٢٢ /١٧٠، ص ٩٩ - ١٠٠ / ٢٤٨، ص ١٩١ - ٣١٦، ٣٦١، ٣٦٨، ٣٧٦ / ٩٢ ، ص ٥ - ١٧ / ١٧٢ ، ص ٤٧ ، ٥١ ، ٥٣ / ٢٢٠ ، ص ٤ - ١٢، ١٥ / ٢٢٤، ص ١ - ٢، ٢٤ / ٢٢٦، ص ٦٦، ٦٩ - ٢٧٢، ٨١ - ٨٧).

ومن المواد الموضوعية المفيدة التى استندنا إليها أيضاً بحوث المؤرخين الروس قبل الثورة والأوروبيين الغربيين التى كتبت فى القرن العشرين حول مستوى نمو التجارة والإقتصاد بالإمبراطورية العثمانية (انظر: ٨٠ ، ص ١٥٦ / ١٠٦ ، ص ٧٦ - ٨٥ ، ١٥٠ ، ١٨٨ ، ٢٢٤ / ١٢٤ جـــ١ ، ص ٣٠٦ - ٣٠٧ / ١٦٢ ، ص ٧ - ٨ / ١٧٧ ، ص ٣٩٥ / ١٨٠ ، ص ١١٨ ، ١٢٤ - ١٢٥ ، ١٢٧ ، ١٨٧) .

ومن أجل أن نصل إلى تقييم كامل للمشكلات الخارجية للإمبراطورية العثمانية فقد قمنا فى هذا العمل ببحث الأنشطة الإصلاحية التى قام بها مصطفى رشيد باشا . وقد كانت الإصلاحات الداخلية ذات صلة مباشرة بالسياسة الخارجية ، إذ أن الحفاظ على وحدة الدولة وخاصة أقاليمها الأوروبية كان مرتبطاً بتحسين الوضع الداخلى للبلاد. بالإضافة إلى ذلك فإن مصطفى رشيد وضع فى حسبانه أن القيام بالإصلاحات سوف تظهر آثاره على نحو إيجابى على الرأى العام للدول الأوروبية ، ومن ثم فإنها سوف تساعد بذلك على حل مشكلات السياسة الخارجية بشكل مناسب .

وقد أشار فردريك إنجلز إلى الطابع البورجوازى للإصلاحات التى تمت فى الإمبراطورية العثمانية (انظر: ١٠ ، ص ٤٦٨) وهذه الخاصية الرئيسية للتنظيمات الإصلاحية قد أكدها أيضاً المؤرخون السوفيت .

وهناك ثلاث وثائق وضعها مصطفى رشيد ويمكن من خلالها التعرف على برنامجه الإصلاحى[1] وعلى التحولات التى كان مصطفى رشيد هو صاحب المبادرة فيها.

يضم كتاب د. كاينار الذى ذكرناه آنفا مادة وثائقية قيمة (٤٨ ، ص ٨٦ ، ١٦٤ – ٣١٦) ، وخاصة تلك الوثائق الخاصة بالإجراءات التى اتخذها الباب العالى الذى سعى لأن يوصل لكل قطاعات المواطنين مغزى الإصلاحات ، وكذلك الوثائق المتعلقة بعلاقة الدوائر الحاكمة بالموظفين تجاه الإصلاحات وعن الإصلاحات نفسها وموقف الدول الأجنبية منها ، ثم ما يتعلق منها بالدور الذى قام به مصطفى رشيد فى هذه الإصلاحات .

وتحتوى مؤلفات الكتاب الذين عاصروا التنظيمات الإصلاحية (انظر: ٢٧ ، ص ٢٤٧ – ٢٤٨ / ٢٨ ، ص ٤٦ ، ٤٩ / ٥٣ ، المجلد ٥ ، ص ١٠٦ ، المجلد ٨ ، ص ٣٩٠) معلومات قيمة عن التنظيمات ومنها ما جاء فى المؤلف الشهير الذى وضعه إ. انجلجارد ، قنصل فرنسا فى بلجراد والذى خصصه للتنظيمات الإصلاحية (١٦٣).

كذلك أولى علماء الدراسات التركية السوفيت أهمية كبيرة للإصلاحات التى جرت فى الإمبراطورية العثمانية (أنظر: ٨٢ ، ٩٩ / ٧٧ ، ص ٦٨ ، ١١٠ ، ص ١٠٩ – ١٢٦ ، ١٣٦ – ١٩٨ / ١٠٠ ، ص ٦٨ – ٧٠ / ١٢١ ، ص ٣٩ – ٤٢ ، ٥٠ – ٥٥ ، ١٢٥ ، ١٢٨ – ١٢٩ ، ١٤٦) . وقد أصبح تاريخ الإمبراطورية العثمانية فى العقدين الأخيرين هدفاً لاهتمام بالغ من جانب عدد من العلماء الأجانب الذى كتبوا مقالات وكتب فى الموضوع المذكور (أنظر: ١٥٦، ١٥٨، ص ٧٨، ١٨٥ ، ص ٥٧، ٦٢، ٦٣)[2]. وقد أخذنا فى اعتبارنا أن نعرض فى كتابنا هذا للمواد الحديثة والإستنتاجات التى تناولت العمليات الداخلية والتغيرات بما فيها الأيديولوجيا التقليدية .

١– نص خطى جولخانة ١٨٣٩ ترجم إلى اللغات الروسية والإنجليزية والفرنسية ، وقد صدرت طبعاته باللغات المذكورة ، إلى جانب الطبعة التركية عدة مرات (أنظر ٢٠٨ ، ص ٢٥٥ – ٢٥٨ / ٤٨ ، ص ١٧٦ – ١٨٠ / ٣٩ ، ص ١٧١ – ١٧٥ / ٤٢ ، ص ٢٨٨ – ٢٩٠) . للإطلاع على محضر مباحثات مصطفى رشيد مع بالمرستون التى جرت فى الثانى عشر من أغسطس ١٨٣٩ ، انظر ١٥١ ، ص ٢٧١ – ٢٧٦ ، وعلى مذكرة مصطفى رشيد باشا التى أرسلها إلى مترنيخ فى مارس ١٨٤١ ، (انظر ١٧٧ ، ص ٣٨٢ – ٣٩٨) .

٢– لمزيد من الإطلاع على تفاصيل الكتابات التاريخية الغربية والتركية المعاصرة حول موضوع هذا الكتاب انظر أيضاً المرجع (١٤٠) والمرجع (١٥٧) .

كما أولينا فى كتابنا اهتماماً كبيراً لأكثر مشكلات العلاقات الدولية حدة فى تلك الفترة ، وهى الصراع التركى المصرى ، سعى السلطات العثمانية لإعادة الجزائر التى استعمرتها فرنسا ، تفريغ خطط اليونان التى كانت تطمح فى توسيع أراضيها من قوتها ، ثم التنافس التركى الفرنسى فى تونس . وبطبيعة الحال فإن البحث الذى قمنا به لا يزعم الإحاطة التامة بمشكلات العلاقات الدولية فى ثلاثينيات وأربعينيات القرن التاسع عشر للإمبراطورية العثمانية من جميع جوانبها . غير أننا التزمنا فقط بتلك الموضوعات التى عملت الإمبراطورية العثمانية فى تلك الفترة على حلها بفاعلية تامة . لقد بحثت الإمبراطورية – فى ظروف وجود المشكلة والتطور اللاحق لعملية دخولها فى عجلة الإقتصاد الرأسمالى العالمى – إمكانية التكيف مع هذه الظروف ، مستغلة التناقضات الموجودة بين الدول الكبرى مطبقة إصلاحات داخلية جزئية تتلائم والتغيرات العالمية فى المجالات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية . وإبان سنوات الثورة (١٨٤٨ – ١٨٤٩) وما تلاها من أحداث تفاقمت المسألة الشرقية التى تركت بدورها أثراً كبيراً فى بداية مرحلتها الجديدة التى انتهت بحرب القرم ، مما أدى إلى ظهور مشكلات جديدة للإمبراطورية العثمانية .

جدير بالذكر أن جميع التواريخ فى هذا الكتاب موافقة للتقويم الجريجوريانى الأوروبى . وفى حالة استخدام التاريخ الهجرى فقد استخدمنا الجداول التى وضعها د. أوناط ، إ. أ. أوربيلى و ف. ف. تسيبولسكى (انظر: ٢٢٧ ، ١١٧ ، ١٤٥) .

الفصل الأول

الإمبراطورية العثمانية

فى العشرينيات ومطلع الثلاثينيات من القرن التاسع عشر

وعلاقاتها بالدول الأوروبية

ارتبط ظهور البواكير الأولى للعلاقات الرأسمالية فى الإمبراطورية العثمانية ، وخاصة فى الأقاليم الغربية منها ، بالسوق الأوروبية ، وقد أسهمت هذه العلاقات فى تشكل ونمو الوعى القومى فى هذه الأقاليم . ونتيجة للتطور الإجتماعى والإقتصادى غير المتوازن فى مختلف أقاليم الإمبراطورية ، فقد نضجت هذه العمليات فى أوقات متباينة وأصبح من الجلى أن الأتراك أنفسهم قد تخلفوا عن عدد من الشعوب الخاضعة لسلطانهم . وقد أدت هذه الظروف إلى خلق تناقضات داخلية راحت تهدد وجود الإمبراطورية العثمانية ذاتها باعتبارها دولة واحدة .

لقد استغلت الدبلوماسية الأوروبية على نحو فعَّال المشكلات الداخلية للإمبراطورية العثمانية فى تحقيق أهدافها . وما لبثت حدة التناقضات بين الدول الأوروبية وتركيا أن اشتدت فى عشرينيات القرن التاسع عشر أى فى فترة الكفاح القومى التحررى للشعب اليونانى من أجل حصوله على الاستقلال .

لقد تمخض ضعف الإمبراطورية العثمانية والذى تمثل فى تخلفها الإقتصادى عن الدول الأوروبية وتأزم الأوضاع الداخلية فيها عن عدد من الأحداث . ففى عام ١٨٣٠ توج الشعب اليونانى نجاحه ضد النير العثمانى (١٨٢١ – ١٨٢٧) بإعلان الاستقلال. وفى العام نفسه أحتلت فرنسا الجزائر، وفى عام ١٨٣١ خرج والى مصر محمد على عن طوع السلطان، واستولى على سوريا وأخذ يطالب بالاعتراف بالسلطة الموروثة فى مصر وسوريا، ثم بعد ذلك بالاستقلال . وفى عام ١٨٣١ حصلت صربيا بمساعدة روسيا على استقلالها الذاتى ، وبناء على صلح أدرنة ساهمت روسيا فى إدخال تغيرات جذرية فى بنية ممالك الدون تبعاً لما كان يعرف بالترتيبات العضوية أنظر ٦٩، ص ٢٦٣ – ٣٢٢) وهو ما زاد من حقوق هذه الممالك فى الاستقلال الذاتى . وفى الثلاثينيات أيضاً بدأت فرنسا صراعها ضد الباب العالى من أجل السيطرة على تونس .

لقد أدت كل هذه الأحداث إلى أن الحكومة السلطانية أصبحت تدرك ضرورة إجراء تغيرات فى نظام إدارة الدولة . وفى ثلاثينيات القرن التاسع عشر كانت السياستان الداخلية والخارجية للباب العالى موجهتان لتحقيق هدف واحد: تقوية الدولة والحفاظ على وحدتها ، فمن أجل تقوية الوضع الداخلى والقضاء على تذمر الشعوب الخاضعة اتخذت الإجراءات الإصلاحية ، بينما تركز هدف السياسة الخارجية والدبلوماسية فى الحفاظ على وحدة الدولة . وقد تنامى دور الأخيرة بشكل خاص بعد عام ١٨٤٣ عندما أقيمت علاقات دبلوماسية دائمة مع الدول الأوروبية .

ومن المعروف أن اليونانيين ، شأنهم فى ذلك شأن الشعوب السلافية فى شبه جزيرة البلقان ، كانوا يعلقون آمالهم منذ أمد بعيد على تلقى المساعدة من روسيا فى تحريرهم من الهيمنة التركية . وقد أشار كل من ماركس وإنجلز مراراً إلى أن اليونانيين والسلاف كانوا يرون فى روسيا نصيرهم الطبيعى (انظر على سبيل المثال ١٢ ، ص ٢٢) .

غير أن سياسة روسيا تجاه حركات التحرر القومى فى ذلك الوقت اتسمت وبشكل واضح بالازدواجية . فمن ناحية ، سعت روسيا لاستغلال هذه الحركات للحصول على مكاسب شخصية تحت ستار أهداف نبيلة مثل مساعدة أخوة الدين المضطهدين . ومن ناحية أخرى أدت السياسة العامة للحلف المقدس والذى كان من أهدافه مقاومة الحركات الثورية وحركات التحرر القومى وسعت دول الحلف للتعاون الناجح مع الحكومة المركزية للإمبراطورية العثمانية إلى تذبذب السياسة الروسية وعدم الثبات على مواقفها .

وبعد إعلان استقلال اليونان عملت إنجلترا وفرنسا على تصعيد الصراع ضد التأثير الروسى فى اليونان . لقد كانت دول أوروبا الغربية تخشى أن تصبح الدولة اليونانية القوية نصيراً للسياسة الروسية . كما لم ترغب هذه الدول أيضاً فى إضعاف الإمبراطورية العثمانية ، إذ كانت ترى فيها حاجزاً ضد روسيا (١٤٨ ، ص ٤٣ – ٦١، ١٤٩ ، ص ٦١) . ولهذا فإن إنجلترا وروسيا وفرنسا هى التى قامت برسم حدود اليونان ، فأدخلت فيها المناطق الخالية من احتياطيات المواد الخام والأراضى الأقل خصوبة . كما ظلت كريت وجزر أيونيا بسكانها اليونانيين والتى احتلتها إنجلترا منذ ١٨٠٩ إلى جانب عدد من جزر بحر إيجه[1] خارج الحدود اليونانية .

بعد عام ١٨٣٠ انفجرت الخلافات التركية اليونانية وعلى الأخص الخلافات الإقليمية ، وهذه أشتدت حدتها فى العقود التى تلت ذلك .

سعت الدول الكبرى للحفاظ على الوضع الراهن فيما يتعلق بالعلاقات اليونانية التركية والحيلولة دون وقوع أى صدام عسكرى بينهما ، إذ أن مثل هذا الصدام كان من الممكن أن يكون سبباً لنشوب حرب بين الدول الكبرى ذاتها .

ظلت اليونان لسنوات طويلة بعد حصولها على الاستقلال عاجزة عن بلوغ الاستقرار سواء داخل الدولة ، وذلك بسبب الصراعات داخل الأحزاب أو الصراعات الطبقية ، أو خارجها ، أى فى علاقاتها من الإمبراطورية العثمانية ، وبطبيعة الحال فإن كل محاولات اليونان التى بذلت فى هذه الظروف من أجل استعادة وحدتها باءت بالفشل . على أن الدول الأوروبية استغلت الطموحات القومية لليونانيين باعتبارها وسيلة لتقوية تأثيرها فى اليونان . كانت الأحزاب اليونانية تناصر إما التوجه الإنجليزى أو الفرنسى أو الروسى . وقد دفع ذلك الباب العالى لأن يتخوف من أن تؤدى حماية الدول الأوروبية إلى مساعدة اليونان فى توسيع حدودها (٢٠٢ ، ص ١٤). وقد أعطت كل من فرنسا والنمسا وروسيا المبررات المرة تلو الأخرى لمثل هذه المخاوف (١٣٢ ، ص ٣٩٠ ، ٣٩٤ – ٣٩٥ ، ٤٧٣ ، ٦١٤ ، ١٢٤ ، جـ ٢ ، ص ١١٥ ، ١١٨ – ١٢٠) .

أما المشكلة الثانية والهامة التى واجهت الباب العالى فى ثلاثينيات القرن التاسع عشر فكانت انتفاضة محمد على باشا والى مصر الذى عينه الباب العالى فى هذا المنصب عام ١٨٠٥ .

أصبح محمد على الحاكم المطلق السلطة لمصر بعد أن تخلص فى عام ١٨١١ من المماليك (مع استحسان صامت من جانب الباب العالى) . وارتبطت به كلية الصفوة التى دفعها للأمام بعد أن أنعم عليها بالأراضى . كان محمد على ينظر إلى مصر كضيعة يمتلكها وتمثل له مصدراً للثراء . إن التبعية الهشة بالسلطة المركزية (وهو ما كان يميز إلى حد كبير علاقة الحكام بالأقاليم الأخرى بفضل النظام الإدارى الذى كان قائماً فى الإمبراطورية العثمانية) والسلطة غير المحدودة فى البلاد سمحت لمحمد على بإقامة احتكارات حكومية تقدر بـ ٩٥٪ من البضائع المصدرة للخارج (٤٨ ، ص ٣٦١ ، ٣٦٨ ، ٣٧٦ ، انظر أيضاً ٢٧ ، ص ٢٤٤ ، ٥٦ ، ص ١٤ – ١٩ ، ٢٥ ، ٨٢ ، ص ٤٣ ، ٤٨ ، ٥٥ ، ١٢٠ ، ص ١٧٨ ، ٢٤ ، ص ٢٤) . إن هذا المدخل الجديد لم يكن بمقدور أى حاكم آخر أن يسمح به لنفسه . لقد ساعد قرب محمد على من الأسواق

الأوروبية ودعم فرنسا له إلى جانب العائدات الضخمة التى حصل عليها أن يقيم جيشاً جديداً منظماً وأسطولاً جباراً . قام محمد على ، بموافقة الباب العالى ، بإقامة علاقات تجارية ودبلوماسية وثقافية باسمه مع الدول الأوروبية كان أغلبها مع فرنسا . وكان جيشه مدرباً على الطريقة الأوروبية ، مزوداً بضباط فرنسيين . وقد تأسست فى مصر معاهد تعليمية عمل بها مدرسون أوروبيون . كما تجاوز نجاح الإصلاحات وتحديث الجيش والتعليم فيها قدراً أكبر بكثير من إصلاحات السلطان التركى سليم الثالث (١٧٨٩ - ١٨٠٧) حيث لم يعد فى مصر بعد القضاء على المماليك أى معارضة داخلية قوية .

بدأ تمرد محمد على بالنسبة للإمبراطورية العثمانية تقليدياً وبدا وكأنه لا يمثل تهديداً لوحدة الدولة . لم يكن تمرد حكام الإقاليم ضد السلطة المركزية فى الإمبراطورية العثمانية يحمل فى أغلب الأحوال طابع الوقوف فى وجه السلطان ، ولم يكن يستهدف الانفصال عن الإمبراطورية . وعلى العكس من ذلك كان الإقطاعيون المتمردون يرون أنفسهم أكثر خدم السلطان إخلاصاً . عن مثل هذه المواقف كتب بازيلى قائلاً: " كان هذا الشكل الخاص من التمرد معروفاً منذ القدم وممكنا فى الشرق فقط ، لم يكن الباشوات يعلنون تمردهم على السلطان ، الذى ظلت حقوقه الروحية والسياسية مصونة بصفته خليفة رسول الله ، وإنما كان التمرد موجها ضد الحكومة التى عينها هذا السلطان ، وحيث إن التناقضات كثيراً ما تتجاور وتتشابه ، فإن الاستبداد الشرقى يقف هنا جنباً إلى جنب مع راديكالية الغرب " (٢٧ ، ص ١٠٤) .

كانت الحكومة المركزية تلجأ أحياناً لاستغلال التمردات لإقصاء الموظفين الذين لم تعد لهم حاجة إليهم وذلك على أيدى أعداءها من المتمردين (٢٧ ، ص ١٠٠) وقد طبق هذه الوسيلة نفسها الباشوات (الولاة) على من يتبعونهم من إقطاعيين . كتب الدبلوماسى البروسى والمراقب الحصيف للأحداث ج. روزين يقول إن ولاة الأقاليم كانوا " تارة ما يستغلون النزاعات القديمة بين القبائل ، وتارة ما يغرون بالوعود إقطاعياً ضد إقطاعى بالرضاء الدائم للديوان عليه ، وتارة ما يضربون الأضعف بالأقوى ، وعندما يطالب المنتصر الذى أنفق على الصراع أفضل جزء من أملاكه وضياعه أملاً فى مكافأة تعوضه عما قدمه من خدمات للباشا كان الولاة يتعاملون معه بلا رحمة باعتباره متمرداً أو – فى نهاية الأمر – يعزلونه على نحو غادر " (١٢٤ ، جـ ١ ، ص ١٣٨) .

١– تم رسم الحدود بين الإمبراطورية العثمانية واليونان فى عام ١٨٣٢ . وقد مرت الحدود عبر خط خليجى أرتا وفولوس . وحول مباحثات الدول الكبرى والدولة العثمانية بشأن تقسيم الحدود فى الفترة من عام ١٨٢٨ وحتى عام ١٨٢٩ (انظر ١٤٧ ، ص ٧٥ – ٧٧ ، ٨٣ – ٨٥ ، ١٠٠ وغيرها) .

أخذت الخلافات بين محمد على والسلطان فى التراكم بالتدريج . كان السلطان قد وعد محمد على بتوليته كريت وسوريا جزاء ما قدمه من عون فى قمع الإنتفاضة فى اليونان . ولكن بعد تحطيم الأسطول المصرى على يد الأسطول الأوروبى الموحد فى نافارين فى ٢٠ أكتوبر ١٨٢٧ ، غادر الجيش المصرى المورة دون إذن السلطان . كما لم تقدم مصر للسلطان أى مساعدة أثناء الحرب الروسية التركية عامى ١٨٢٨ و١٨٢٩ حيث لم يستجب محمود الثانى لرغبات محمد على فى تعيين قائداً للجيوش فى الأناضول وتعيين ابنه إبراهيم قائداً لروميليه . وبعد توقيع صلح أدرنة عام ١٨٢٩ بين روسيا والإمبراطورية العثمانية حدد محمد على طلبه بالحصول على الاقاليم التى وعد بها من قبل (كريت وسوريا) . لكن محموداً اكتفى بإعطائه كريت فقط جزاء ما أظهره محمد على من عصيان .

لم يمض وقت طويل إلا وقد قررت الحكومة السلطانية معاقبة محمد على ، وهو ما علم به من جواسيسه المندسين فى بلاط السلطان . وقد اتخذ محمّد على من هذا الأمر ذريعة للقيام بمحاولة مستقلة للاستيلاء على سوريا . ففى ديسمبر عام ١٨٣١ استغل محمد على الخلافات التى تفجرت بينه وبين عبدالله باشا والى عكا فوجه إليه جيشاً قوامه ٢٤ ألف رجل . وطبقاً لمرسوم السلطان أُعتبر محمد على بفتوى أصدرها شيخ الإسلام فى ٢٣ أبريل ١٨٢٣ عاصياً (٢٠٨ ، ص ١٢٨ – ١٢٩ ، انظر أيضاً ٧٤ ، ص ٤٨٨ – ٤٨٩ ، ٩٧ ، ص ٩٢) .

بعد أن استولى محمد على على سوريا أمر جيشه بالتحرك تجاه الأناضول ليرغم السلطان على الاعتراف بحقوقه فى الأراضى التى احتلها . وقد هددت هزيمة قوات السلطان عند قونية عام ١٨٣٢ وتقدم جيوش الباشا المصرى نحو أسطنبول وجود الأسرة الحاكمة .

فى نهاية عام ١٨٣٢ أرسل السلطان محمود الثانى السفير نامق باشا[١] إلى العواصم الأوروبية بهدف استيضاح موقف هذه الدول من تمرد محمد على ومن السلطان نفسه وأوصاه ، فى حالة توصله إلى نتيجة إيجابية ، أن يطلب من إنجلترا المساعدة . من نوفمبر عام ١٨٣٢ وحتى مارس ١٨٣٣ زار نامق باشا كل من فينا

١- نامق باشا (١٨٠٤ – ١٨٩٥): تلقى تعليمه فى الإدارة السلطانية (Dirani Hümayun Kalemi) كان على معرفة باللغة الفرنسية وعمل مترجماً لدى الباب العالى ، شارك فى الحرب التركية الروسية عامى ١٨٢٨ و ١٨٢٩ . زار بطرسبورج بصحبة خليل باشا بعد توقيع صلح أدرنة . عمل فى الفترة من عام ١٨٣٢ وحتى ١٨٣٣ سفيراً خاصاً لدى العواصم الأوروبية ، ومن سبتمبر عام ١٨٣٤حتى مارس ١٨٣٥ سفيراً دائماً لدى لندن . وفى عام ١٨٣٥ شغل منصب نائب القبودان دار . شارك فى عام ١٨٣٦ فى حرب طرابلس ، شغل بعدها مناصب الوالى والسرعسكر ووزير التجارة ووزير البحرية وغيرها من المناصب .

وباريس ولندن وبرلين وبطرسبورج . وعلى الرغم من استقباله فى لندن بحفاوة كبيرة وإهدائه عدداً من المدافع ، إلا أنه لم يتلق وعداً بالمساعدة العسكرية (لمعرفة الأسباب انـظـــــر: ١٩٨ ، ص ٨٢ ، ٩٥ ، ١٩٩ ، ص ٢٤٠ – ٢٥١ ، ١٨٢ ، ص ١٤ ، ١٢٤ ، جـ١ ، ص ٢٥٣) .

ربما لم تكن إنجلترا – فى الفترة الأخيرة التى عمل فيها نامق باشا سفيراً لبلاده – ترى فى ثورة محمد على اعتداء على وحدة الإمبراطورية العثمانية ، ومن ثم فإنها تعاملت مع هذه الثورة باعتبارها تمرداً عادياً (٢٠٨ ، ص ١٣٣ ، ١٥١ ، ١٣٥ ، ١٩٨ ، ص ٢٤٦) . بالإضافة إلى ذلك فقد كانت إنجلترا فى النصف الأول من ثلاثينيات القرن التاسع عشر عاقدة العزم على إقامة علاقات ودية مع باشا مصر وفتح طريق أكثر قرباً إلى الهند عبر أراضى ما بين النهرين ومصر .

على أية حال فإنجلترا لم تخمن أن محمود الثانى الذى اضطرته الظروف لقبول مساعدة عسكرية من روسيا سوف يعقد معها وبعد عدة أشهر (فى يونيو ١٨٣٣) معاهدة أونكيار إيسكيليسى للدفاع المشترك ، وهى المعاهدة التى استقبلتها إنجلترا باعتبارها انتصاراً دبلوماسياً كبيراً لروسيا .

فى فبراير ١٨٣٣ وصلت قوات محمد على إلى مدينة كوتاهية فى آسيا الصغرى . وقد أثار ذلك اضطراباً شديداً فى إسطنبول . قدرت الحكومة القيصرية خطورة الموقف وهى تشاهد إمكانية الإنهيار السريع للإمبراطورية العثمانية ، وهى المعنية بالاحتفاظ " بجار ضعيف " هو سلطان تركيا ، لا جار قوى ممثلاً فى شخص محمد على (٢٣٤ ، مجلد ٤ ، ص ٤٣٨ ، أنظر ١٤٢ ، ص ٣٢٧ – ٣٢٩) ، وعلى الفور تقدمت باقتراح لمساعدة السلطان فأرسلت الجنرال ن. ن. مورافيوف إلى إسطنبول ومعه هذا الاقتراح وذلك فى مطلع شهر ديسمبر عام ١٨٣٢ (٦٣ ، جـ٢ ، ص ٢٠٧) وفى الثانى من ديسمبر عرض ممثل روسيا فى إسطنبول بصورة رسمية تقديم مساعدة عسكرية إلى الباب العالى . ولما كان محمود الثانى فى مأزق فقد وافق على الإقتراح على الفور .

وصل الأسطول الروسى الأول إلى البوسفور يوم ٢٠ فبراير ١٨٣٣ ، أما أول إنزال (ما يزيد على خمسة آلاف جندى روسى) فقد قام به الأسطول الروسى الثانى على الشاطئ الآسيوى للبوسفور فى وادى أونكيار إيسكيليسى فى ٤ أبريل . وفى الثالث والعشرين من أبريل وصل الأسطول الثالث وكان مكونا من ٤٥٠٠ جندى آخر تقريبا (١٣٢ ، ص ٣٦٧) .

استقبلت دول أوروبا الغربية وجود الأسطول الحربى الروسى فى البوسفور بانزعاج بالغ ، عندئذ راحت تلح فى النصح على محمود الثانى بأن يسارع بالتصالح مع هذا التابع العنيد وأثارت لديه المخاوف من جراء النيات العدوانية لروسيا ، نتيجة

لذلك أصدر محمود الثانى فرماناً يؤكد فيه حق محمد على فى إدارة سوريا وكريت وجدة (فى الجزيرة العربية) . وعلاوة على ذلك فقد أنعم عليه محمود الثانى بالآيالات والصناجق فى سوريا وفلسطين: صيدا ، طرابلس ، القدس ، نابلس .

فى يناير عام ١٨٣٣ يتوجه إلى مصر المشير[1] خليل رفعت باشا قائد الأسطول[2] ومعه رئيس إدارة الشئون الخارجية مصطفى رشيد بك وذلك بناء على خطى همايونى (٤٨ ، ص ٥١ – ٥٢) .

وعندما أحس محمد على بما آلت إليه السلطة المركزية من ضعف لم يكتف بما قدمه له السلطان من تنازلات فراح يطالب بأراض إضافية: أيالات الشام (دمشق) وحلب فى سوريا ، وصناجق إيتشل وألآيى فى آسيا الصغرى الواقعة على سواحل البحر الأسود . وقد هدد محمد على بإرسال حملة إلى إسطنبول إذا لم يجاب إلى طلبه . وهنا صرح له السفيران أنهما لا يملكان الشجاعة على إبلاغ السلطان بهذه الشروط ، على أن محمداً علياً أصر على أن يكتبا إلى السلطان برغباته أو يقوم هو بنفسه بإبلاغه .

وفى إحدى المباحثات التى دارت مع خليل رفعت باشا وشارك فيها مصطفى رشيد بك تناول محمد على السلطان بكلمات مقذعة . كان هذا الأمر مفاجئاً لموظف السلطان كما جعله يدرك أن الباشا المصرى ليس خادماً مخلصاً للسلطان وأن تمرده يهدد وحدة الإمبراطورية العثمانية بأسرها .

لم تحقق المباحثات التى دارت بين ممثلى تركيا ومحمد على فى يناير ١٨٣٣ نجاحا يذكر . واضطر السفيران أن يبعثا بمذكرة تفسيرية للباب العالى ، الذى رد بضرورة بقاء خليل رفعت باشا فى الأسكندرية وعودة مصطفى رشيد بك إلى إسطنبول

١– المشير هى الرتبة الأولى بين الموظفين المدنيين ... حتى أن نائب الملك فى مصر لم يكن أعلى مرتبة من المشير ... وهناك رتبة المشير أيضاً بين الرتب العسكرية ، ولكن من يحملونها هم أدنى منزلة من أقرانهم المدنيين ، ذلك أن أصحابها من العسكريين أكثر عدداً من المدنيين ، ولهذا أيضاً يتقاضون رواتب أقل كثيراً منهم " (٣٠ ، ص ٣١٢ / أنظر أيضاً ٨٠٢ ، ص ٣٥١) .

٢– خليل رفعت باشا: من أصل قوقازى ، كان فى طفولته عبداً لدى خسرو باشا وابناً له بالتبنى . عمل ضابطاً بالجيش النظامى وشارك فى إخماد الإنتفاضة اليونانية . بعد حرب ١٨٢٨ – ١٨٢٩ منح لقب باشا نظير ما أبداه من شجاعة وبفضل راعيه خسرو باشا (الذى كان يشغل آنذاك منصب السرعسكر) . وعلى مدى ستة أشهر عمل سفيراً لدى روسيا وفور عودته منها أصبح سهراً للسلطان محمود الثانى ، ثم عين فى منصب القبودان باشا (قائد الأسطول) ، وفى عام ١٨٣٦ عين فى منصب السرعسكر . وهو آخر منصب شغله وحتى إبان حكم السلطان عبدالمجيد الثانى . وفى عام ١٨٤٠ عين عضواً فى مجلس وزارة العدل ، ومن عام ١٨٤٤ وحتى عام ١٨٥٤ قام على تنظيم أمور الحكم فى لبنان .

. وصل خليل رفعت باشا إلى العاصمة فى ٢١ مارس ١٨٣٣ على متن سفينة فرنسية كانت فى طريقها إليها . (١٩٨ ، ص ١١١) وسرعان ما بعث به الباب العالى إلى كوتاهية لإجراء مباحثات مع إبراهيم باشا قائد الجيش المصرى وابن محمد على .

أدار المباحثات مع إبراهيم باشا الدبلوماسى الفرنسى فارين ممثلاً للباب العالى ، وقد بذل فارين جل جهوده لمنع الدبلوماسية الروسية من استغلال الموقف المتردى للسلطان وزيادة تأثير روسيا على الإمبراطورية العثمانية . ولما كان السلطان يرغب كذلك فى تجنب مشاركة القوات الروسية مباشرة فى المعارك ضد محمد على وعدم السماح لها بدخول الأناضول فقد وافق على الوساطة الفرنسية . أتاح الباب العالى لفارين بعضاً من حرية الحركة وخاصة فيما يتعلق بالتنازل لمحمد على عن بعض الأقاليم (١٢٤ ، جـ ١ ، ص ١٨٠ ، ١٩١) . كان على مصطفى رشيد ، الذى صاحب فارين ممثل الباب العالى ، أن يبلغ إبراهيم أن السلطان سوف يمنح أباه ، إضافة إلى ما أنعم به عليه من قبل ، أيالات الشام (دمشق) . أما محمد على فقد طالب ، كما ذكرنا من قبل ، بأيالات الشام (دمشق) وحلب وصناجق إيتشل وألايى . وعلاوة على هذا الطلب أضيفت – كما علمنا من تقرير مصطفى رشيد – كل من أوفا والرقة وأدنة (٤٨ ، ص ٥٦ ، ١٢٤ ، جـ١ ، ص ١٩٢) .

فى الثلاثين من مارس عام ١٨٣٣ غادر إسطنبول ممثلو تركيا: مصطفى رشيد وشكيب أفندى والقائم بالأعمال الفرنسى فارين (١٩٨ ، ص ١١١) .

ويتضح لنا من تقارير مصطفى رشيد أن الباب العالى كان يدرك الدور النشط الذى اضطلع به القائم بالأعمال الفرنسى فى المباحثات وكيف أنه سعى للمصالحة بين المتنافسين بعد أن أرغمهما على السير فى طريق التنازلات المتبادلة . ومن المحتمل أن يكون قد اقترح على إبراهيم أن يتخلى عن صناجق إيتشل وألايى وأن يكتفى بالتنازل عن أدنة وأن يحصل من الصناجق المذكورة على أخشاب البناء بعد موافقة السلطان . نصح فارين إبراهيم أن يقرر هذا الأمر بنفسه دون أن ينتظر موافقة محمد على . وقد أبلغ مصطفى رشيد الباب العالى بأن فارين كان يتصرف إبان إجراء المباحثات باعتباره " موظفا مخلصاً لدى السلطان التركى " (٤٨ ، ص ٥٥) .

أظهرت الجولة الأولى من المباحثات مع إبراهيم فى كوتاهية لمصطفى رشيد أن الابن عنيد مثل أبيه . لقد رفض إبراهيم الإكتفاء بدمشق وكرر مطالب محمد على وهدد بالزحف نحو إسطنبول فى حالة رفض هذه المطالب . باءت محاولات مصطفى رشيد

مداعبة المشاعر الوطنية لإبراهيم ولم تترك مسألة تذكيره بأن أوروبا باتت تعرف بأمر إنزال القوات الروسية وأن هذا أمر " غير لائق وغير مقبول " أى انطباع لديه . لم يخش إبراهيم أى شئ ، حتى التهديد بحتمية القبض عليه فى حالة إنزال قوات روسية حددها مصطفى رشيد بحوالى من ٣٠ إلى ٤٠ ألف جندى (٤٨ ، ص ٥٤) .

يلاحظ من تقارير رشيد بك أنه كان يقف إلى جانب تسوية الصراع عن طريق التفاوض المباشر مع إبراهيم وأنه لم يكن معارضاً لتنازلات إقليمية . على أن الباب العالى لم يوافق على إعطاء أدنة لمحمد على وأصدر أمراً إلى رشيد بك بأن ينتظر توجيهاته التالية .

فى الرابع عشر من أبريل عام ١٨٣٣ قدم فارين شروط الصلح إلى الباب العالى الذى أسرع بالإعلان عن النهاية السلمية للصراع ، على أن أدنة لم تكن ضمن الأقاليم التى أعطيت لمحمد على . ورداً على ذلك لم تغادر القوات المصرية كوتاهية واتهمت السفارة الفرنسية الباب العالى بالخيانة .

وقع محمود الثانى فى حيرة من أمره ولم يعد يعرف أى المصيبتين أكبر: أن يستجيب لمطالب محمد على كلها وأن يطاطئ رأسه إذلالاً للباشا المتمرد ، أم يسمح للقوات الروسية بالدخول إلى أراضى آسيا الصغرى . لقد أخافت الدبلوماسية الأوروبية الباب العالى من عزم الروس الاستيلاء على إسطنبول (١٢٤ ، جـ١ ، ص ١٨٩) . كانت غالبية أعضاء الحكومة التركية تقف ضد قبول المساعدة الروسية ، إذ كانوا يدركون أنه ما إن يقبل الباب العالى هذه المساعدة حتى يقوم الروس بعزله عن بقية الدول الأوروبية (١٢٤ ، جـ١ ، ص ١٨٠) .

ونتيجة لعناد محمد على وإلحاح السفارتين الفرنسية والإنجليزية ، إلى جانب المخاوف المرتبطة بوجود قوات روسية فوق أراضى الإمبراطورية العثمانية قرر محمود الثانى التضحية بأدنة وإعطائها للباشا المصرى . فى الخامس من مايو ١٨٣٣ أصدر السلطان فرماناً بتعيين محمد على حاكماً على سوريا وكيليكيا . وفى الرابع عشر من مايو تم الاتفاق فى كوتاهية[1] على وقف العمليات العسكرية بين قوات السلطان ومحمد على ، وفى نفس اليوم يبدأ انسحاب القوات المصرية من طوروس . وفى الرابع والعشرين غادرت كوتاهية آخر فصيلة مصرية (١٢٤ ، جـ١ ، ص ١٨٠ ، ١٨٣ ، ١٩٠ – ١٩٦) .

١- لم يكن الفرمان معاهدة دولية وإنما كان وثيقة من جانب واحد هو السلطان . وعلى هذا لا تعد " معاهد كوتاهية " معاهدة بمعنى الكلمة . وقد استخدمنا بعد ذلك اصطلاح " اتفاق كوتاهية " .

بعدما زال التهديد المباشر للعرش ، قام السلطان بعقد إتفاقية دفاع مشترك مع روسيا لمدة ثمانية أعوام جرى توقيعها فى الثامن من يوليو ١٨٣٣ فى إسطنبول[١]. وقد عرفت هذه الإتفاقية باسم إتفاقية أونكيار إيسكيليسى نسبة إلى الوادى الذى نزلت به القوات الروسية (غادرت القوات الروسية الشواطئ التركية بعد يومين من توقيع الإتفاقية) . نصت الإتفاقية على التزام روسيا بتقديم المساعدة العسكرية بناء على طلب السلطان وذلك فى حالة قيام محمد على بأى هجوم جديد ، بينما تلتزم تركيا بإغلاق مضيق الدردنيل أمام السفن الحربية لجميع الدول[٢](انظر ٣٤ ، جـ ١٢ ، ص ٥٠)

اعتبر السلطان أن إتفاقية أونكيار إيسكيليسى تحميه من أى تمرد جديد من قبل والى مصر . كما عقد آماله أيضاً على مساعدة روسيا له فى المستقبل على قمع محمد على وإعادة ولو حتى سوريا على الأقل .

عملت المساعدة التى قدمتها روسيا إلى السلطان آنذاك إلى جانب إتفاقية أونكيار إيسكيليسى، التى رأى فيها محمود الثانى عاملاً هاماً فى قمع الباشا المصرى وربما أيضاً إلى دحره إلى الأبد ، على تقوية النفوذ الروسى . لم يكن من الممكن أن تقف دول أوروبا الغربية مكتوفة الأيدى أمام هذا النجاح السياسى الذى أحرزته روسيا والذى جاء مفاجئاً لهذه الدول جميعاً .

لقد أوجست الدول الأوروبية خيفة من شروط هذه الإتفاقية تحسباً لإندلاع حدة الصراع التركى المصرى وقيام روسيا عندئذ بدفع قواتها بحيث لا تغادر بعدها أبداً لا إسطنبول ولا المضايق .

منذ ذلك الوقت اتخذ الصراع الدبلوماسى للدول الأوروبية فى الإمبراطورية العثمانية طابعاً خاصاً حاداً . وعلى مدى سنوات طويلة بذلت الدول الغربية جهوداً كبيرة لتجعل من إتفاقية أونكيار إيسكيليسى حبراً على ورق ، ومن أجل هذا راحت

١- حول عقد معاهدة أونكيار إيسكيليسى بمبادرة من الباب العالى انظر: ١٨ / ٩٠ ، ص ١٧٥ – ١٧٦ ، ١٨٣ – ١٨٤ / ٦٤ ، ص ١٤١ / ١٩٨ ، ص ١٥٠ / ٢٠٨ ، ص ١٣٦ . انظر نص المعاهدة فى المرجع ٣٩ ، ص ٨٩ – ٩٢ .

٢- " كان هناك ثمة بند سرى فى معاهدة أونكيار إيسكيليسى يلزم الباب العالى بإغلاق مضيق الدردنيل فى حالة تعرض الممتلكات الروسية فى البحر الأسود للتهديد بالتدخل من جانب الأساطيل المعادية فى المضايق ، أى فى حالة دخول روسيا الحرب مع الدول الغربية . كان إغلاق الدردنيل يشترط فتح المرور أمام السفن الروسية الحربية وحليفتها تركيا عبر البحر الأسود ... وعلى الرغم من الفائدة الكبيرة التى بدا أن روسيا قد حصلت عليها من هذا البند السرى ... فإن هذا البند ق فقد فعاليته بسبب ما أحاطه من غموض " (٦٥ ، ص ٣٤) .

تسعى للحصول على موافقة الباب العالى على عقد إتفاقية مماثلة مع جميع الدول الكبرى . فلو أن مثل هذه الإتفاقية قد عقدت لفقدت روسيا حرية الحركة فى حالة تجدد الصدامات العسكرية بين السلطان ومحمد على (٨٥ ، ص ٥٥٩ ، ٩١ ، ص ٣٠ ، ٤٩ ، ٧٤ ، ص ٨٤٧ ، ١٣٢ ، ص ٤٢٨) .

لقد وقع الصدام العسكرى الثانى بين جيشى الباشا المصرى والسلطان فى يونيو ١٨٣٩ فلم تكن الفترة ما بين ١٨٣٣ و ١٨٣٩ فى الواقع سوى فترة سلام شكلى ، إذ واصل الجانبان خلالها سعيهما لتحقيق أغراضهما: فمحمد على يسعى للحصول على استقلال رسمى (كان محمد على يمتلك استقلالاً واقعياً لكنه استقلال غير راسخ)، أما السلطان فكان يهدف ، استناداً إلى سلطته العليا ، إلى قمع الوالى المتمرد وإعادة مصر إلى حكمه ، فإن لم يتيسر له ذلك فسوريا على الأقل .

تميز تمرد محمد على عن بقية الصراعات المعتادة باستمراريته ، إلى جانب تدخل الدول الأوروبية فيه بفضل الضعف النسبى لسلطان تركيا الذى أرغم فى النهاية على التوجه إلى الدول الأوروبية طلباً للعون .

شاركت كل من روسيا وإنجلترا وفرنسا والنمسا وبروسيا ، فضلاً عن تركيا ومصر ، فى النزاع الدبلوماسى الطويل (١٨٣٣ – ١٨٤١) بسبب الصراع التركى المصرى .

لقد بدا أن الصراع الدبلوماسى فى تلك الفترة كما لو كان قد اتخذ له مسارين . فالدول الأوروبية جميعها كانت تحارب ، أولاً وقبل كل شئ ، ضد الزيادة المحتملة لقوة منافسيها على حساب الإمبراطورية العثمانية وخاصة فى منطقة المضايق، على الرغم من أنها كانت تؤكد للباب العالى أن كلاً منها لا تسعى إلا للدفاع عن مصالحها . وفى خضم صراع الدول الأوروبية على المضايق (وخاصة صراع الدول الأوروبية ضد روسيا) اكتفت الدبلوماسية التركية بدور ثانوى . فالحقيقة أن الإمبراطورية العثمانية فى هذه الفترة أصبحت هدفاً للمصالح الأخرى . على الرغم من أن مبادرتها فى هذا الصدد اتضحت بشكل ملحوظ . وهذه المبادرة من جانب الباب العالى والدبلوماسية التركية جاءت فى سياق الصراع من أجل الحفاظ على مصر ضمن كيان الإمبراطورية العثمانية . كان سعى السلطان لقمع محمد على صادراً عن إحساسه بما تمليه عليه سلطته العليا . بينما ظل اهتمام جميع الدول الأوروبية فى النصف الأول من ثلاثينيات القرن التاسع عشر بخصوص إعادة الأقاليم المغتصبة اهتماماً محدوداً فى واقع الأمر . فقد أظهرت هذه الدول ولسنوات طويلة لا مبالاتها نحو مسألة التسوية الإقليمية بين السلطان ومحمد على ، ساعية فى الوقت نفسه لبقاء

الأوضاع الإقليمية والقانونية بينهما على ما هى عليه (٦٣ ، ص ٥٤) . وقد لوحظت هذه اللامبالاة من جانب روسيا طوال فترة الصراع بعد عام ١٨٣٣ (٢٣ / ٣٦ ، جـ٢، ص ٢٠٦ - ٢٠٧ / ٢٥ ، ص ٦٢ / ٦٥ ، ص ٤٤ ، ٥٥ - ٥٦ / ١٢٤ ، جـ١ ، ص ٢٥١ / ١٣٢ ، ص ٥١٠ / ١٩٨ ، ص ٩٩) ومن جانب إنجلترا فى النصف الأول من الثلاثينيات . وظلت فرنسا حتى عام ١٨٣٩ تؤيد بقاء الوضع على ما هو عليه (٦٣، ص ٧٣ - ٧٤) . ولهذا فإن مهمة الدبلوماسية السلطانية تلخصت فى الحصول على موافقة الدول الأوروبية وإدخال تعديلات على شروط معاهدة كوتاهية عام ١٨٣٣ . وحيث إن دول أوروبا الغربية كانت تخشى أن يؤدى التجدد المحتمل للعمليات العسكرية بين محمد على والسلطان ، وفقاً لشروط إتفاقية أونكيار إيسكيليسى ، إلى تدخل عسكرى جديد من جانب روسيا ، فقد راحت هذه الدول تضع العراقيل أمام عزم السلطان تجدد الصراع العسكرى بهدف إستعادة سوريا ، ومن ناحية أخرى حاولت منع محمد على من إعلان استقلاله بمصر ، إذ أن محاولة هذا أو ذاك تحقيق رغبته كان سيؤدى حتماً إلى اشتعال الحرب بين الجهات المتنازعة .

وعلى الرغم من أن التعاون بين إنجلترا وفرنسا فيما يتعلق بالسياسة الشرقية فى فترة الصراع التركى المصرى كان يعانى من تناقضات داخلية ومن التضارب بين مصالحهما المشتركة فى منطقة البحر المتوسط (بما فيها الجزائر ومصر) فإنهما تراجعتا إلى خلفية الصورة فى اللحظة التى ظهر فيها شبح الطموحات الروسية فى الإمبراطورية العثمانية يخيم على الموقف .

وحول عدوانية السياسة الشرقية لروسيا تكررت تصريحات رجال الدولة فى إنجلترا وفى فرنسا . وفى الوقت نفسه راح بالمرستون يستغل درجة المبالغة فى هذه التأكيدات لأغراضه السياسية . وفى السادس والعشرين من فبراير عام ١٨٣٥ كتب بالمرستون خطاباً إلى السير وليم تمبل جاء فيه: " ليست روسيا سوى وهم كبير ، ولو أرادت إنجلترا أن تتخلص منها حقيقة ، لتخلصت منها فى حملة واحدة منذ نصف قرن مضى " (الإقتباس من المرجع ١٣٢ ، ص ٣٩٩) .

لاحظ المؤرخ الأمريكى ف. س. روكى أنه حتى فى عام ١٨٣٦ ، أى بعد حادثة السفينة " ويكسن "[1]، المرتبطة بازدياد حدة المسألة الشرقية ، عندما بدا أن الحرب بين روسيا وإنجلترا آنذاك أمر حتمى ، أن بالمرستون كان على قناعة تامة بأن روسيا لم تكن لديها أى نوايا عدوانية . هذا ما ذكره (بالمرستون) فى اجتماع دورة البرلمان الإنجليزى (١٨٢ ، ص ٥٦) .

١- استولت القوات الروسية على السفينة الإنجليزية " ويكسن " ، التى أرسلت محملة بالسلاح إلى الجبليين عند سواحل القوقاز عام ١٨٣٦ .

يؤكد المؤرخ السوفيتي ي. ف. تارلي ، في معرض حديثه عن أسباب التوجه العام للسياسة الشرقية لنيكولاي الأول أن القيصر بالغ في تقديره لضعف الإمبراطورية العثمانية وكان على ثقة تامة من انهيارها الحتمي السريع ، ولهذا فإنه لم يشأ أن يفرط في نصيبه في " التركة العثمانية " ومن ثم راح يبحث عن حلفاء وهو يدرك أن روسيا بمفردها ليست في حالة تسمح لها بمواجهة أطماع بقية أوروبا إذا ما حانت لحظة وفاة " الرجل المريض " - الإمبراطورية العثمانية (انظر ٨٥ ، ص ٥٦١ - ٥٦٤) .

على أن إنجلترا استغلت بذكاء مخاوف فرنسا من جراء السياسة الشرقية لروسيا، التي دعمت موقفها في الإمبراطورية العثمانية بعقدها إتفاقية أونكيار إيسكيليسي. وكانت إنجلترا على حق عندما اعتمدت على أن فرنسا لن تجرؤ على قطع " الإتفاق الودي " الإنجليزي الفرنسي بحثاً عن حل للخلاف التركي المصري . فهذا الإتفاق ما يزال يغل يدها ولن يسمح لها أن تتحمس لدعم مطامع محمد علي . وقد ظلت إنجلترا طوال فترة الصراع التركي المصري تؤكد للباب العالي أن التعاون الفرنسي الإنجليزي بخصوص المسألة المصرية هو تعاون لا ينقض ، وأن فرنسا سوف تسلك نفس النهج الذي تسلكه إنجلترا ، إذ أن سياستيهما موجهة بالدرجة الأولى ضد روسيا . يصف المؤرخ الفرنسي أ. ديبيدور الموقف الصعب لفرنسا تجاه الصراع التركي المصري بقوله " كان مجلس الوزراء منعقداً في قصر التويلري وقد تملكته الحيرة ... كان عليه أن يختار حلاً من ثلاثة: إما أن تعقد فرنسا إتفاقاً وثيقاً مع القيصر على غرار إتفاق كارل العاشر ، أو أن تخاطر بالدفاع عن قضية محمود الثاني، أو أن تقف صراحة في صف محمد علي . كان الخيار الأول يعني قطع العلاقات مع إنجلترا وهو ما كان يرفضه مجلس الوزراء ، كما كان الخيار الأخير يعني أن تكتسب لها عدواً هو إنجلترا ، التي كانت تحافظ بكل غيرة على تأثيرها في الشرق ومن ثم تغامر بدخول الحرب ضد روسيا . لم يتبق إذاً سوى قبول الخيار الثاني: دعم السلطان لصالح البلاط الإنجليزي في لندن وبهذا تفوت عليه فرصة بقاء السلطان تحت حماية القيصر . على أنه ، من ناحية أخرى ، لم يكن البلاط في قصر التويلري يرغب إطلاقاً في أن يفقد محمد علي كل ثمار انتصاراته . كان لدى الباشا المصري الكثير من الفرنسيين الذين يعملون منذ زمن بعيد في الإدارة وفي الجيش . وكانت فرنسا تعتبره موجوداً تحت حمايتها ، فضلاً عن أنه كان يتمتع بشعبية كبيرة في باريس . ولو أن فرنسا لم تقدم العون للباشا لما غفر البرلمان ولا الصحافة ولا المجتمع لحكومتها هذا الموقف . من ذلك يتضح لنا أي وضع عسير كانت تواجهه حكومة ١١ أكتوبر ١٨٣٢ . ليس من المستغرب إذن أنها لم توفق في الخروج من هذا المأزق دون أن يمس شرفها " (٧١ ، المجلد ١ ، ص ٣٤٠)

ظهر اهتمام إنجلترا باستغلال أراضى الإمبراطورية العثمانية باعتبارها طريقاً للعبور إلى الهند عبر البحر المتوسط أو الخليج الفارسى منذ نهاية القرن الثامن عشر . كانت إنجلترا تولى الإمبراطورية العثمانية أهمية كبرى من الناحية التجارية ، فضلاً عن أهميتها الإستراتيجية ، وقد سعت إنجلترا لاستغلالها ضد السياسات الروسية والفرنسية فى الشرق (٧٤ ، ص ٤٨٢ – ٤٨٥ ، ص ١٧٣ – ١٧٤) . وكانت فرنسا قد وضعت نصب أعينها ومنذ نهاية القرن الثامن عشر تحويل البحر المتوسط إلى بحيرة داخلية خاصة بها " (١٦١ ، ص ١٤٧) .

عندما اشتد أوار الصراع التركى المصرى ، أخذ نيكولاى الأول عن طيب خاطر جانب السلطان حتى يجعل منه تابعاً لروسيا ولا يعطى لمحمد على الأكثر قوة من السلطان فرصة الإستيلاء على عرش آل عثمان . وقد أدى تدخل نيكولاى الأول إلى جانب تركيا إلى إعاقة انتشار تأثير فرنسا المؤيدة لمحمد على والتى كان القيصر بعد عام ١٨٣٠ يعتبرها مصدراً للثورة .

يقول المؤرخ السوفيتى م. ن. بوكروفسكى: " كان التحالف مع النمسا من الأمور التقليدية بالنسبة للدبلوماسية الروسية حتى منذ النصف الأول من القرن الثامن عشر . وكان للإمبراطوريتين عدو مشترك يقف لهما بالمرصاد على نهر الدون ، وفى الوقت نفسه كانا يتنافسان فيما بينهما على شبه جزيرة البلقان ، آنذاك لم تكن إحداهما لتخطو خطوة واحدة دون أن تبلغ بها الأخرى . كلتا الإمبراطوريتين سعتا للسير جنباً إلى جنب ، لا ليؤازرا بعضهما البعض وإنما لتقتفى كل منهما أثر الأخرى . كان تعاظم قوة روسيا يعنى ضعف النمسا والعكس كانت الحليفتان تخشيان لو أن إحداهما نجحت فى استغلال الأخرى لتحقيق مطامعها من جانب واحد " (١٢٢ ، ص ٦ ، انظر أيضاً ٨٥ ، ص ٥٥٧) .

وبعد توقيع معاهدة أونكيار إيسكيليسى قرر نيكولاى الأول أن يدعم علاقاته بالنمسا حتى يتمكن من مواجهة الائتلاف الإنجليزى الفرنسى ، معتمداً فى سياسته الشرقية على تحالفه معها . وفى اللقاء الذى جمع عواهل الدول الثلاث (روسيا والنمسا وبروسيا) فى سبتمبر عام ١٨٣٣ فى ميونخينجريتس (حاليا منيخوفو جراديشت) أكد قيصر روسيا للنمسا أنه لو حدث وسارت الأمور فى الإمبراطورية العثمانية على نحو يتطلب تدخل روسيا فإنه لن يتخذ أى خطوة دون أن يشرك فيها النمسا وصرح بأنه ليس لديه أى نية للتوسع فى أراضيه على حساب تركيا (٣٤ ، المجلد ٤ ، ص ٤٤٦ – ٤٤٨ ، ٠٩ ، ص ٢٠٦ – ٢١٠ ، ١٣٢ ، ص ٣٩٦ ، ١٣٣ ، ص ٣٣) وقد طمأنت تأكيدات القيصر الحكومة النمساوية .

فى ثلاثينيات وأربعينيات القرن التاسع عشر جرى دعم " توازن القوى " فى أوروبا عن طريق مجموعتين: إنجلترا وفرنسا فى جانب ، وروسيا والنمسا وبروسيا فى الجانب الآخر . على أن هاتين المجموعتين لم تصمدا طويلاً نتيجة للتناقضات التى كانت قائمة بداخلهما .

وفوق هذا وذاك جاء احتلال فرنسا للجزائر عام ١٨٣٠ ليضاف إلى مشكلات السياسة الخارجية التى أرقت الباب العالى ولتظهر على السطح التناقضات بين الدول الأوروبية على أن الحكومة السلطانية فى الثلاثينيات والأربعينيات لم تفقد الأمل فى أن يتسنى لها إعادة الجزائر إلى كيان الإمبراطورية العثمانية عن طريق استغلال هذه التناقضات .

جاء فقد الأتراك للجزائر نتيجة خطأ فى التقديرات الدبلوماسية للحكومة السلطانية التى أعطت لفرنسا مبرراً مناسباً لاحتلالها . ووفقاً للتقاليد التى ترسخت بدءا من زمن خير الدين بارباروسا ، عندما راح دايات الجزائر يشجعون نشاط القرصنة ، فقد وجدت حكومات دول البحر المتوسط نفسها مضطرة لعقد إتفاقات مع الداى تكفل لهم أمن تجارتهم البحرية . الأمر الذى عاد على الجزائر بأرباح طائلة (٩٨ ، ص ٦٧ – ٩٣) . بيد أن الدول الأوروبية المتفوقة على بلدان الشرق عسكرياً وإقتصادياً قررت أن تضع حداً لأعمال النهب البحرى . ففى عام ١٨١٦ قام الأسطول الإنجليزى بضرب الجزائر وأغرق أسطول الداى . استغلت فرنسا ما آلت إليه الجزائر من ضعف وانشغال الباب العالى فى الحرب الروسية (١٨٢٨ – ١٨٢٩) لتحقق طموحها – الذى بدأ منذ نابليون – فى فرض سيطرتها على البحر المتوسط . وكانت الحجة التى استندت إليها فرنسا فى غزو الجزائر هى الإهانة التى وجهها والى الجزائر إزميرلى حسن باشا إلى قنصل فرنسا بأن قذفه على وجهه بمروحة كانت فى يده وهو يطالبه بأن تعيد الحكومة الفرنسية ديناً كانت أخذته من شخص ما . وكان الوالى قبل هذه الواقعة قد استولى على بعض سفن فرنسية متعللاً بعدم سداد فرنسا للدين المذكور .

أرسل الفرنسيون إلى الجزائر مائة سفينة حربية وخمسمائة سفينة نقل . وفى الرابع عشر من يونيو عام ١٨٣٠ نزل إلى السواحل الجزائرية ٣٧ ألف جندى فرنسى. وبعد معركة قصيرة تم أسر الداى . وكانت الإمبراطورية العثمانية قد خرجت آنذاك لتوها من حربها ضد روسيا ولم ترد على احتلال الجزائر سوى بمذكرة احتجاج (٢١٦ ، ص ٥٣ – ٦٢) .

يذكر الباحث الفرنسى ر. مانتران أنه على الرغم من أن السيطرة العثمانية على الجزائرة وتونس وطرابلس (منذ نهاية القرن السابع عشر وحتى مطلع القرن الثامن

عشر) كانت سيطرة اسمية ، إلا أنها خلقت وضعاً سياسياً ظلت الدول الأوروبية تناضل من أجل تغييره على مدى قرون ثلاثة . وقد تمثل الوجود العثماني في هذه الولايات عملياً في النمط التركي للإدارة: ولاة ، جيش ، موظفون كبار من أصل تركي ، مراسيم رسمية كتبت باللغة التركية إضافة إلى الألقاب التركية السائدة . وحتى عندما كانت هذه الولايات تتعرض للتهديد من جانب الأوروبيين فإنها لم تكن تتوانى عن طلب العون من السلطان . كما أنها كانت في الغالب تقدم لتركيا المساعدةالعسكرية بناء على طلب السلطان . خذ مثلاً ما أرسله دايات تونس إلى السلطان من عون عسكرى إبان الحملة إلى طرابلس عام ١٧٩٥ ، وإلى كريت عام ١٨١٠ وإلى اليونان من عام ١٨٢٢ وحتى عام ١٨٢٧ . وقد غرق الأسطول التونسي الذي كان جزءاً من الأسطول العثماني في معركة نافارين (عام ١٨٢٧) .

ارتبط ضعف الروابط بين إسطنبول والولايات الغربية بسقوط قوة آل عثمان وانعدام المصالح الاقتصادية للدولة المستعمرة (المتروبول) في هذه الولايات البعيدة ذات العوائد المحدودة . كانت الجزائر وتونس تتمتعان باستقلال إقتصادى ذو توجه غربى أكثر من جميع الولايات العثمانية الأخرى (١٧٦ ، ص ٢٠٥ ، ٢١٤ – ٢١٥) . وتؤكد التعليمات (الموجهة لروح الدين أفندى ، القائم بالأعمال التركى في فرنسا عام ١٨٣٤) الإهتمام الإقتصادى المتدنى للإمبراطورية العثمانية في الجزائر ؛ إذ وصفت هذه التعليمات الجزائر بأنها " مكان لا قيمة له " (٤٨ ، ص ٧٨) .

وعن المفاوضات الدبلوماسية التركية الفرنسية بشأن الجزائر والتى سبقت الإحتلال يكتب ج. روزين قائلاً أن فرنسا حاولت مراراً وتكراراً أن تنحى خلافاتها مع داى الجزائر جانباً من خلال وساطة الديوان .

لقد اعتبر الباب العالى هذه الولاية ولاية مستقلة إلى حد أنه كان يرفض التدخل في شئونها وكأنها لا تعنيه . وفى السادس عشر من مارس عام ١٨٣٠ أبلغت فرنسا الباب العالى أنها سترسل جيشها إلى الجزائر مادام الديوان لم يتعاون في إزالة الخلافات القائمة بينها وبين داى الجزائر وقامت في الوقت نفسه بإحاطة الدول الأوروبية علماً بذلك عن طريق مذكرات أرسلتها إليها . ورغم كل ذلك لم يقم الباب العالى بتوجيه أسطوله أو جيشه إلى الجزائر (٢١٥ ، ص ٢٥ – ٢٦) . " بعدما وصل الأمر إلى استيلاء فرنسا على " وصاية العرش "[١]، هنا فقط أدرك رجال الدولة في تركيا انهم ارتكبوا خطأً فادحاً بتخليهم عن حقهم السياسى دون مقابل ، راحوا بعدها

١– يستخدم المؤلف الأوروبى هنا اصطلاح " وصاية العرش " بهدف التأكيد على الطابع المستقل لحكم الولاية في شخص الدايات .

يرسلون المذكرات والسفراء إلى مجلس الوزراء فى التويلرى لتصحيح الخطأ . لقد أكد وزير الباب العالى أن السلطان له الحق فى الجزائر ، وأن الباب العالى يرغب فى وقف القرصنة البحرية وأن تقوم قواته النظامية باحتلال مدينة الجزائر ، ولكن للأسف أن هذا لم يحدث من قبل " (١٢٤ ، جـ١ ، ص ١٤٠)[١].

إن عدم إدراك الباب العالى للأهداف العدوانية للسياسة الخارجية لفرنسا فى البحر المتوسط فى السنوات من ١٨٢٧ إلى ١٨٣٠ يعتبر ، من وجهة نظرنا ، هو السبب الرئيسى لإصرار الباب العالى على عدم التدخل فى النزاع الفرنسى الجزائرى[٢]. إن سوء التقدير هذا هو الذى استغلته فرنسا تحديداً .

كانت إنجلترا غاضبة تماماً من غزو الجزائر ، وهو ما أعلنته رسمياً ، إذ رأت فى هذا العمل محاولة من جانب فرنسا لإزاحتها عن البحر المتوسط .

وقد سعت فرنسا بعد غزوها للجزائر لإضعاف علاقة تونس بالإمبراطورية العثمانية وإخضاعها لتأثيرها . كما حاولت الحكومة الفرنسية القضاء على محاولات الباب العالى تقديم مساعدات عسكرية إلى الجزائر فى نضالها وذلك من الأراضى التونسية ، وقد أدى هذا إلى زيادة حدة التنافس بين تركيا وفرنسا فى تونس . وقد ظهر هذا التنافس فى أشكال متعددة .

وفى أربعينيات القرن التاسع عشر أضيفت إلى المشكلات السابقة مشكلة أخرى وهى تدخل الدول الأوروبية فى تسوية نظام الإدارة فى سوريا نظراً لانتفاضات السكان المحليين التى لم تنقطع وكذلك للصدامات العسكرية التى كانت تقع بين الدروز والمارونيين .

وهكذا وجدت الحكومة السلطانية نفسها فى مطلع الثلاثينيات من القرن التاسع عشر أمام عدد من المشكلات وثيقة الصلة بمصالح السياسة الخارجية للدول الأوروبية فى الإمبراطورية العثمانية ، وفى التنافس بينها ، وفى تعاظم حدة المسألة الشرقية .

١- لمزيد من المعلومات حول احتلال فرنسا للجزائر انظر كذلك: ٢١٥ ، ص ١٤ – ٢٥ / ١٠٠ ، ص ٤٠ / ١٠٩ ، ص ١٨٠ .

٢- نلاحظ هنا – للمقارنة – أنه فى عام ١٨٣٥ ، أى بعد مرور خمس سنوات ، عندما دخل اثنان من الولاة فى طرابلس فى جدل حول أيهما أحق بالجلوس على العرش ، لم يكن الباب العالى قد اندفع بعد فى علاقاته مع الدول الأوروبية . كان الباب العالى قد نجح فى أن يمنع فرنسا وانجلترا من التدخل فى طرابلس . لم تقبل حكومة السلطان الاقتراح بالوساطة فى الجدل القائم بين الواليين فقط ، وإنما سارعت بإرسال قواتها (أنزلت أسطولاً) إلى طرابلس ، الأمر الذى كان من نتيجته تحويل الوصاية على العرش إلى باشالكة (١٢٤ ، ص ٢٤٣ – ٢٤٥) .

أدى تفاقم مشكلات السياسة الخارجية بحكومة السلطان إلى التفكير فى ضرورة إجراء إصلاحات فى مجال الدبلوماسية .

لقد أدرك رجال الدولة الأتراك أن باستطاعتهم استغلال التنافس القائم بين الدول العظمى لتحقيق أهداف سياسية بالطرق الدبلوماسية ، وهى الأهداف التى أصبح تحقيقها بالجهود العسكرية أمراً صعباً بسبب ما آلت إليه الإمبراطورية العثمانية من ضعف ووهن .

تعرضت الدول الأوروبية منذ نهاية القرن الثامن عشر وحتى ثلاثينيات القرن التاسع عشر لعدد من الهزات الثورية . ومن بينها الثورة الفرنسية العظمى (١٧٨٩ – ١٧٩٤) ، ثورات العشرينيات من القرن التاسع عشر فى أسبانيا والبرتغال وإيطاليا ، ثورة التحرر القومى فى عام ١٨٢١ فى اليونان ثم فى بولندا فى عام ١٨٣٠ ، وثورات الثلاثينيات فى فرنسا وبلجيكا .

بحلول القرن التاسع عشر بدأت حروب نابليون التى انتهت بقيام عائلة بوربون فى عام ١٨١٤ . وقد أبدت الحكومات الأوروبية تخوفها من الصدامات العسكرية الجديدة بسبب الإمبراطورية العثمانية . وهذه الصدامات كانت من الممكن أن تساعد بدورها على ظهور أوضاع ثورية فى أوروبا . وقد أشار كارل ماركس إلى أنه " بدءاً من عام ١٨١٥ كان أكثر ما تخشاه الدول العظمى فى هذا العالم هو تغيير الوضع الراهن Status-quo" (٢ ، ص ١٦٨) . ولهذا فقد ساعد الوضع الدولى آنذاك على زيادة دور الدبلوماسية فى العلاقات الدولية .

الفصل الثانى

التغيرات التى طرأت
على الدبلوماسية العثمانية

فى ثلاثينيات القرن التاسع عشر

أتاح انسحاب قوات إبراهيم باشا من كوتاهية والتصالح الشكلى بين محمد على والسلطان ثم عقد معاهدة أونكيار ايكسيليسى بين الأخير وروسيا عام ١٨٨٣ ، أتاح للباب العالى مواصلة سياسة الإصلاحات (انظر ٥٣ ، جـ٦ ، ص ٥ ، ١٠٩ ، ص ٢١٤) التى كانت قد بدأت منذ عام ١٨٢٦ بالإصلاحات فى الجيش . وقد مست الإصلاحات التى أجراها السلطان محمود الثانى الشئون الدبلوماسية أيضاً ، وكان التجديد الأساسى فى هذا المجال هو إقامة الباب العالى لسفارات دائمة فى العواصم الأوربية.

كانت تصرفات الباشا المصرى ، التى فشل السلطان فى إخمادها بقواه الذاتية ، هى البرهان الأخير الذى أقنع الحكومة السلطانية بضرورة إقامة علاقات دبلوماسية دائمة مع الدول الأوروبية . فى العاشر من مارس عام ١٨٤١ كتب شتيورمر، سفير النمسا لدى الإمبراطورية العثمانية ، رسالة إلى مترنيخ جاء فيها: " لقد أجبرت المشكلة المصرية الحكومة التركية على أن تمد بصرها صوب الدول الأوروبية " (الاستشهاد من المرجع رقم ١٥١ ، ص ٢٨١ ، انظر أيضاً ٦٣ ، ص ٦ / ١٦٩ ، ص ٤٥٩) .

لقد أدت معاهدة أونكيار إيسكيليسى ، التى زادت من حدة الخلافات بين الدول الأوروبية ، إلى اهتمام هذه الدول (من خلال علاقات ثابتة) بالإمبراطورية العثمانية بدرجة لا تقل عن اهتمام الإمبراطورية العثمانية بها . على أن من المحتمل أن يكون الباب العالى قد أحس بضرورة إقامة مثل هذه العلاقات الثابتة مع الحكومات الأوروبية قبل ذلك ، أى بمجرد أن وضعت الحرب الروسية التركية (١٨٢٨ - ١٨٢٩) أوزارها ، وهى الحرب التى أدت إلى حصول اليونان على الاستقلال . وقد ساد الدوائر

الدبلوماسية رأى مفاده أنه لو أن الباب العالى قد استفاد من سلطة الدول الأوروبية وقبل بالشروط التى طرحتها هذه الدول لإقرار السلام فى اليونان الثائرة عام ١٨٢٧ (١٢٤ ، جـ١ ، ص ٤٠ – ٤١ / ١٤٧ ، ص ١٨ – ١٩) ، لاستطاعت الإمبراطورية العثمانية الاحتفاظ باليونان ضمن كيانها بعد أن أعطتها الحكم الذاتى . من المعروف أن الساسة الإنجليز " لم يبحثوا ، قبل توقيع معاهدة أدرنة (١٨٢٩) ، أمر إقامة مملكة مستقلة فى اليونان ، وإنما أرادوا فقط إنشاء دولة تابعة لسيادة الباب العالى ، أى على غرار فالاخيا ومولدافيا " (٨ ، ص ٢٩٨) . وقد ظلت إنجلترا على موقفها من هذه المسألة ولم تغيره إلا بعد عام ١٨٢٩ خشية أن تترك المبادرة فى تحرير اليونان فى يدى روسيا .

لقد شاركت الدول الكبرى على نحو مؤثر فى منح اليونان استقلالها وفى تقرير مصير الجزائر ، وكذلك فى الصراع التركى المصرى ، وكانت كل دولة من الدول الكبرى تضع فى اعتبارها مصالحها السياسية . لقد أجبرت الظروف الباب العالى على التورط فى سلسلة من المشكلات الدولية المعقدة . فالأخطاء الدبلوماسية التى ارتكبها الباب العالى والتى أدت إلى فقدانه كل من اليونان والجزائر ترجع فى الأساس لنقص المعلومات عن العلاقات الدولية وهو ما يمكن تفسيره استناداً إلى سياسة العزلة التى اتبعتها الإمبراطورية العثمانية منذ قيامها . إن عزلة الإمبراطورية العثمانية قبل ثلاثينيات القرن التاسع عشر أمر فرضته التقاليد القائمة على القوة العسكرية التى لم تشعر إطلاقاً بالخوف من الدول الأوروبية ، أضف إلى ذلك سيادة التصورات الدينية التى تخللت كل أوجه حياة الدولة ورعاياها (٢٢٨ ، ص ١٤)[1]. يرى م. روسون أن المسلمين تولد لديهم شعور بالكبرياء نتيجة جهادهم واحتقارهم لكل ما هو غريب . وقد زادت المعتقدات الدينية من قوة هذا الشعور لديهم . " لقد أقام الدين حائطاً بين أتباع الرسول محمد وبين الشعوب الأخرى بعد أن قسم العالم إلى جزأين ، جزء تمثله البلاد الإسلامية والآخر يمثله أعداءها " (١٦٠ ، جـ٣ ، ص ٢٠) .

اقتصرت العلاقات الدولية للباب العالى مع الدول الأجنبية على وجود سفارات تركية لديها بشكل عرضى وعلى فترات قصيرة كانت مهمتها فيها إبلاغ الحكام الأوروبيين بالأحداث الهامة وبوصول سفراء من أوروبا إلى أسطمبول ، وهؤلاء كانوا يقومون بالاتصال بمترجمى الباب العالى حيث إن غالبيتهم لم يكونوا على دراية باللغة التركية .

كان السفراء الأتراك يملكون الصلاحيات التالية:

١- لم تلتزم كل الدول الإسلامية بمبدأ العزلة ، على سبيل المثال الهند المغولية .

١- إبلاغ الحاكم الأوروبى باعتلاء سلطان تركى جديد للعرش .

٢- تسليم نص التصديق على الإتفاقية التجارية .

٣- التأكيد على العلاقات الودية والنيات السلمية .

٤- تقديم المقترحات الخاصة بإقرار العلاقات السلمية فى حالة وجود خلافات .

٥- تقديم عروض إقرار السلام فى زمن الحرب .

٦- تقديم الهدايا وردود السلطان على رسائل الحكام الأوروبيين .

٧- ترضية السفراء الأجانب الذين وجهت إليهم إهانات إبان وجودهم فى إسطنبول .

٨- رد الزيارات التى يقوم بها سفير أوروبى فوق العادة وغيره من الشخصيات (٢٢٨ ، ص ١٧ - ١٩ ، انظر كذلك ١٦٠ ، جـ٣ ، ص ٤٦١ - ٤٦٢ / ١٦٨ ، ص ١٥٨ - ١٦٧)

إن الجهل باللغات الأجنبية وغياب التعليم الأوروبى لدى سفراء السلطان وزياراتهم الخاطفة للبلاد الأجنبية عوامل أدت جميعها إلى امتلاء تقاريرهم عن رحلاتهم فى البلدان الأوروبية بأوصاف مفصلة فى معظمها للمراسم فضلاً عن " الملاحظات الصبيانية " (١٦٠ ، جـ٣ ، ص ٤٦٢ ، انظر أيضاً ٢٠٣ ، ص ٣٤) .

إن هذا الشكل من أشكال العلاقات الدبلوماسية ما كان له ليظهر لولا جهل الحكومة التركية وساستها بالدول الأوروبية . كتب لودفيج الرابع عشر ملك فرنسا فى تعليماته إلى ديزاليير ، سفيره فى إسطنبول يقول: " إن العالم كله يعرف أن الأتراك جاهلون بكل ما يهتم به الحكام المسيحيون " (الاستشهاد من المرجع ٢١٨ ، ص ٢٧٢، انظر أيضاً ١١٧ أ ، ص ٢٣) .

وعلى الرغم من أن الدول الأوروبية كانت تولى اهتماماً أكبر بالحصول على معلومات عن الإمبراطورية العثمانية (وكانت الأخيرة تمثل فى العصور الوسطى خصماً عسكرياً خطيراً وشريكاً تجارياً مفيداً) ، فإنها لم تكن تمتلك هى الأخرى أى تصورات موضوعية عنها .

استمر عدم صلاحية الطرفين قائماً طوال النصف الأول من القرن التاسع عشر ، وقد أشار ف.إنجلز إلى أن تركيا قبل الثورة اليونانية فى عام ١٨٢١ ظلت بصفة عامة " بلاداً مجهولة " بالنسبة للأوروبيين ، الذين وضعوا تصوراتهم عنها استناداً إلى حكايات " ألف ليلة وليلة " (انظر ١٢ ، ص ٢٠) . يرى أ. ف. ميللر أنه لهذا السبب

فإن كثيراً من رجال السياسة الأوروبيين فى مطلع القرن التاسع عشر كانوا يعتبرون القسطنطينية (إسطنبول) هى الإمبراطورية بأسرها إنطلاقاً من كون حياة وقوة تركيا تتركزان فيها (١٠٢ ، ص ١٦٨) . لم يكن سفراء الدول الأوروبية فوق ذلك يعرفون اللغة التركية حتى النصف الأول من القرن التاسع عشر . وقد أشار مصطفى رشيد باشا فى أحد تقاريره عام ١٨٣٧ أن السفير الفرنسى فى إسطنبول ، الأدميرال روسين لم يستطع قراءة خطاب كان مكتوباً باللغة التركية ، على الرغم من أن هذا السفير قضى أربعة سنوات يخدم فى إسطنبول (٤٦ ، العدد ١٦ ، ص ٤٣) . يذكر ف. انجز أن " كل تصرفات الدبلوماسية الغربية تجاه تركيا اعتمدت لزمن طويل على التصورات التقليدية والأحكام القائمة على معلومات فقيرة للغاية " .

وقد شاعت فى فترة الصراع التركى المصرى (١٨٣١ – ١٨٤١) مختلف التصورات الخاطئة عن الشرق . فعلى سبيل المثال كان هناك عدد من أعضاء البرلمان الفرنسى يعتقدون تماماً أن محمداً علياً يناضل من أجل إقامة دولة عربية مستقلة ، بينما كان الأمر فى الواقع أنه كان يسعى لتحقيق مصالحه فى إقامة نظام الحكم بالإرث ، وكان يكن مشاعر الاحتقار للعرب معتبراً نفسه تركيا ، وكذلك لم يكن نيكولاى الأول ، الذى أخذ على عاتقه حل قضية مصير الإمبراطورية العثمانية ، على علم بالحياة الإجتماعية فى تركيا المجاورة إلى حد أنه صدّق الشائعات التى زعمت أن السلطان محمود الثانى قرر اعتناق المسيحية بعد أن واجه مقاومة شديدة فى تطبيق الإصلاحات من جانب رجال الدين المسلمين . وقد بعث القيصر بوصاياه فى هذا الصدد إلى السلطان التركى عن طريق السفير خليل باشا (١٦٢ أ ، ص ٤٤ ، ١٣٢ ، ص ٣٤١ ، ٣٥٢)[١]. يذكر ف. أ. جيورجيف فى بحثه عن الصراع التركى المصرى أن السفير الروسى فى لندن ف. إ. برونوف " لم يفهم طابع الأزمة التركية المصرية ولا سياسة الدول الأوروبية فى تركيا " (٦٣ ، ص ٢٧) .

لقد انعكست سياسة العزلة الدبلوماسية وأيديولوجية التفوق الذاتى التركيتين ظاهرياً فى عدد من العادات شديدة الخصوصية .

كان عام ١٤٥٤ هو العام الذى بدأت فيه العلاقات الدبلوماسية بين الإمبراطورية العثمانية والدول الأوروبية (١٦٠ ، جـ٣ ، ص ٤٣٧ – ٤٦٣ ، العددين ٥ ، ٦) ، عندما راحت الدول الأوروبية تواصل التقاليد الدبلوماسية فأرسلت ممثليها الدبلوماسيين إلى إسطنبول . كان هدف الدبلوماسيين الأوروبيين هو عقد الإتفاقيات التجارية والملاحة البحرية والمحافظة على سلامة التجار ، إلى جانب إبلاغ حكوماتهم بالمعلومات اللازمة

١– لمزيد من الإطلاع على صفات نيكولاى الأول كما أوردها ى. ف. تارلى انظر: ٨٥ ، ص ٥٣٦ – ٥٣٨ .

حول الوضع فى الإمبراطورية العثمانية . وكانت علاقات سفراء الدول المسيحية ببلاط السلطان فى إسطنبول شحيحة للغاية . ووفقاً للمراسم المتبعة فقد كان باستطاعتهم أن يقابلوا الصدر الأعظم والسلطان مرة عند قدومهم للبلاد ومرة أخرى عند مغادرتهم لها . أما فى غير تلك الأوقات فقد كان لهم الحق فى تسليم أوراق اعتمادهم إلى الريس أفندى الذى كان يرسلها إلى الجهات المختصة . كان على الدبلوماسيين الأجانب أن يستعينوا فى تصريف أمورهم بالمترجمين المحليين ، الذين اكتسبوا آنذاك أهمية كبيرة فى عالم الدبلوماسية بفضل ما كانوا يقومون به من عمل فى هذا المجال . كان غالبية المترجمين من اليونانيين الفناريين[1] ، وبحلول نهاية القرن الثامن عشر كان تعلم لغة أوروبية – بالنسبة للمسلمين – يعد من المحرمات (٢٠٩ ، ص ١٨١) .

ولما كانت علاقة البلاط السلطانى بالسفراء قائمة على الشعور بالتعالى تجاههم ، فقد اتبعت بعض الإجراءات التى كانت تحط من قدرهم إبان استقبالهم . وعلى الرغم من أن ضرب السفراء لارتكابهم أخطاء ما ، بل والزج بهم أيضاً فى السجون ، كان يمثل ظاهرة اعتيادية . فقد كان أغلب السفراء يتحملون هذا بصبر بالغ (٨١ ، ص ٨٩ ، ١١٢) ، وكان السبب فى ذلك يرجع إلى الاهتمام الشديد من جانب الدول الأوروبية بإقامة علاقات ودية مع الإمبراطورية العثمانية التى كانت تعطيهم فرصة كبيرة للتجارة المربحة معها ، وتقدم لهم امتيازات متعددة . كان السلطان يعطى للسفراء أموالاً طائلة من خزانة الدولة بالإضافة إلى المواد الغذائية ويمنحهم أماكن للسكنى معتبراً إياهم ممثلين لبلاد فقيرة . وقد ألغيت هذه العادة بعد إرسال البعثات الدبلوماسية التركية إلى دول أوروبا فى نهاية القرن الثامن عشر . وفى حالة نشوب الحرب مع أى دولة ، كانت الإمبراطورية العثمانية تتبع قاعدة ثابتة فى سجن سفراء الدول المتحاربة معها فى قلعة سيميباش .

كان فرانسيسك الأول ملك فرنسا هو أول حاكم مسيحى يعقد ، فى عام ١٥٤٢ ، تحالفاً عسكرياً مع السلطان " الكافر " ، ضد مملكة هابسبورج المجاورة والتى كانت مطمعاً أيضاً للسلطان التركى . أما سليمان الثانى القانونى فكان ينظر إلى التحالفات العسكرية مع المسيحيين دون أى حكم دينى مسبق ، متوخياً أهدافه التوسعية ، معتبراً أن من المفيد له إضعاف دولة مسيحية بواسطة دولة مسيحية أخرى . وبالطبع فقد كانت هناك أسباب نفسية تفسر هذا التحالف ، فقد كان سليمان يرى نفسه " سلطان السلاطين " ، وكان يعتبر بلاطه ملاذاً " للأمراء " اللاجئين " ، كما اعتبر المساعدة التى يقدمها

١– المترجمون الفناريون: نسبة إلى حى فنار بإسطنبول ، حيث يوجد مقر بطريرك الطائفة اليونانية . وكانوا يمثلون رجال الدين اليونانيين والأرستقراطية التجارية . كما كانوا يتمتعون بميزات كبيرة ، من بينها التعيين فى المناصب الرفيعة فى الإدارة التركية .

لفرنسا بمثابة " المكافأة لمن يتوجه لعظيم " (٢٢١ ، ص ٩٣ – ٤٩ ، ١٨٤ ، ص ١٨٥) .

كان الأتراك فى القرن السادس عشر يطلقون على إنجلترا إسم " الولاية الكبرى " ، آنذاك كانت إنجلترا تخاطب السلطان باعتباره " التركى العظيم " (The Great Turk) ، بينما كان السلطان يخاطب ملكة إنجلترا باعتبارها " ملكة الولاية الإنجليزية " (Vilayeti Ingiltere Kralicesi) (٢١٧ ، ص ٦ ، انظر أيضاً ١٠٢ ، ص ٦١ – ٦٢) . بعد انقضاء حكم سليمان الثانى القانونى لم يعقد رجال الدولة فى الإمبراطورية العثمانية أى تحالفات عسكرية مع الدول المسيحية باعتبار أن دولة مسلمة لا يمكنها أن تقف مع مسيحيين على قدم المساواة (٢٠٨ ، ص ٨ – ٩) .

على أن علاقة الأتراك بالأوروبيين تغيرت نظراً لما أصاب الإمبراطورية العثمانية من ضعف وما لحق بها من هزائم فى القرنين السابع عشر والثامن عشر (انظر المرجع ١١٧ ب) . لقد اضطر الأتراك بعد الهزيمة أن يقبلوا الذهاب إلى مؤتمرات عامة يتفاوضون فيها مع الأوروبيين حول شروط السلام (١٣٤ ، ١٦٩ ، ص ٤٥٦) .

فى هذه الفترة تعاظم الدور السياسى للدبلوماسيين الأوروبيين ، وأصبح السفراء الأجانب لدى الباب العالى يؤدون دوراً سياسياً أكبر (٢١٧ ، ص ٣ ، ٦ ، ٩ ، ١٢) . يذكر الفيلد مارشال البروسى «. مولتكى» فى معرض حديثه عن التغيرات التى حدثت فى عادات بلاط الإمبراطورية العثمانية فى عشرينيات القرن التاسع عشر وأسبابها "أن الجميع كانوا يعلمون أن ممثلى أكبر الدول كانوا يرغمون فيما سبق على الإنتظار عدة ساعات عند عتبة السراى ... ثم يغلق الباب الأول بعد دخول الضيف ، أما الباب الثانى أو بوابة النعيم التى تفضى إلى غرفة السلطان فلم تكن لتفتح إلا بعد تسلم الموافقة السنية منه بالدخول . والمحظوظ يصطحبه اثنان من البوابين الكبار ليدخلاه فى كشك معتم حيث يتربع الباديشاه ، يأمر الضيف بالسجود ، وبعد هذه المراسم يلقى السفير كلمته ، التى يكتفى المترجم بنقل بضع كلمات منها ، يلى ذلك تقديم الهدايا ، وبعد أن يتلقى السلطان هذه الهدايا يعطى إشارة إلى الوزير ، الذى يلقى بدوره كلمة رسمية كيفما اتفق ، وبهذا ينتهى الأمر . وعلى هذا النحو كانت مراسم الاستقبال تؤدى منذ سنوات عشر مضت ، ولكن بعد تحطيم الإنكشارية ، وبالأحرى بعد أن أثبت الروس للأتراك أنهم لم يعودوا هؤلاء المنتصرين تغير شكل الاستقبال " (٣٧ ، العدد ٩، ص ١٣٩ – ١٤٠) .

لقد ظهرت عزلة الحكومة فى الشئون الدبلوماسية والسياسية ، فضلاً عن ظهورها فى جميع مجالات الحياة فى المجتمع العثمانى . لم يكن لدى كبار رجال الدولة المحيطين بالسلطان " أى تصور عن الدول الأوروبية ، عن الحياة الإقتصادية أو النظم الإدارية فيها أو عن جيوشها ... إلخ " (١١١ ، ص ٢١٨) . وقد كان راتب أفندى ،

السفير فوق العادة والذى أرسل ، بعد توقيع معاهدة الصلح المنفرد مع النمسا عام ١٧٩١ ، إلى فيينا وتعرف هناك بتكليف من السلطان سليم الثالث (١٧٨٩ - ١٨٠٧) على المؤسسات السياسية والمالية والعسكرية فى النمسا ، وكذلك على جيوش بروسيا وفرنسا وروسيا من أوائل الذين أشاروا إلى تفوق النظم الأوروبية على مثيلاتها التركية (١١١ ، ص ٢١٩ ، ٢١١) .

وقد سادت العزلة أيضاً مجالات الثقافة والتعليم . وفى تلك الفترة التى كانت الإمبراطورية العثمانية على ثقة تامة بتفوقها الذاتى ، كان العلماء ورجال الدين يعتبرون إقامة علاقات ثقافية مع الغرب ضرباً من التجديف (٢٠٩ ، ص ١٨٤) . وفى ثلاثينيات القرن التاسع عشر بدأ فى الإمبراطورية العثمانية افتتاح المدارس المدنية حيث يتعلم التلاميذ مبادئ المعارف الأوروبية ، وكانت المعاهد العلمية العسكرية المتخصصة قد ظهرت قبل ذلك فى القرن الثامن عشر نتيجة ضرورة إعادة تنظيم الجيش التركى الذى كان فى حاجة ماسة لضباط متعلمين تعليماً أوروبياً (٧٧ ، ص ٣٥ - ٣٩ ، ٤٥ ، ٥٤ وكذلك ، ٧٨ ، ص ١٣ ، ١٥ ، ٢٠٩ ، ص ١٨١ - ١٨٢) .

اكتفت الحكومة السلطانية بالتقارير التى كانت تتلقاها من السفراء الأجانب الموجودين لديها فى إسطنبول ، أو إذا شئنا الدقة من المترجمين اليونانيين . فلم يكن لها ممثلين دائمين لدى الدول الأوروبية . وكذلك كان الباب العالى يتلقى المعلومات حول الأوضاع فى البلاد المسيحية من البايات فى فالاخيا مولدافيا ، وهؤلاء كان لهما عملاء فى عواصم الدول الأوروبية . يورد س. بيليسيل فى كتابه كيفية حصول كارادجا بل قائد جيش مولدافيا إبان انعقاد مؤتمر فيينا (١٨١٤ - ١٨١٥) على معلومات كانت تهمه وذلك عن طريق سكرتير مترنيخ مقابل أموال دفعها له (٢٠٣ ، ص ٢٢ ، ٣٤) . وكان بايات كل من فالاخيا ومولدافيا ومعهما المترجمين اليونانيين يخونون مصالح الباب العالى إذا ما اقتضت الضرورة ذلك ، فإذا كان قبول معلومات من هذين المصدرين أمراً مقبولاً ، وقت أن كانت الإمبراطورية العثمانية دولة ذات نفوذ ، فقد ظهرت الحاجة الماسة لديها الآن للحصول على المعلومات السريعة والدقيقة التى تتعلق بالدرجة الأولى بأهداف السياسة الخارجية للدول الأوروبية فى فترة ضعف الإمبراطورية العثمانية ، وبدون سفراء دائمين لها فى الخارج أصبح من المستحيل الحصول على هذه المعلومات .

لقد أجبر ضعف الإمبراطورية العثمانية ، مقارنة بالنمو المتصاعد لبلدان أوروبا ، رجال الدولة الأتراك على اللجوء إلى الإصلاحات وإنشاء مؤسسة للعمل الدبلوماسى على غرار تلك المؤسسات القائمة فى أوروبا (٢٢٥ ، ٧٦ ، ص ١٢٥ - ١٢٦) .

لقد اعترف سليم الثالث بضرورة إقامة علاقات دبلوماسية دائمة مع الدول الأوروبية على الرغم من أن الباب العالى إبان حكمه قد قام بمحاولة لم يقدر لها النجاح

تماماً فى هذا المجال . يذكر المؤرخ التركى إ. ز. كارال أنه " لم يكن بمقدور الإمبراطورية العثمانية التى أصابها الوهن أن تواجه بمفردها روسيا والنمسا اللتين ازدادت قوتهما فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر ، لقد جعل التمسك بمبدأ العزلة الإمبراطورية العثمانية دخيلة على دبلوماسية الغرب " (٢٠٨ ، ص ٨ – ٩) ، وعندما احتل نابوليون بونابرت مصر فى عام ١٧٩٨ ، خرج سليم الثالث عن مبدأه الثابت فى ألا تقف الدول الأوروبية غير المسلمة معه على قدم المساواة فى العلاقات السياسية ، فأبرم معاهدة مع إنجلترا وروسيا ضد فرنسا (٢١٧ ، ص ١٣) . وفى عصر سليم أيضاً أقيمت أول سفارات تركية دائمة فى فيينا وبرلين ولندن وباريس . لقد واجهت الباب العالى صعوبات جمة عندما قرر إرسال بعثات دبلوماسية دائمة إلى العواصم الأوروبية كان على رأسها البحث عن دبلوماسيين يرغبون فى البقاء فى أوروبا لفترة زمنية متصلة . وعلى الرغم من توفير ظروف مجزية للدبلوماسيين فإن كثيراً منهم لم يستطع التغلب على نفوره من السفر إلى بلد مسيحى ، ومن ثم راح الباب العالى يعدهم بألا تمتد فترة بعثتهم أكثر من ثلاث سنوات (١٦٠ ، المجلد ٣ ، ص ٤٦٣ ، ٢٢٨ ، ص ٢٠) .

كان للحلف الذى قام بعد ذلك بين الإمبراطورية العثمانية وبين فرنسا نابليون ، ثم مؤامرة الأخير ضد مصالح حليفه وإتفاقه مع الدول الأوروبية على تقسيم الإمبراطورية العثمانية ، أثره فى إحباط آمال الباب العالى فى سياسة التحالفات مع الدول الأوروبية (٢٠٣ ، ص ٢٣)[١].

لم يحقق نشاط السفارات التى افتتحت إبان سليم الثالث فى نهاية القرن الثامن عشر نجاحاً يذكر وسرعان ما تم إغلاقها (١٦٩ ، ١٦٠ ، المجلد ٣ ، ص ٤٦١ ، ٢٠٣، ص ٢٢ ، ملحوظة ٢)[٢].

على أن إدراك ضرورة إقامة علاقات أكثر قوة مع الدول الأوروبية ، الأمر الذى لم يعد بمقدور الباب العالى تحاشيه ، ثم البحث عن دعم للعلاقات الدولية له من جانب بعض الدول الأوروبية بهدف الإعتماد على هذا الدعم ضد دول أخرى ، أدى من جديد إلى إنشاء سفارات تركية فى بلدان أوروبا فى عام ١٨٣٤ .

١– حول نفوذ المترجمين فى مطلع القرن التاسع عشر انظر: ١٠٢ ، ص ٢١ .

٢– لمزيد من التفاصيل عن السياسة الشرقية لنابليون انظر كتاب أ. ف. ميللر " مصطفى باشا البيرق دار " (١٠٢ ، ص ١٥٩ – ١٨٠ ، ٢١٠ – ٢٢٨ وغيرها) . يحتوى هذا الكتاب على معلومات ببليوجرافية عن المراجع الكثيرة فى هذا الموضوع . من الأعمال الحديثة للمؤرخين السوفيت الذين تناولوا هذه المشكلة انظر المقالات التى كتبها ف. ف. جراتشيف عن السياسة الشرقية لفرنسا (٦٧ ، ٦٨) .

مثلت ثلاثينيات القرن التاسع عشر حداً فاصلاً فى تاريخ الدبلوماسية العثمانية . إن السعى لتحقيق قوة الدولة " بتطبيق مبدأ المساواة بين كل القوى فى السياسة الأوروبية " كان تغييراً جذرياً فى أساليب السياسة الخارجية للباب العالى (٢٠٨ ، ص ١٠٧) . وبدءاً من الثلاثينيات ، وبعد إنشاء السفارات ، أصبحت تصرفات الدبلوماسية العثمانية الجديدة تقوم على أساليب مختلفة ، أكثر مرونة مع الوضع المتغير للدولة العثمانية على الساحة الدولية .

وإذا كان نشاط السفارات التركية التى تأسست للمره الأولى فى فترة حكم سليمان الثالث فى الفترة من عام ١٧٩٣ وحتى عام ١٧٩٧ . والذى جرى إلغاءه بحلول عام ١٨٢١ ، لم يحقق أى نجاح ، فإن الإهتمام المتبادل فى إنشاء سفارات تركية ، سواء من جانب الإمبراطورية العثمانية أو من جانب الدول الأوروبية ، قد أدى فى عام ١٨٣٤ إلى قيام علاقات دبلوماسية مشتركة وطيدة ودائمة . " وفى الوقت الذى ظلت فيه تركيا منعزلة ، بشكل أو بآخر ، على تخوم أوروبا ... مؤكدة وحدتها الإقليمية اعتماداً على قوتها ، متصدية لخصومها ، فإن دور الدول الكبرى اقتصر على مجرد الانتظار: كان التدخل من جانب هذه الدول فى شئون تركيا الداخلية غير ذى جدوى وخاصة أنها لم تكن لتسمح به . على أن تمرد محمد على فى عام ١٨٣١ وانتصاراته فى سوريا غيرا من الموقف . ها نحن نرى السلطان يوقع أولاً مع الإمبراطور نيكولاى معاهدة دفاع وهجوم ... لتستمر وحدة الإمبراطورية العثمانية بمساعدة الدول الكبرى ، ومن الآن يصبح من حق هذه الدول توجيه النصح للباب العالى وتبدأ الإمبراطورية فى الاستفادة منها " (١٣٢ ، ص ١٠) .

فى عام ١٨٣٤ جرى تأسيس سفارتين فى باريس ولندن (٥١ ، ص ١٥ – ١٦ ، ٤٨ ، ص ٦٣ – ٦٤) . وفى عام ١٨٣٥ – فى فيينا ، وفى عام ١٨٣٧ – فى برلين ، وفى عام ١٨٤٠ فى أثينا . استمر توسع شبكة السفارات حتى بلغ عددها خمسة عشر سفارة مع نهاية القرن التاسع عشر (١٦٩، ص ٤٦٠ ، ٢١٣ ، ص ٤٣٣) .

ونتيجة لإستغناء الحكومة السلطانية ، فى فترة الإنتفاضة اليونانية ، عن خدمات اليونانين الفناريين ، الذين كانوا يمسكون فى أيديهم بخيوط العلاقات الدولية للباب العالى ظهرت الحاجة إلى دبلوماسيين أتراك (مسلمين) . ووفقاً لتقديرات ج. ل. خوريفيتس ، لم يزد عدد اليونانيين الفناريين وغيرهم من الموظفين غير المسلمين العاملين فى البعثات الدبلوماسية على مدى العامين الأخيرين من الثلث الأول من القرن التاسع عشر ، عن ثلث العدد الإجمالى للدبلوماسيين . زد على ذلك أنهم لم يعودوا يشغلون المناصب العليا ، على الرغم مما أثبتوه من كفاءة وإخلاص (٢٠٨ ، ص ٣٤ ، ٤٨ ، ص ١٥٧) .

أصبح الدبلوماسيون الأتراك يتعلمون اللغات الأجنبية ، وهو ما يسر لهم إمكانية استيعاب الدبلوماسية الأوروبية ، فضلاً عن الثقافة والعادات الأوروبية (٢٠٣ ، ص ٣٤ / ٤٨ ، ص ١٥٧) .

تميزت الدبلوماسية التركية الشابة فى القرن التاسع عشر بسمتين واضحتين . فعندما تعين على السفيرين التركيين فى عام ١٨٣٥ (مصطفى رشيد فى باريس ونورى أفندى فى لندن) إتخاذ مبادرة دبلوماسية بشأن محاولة استعادة الجزائر ، فإنهما توجها لطلب المشورة من سفراء روسيا والنمسا المعتمدين (٢١٥ ، ص ٣٨ – ٤٣ ، ٤٨ ص ٦٥ ، ٦٦ ، ٧٢) . وحيث إن السفيرين التركيين كانا مزودين بتعليمات من حكومتهما بخصوص الجزائر ، وكانا على علم بما يجب عليهما أن يحققاه بشأنها ، فقد كان من البديهى أن تكون نصائح السفراء الأجانب لهما غير صالحة لاعتبارها خططاً محددة يمكن العمل بها لإنجاز الأهداف المطروحة أمامهم ، واستغلال الفرص التى تتيحها الأوضاع الدولية والقواعد الدبلوماسية . كان السفيرين التركيين يعتزمان الحصول على مساعدات فى هذه المسألة من إنجلترا ، معولين فى حساباتهما على الخلافات بين إنجلترا وفرنسا ، ساعين للحصول على مشورة سفراء دولتين أخريين هما روسيا والنمسا .

فى عام ١٨٣٥ طلب السفير التركى فى لندن ، نورى أفندى ، من القائم بالأعمال الروسى ك. أ. بوتسو دى بورجو ، أن يشرح له ما الذى ينبغى على تركيا أن تقوم به لاستعادة الجزائر ، عندئذ أشار عليه الدبلوماسى الروسى بأن يقدم مذكرة رسمية إلى السفير الفرنسى وأن يسعى لدى الحكومة الإنجليزية لإقناعها بتقديم المساعدة لبلاده . وقد واصل نورى أفندى مشاوراته مع بوتسو دى بورجو ، الذى علمه كيف يتصرف وماذا يقول وما هو الوقت المناسب للتحدث فى مسألة الجزائر (٢١٥ ، ص ٣٨ – ٣٩).

يدل توجه الأتراك لطلب المشورة من سفيرى روسيا والنمسا على نقص الخبرة العملية لديهم مما اضطرهم لإتباع هذا الأسلوب . ويبدو أن استمرار طلب المشورة بدا للأوروبيين واحداً من أهم الأسباب التى دفعتهم للتعجل بالحكم على الدبلوماسية التركية بأنها بدلوماسية غير مؤهلة لاتخاذ مواقف مستقلة[1].

وهناك عدد من الأمثلة التى تثبت بطلان التقدير الأوروبى للدبلوماسية التركية بإعتبارها دبلوماسية تابعة كلية ، منها استغلال الباب العالى للتنافس المحتدم بين الدول الأوروبية بعضها ببعض .

١– أشار ج. بيلسيل إلى أن الإمبراطورية العثمانية لم يكن لديها سفراء لدى الدول الأوروبية أثناء مؤتمر فيينا عام ١٨١٥ .

يكتب مصطفى رشيد فى أحد تقاريره فى بدء توليه منصب السفير (سبتمبر ١٨٣٤ – مارس – أبريل ١٨٣٥) أنه اتخذ موقف المدافع ، إبان المباحثات التى جرت مع رجال الدولة الفرنسيين – عن منهج حكومته فى الخلاف الذى ينشأ بينها وبين مصر منذ فترة قريبة ، وأنه وجه اللوم إلى سفيرى فرنسا وإنجلترا لموقفهما المتقاعس فى اللحظة الحاسمة ، عندما كانت الإمبراطورية مشغولة بتسوية نزاعاتها مع مصر ، جاء ذلك فى معرض حديثه عن قبول تركيا للمساعدات الروسية ضد محمد على .

ورداً على توصية فرنسا وإنجلترا التى نقلها إليه السفير الفرنسى السابق فى إسطنبول ، الجنرال جيليمينو ، بألا تقبل تركيا مستقبلاً أى مساعدات عسكرية روسية ضد محمد على ، قال مصطفى رشيد أنه لن يقبل المساعدة إذا قدمتها إنجلترا وفرنسا ، وفى الوقت نفسه أكد مصطفى رشيد على العلاقات الودية القائمة بين الإمبراطورية العثمانية وروسيا . وأعلن السفير التركى أيضاً أنه من الضرورى الحفاظ على شروط ثلاثة من أجل قيام علاقات صداقة حقيقية بين إنجلترا والإمبراطورية العثمانية هى:

١- الدفاع عن الإمبراطورية العثمانية هو واحد من المهام المترتبة على تمرد محمد على ، الذى يثير وعلى نحو مستمر الاضطرابات فى الدولة .

٢- عدم توجيه النقد أو التدخل فى الشئون التى تقرر كل دولة مصالحها الذاتية بشأنها وتضع سياستها بناء عليها .

٣- على الرغم من أن الدول الكبرى تكلمت عن أهمية الاستقرار العام ، إلا أن الأساطيل الفرنسية والإنجليزية تواصل ظهورها من وقت لآخر فوق مياه البحر المتوسط ، الأمر الذى أدى إلى انتشار مختلف الشائعات وأثار المخاوف لدى جميع الأطراف ، ولهذا فإن الشرط الأخير يتلخص فى رفض هذه الإجراءات عديمة الجدوى والتى لا تعطى الفرصة للإمبراطورية العثمانية لأن تعمل وفقاً لوجهة نظرها الشخصية لكى تحقق وضعاً أفضل لكل قضاياها الداخلية والخارجية .

وقد وعد الجنرال جيليمينو بأن يبلغ البرلمان رأى السفير التركى (٤٨ ، ص ٧٠).

ومن الأمور المثيرة للاهتمام ، اعتراض السفير التركى فى لندن ، مصطفى رشيد، على بالمرستون فى ٢٩ يناير ١٨٣٧ ، وكان الأخير قد وجه اللوم للسفير التركى باعتبار أن الباب العالى مستسلم تماماً لنصائح روسيا ، وقد رد مصطفى رشيد بقوله " إن الإمبراطورية العثمانية لا يمكنها أن تعرف ما ينفعها وما يضرها ، ومن هم أصدقائها المخلصين ، وإذا كانت روسيا قد عبرت ضمناً عن بعض آراءها بشأن بعض القضايا ، فإن هذا لا يعني أن الباب العالى يستجيب لكل نصائحها ، وإذا كان الباب العالى يتصرف ظاهرياً بحذر بالغ تجاه روسيا ، فكيف له أن يتقيد فى هذه التصرفات بفن

دبلوماسية الدولة فى علاقته مع جيرانه ، وهو المشغول تماماً بمشكلات بلاده الداخلية وإجراء الإصلاحات الضرورية بها ؟ " (٤٦ ، العدد ١٥ ، ص ١٣٦) .

فى مطلع عام ١٨٣٦ رأى الباب العالى ضرورة إنشاء وزارة للخارجية (٥٣ ، المجلد ٨ ، ص ٣٨٩ / ١٤١ ، ص ٧١) ، فقبل عام ١٨٣٦ لم يكن لدى حكومة السلطان موظفون متخصصون فى الشئون الخارجية . وقد تم تكليف ريس الكتاب ، وهو أحد ثلاثة مساعدين للوزير الأعظم بعد صلح كارلوفيتس سنة ١٦٩٩ ، الذين تولوا مهام الشئون الخارجية إضافة إلى وظائفه الأساسية ، ومنذ ذلك الحين تم اعتباره كبيراً للمستشارين فى القضايا الدولية (١٦٦ ، ص ٣٣٦ - ٣٣٧) .

كان تكوين وزارة الخارجية إشارة إلىّ أن الدبلوماسية العثمانية تشكلت باعتبارها مؤسسة مستقلة داخل الحكومة ، وأن أهمية قضايا السياسة الخارجية قد تعاظمت بشكل ملحوظ (٥٣ ، المجلد ٥ ، ص ١٠٨ ، ٤٨ ، ص ١٠٧ ، ١١٠) ، وفى تلك الفترة تلقى معظم كبار رجال الدولة والسفراء وموظفو الباب العالى إعداداً خاصاً فى قلم المترجمين (Tercume odasi) ، إذ أن الحكومة السلطانية رأت أن التصريف الجيد للأعمال وثيق الصلة بإعداد وإستخدام الموظفين الأكفاء " (٥٣ ، المجلد ٥ ، ص ١٠٨) .

أنشئ قلم الترجمة فى عام ١٨٢١[1] بعد أن تم الاستغناء عن خدمات اليونانيين الفناريين ، الذين اعتمد عليهم الباب العالى إبان الإنتفاضة اليونانية (١٤١ ، ص ٧٧). وقد عمل هذا القلم على ترجمة الدروس الهامة للجيش والمدارس إلى اللغة التركية (٢٠٩ ، ص ١٨١) . وكذلك جرى استكمال النشاط التقليدى فى هذا القلم بتدريس اللغة الفرنسية والتاريخ والرياضيات وغيرها من العلوم . كما أن العديد من رجال الدولة العثمانية البارزين فى القرن التاسع عشر ، ومن بينهم الوزراء العظام وموظفى وزارة الخارجية ، تلقوا فيه تدريباتهم المتخصصة . وقد ساعد اثنان من خريجى هذا القلم على إنشاء نظام الاتصال البرقى فى الأمبراطورية العثمانية . وهنا تخرج رجال الدولة والشخصيات الإجتماعية مثل عالى باشا ، فؤاد باشا ، أحمد وفيق باشا ، ومنيف باشا ، نامق كامل بك وغيرهم . وقد شغل المستشرق الإنجليزى المعروف ردهاوس بعض الوقت منصب رئيس قلم المترجمين ، كذلك قام " المرتد " البروسى أو النمسوى أمين أفندى بتدريس اللغات الأوروبية وكان يعمل فى نفس الوقت أميناً لمكتبة

١- يؤكد ط. ج. روزين أن " ... الدبلوماسية الأوروبيه اعتادت على تبعية الباب العالى ، حتى أنها لم تتصور إطلاقاً أن يتصرف الباب العالى دون دعم من حليف ما قوى يملى عليه ماذا ينبغى عليه أن يفعل " (١٢٤ ، جـ١ ، ص ٢٦٦) .

وزارة الخارجية . وهنا فى قلم الترجمة عمل عثمانيون مسيحيون ويونانيون وأرمن وحتى من اليهود (١٥٧ ، ص ٢٨ – ٣٠) .

وقد صاحب كل هذه التغيرات مولد تقاليد جديدة . فللمرة الأولى يقوم السلطان التركى عبدالمجيد ، عشية حرب القرم ، بالخروج على التقاليد العتيقة فيستقبل بنفسه السفراء الأوروبيين ، الذين طلبوا مقابلته للتباحث معه فى موضوعات سياسية (٢٠٩ ، ص ١٠٣) ، وبعد أن وضعت حرب القرم أوزارها ، أصبحت اللغة الفرنسية هى اللغة الدبلوماسية لوزارة الخارجية فى الإمبراطورية العثمانية (١٦٩ ، ص ٤٥٨ ، ٢٣ ، ٣٥)[1].

يصف المؤرخ التركى أ. ز. كارال التغيرات التى طرأت على الدبلوماسية التركية بالكلمات التالية: " لقد أحدثت السياسة النشيطة تغييراً فى السياسة العثمانية السلبية التى كانت قائمة مع الدول الأوروبية " (٢٠٨ ، ص ٢١٨ ، انظر كذلك ٢٠٣ ، ص ٣٤) . لقد سعى الباب العالى للتنبؤ بتطور الأحداث فى أوروبا والتأثير فيها . وكانت إقامة علاقات دبلوماسية دائمة مع الدول الأوروبية وتولى الأتراك المسلمين مهام إنجازها ، واحدة من أهم إصلاحات فترة التنظيمات . وقد سمحت العلاقات الدبلوماسية لممثلى تركيا أن يقتربوا من المؤسسات الإجتماعية والسياسية الأوروبية وأن يتعرفوا أيضاً على ثقافة أوروبا . وقد ساعد هذا على أن يكون للدبلوماسيين الأتراك مبادراتهم فى استكمال الإصلاحات فى فترة حكم محمود الثانى وفى فترة التنظيمات . كما نتج عن هذه العلاقات الدبلوماسية تغييرات جذرية فى مبادئ السياسة الخارجية للباب العالى . كذلك سمح التخلى الاضطرارى عن عدد من الأحكام الدينية المسبقة ، لدولة تدين بالإسلام ، للباب العالى الانخراط فى النظام الدبلوماسى الأوروبى والإستفادة من المشاركة فيه للاستمرار فى النضال من أجل الحفاظ على وحدة الإمبراطورية العثمانية، وذلك من خلال استغلال التناقضات القائمة بين دول أوروبا .

يؤكد المؤرخ أحمد جودت باشا فى " مذكراته " أن مصطفى رشيد هو مؤسس النظام الدبلوماسى الجديد فى الإمبراطورية العثمانية (٤٧ ، العدد ١ ، ص ٩ – ١٠) .

كان طريق مصطفى رشيد بك (باشا بدءاً من عام ١٨٣٧) نحو قمم العمل الوظيفى طريقاً تصاعدياً تقليدياً . ومثله كمثل كثير غيره من كبار رجال الدولة ، فقد بدأ عمله موظفاً صغيراً فى إدارات الباب العالى ، على أن مواهبه الفطرية وظروف عمله التى أحاطها التوفيق (وعلى رأس هذه الظروف وجوده لمدة طويلة فى عواصم

١– يرى ج. ك. خوريفيتس أن عام ١٨٢٣هو العام الذى أنشئ فيه المكتب (١٦٩ ، ص ٤٥٨) ، بينما يرى ب. لويس أنه عام ١٨٣٣ (١٧٤ ، ص ٨٦) .

الدول الأوروبية بصفته سفيراً) قد هيأت له أن يقدر وعلى نحو موضوعى مقدار التخلف الذى أصاب مؤسسة الدولة ومستوى النمو الإقتصادى للإمبراطورية العثمانية وأن يشير إلى طرق تجاوزها . وقد ساعدت نجاحات مصطفى رشيد فى مجال وظيفته، وشغله للمناصب الحكومية العليا (وزيراً للخارجية ثم وزيراً أعظم .. وغيرها من مناصب) فى تحقيقه لعدد من الإصلاحات كانت انعكاساً لمطالب زمنه . لقد ذاع صيت مصطفى رشيد باعتباره إصلاحياً وواضعاً لبيان خطى شريف خولخلنة عام ١٨٣٩ ، فضلاً عن أنه كان أكثر الدبلوماسيين الأتراك فى عصره موهبة وكفاءة .

فى يونيو عام ١٨٣٤ تم تعيين مصطفى رشيد سفيراً مفوضاً فوق العادة Orta elcisi فى باريس . وفى نهاية شهر يونيو غادر مصطفى رشيد إسطنبول وفى صحبته كل من نورى أفندى[1]، ابن أخيه وسكرتيره الخاص ، وروح الدين أفندى ، المترجم والمدرس السابق بمدرسة الهندسة البحرية . كان ممثلى السفارة التركية يسافرون إلى باريس عن طريق المجر والنمسا . وفى فينا التقى مصطفى رشيد مترنيخ ، الذى وصل إليها خصيصاً قادماً من محل إقامته فى ضاحية المدينة ليقيم استقبالاً حافلاً للسفير التركى . كانت هذه هى المرة الأولى التى يسافر فيها مصطفى رشيد بك إلى الخارج ، حيث راح يتعرف للمرة الأولى على رجال الدولة والمجتمع فى أوروبا . وفى منتصف شهر سبتمبر عام ١٨٣٤ وصل إلى باريس باقى أعضاء السفارة التركية .

وفى باريس قابل لويس فيليب ملك فرنسا مصطفى رشيد ، وقد ولدت مراسم أول استقبال يلقاه لدى الملك مشاعر الرضا لديه . وقد وصف مصطفى رشيد تفصيلاً كل قواعد التشريفات الفرنسية التى أجريت لدى المقابلة وكلمات المجاملة التى ألقاها الملك والتى عبر فيها عن سعادة فرنسا لتأسيس سفارة تركية وعن ثقته فى أن مصطفى رشيد سوف يتقن اللغة الفرنسية بسرعة (٤٨ ، ص ٦٤) .

١- فى عام ١٨٢٠ كان من الممكن تسليم مذكرات السفراء الأجانب إلى الريس أفندى باللغة التركية أو الفرنسية أو الإيطالية (١٦٠ ، المجلد ٣ ، ص ٤٦) .

- فى عام ١٨٢٩ كان نورى أفندى ممثلاً لتركيا (مع مصطفى رشيد) عند توقيع الصلح مع روسيا ، وكان فى ذلك الوقت يشغل منصب رئيس الإدارة (بايليكتشى قلم) . ثم أصبح سفيراً لتركيا لدى لندن منذ شهر مارس عام ١٨٣٥ ، ومنذ منتصف عام ١٨٣٦ خلف مصطفى رشيد فى منصب سفير تركيا لدى باريس . ثم عاد مرة أخرى فى يونيو عام ١٨٣٧ ليشغل منصب السفير لدى لندن بدلاً من مصطفى رشيد الذى تولى مهام وزير الخارجية . وبعد عودته إلى الوطن فى عام ١٨٣٨ شغل منصبى رئيس مجلس الأشغال العامة ووزير المالية . شارك فى وضع مشروع المعاهدة التجارية بين إنجلترا وتركيا عام ١٨٣٨ . توفى فى عام ١٨٤١ وهو فى طريقه إلى برلين بصفته وزيراً مفوضاً .

سرعان ما تأقلم مصطفى رشيد مع واجباته وتعرف على مشكلات السياسة الدولية . ويشهد معاصروه أنه اشتهر بأنه أفضل الدبلوماسيين الأتراك ليس فى وطنه فقط وإنما فى أوروبا بأسرها (١٢٤ ، جـ١ ، ص ٢٧١ / ١١٨ ، ص ١٩ / ١٣٢ ، ص ٤١١ - ٤١٢)

إن القراءة الواعية للتقارير التى كان يرفعها مصطفى رشيد للسلطان فى نهاية عام ١٨٣٧ تدلنا على أن المناقشات والمشاورات مع رجال الدولة والسفراء الأوروبيين كانت مدرسة عظيمة لفنون الدبلوماسية التى استفاد منها السفير التركى . كان الدبلوماسيون الذين تحاور معهم مصطفى رشيد يدافعون عن مصالح بلادهم ، التى كانت كل منها فى تنافس مع بقية الدول الأوروبية الأخرى . وقد راح كل منهم فى حواره مع مصطفى رشيد يصف ، من وجهة نظره ، الوضع الدولى آنذاك ، مما أعطى مصطفى رشيد مادة خصبة للمقارنة وساعده على التقييم الصحيح للمواقف السياسية للدول الأوروبية . كان المتحدثون يسعون ، متوخين فى ذلك مصالحهم الشخصية ، للإشارة إلى المصاعب والمخاطر التى تهدد الإمبراطورية العثمانية من جانب منافسيهم، متعمدين فى أحيان كثيرة المبالغة فى تصوير هذه التهديدات ، مسهبين فى إسداء النصح وشرح كيفية التصرف والردود التى ينبغى على الحكومة السلطانية استخدامها، فى حالة إذا ما وجهت إليها اتهامات محددة من جانب الدول الأخرى (٤٨ ، ص ٨٤ - ٩١)

استطاع مصطفى رشيد أن يدرك مغزى وإمكانات وجود سفارات دائمة لتركيا فى الدول الأوروبية . وقد كتب فى تقرير له أن من الضرورى فتح سفارات أخرى فى بطرسبورج وبرلين إلى جانب السفارات الموجودة فى باريس ولندن ، ورأى أن هذه السفارات سوف تزود الباب العالى بالمعلومات الحديثة حول كل التقلبات والتغيرات فى الأساليب السياسية للدول الأوروبية . وفى تقريره إلى السلطان المؤرخ ٩ أكتوبر ١٨٣٤ أشار مصطفى رشيد إلى أنه حتى الدول الصغيرة مثل بافاريا وفورتمبيرج والحكومة اليونانية الجديدة لهم سفراءهم ونبه إلى أن غياب السفارات التركية قبل عهده قد ساعد محمد على على النجاح فى جذب انتباه الرأى العام فى الدول الأوروبية إلى صفه ضد السلطان التركى (٤٨ ، ص ٦٧) .

كتب أ. أوبيتشين يقول " أثار وصول مصطفى رشيد إلى باريس ضجة كبيرة . كان أول سفير تركى يشاهد فى فرنسا منذ بعثة محمد سعيد غالب أفندى فى عام ١٨٠٢ . لقد أثار الإعجاب بمظهره كدبلوماسى شاب وبحيويته ومعارضته المهذبة فى الحوار ، وبعدم التكلف فى سلوكه ، الذى كان بعيداً تماماً عن التصورات المألوفة حول مفوض السلطان " ، وبعد مرور عامين على وجوده ، أصبح مصطفى رشيد " محطاً

للأنظار " . كان يحضر كل الإجتماعات ويقيم الحفلات التى يتحدث عنها الجميع ، يواظب على الحضور إلى القصر مع الوزراء ويشارك فى الحفلات التى يقيمها السفراء، ولا يستخف مع ذلك باللقاءات ذات الطابع الودى: كان كثيرا ما يتردد على المسارح ويتعرف على الأدباء والصحفيين ومشاهير النقاد ، كما طلب من جول جانين أن يعلمه اللغة الفرنسية . كان العام الذى وصل فيه مصطفى رشيد إلى لندن بصفته سفيراً بمثابة إنهاء لتعليمه فى أوروبا " (١٩٠ ، ص ١٥٦ – ١٥٧) .

ترك معاصرو مصطفى رشيد وصفاً لمظهره وشخصيته . يذكر ستريتفورد كانينج، السفير الإنجليزى لدى الإمبراطورية العثمانية والذى تعرف عليه من قبل فى مطلع الثلاثينيات ، أن مصطفى رشيد كان شاباً وقوراً ، يتمتع بالذكاء والحيوية ، يشبه فى مظهره رجلاً شركسياً ، متوسط الطول ، يتمتع بجاذبية وروح مرحة (٤٨ ، ص ١٦٤ ، انظر أيضا ١٧٣ ، المجلد ٢ ، ص ١٠٤ – ١٠٥) .

يذكر أ. أوبيتشين أن مصطفى رشيد كان يتمتع بموهبة الإقناع بتفوق ، إلى جانب ما كان يتحلى به من كياسة ولباقة ودماثة خلق . ويضيف أنه كان على دراية جيدة بخطط ومصالح الحكومات الأوروبية ونفاذ بصيرة رائع بشأنها ، إضافة إلى موهبة بلاغية رائعة (١٩٠ ، ص ١٦٠) .

قبل أن يحل خريف عام ١٨٣٦ كان مصطفى رشيد قد أنجز المهام المكلف بها بصفته سفيراً لدى باريس . وفى ١٣ سبتمبر ١٨٣٦ يتلقى أمراً من الباب العالى بتبادل موقعه مع نورى أفندى ، سفير تركيا لدى لندن (٢٠٧ ، ص ٧٠١ ، انظر كذلك ٤٦ ، العدد ١٤ ، ص ٦١) . وفى نفس الوقت أنعم على مصطفى رشيد بلقب مستشار الشئون الخارجية (٤٨ ، ص ٨٢) . لقد تم تبادل مواقع السفراء على هذا النحو لأن آمالاً كباراً كانت معقودة على مصطفى رشيد ، باعتباره دبلوماسياً محنكاً ، لتحقيق رغبة السلطان فى الوصول إلى حلول حاسمة للمشكلات الدبلوماسية التى كانت تواجه الباب العالى (٥١ ، ص ١٨ ، ٤٨، ص ٨٣) . وقد أعلنت الحكومة السلطانية عن تبادل السفيرين بحجة أن المناخ فى إنجلترا غير ملائم لصحة نورى أفندى .

وفى يونيو عام ١٨٣٧ يتم تعيين مصطفى رشيد وزيراً للخارجية .

تدلنا كل الوثائق التى فى حوزتنا إلى فكرة مؤداها أن الباب العالى قد أعطى سفراء تركيا صلاحيات كافية لإتخاذ مبادرات شخصية – فى حدود معلومة – استفاد منها مصطفى رشيد بطريقة عملية فى عهد محمود الثانى (١٨٣٤ – ١٨٣٩) ، وفى عهد عبدالمجيد الأول (١٨٤١ – ١٨٤٥) ، كان مصطفى رشيد سفيراً مبدعاً ، تدل على ذلك النصائح التى أدلى بها عامى ١٨٣٤ ، ١٨٣٥ ، وإعلانه عن ضرورة التوسع

فى فتح سفارات تركية . ويمتلأ التقرير الذى رفعه إلى السلطان فى عام ١٨٣٧ بالعديد من المعلومات الخاصة بالعلاقات الدولية فى تلك الفترة والتى كانت ، بالطبع ، غير معروفة لغيره من ممثلى الحكومة السلطانية وللسلطان نفسه . وقد رفعته هذه الأهلية إلى مكانة رفيعة فوق رجال الدولة الآخرين ، وكانت وراء نشاطه الذى جعله موضع استحسان من جانب الحكومة . من البديهى أن هذا الأمر الجديد ، أمر أتاحة الفرصة أمام السفراء لعقد علاقات دبلوماسية مع أوروبا فى عهدى كل من محمود الثانى وعبد المجيد الأول ، قد لعب دوراً لا يستهان به فى اكتشاف موهبة مصطفى رشيد .

من الشائع أن عهد عبدالمجيد الأول (١٨٣٩ – ١٨٦١) كان عهداً لملك ضعيف الشخصية ، تنازل طواعية تحت تأثير مصطفى رشيد وشركاؤه فى الرأى عن الاستبداد بالسلطة وتقييدها بالقانون المدنى والمؤسسات المدنية . على أن الدور الحاسم فى تغير طبيعة السلطة العليا فى فترة حكم عبدالمجيد يعود لا إلى صفاته الشخصية ، وإنما لسعى حكومته ، عن طريق التنظيمات الإصلاحية ، تقوية دور الدولة . لم تعط عملية إضفاء الصبغة الليبرالية على نظام الدولة، والتى ترجع بدايتها إلى عام ١٨٣٩ ، النتائج المرجوة منها لأسباب عديدة ، وقد أدى ذلك لإعطاء السلاطين ، بدءاً من عبدالعزيز الأول (١٨٦١ – ١٨٧٦) ، إمكانية العودة تدريجياً للشكل الاستبدادى للحكم . وهكذا نرى أن حرية الإبداع التى أتيحت للسفراء والتى أعطيت لهم بناء على صفاتهم الشخصية ، إلى جانب علاقتهم بالباب العالى ، كانت ، استناداً إلى جميع الظواهر ، مرتبطة بالإصلاحات التى تم إنجازها . ونتيجة لما سبق ، فقد تركزت كل خيوط السلطة ، وخاصة فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر ، فى فترة حكم السلطان عبدالحميد الثانى (١٨٧٥ – ١٩٠٨) فى يد القصر ، وأصبح " الحديث مع السفراء الأتراك فى الموضوعات السياسية مضيعة للوقت " ، على حد قول الدبلوماسى الإنجليزى ر. سولسبرى (٢١٣ ، ص ٤٢٢) .

الفصل الثالث

الدبلوماسية العثمانية
والصراع التركي المصري
(١٨٣٣ - ١٨٣٨)

موقف الباب العالي
من السياسة الشرقية للدول الأوروبية في فترة الصراع

بعد توقيع معاهدة كوتاهية عام ١٨٣٣ ، واصل السلطان التركي وحكومته البحث عن وسائل لإرغام الوالي العاصي[١] على الإذعان لإرادتهما ، وبالتالي إبقاء مصر وسوريا ضمن كيان الإمبراطورية العثمانية .

كان محمود الثاني يضع في اعتباره ، بكل تأكيد ، وهو يوقع على معاهدة أونكيار إيسكيليسي مع روسيا أنه ، لو تمكن من تحقيق أهدافه ، فإن الدبلوماسية الروسية ، وربما الجيش الروسي أيضاً[٢]، سوف يمدان له يد العون . على أن آماله ذهبت سدى.

كانت علاقة الباب العالي بسياسة روسيا في فترة الصراع ، علاقة ملؤها التناقض والإزدواجية . لقد تردد السلطان وحكومته طويلاً وهما يهمان بقبول المساعدة الروسية لهما في عام ١٨٣٣ . غير أن أسباب الخوف من روسيا كانت تتضاءل لدى الباب العالي بمرور الوقت . لم تكن لدى روسيا أية نوايا عدوانية تجاه الإمبراطورية

١- كان محمد علي يشغل رسمياً منصب والي مصر ، التي كانت تعتبر ولاية عادية ضمن الإمبراطورية العثمانية . كان الأوروبيون يسمون محمداً علياً بحاكم مصر بسبب استقلاله الحقيقي بهذه الولاية عن الحكومة المركزية . وفي معرض حديثه عن طابع الإدارة المستقلة لمحمد علي كتب أ. ف. ميللر في عام ١٨٠٧ يقول " إن محمداً علياً في هذه الفترة لم يكن باشا عادياً أو موظفاً من موظفي الباب العالي وإنما صاحب إقطاع تابع (Vassal) (١٠٢ ، ص ١٩٢) .

٢- في مذكرة السفارة التي رفعها مصطفى رشيد من باريس والمؤرخة ٢٦ أكتوبر ١٨٣٤ ، يتضح إحساسه بالإحباط نتيجة الأنباء الواردة عن رفض نيكولاي الأول تقديم مساعدة عسكرية للسلطان ، على الرغم من أن محمداً علياً ، كما كتب مصطفى رشيد ، يستعد للحرب وأنه لم يؤد حتى الآن التزاماته التي تم الإتفاق عليها في كوتاهية (لم يدفع الجزية) .

العثمانية ، وقد أدرك الباب العالى ذلك (١٢٤ ، جـ١ ، ص ١٦٥) . لقد عادت معاهدة أونكيار إيسكيليسى مع روسيا ، والتى كانت تسعى للحفاظ على تأثير المعاهدة على الإمبراطورية العثمانية ضد التأثير العكسى للإنجليز ، بفائدة ملموسة على الباب العالى . فقد خفضت روسيا بشكل كبير من قيمة التعويضات التى كان على الإمبراطورية العثمانية سدادها بناء على معاهدة أدرنة عام ١٨٢٩ ، واختصرت مدة احتلالها لمالك الدانوب . لقد حمت معاهدة أونكيار إيسكيليسى الإمبراطورية من مخاطر تهديدات محمد على بالهجوم عليها (٢٠٨ ، ص ١٣٦) ، وأتاحت للسلطان محمود الثانى إمكانية إجراء الإصلاحات الداخلية . بالإضافة إلى ذلك ، فقد زادت معاهدة أونكيار إيسكيليسى من حدة المنافسة بين دول أوروبا الغربية وروسيا وشجعت على زيادة نشاط هذه الدول بهدف التأثير فى إسطنبول ، وقد استغل الباب العالى هذه الظروف لتحقيق مآربه الدبلوماسية الشخصية . ليس من قبيل الصدفة – كما لاحظ د. ج. روزين – " أن كثيراً من رجال الدولة الأتراك ، بل وربما غالبيتهم ، كانت لديهم رغبة شديدة ، بعد حرب القرم ، فى أن تقوم روسيا بإحداث توازن دبلوماسى " (١٢٤ ، جـ٢ ، ص ٢٥٨) . يمكننا أن نتفق مع رأى المؤرخ التركى ش. التونداج فى أن معاهدة أونكيار إيسكيليسى قد ساعدت الدبلوماسية التركية على إعادة النظر عام ١٨٤٠ فى معاهدة كوتاهية والاحتفاظ بمصر ضمن كيان الإمبراطورية العثمانية (١٩٨ ، ص ٩٠) .

على أنه وبالرغم من الفوائد الواضحة التى عادت على الإمبراطورية العثمانية من جراء تحالفها مع روسيا ، فقد ظلت الإمبراطورية غير راضية تماماً عن هذا التحالف . وهو ما تدلنا عليه مساعى الباب العالى منذ عام ١٨٣٤ لعقد تحالف عسكرى مع إنجلترا ضد محمد على من وراء ظهر روسيا . ومن المثير للإهتمام هنا أن بالمرستون ومترنيخ أكدا فى مباحثاتهما مع مصطفى رشيد فى الفترة من ١٨٣٤ إلى ١٨٣٧ على ضرورة دعم العلاقات الودية التى تربط بين روسيا والإمبراطورية العثمانية (٤٨ ، ص ٨٤ ، ٨٦) .

من الممكن أن نجد تفسيراً لأسباب عدم رضا الباب العالى عن تحالفه مع روسيا إذا ما قمنا بتحليل الأحداث المترتبة على عقد معاهدة أونكيار إيسكيليسى .

لقد جاءت معاهدة كوتاهية بين ممثلى السلطان ومحمد على تحت ضغط دول أوروبا الغربية ، التى كانت تسعى لإبعاد القوات الروسية الموجودة فى البوسفور ، بعد أن نجح الدبلوماسيون الأوروبيون الغربيون فى إقناع السلطان بخطورة وجودها هناك .

كان الاحتفاظ بالوضع الراهن بين السلطان ومحمد على والذى تنص عليه شروط هذه المعاهدة أمراً غير مرض لكلا الطرفين . كان محمود الثانى متعطشاً للانتقام ولو باستعادة سوريا ، بينما كان محمد على يناضل لتوطيد سلطانه واستقلاله ، وقد أصبح من المستحيل على السلطان أن ينال منهما بإزاحته عن منصبة كوال بعد أن أصبح هذا المنصب حقاً لمحمد على ولآله من بعده (١١٢ ، ص ٦٠ / ١٠٩ أ ، ص ١٨٣ – ١٨٩ / ١١٠ ، ص ٧ – ١٣ / ٢٠٨ ، ص ١٢٨ – ١٢٩ ، ١٤٠) .

فى عام ١٨٣٤ بدأت انتفاضة سكان فلسطين ولبنان ضد محمد على ، والتى أشعلتها المعاملة الجائرة لإدارته بمساندة من محمود الثانى (٢٠٨ ، ص ١٣٩ ، ١٢٤، جـ١ ، ص ٢٣٥ – ٢٣٧ / ١٢٩ ، ص ٦٠) . كان فى نية السلطان انتهاز هذه الظروف للقيام بأعمال عسكرية ضد والى مصر المتمرد ، بل إنه أصدر أمراً بالفعل بإرسال الأسطول الحربى التركى إلى الشواطئ المصرية (١٣٢ ، ص ٤٢١ ، ١٥١ ، ص ١٦٦) . على أن الدول الكبرى اتخذت كافة التدابير لمنع وقوع الصراع . ظلت روسيا ، على وجه الخصوص ، مصرة على إحلال السلام ، وأبلغ القائم بالأعمال الروسى الباب العالى ، أنها لن تقدم له العون المرجو الذى وعدته به ، بناء على شروط معاهدة أونكيار إيسكيليسى ، إذا ما قام بدور الدولة المعتدية (٣٤ ، المجلد ١٢ ، ص ٥٨ / ١٢٤ جـ١ ص ٢٣٩ / ١٨٢ ، ص ٤٥)[1].

" لم تكن روسيا راغبة فى تدخلات جديدة فى الشرق ، إذ كان من الممكن أن تقودها هذه التدخلات بسهولة إلى الصدام مع إنجلترا وفرنسا . خشيت الدول الأخرى ، إحتلال إنجلترا وفرنسا للبوسفور مرة أخرى بناء على دعوة السلطان ، فقد كان هذا يعنى اختفاء القوات الروسية منه إلى الأبد " (١٣٢ ، ص ٤٢٠ ، انظر أيضاً ١٨٢ ، ص ٤٥) . ولذلك فقد استمرت روسيا وحتى عام ١٨٣٩ تمنع السلطان من الهجوم على محمد على (٦٢ ، ص ١٧٦ / ١٢٤ ، جـ١ ، ص ٢٦٥ – ٢٦٦ ، ٣١١ ، ١٣٢ ، ص ٤٢٩ ، ١٧٨ ، ١٢٩) . هذا هو بالتحديد السبب الرئيسى الذى يبدو لنا وراء عدم رضاء الباب العالى عن معاهدة أونكيار إيسكيليسى[2]. ويكمن السبب الثانى فى استمرار عدم الثقة الذى كانت حكومة السلطان تضمره للسياسة الروسية (٦٥ ، ص ، ٣٧ ، ٣٩ ، ٤١ ، ٤٤ ، ١٢٤ ، جـ١ ، ص ٢٢٧ ، ٤٨ ، ص ٨٣ – ٩٢) ، والذى لم ينته

١- كانت معاهدة أونكيار إيسكيليسى معاهدة ذات طابع دفاعى ، وهو ما اشترطه بوجه خاص ممثلو روسيا الذين ناقشوا بنودها ، " سوف تدافع روسيا عن تركيا ضد العدوان فقط " (أنظر ٩١ ، ص ٤٢٠ / ٦٥ ، ص ٣١) .

٢- فى عام ١٨٣٩ على سبيل المثال " أوضح الباب العالى لروسيا أن المساعدة التى قدمتها الأخيرة لها إبان أزمة عام ١٨٣٨ ، أى عندما اعتزم محمد على إعلان استقلال مصر ، لم تكن كافية " (١٧٨ ، ص ٩٥) .

إلا بإنتهاء الحرب فى عام ١٨٢٩ . ولسبب ما ، بدءاً من عام ١٨٣٤ ، راح الباب العالى يبحث عن حليف ليحارب معه محمداً علياً عاقداً آماله على أن تكون إنجلترا هى هذا الحليف .

وبعد أن قامت الدول الأوروبية فى عام ١٨٣٤ بالوقوف ضد نية السلطان استعادة سوريا (وكذلك ضد محاولة محمد على إعلان الاستقلال) ، اقتنع الباب العالى بصورة نهائية بأنه لن يستطيع أن يتجنب تدخل الدول الأوروبية ، أو يحاول بدونها حل الصراع التركى المصرى ، بالإضافة إلى ذاك ، لم يحاول الباب العالى إبان هذا الصراع عقد معاهدة جماعية مع الدول الأوروبية ، معاهدة تكون بديلاً لمعاهدة أونكيار إيسكيليسى (أنظر ٣ ، ص ٢١٠ – ٢١ ، انظر أيضـاً ٦٣ ، ص ١٠٩) . من الواضح أن البـاب العالى أدرك أن الدول الأوروبية وحدها هى التى كانت بحاجة إلى مثل هذه المعاهدة ، وأنها سوف تمثل خطراً على الإمبراطورية العثمانية ، فهذه المعاهدة لن تكون موجهة ضد محمد على (الذى كانت معاهدة أونكيار إيسكيليسى كافية لكبح نواياه العدوانية) ، وإنما ضد سياسة روسيا الشرقية . ولو أن الحكومة السلطانية وافقت على التوقيع على مثل هذه المعاهدة ، لأصبحت مبادرتها فى حل الصراع التركى المصرى ، رهناً للإدارة المشتركة للدول الأوروبية . بالإضافة إلى ذلك فقد كانت كل الظواهر تشير إلى أن الباب العالى رأى فى قيام تحالف مع الدول الأوروبية المتحدة نوعاً من الانتقاص لاستقلاله . ومما يؤكد هذا الاستنتاج ، المباحثات التركية الإنجليزية التى جرت قبل ذلك فى لندن عامى ١٨٣٢ – ١٨٣٣ ، عندما طلب السفير التركى نامق باشا أن تقدم إنجلترا المساعدة للسلطان ضد محمد على . آنذاك رفض السفير التركى تماماً اقتراح بالمرستون عقد معاهدة جماعية مع الدول الكبرى . وأعلن نامق باشا: " أن السلطان لن يسمح مطلقاً بالتدخل الجماعى لهذه الدول فى شئونه " (١٣٢ ، ص ٣٥٨) .

على هذا النحو يمكننا أن نحدد أن الخطوط الرئيسية لسياسة الباب العالى فى الفترة من ١٨٣٤ وحتى ١٨٣٩ تلخصت فى: سعى الباب العالى للحفاظ على العلاقات الطيبة مع روسيا واستغلال المكاسب المترتبة على الإتفاقية الثنائية بينه وبينها ، رفض قيام معاهدة جماعية مع الدول الأوروبية ، البحث عن حليف يمكنه أن يقدم للباب العالى مساعدة من شأنها إخضاع محمد على .

واستناداً إلى شهادة د. ج. روزين ، فقد توجه الباب العالى ، إبان الانتفاضة التى جرت فى لبنان وفلسطين عام ١٨٣٤ ، إلى إنجلترا بطلب مساعدته ضد محمد على ، لكن " سفير السلطان[١] لم يستطع إقناع وزراء الملك وليم بالحصول على أى

١– فى عام ١٨٣٤ كان نامق باشا يعمل سفيراً لتركيا لدى لندن .

وعود ، إضافة إلى أن إنجلترا كانت فى مسيس الحاجة آنذاك لاستقلال محمد على لتسهيل الروابط بينها وبين الهند[1]، ولهذا فقد وجهت النصح للديوان بالتخلى عن الهجوم المسلح (١٢٤ ، جـ١ ، ص ٢٣٩ - ٢٤٠) .

لم تُنشر حتى الآن الوثائق التركية التى تؤكد عزم الباب العالى الحصول على دعم دبلوماسى (وربما عسكرى أيضاً) من إنجلترا فى عام ١٨٣٤ ، ويؤكد أحد التقارير التى أرسلها مصطفى رشيد إلى الباب العالى على نحو غير مباشر أن نامق باشا قد أجرى فى لندن مباحثات بخصوص مصر . يقول مصطفى رشيد فى تقريره: " بما أن القنصل الإنجليزى موجود فى الإسكندرية لدى محمد على ، فإن هذا يعنى أن مباحثات نامق باشا فى لندن جاءت فى وقتها " (٤٥ ، العدد ٢ ، ص ١٤٥) .

وهناك شهادات موثقة حول عدم اتخاذ إنجلترا جانب السلطان على نحو مباشر فى البداية ، أى فى النصف الأول من الثلاثينيات ، وإعلانها للعلاقات الطيبة مع محمد على ، وهو ما أكدته بحوث عديدة . فعلى سبيل المثال ، كتب المؤرخ الأمريكى ف. س. رودكى: " أن بعض الإنجليز ، الذى كانوا على ثقة من أن الباشا (محمد على) سوف يتحد مع إنجلترا بهدف دعم مصالحها فى الهند ، واتفق هؤلاء على أن على بلادهم أن تتحد معه ، مثلما تفعل فرنسا ، لا مع تركيا " (١٨٢ ، ص ٦٣) . وفى تقرير كتبه مصطفى رشيد للسلطان فى نهاية عام ١٨٣٧ ، أشار إلى أن إنجلترا لم تكن مهيأة ، فى وقت ما ، للوقوف ضد محمد على ؛ إذ إنها كانت تعول على أنه " يمثل حصناً ما ضد روسيا " (٤٨ ، ص ٨٩ / انظر أيضاً ٣٤ ، المجلد ١٢ ، ص ٥٠، ٤١ / ١١٦ ، ص ٢٠٥ - ٢٠٧ / ١٢٤ ، جـ ١ ، ٢٤٠ ، ٢٥٢ - ٢٥٣ / ١٥١ ، ص ٦٦ ، ١٢٤ - ١٢٦ / ١٨٢ ، ص ٣٨ - ٤١ ، ٤٩ ، ٥٨ - ٦٠ / ١٩٨ ، ص ١٤١) .

طرحت المناقشات التى دارت فى برلمان لندن سؤالاً حول عدم قيام إنجلترا بتقديم المساعدة للسلطان عامى ١٨٣٢ و ١٨٣٣ ، آنذاك أجاب السيد جراى ، الذى كان يترأس مجلس الوزراء الإنجليزى بقوله: " إن إنجلترا ... لها علاقات تجارية واسعة مع محمد على ، وإن قطع هذه العلاقات ليس فى صالحها " (الاستشهاد من المصدر ٥ ، ص ٣٩١) .

نكاد نجد فى معظم المراجع والمؤلفات موقفاً عاماً ، فحواه أن إنجلترا كانت تعتبر استمرار تحالفها مع السلطان التركى واحداً من أهم المبادئ التى تقوم عليها سياستها ، التى تستهدف إعاقة السياسة الشرقية لروسيا وفرنسا . على أن هذا

١- المقصود هنا هو بحث إنجلترا عن طرق تؤدى إلى الهند عبر الأراضى التى كانت تقع تحت حكم محمد على .

الموقف الصحيح لم يضع فى الإعتبار علاقة إنجلترا بمحمد على وبالسلطان فى النصف الأول من ثلاثينيات القرن التاسع عشر (انظر على سبيل المثال ٢٠٨ ، ص ٢٠٨ / ٧٤ ، ص ٤٨٥ / ٨٥ ، ص ٥٥٨ – ٥٥٩ ، ٨٦ ، ص ٤٩٦ / ٩٠ ، ص ١٧٢ ، ١٧٩ – ١٨٠ / ٩٧ ، ص ٩٣ / ١٣٢ ، ص ٤٨٢) .

لقد اعتبر محمد على ، بعد محاولته الأولى إعلان استقلال مصر فى عام ١٨٣٤ والتى قوبلت بالرفض من جميع الدول الأوروبية ، أن إنجلترا هى المسئولة عن ذلك ، ورأى فيها منذ ذلك الحين عدواً له (١٢٤ ، جـ١ ، ص ٢٥٠ – ٢٥١ ، ١٨٢ ، ص ٤٩) . وإنطلاقاً من ذلك فقد أعلن محمد على فى عام ١٨٣٥ رفضه لنشاط البعثة الإنجليزية فى منطقة شمال سوريا ، التى كانت تقع تحت إمرته آنذاك ،-وكانت إنجلترا قد نجحت بعد مساع طويلة فى الحصول من الباب العالى على السماح بقيام بعثة تحت قيادة الفريق تشيسن تستهدف إنشاء خط ملاحى عبر نهر الفرات . عن ذلك كتب روزين يقول: " الآن أدركت الحكومة البريطانية ... أى مكافأة عليها أن تدفع مقابل سياسة الإذلال التى انتهجتها والتى وصلت إلى حد الاحتقار " (١٢٤ ، جـ١ ، ص ٢٥٣) . وقد أشار ش. التونداج ، الذى كرس أبحاثه لتاريخ الصراع التركى المصرى إلى أن " محمدا عليا اكتسب عداوة أوروبا بأسرها وخاصة إنجلترا ، ولم يستثن من هذه العداوة سوى فرنسا " (١٩٩ ، ص ٢٣) .

فى النصف الثانى من الثلاثينيات ، أخذت علاقات الحكومة السلطانية مع إنجلترا تزداد قوة تدريجياً . آنذاك ، كانت إنجلترا قد قررت نهائياً الوقوف فى صف السلطان ضد محمد على . لم يكن بالمرستون سعيداً بالوضع فى الشرق ، ليس فقط بسبب معاهدة أونكيار إيسكيليسى ، ولكن لأن محمد على أصبح يقض مضاجع إنجلترا ، بعد أن نجح فى استخدام سوريا كرأس جسر لغزو شبه الجزيرة العربية وبلاد ما بين النهرين، وهما اللتان كانتا تمثلان مدخلاً إلى الهند من جهة الغرب (٤٦ ، العددين ١٧ ، ١٨ ، ص ١٨٠ – ١٨١ / ٦٢ ، ص ١٧٦ – ١٧٧ /١٥١ ، ص ١٦٨ / ١٨٢ ، ص ٥٧) .

كان الباب العالي يرغب فى أن يكون تحالفه مع إنجلترا تحالفاً ثنائياً هجومياً ، لا تحالفاً دفاعيا جماعياً ، وهو ما كانت تريده الدول الأوروبية ، التى كانت تسعى إلى أن تستبدل تركيا بهذا التحالف تحالفها مع روسيا . ولما كانت تركيا غير واثقة تماماً أن إنجلترا سوف توافق على عقد مثل هذا التحالف معها فقد فضلت أن تبقى على علاقتها الودية المضمونة مع روسيا ، حتى يتسنى لها تهديد محمد على بمعاهدة أونكيار إيسكيليسى .

منذ عام ١٨٣٤ راح السفير الإنجليزى بونسونبى (سفير إنجلترا لدى الباب العالى بدءاً من فبراير عام ١٨٣٣) فى تأييد الطموحات العدوانية للسلطان ضد محمد على ويوقظ لديه الأمل فى أن إنجلترا سوف تقدم الدعم العسكرى البحرى لتركيا السلطانية إذا ما دعت الضرورة (١٢٤ ، جـ١ ، ص ٢٣٩ – ٢٤٠ / ١٨٢ ، ص ٦٧ / ١٥١ ، ص ١٦٧ / ٥٣ ، المجلد ٦ ، ص ٦ / ٤٨ ، ص ١٣٢) . كـــان هذا الموقف وسيلة فعالة لإضعاف التحالف الروسى التركى ولتوطيد العلاقات التركية الإنجليزية . وكان بالمرستون على علم بهذا التوجه الذى يتبناه بونسونبى ، وإن كان من الواضح أنه لا يؤيده فى رأيه (٤٣ ، المجلد ٢ ، ص ٤٤٢ / ١٨٢ ، ص ٥٣) ، غير أن بالمرستون لم يفصح صراحة عن رغبته فى تغيير الأمر الواقع . يشير روزين إلى أن " الحكومة الإنجليزية ... على الرغم من أنها لم تكن تفكر آنذاك (فى مارس ١٨٣٨ – المؤلف) فى تعكير صفو السلام فى أوروبا ، إلا أنها راحت تؤكد علناً على وجهة نظر اللورد بونسونبى ، أى أنها تؤيد الحرب فى الشرق ، تلك الحرب التى لو قدر لها أن تنشب لوقفت فيها إنجلترا بكل وضوح إلى جانب الباب العالى، إذ أن ذلك كان سيقضى على الأفضلية التى حصل عليها الفرنسيون المحيطون بمحمد على ، فضلاً عن أنها كانت ستؤدى إلى إلغاء التحالف الذى تستند عليه روسيا فى سيطرتها على القسطنطينية ولهذا لم تكــن هناك من وسيلة ، كما افترض الجميع ، لتجنب نشوب الحرب ... " (١٢٤ ، جـ١ ، ص ٣٠١) .

فى عام ١٨٣٦ أعلن بونسونبى باسم حكومته احتجاجه على احتكار الباب العالى للحرير وبعض السلع الأخرى فى سوريا . كان الاحتكار فى مصر وسوريا (بعد أن غزا محمد على الأخيرة) يمثل مصدراً لعوائد هائلة لمحمد على . ولهذا فقد رد الباب العالى على احتجاج إنجلترا بالموافقة عن طيب خاطر وأصدر فرماناً يحظر فيه سريان هذا النظام فى سوريا ، بشرط أن تتعهد إنجلترا بإرغام محمد على بتنفيذه . وهكذا جرى القضاء على الاحتكار فى سوريا . كان الباب العالى يأمل أن يؤدى هذا التنازل الذى قدمه للمصالح التجارية الإنجليزية ، إلى أن توافق إنجلترا على مساعدته عسكرياً ضد محمد على . " وقد ساعد هذا الأمر إلى حد كبير السفير الإنجليزى فى محاولاته للتقرب من وزراء الباب العالى ، وكان بنية السلطان ومن حوله أن يضعوا ثقتهم فى استعداد إنجلترا لإمدادهم بالمساعدة ... " (١٢٤ ، جـ١ ، ص ٢٦٤) .

استمرت الحرب الدبلوماسية بين إنجلترا وروسيا ، طوال فترة الصراع التركى المصرى من أجل الإستئثار بالسيادة فى التأثير على الباب العالى ، وكانت كفة النجاح تميل تارة لصالح الأولى وتارة أخرى لصالح الثانية .

وقد سجل مصطفى رشيد فى تقاريره أن كلاً من إنجلترا وفرنسا لم تتوقفا عن

إخافة الباب العالى من التهديد الروسى (٤٦ ، العدد ١٤ ، ص ٦٨ ، ٦٩ / ٤٨ ، ص ٨٤) وتقديم النصح له بألا يقبل فى المستقبل المساعدة من روسيا ، إذ أن قبول المساعدة منها سوف يؤدى إلى حرب شاملة سوف تعانى منها تركيا (٤٨ ، ص ٧٠ ، ١٣٠ - ١٣١ / ٥٣ ، المجلد ٦ ، ص ٦) .

وعلى امتداد الصراع التركى المصرى ، كانت فرنسا تمد يد العون لمحمد على ، ولكنها كانت مضطرة لمعارضة محاولته إعلان الاستقلال حتى لا تعطى لروسيا مبرراً للتدخل العسكرى وللاحتفاظ بتركيا السلطانية باعتبارها عازلاً ، وحتى لا تستفز إنجلترا ضدها .

لقد استغلت الدبلوماسية السلطانية الوضع المعقد لفرنسا ، محاولة أن توطد علاقاتها الودية معها وأن تكسب إلى صفها الرأى العام فيها ضد محمد على .

النشاط الدبلوماسى لمصطفى رشيد بك
فى باريس ولندن فى الفترة من عام ١٨٣٤ وحتى عام ١٨٣٧

يذكر صلاح الدين بك ، أول من وضع سيرة لحياة مصطفى رشيد بك سفير تركيا فى باريس عام ١٨٣٤ ، أن السفير التركى كانت أمامه مهمتان رئيسيتان: الأولى " تغيير الصورة الخاطئة التى تكونت عن تركيا " لدى رجال السياسة فى أوروبا ، والثانية محاولة التوصل لحل للمشكلة المصرية يتناسب وحقوق الدولة ومصالحها (٥١ ، ص ١٥ - ١٦ / ٤٨ ، ص ٦٣) . وفى الوقت نفسه كان مصطفى رشيد مكلفاً بمهمة ثالثة غير رسمية ، وهى القيام بمباحثات سرية مع الحكومة الفرنسية بهدف استعادة الجزائر (٢١٥ ، ص ٣٥) .

فى تلك الفترة ، كان رجال السياسة والرأى العام فى الدول الأوروبية يبالغون فى الإنجازات الاقتصادية والثقافية التى حققتها مصر تحت سلطة محمد على ، ولكنهم فى الوقت نفسه ، كانوا لا يعرفون سوى القليل عن الأوضاع فى الإمبراطورية العثمانية ، بما فى ذلك الإصلاحات التى قام بها محمود الثانى ، ولهذا فإن مهمته " تغيير الصورة الخاطئة التى تكونت عن تركيا " والتى كلف الباب العالى سفيره بالقيام بها ، كانت مهمة حيوية للغاية ، وكانت علاقة الرأى العام ، بل وجميع مجالس الوزراء فى الدول الأوروبية بكل من الأطراف المتنازعة (الحكومة السلطانية ومحمد على) متوقفة على نجاح مصطفى رشيد فى إنجاز هذه المهمة .

تناولنا قبل ذلك كيف أن محمداً علياً قام فى عام ١٨٣٤ بمحاولة الحصول على الاستقلال بالطرق الدبلوماسية ، وهى المحاولة التى قوبلت بالرفض من جانب الدول الكبرى . وكان فى رأى مصطفى رشيد أن محمداً علياً لو حاول تحقيق هذا الهدف بالطرق العسكرية لجعل من قضية الباب العالى استعادة الجزائر ، أمراً ثانوياً للغاية أمام السفير التركى مقارنة بالتكليف الذى تلقاه من الحكومة بشأن التوصل لأفضل حل للمشكلة المصرية . وقد كتب مصطفى رشيد فى أحد تقاريره المؤرخ ١٨٣٤ من باريس يقول: " إن الوقت والوضع الحالى يجعلان من المشكلة المصرية أمراً عويصاً للغاية ، بحيث تصبح المشكلة الجزائرية تافهة بالمقارنة بها (٤٨ ، ص ٦٥) . وقد وضع مصطفى رشيد هذا الظرف نصب عينيه إبان قيامه بواجباته الدبلوماسية فى باريس . ومن الملاحظ أن الإمبراطورية العثمانية كانت تولى اهتماماً كبيراً الاحتفاظ بمصر يفوق كثيراً اهتمامها بالجزائر ، فالأخيرة كانت تدخل فى نطاق الإمبراطورية العثمانية اسمياً فقط . كانت مصر تدفع جزية كبيرة ، وكانت ملزمة أن تضع تحت تصرف الباب العالى قواتها العسكرية ، وقد كانت قوات لا يستهان بها بمقياس ذلك الزمن .

وقد بلغت قيمة الجزية التى كان على مصر أن تدفعها فى عام ١٨٣٤ (٣٢ ألف كيس) أى ما يعادل ٦ ملايين فرنك (١١٢ ، ص ٦٠ / ١٩٨ ، ص ١٤٠) . وقد دفعت ممالك الدانوب للباب العالى فى نفس العام (نورد ذلك للمقارنة) ٣ ملايين قرش وهو ما يعادل ٦٨٠ ألف فرنك تقريباً (١٢٤ ، جـ١ ، ص ٢٢٨) .

وقد كلف الباب العالى أيضاً مصطفى رشيد أن يستوضح موقف فرنسا إذا ما اشتعلت الحرب ، التى كان الباب العالى يستعد لدخولها ضد محمد على إبان الانتفاضة السورية واللبنانية عام ١٨٣٤ .

وقد علمنا مما سبق أن مصطفى رشيد توقف فى فيينا وهو فى طريقه إلى باريس فى سبتمبر عام ١٨٣٤ للتباحث مع مترنيخ . وقد أكد له الأخير أن الدول الكبرى لا ترغب فى تصعيد الصراع التركى المصرى وأنها لن تسمح به . وأعرب السفير التركى عن أمله ألا تبدى روسيا وحدها مشاعرها الطيبة نحو السلطان ، بمناسبة انتفاضة السكان فى سوريا ، بل وأن تحذو الدول الكبرى أيضاً حذوها (٤٥ ، العدد ١ ، ص ٣١ - ٣٢) . ويدل هذا التصريح على الأمل الذى راود الحكومة السلطانية فى تلقى الدعم من الدول الأوروبية لقمع تمرد محمد على .

وفى باريس أجرى مصطفى رشيد مباحثات مع جاك ديزاج رئيس إدارة البروتوكول بوزارة الخارجية الفرنسية ، متمنياً أن يتوصل من خلالها إلى التعرف على

موقف فرنسا من الوضع المتأزم . وقد حذره ديزاج من أنه فى حالة قيام أى دولة أوروبية بالمبادرة بالحرب (أى لو ساندت أى من الطرفين المتنازعين سواء السلطان أو محمد على) فإن الدول الأخرى لن تسمح بذلك " دفاعاً عن مبادئ الحضارة " ، وأشار ديزاج " ولهذا فإن نية السلطان التصالح مع محمد على أمر يتفق والسياسة الراهنة " (٤٥ ، العدد ٦ ، ص ٤٣١) .

عندئذ بدأت المباحثات بين ممثلى كل من السلطان ومحمد على ، بعد ما أقتنع الجانبان باستحالة تحقيق مخططاتهما بسبب تضارب مصالح الدول الأوروبية ، كان السلطان يطالب محمداً علياً بإعادة الآى الرقة الذى استولى عليه وأن يدفع الجزية (٤٥ ، العدد ٦ ، ص ٤٣٠) ، والتى كان والى مصر قد امتنع عن دفعها متعللاً بأعذار كثيرة قاطعاً بذلك التزامه بتنفيذ شروط معاهدة كوتاهية . وقد انتهت المباحثات بتقديم تنازلات من الجانبين (١٢٤ ، جـ١ ، ص ٢٥٠) .

وقد أفرد مصطفى رشيد مساحة كبيرة من تقاريره الدبلوماسية التى أرسلها من باريس خلال العامين ١٨٣٤ و ١٨٣٥ للمعلومات التى نشرتها الصحافة الفرنسية عن تركيا . كان مصطفى رشيد يسعى دائماً لاستمالة العاملين فى الصحافة المحلية وكذلك الرأى العام الفرنسى نحو تركيا السلطانية .

وقد أبلغ السفير التركى الباب العالى أن فرنسا تعد نصيراً لمصر وأن صحافتها تأتى على ذكر محمد على بلهجة استحسان ، وأشار إلى أن الشائعات التى روجها محمد على عن نفسه قد تلقاها الناس هنا باعتبارها طموحاً منه إلى " الحضارة " (٤٥، العدد ٦ ، ص ٤٣٣) . وأكد أيضاً على أن عدداً من التجار المعروفين ينشرون فى الصحف الفرنسية ، مع ما يتكبدونه من نفقات ، معلومات تعود بالفائدة على محمد على وأنهم يسعون لاستمالة عقول الفرنسيين نحوه (٤٥ ، العدد ١ ، ص ٣٩) . على أن الناس فى فرنسا وبفضل مساعى مصطفى رشيد أصبحوا يتحدثون عن المعاملة الفظة واضطهاد محمد على للأهالى ، كما راحوا يتحدثون أيضاً عن الإصلاحات التى تجرى فى الإمبراطورية العثمانية . وعلى الرغم من أن النتائج التى حققها مصطفى رشيد لم تكن شديدة الأثر ، إلا أنه عبر عن آماله فى سرعة سقوط " الهيبة الزائفة " التى اكتسبها والى مصر (٤٥ ، العدد ٦ ، ص ٤٣٣ ، ٤٨ ، ص ٦٦) . كانت علاقات العمل مع العاملين فى الصحف الفرنسية تتطلب نفقات مالية . وكان على مصطفى رشيد أن يدفع شهرياً ، على سبيل المثال ١٥٠ فرنكاً لأحد محررى صحيفة " Message" ، التى أخذت لهجتها ، كما أشار مصطفى رشيد ، تتغير تدريجياً لصالح تركيا (٤٥ ، العدد ٤ ، ص ٢٩٤ / ٤٨ ، ص ٦٦) .

وقد أوصى الجنرال جيليمينو ، السفير السابق لدى إسطنبول ، مصطفى رشيد بالتعامل مع موظف تربطه علاقات عمل بعدد من الصحف ، وتنحصر مهمته فى تقديم موجز للمقالات الصحفية قبل صدورها بأربع وعشرين ساعة ، وإرسالها إلى الوزراء المحليين . وكان هذا الموظف يرسل هذا الموجز إلى عدد من السفراء الذين استطاعوا عقد علاقات طيبة معه ، فإذا ما اعتبر بعضهم أن شيئاً ما فى هذه المواد يتناقض وتوجهات السياسة الخاصة ببلادهم ، فإنهم يقومون بتنبيه الموظف إلى ذلك ، فيقوم هذا بسحب هذه المقالات تماماً أو بتخفيف لهجتها . كما كان هذا الموظف يقوم أيضاً بنشر المواد التى يتلقاها من السفراء فى الصحف التى له معها علاقات ، وكانت خدماته بالطبع تتطلب تمويلاً . وقد وعد هذا الرجل بنشر معلومات فى صحيفتى " Deba" و " Moniteur" عن إنشاء دور للبريد وعن التعليم فى الأسطول العثمانى وعن إعفاء السلطان لمحمد على من الضرائب المستحقة عليه ، انتظاراً لأن تترك هذه المعلومات انطباعاً حسناً (٤٥ ، العدد ٦ ، ص ٤٣٢) . كان مصطفى رشيد يبلغ الباب العالى أولاً بأول أنه قد أحاط القراء الفرنسيين علماً بإنشاء طريق برى يربط بين أوسكيودار وإيزميت (٤٥ ، العدد ٦ ، ص ٤٣٢) ، وأنه قد تقرر إقامة حجر صحى للإمبراطورية العثمانية ، وإن كانت المشاغل المتعلقة بمصر قد حالت دون إتمامه (٤٥ ، العدد ٣ ، ص ٢٩١) .

وبعد وصوله إلى باريس ، أشاد السفير التركى بأهمية الدور الذى تؤديه الصحف التى يصدرها السيد بلاك[1] باللغة الفرنسية فى الإمبراطورية العثمانية وقد كتب مصطفى رشيد قائلاً إن وصول هذه الصحف إلى فرنسا قد ساعدت على تغيير رأى الفرنسيين فى الإمبراطورية العثمانية إلى الأفضل ، حتى أن هناك مقالات تناولت محمداً علياً بنوع من السخرية . كما أشار السفير التركى إلى أن تحول الرأى العام الفرنسى قد ساعدت عليه أيضاً الإصلاحات التى أجراها محمود الثانى . وقد أخذت الصحف الفرنسية فى استخدام " لهجة غير متحيزة " تجاه تركيا السلطانية (٤٥ ، العدد ٩ ، ص ٢١١) .

وقد علم مصطفى رشيد أن محمداً علياً يدفع ٦٠٠ فرنك لمحرر جريدة " Courrier francais" شهرياً ، على أن السفير التركى لم يكن يملك إمكانية دفع مثل هذا المبلغ وأعرب فى تقاريره عن أسفه لهذا (٤٥ ، العدد ٩ ، ص ٢١٩) .

١- ولد الكسندر بلاك (Blacque) عام ١٧٩٧ فى باريس ، وسافر إلى أزمير فى فترة الدعوة لإعادة النظام البائد (١٨١٥ - ١٨٣٠) . أصدر صحيفتى " Courrier de Smyrne" و " le Spectateus Oriental" . وأصدر فى إسطنبول صحيفة " le Moniteur Ottoman" بناء على اقتراح من السلطان . توفى عام ١٨٣٧ .

يدل الاهتمام الذى أولاه السفير التركى للصحافة الفرنسية ، على الأهمية الكبيرة التى كان يعلقها على الرأى العام الفرنسى وعلى ما بذله من مساع للتأثير فيه . كان مصطفى رشيد يعلم أن الرأى العام له أثر معلوم فى علاقة الدبلوماسية الفرنسية وحكومة فرنسا بالصراع التركى المصرى .

وفى باريس ازداد اقتناع مصطفى رشيد بإمكانية حل الصراع التركى المصرى بمساعدة إنجلترا ، فأرسل فى مارس عام ١٨٣٦ يلفت انتباه الباب العالى إلى استخفاف القنصل الإنجليزى فى أليبو بالإدارة المصرية ، ووصل إلى استنتاج مفاده أن سخط إنجلترا على محمد على قد ازداد ، وأشار على الباب العالى أن لا يضيع هذه الفرصة المواتية (٤٥ ، العدد ١٢ ، ص ٤٦١) ، وبعد فترة ، فى الثالث من يوليو عام ١٨٣٦ ، عاود السفير التركى الكتابة من جديد إلى الباب العالى ليخبره أنه " بناء على السياسة الراهنة مع إنجلترا ، فإن من المفيد توطيد العلاقة معها ، إذ أن تدهور هذه العلاقة يمكن أن يؤدى إلى نتائج وخيمة " (٤٥ ، العدد ١٣ ، ص ٥٢) . كانت هذه المشورة تمثل رد فعل مصطفى رشيد تجاه ما حدث فى إسطنبول وأدى إلى تراجع فى العلاقات الإنجليزية التركية[١].

فى ١٣ سبتمبر عام ١٨٣٦ تلقى مصطفى رشيد أمراً من الباب العالى بأن يتبادل موقعه مع سفير تركيا فى لندن نورى أفندى (٢٠٧ ، ص ٧٠ ، انظر أيضاً ٢٤٥ ، العدد ١٤ ، ص ٦١) . كان الباب العالى يعول على مصطفى رشيد ، الذى برهن على أنه أكثر الدبلوماسيين حنكة ، فى تحقيق أقصى ما يمكن من نجاح فى لندن ، بما فى ذلك الوصول إلى حل للصراع التركى المصرى .

لم يكن هناك أى تحسن قد طرأ على العلاقات المتوترة بين تركيا ومصر . وفى ١٤ من أكتوبر عام ١٨٣٦ ، أى فى الأسابيع الأولى لوجوده فى لندن بصفته سفيراً ، أبلغ مصطفى رشيد إسطنبول أن الصحف الفرنسية عاودت مرة أخرى الكتابةحول نية محمد على إعلان منصب والى مصر منصباً وراثياً ، كما أفادت هذه الصحف ، علاوة على ذلك ، أن محمداً علياً أعلن رسمياً فى حضور قناصل أوروبا فى القاهرة ولده إبراهيم خليفة له على سوريا وحفيده عباس باشا خليفة له على مصر (٤٦ ، العدد ١٤ ، ص ٦٥ – ٨٨) .

١– لقد تصادف أن أصاب أحد المواطنين الإنجليز ويدعى تشرشل أثناء قيامه بالصيد طفلاً تركياً ، وعندها أصر الأهالى على إلقاء القبض على تشرشل ، الذى ظل مصيره مجهولاً لبضعة أيام . وقد اعتبر بونسونبى السفير الإنجليزى لدى إسطنبول أن السلطات التركية قد خرقت بهذا قانون حصانة المواطنين الإنجليز فى الإمبراطورية العثمانية وأعرب عن إستيائه . وقد ساءت العلاقات بين البلدين إلى حد أن الباب العالى فوض مصطفى رشيد فى إبلاغ الحكومة الإنجليزية بما حدث وطلب منه إدانة سلوك بونسونبى (لمزيد من التفاصيل انظر المرجع ١٢٤ ، جـ١ ، ص ٢٦٦ – ٢٦٩) .

كان لهذه الأنباء وقع شديد على مصطفى رشيد ، الذى سارع فور وصوله إلى لندن فى أكتوبر ١٨٣٦ بالتوجه لمقابلة بالمرستون ، حتى يستوضح منه مدى صحة هذه الشائعات ويتعرف على الموقف الذى سوف تتخذه إنجلترا حياله . آنذاك كانت الحكومة الفرنسية قد استدعت سفيرها فى إسطنبول ، الأدميرال روسين ، إلى باريس وفسر مصطفى رشيد هذا الاستدعاء بأن له علاقة بما يجرى من أحداث فى مصر . هدأ بالمرستون من روع السفير التركى بخصوص عزم فرنسا ، بعد أن أخبره أن المسألة الجزائرية تعد استثناء ، وأن فرنسا فيما يتعلق بالقضايا الأخرى سوف تقف إلى جانب الإمبراطورية العثمانية . وفى الوقت نفسه حاول بالمرستون أن يستوضح موقف السفير التركى والحكومة السلطانية فى سياسات كل من فرنسا وروسيا . اكتفى مصطفى رشيد بالتعبير عن موافقته على رأى بالمرستون بشأن علاقة فرنسا بالسلطان وأضاف متوخياً إلقاء الضوء على هدفه الرئيسى ، وهو تلقى مساعدة إنجلترا ، أن الهدف الرئيسى للإمبراطورية العثمانية هو صداقة إنجلترا . وأكد بالمرستون فى رده أن إنجلترا على استعداد دائماً لإظهار تعاطفها مع كل مشكلات الباب العالى . اعتبر مصطفى رشيد أن من الضرورى جذب انتباه محدثه أن رغبة السلطان تتلخص فى إخراج المصريين من سوريا وفى الالتزام الكامل لمحمد على بواجباته كتابع للسلطان ، وأشار السفير التركى إلى أن محمداً علياً يتحدث منذ الآن عن خلفائه ولهذا فإن مثل هذه الظروف سوف تدفع بالباب العالى لإعلان الحرب عليه بدلاً من الدخول فى مفاوضات معه .

أجاب بالمرستون بلهجة ودية مؤكداً أن إبعاد محمد على عن سوريا لا يتم بإلقاء المواعظ ، وفى الوقت نفسه فإن محمد على يمتلك هناك قوات جديرة بالاعتبار ، ولذلك فإنه يقترح عدم إثارة هذا الموضوع ما بقى محمد على على قيد الحياة ، فهو عجوز يشكو من المرض ولن يعيش طويلاً ، فإذا وعد السلطان بذلك ، أضاف بالمرستون ، فإن إنجلترا من جانبها سوف تخبر محمد على أنه لا يملك الحق فى استبقاء قواته فى سوريا وإظهاره للعصيان ، وسوف يسمح هذا للباب العالى بأن ينتبه لمشكلاته الداخلية ويعمل على رفع مستوى الحياة ورفاهية السكان . وأشار بالمرستون أن إنجلترا كانت تنظر دائماً إلى محمد على باعتباره مجرد وال لا أكثر وأنه واحد من رعايا السلطان ، وهو ما نبهته إليه إنجلترا مراراً ، وأن ما يدعيه من إنتقال السلطة إليه بالوراثة يبدو – فى رأى بالمرستون – أمراً غريباً .

ومع هذا فلم يتجاهل وزير خارجية بريطانيا علاقة روسيا بتركيا السلطانية ووجه إليها انتقاداً حاداً .

وقد رد السفير التركى على بالمرستون – متجاهلاً اقتراحه بشأن الحافظ على

السلام وإبقاء الوضع بين السلطان ومحمد على على ما هو عليه – معلناً أن مشكلة سوريا تتطلب مباحثات دقيقة مستقبلاً وقد أعرب وزير خارجية إنجلترا عن موافقته عل هذا الرأى .

كتب مصطفى رشيد إلى الباب العالى يخبره أن مباحثاته أستمرت طويلاً ، وأنهى تقريره بالاستنتاجات الآتية:

١- لا تحبذ إنجلترا نية محمد على فى الحصول على سلطة وراثية فى مصر ، وترى أن من الضرورى القضاء على تمرده دون ضجيج (أى بطريقة دبلوماسية وليس باللجوء إلى الحرب) ، وتعتزم حل الصراع لصالح السلطان .

٢- ينبغى تقوية الحدود مع روسيا مع عدم الاستناد إلى معاهدة أونكيار إيسكيليسى ودون إعطاء روسيا حجة للتدخل فى الصراع التركى المصرى .

٣- لن تسمح فرنسا – على الرغم من أنها تؤيد الوالى المصرى – بتصاعد حدة الصراع ، إذ إن إنجلترا تظهر اهتماماً بما يقوم به محمد على من أعمال ، وهو اهتمام يتناقض ومصالح فرنسا ، كما أن الاهتمام الذى تظهره فرنسا من حين إلى آخر تجاه روسيا لم يعد متيناً كما كان ، فضلاً عن أنه لا يلقى تأييداً من الفرنسيين .

غير أن التأييد الواضح من جانب روسيا لكارل العاشر المخلوع يبدو أنه قد ضعف الآن ، ولعل روسيا الآن تميل أكثر لسياسة الملك لويس فيليب . وإن كان الأمر لم يصل إلى حد تبادل الثقة بين الدولتين ، بحيث يعرض السفير الفرنسى آراءه على السفير الروسى ، وبخاصة أن نيات فرنسا تجاه مصر تتعارض والمصالح الروسية (٤٦ ، العدد ١٤ ، ص ٦٥ – ٧٠) .

على هذا النحو نجد أن مصطفى رشيد فى أول تقرير له من لندن حول وضع الصراع التركى المصرى وموقف الدول الأوروبية منه ، يقترح عدداً من النقاط للقضاء على النزاع التركى المصرى وتتلخص فى: التوجه إلى إنجلترا ، إذ أنها تعتزم مساعدة السلطان فى تحقيق أهدافه ، عدم طلب أى مساعدة من روسيا بموجب معاهدة إونكيار إيسكيليسى ، عدم التخوف من فرنسا حيث أنها ، كما يبدو ، لا ترغب فى تأييد محمد على ، وهى لن تفعل هذا تضامناً مع إنجلترا ، التى تتعارض مصالحها مع مصالح روسيا . ويرى السفير التركى أن محاولات التقارب الروسى الفرنسى لا تقوم على أساس متين .

تتيح لنا التقارير الدبلوماسية التى بعث بها مصطفى رشيد من لندن عامى ١٨٣٦ و ١٨٣٧ التعرف على نقطة البدء فى التقارب الإنجليزى التركى . ونظراً لأنه ، حتى

الآن ، ما تزال المؤلفات تتناول قضية ما إذا كانت إنجلترا متورطة فى إشعال فتيل الصدام العسكرى الثانى بين السلطان ومحمد على (انظر ٦٣ ، ص ٧٥) فإن هذه التقارير تمثل وثائق تركية ذات أهمية بالغة ، وترجع هذه الأهمية ؛ لأنها تلقى بالضوء على مراحل تكون الموقف الدبلوماسى للباب العالى عامى ١٨٣٦ و ١٨٣٧ ، أى فى تلك الفترة التى حولت فيها الدبلوماسية السلطانية توجهاتها الدولية بشكل واضح وراهنت خلالها على التحالف مع إنجلترا .

وفى أكتوبر عام ١٨٣٦ ، وبعد أن فشلت محاولة محمد على فرض سلطاته بسبب رفض الدول الأوروبيـة ، بدأت من جـديد المفـاوضـات المبـاشـرة بين ممثلى الدولتين المتنازعتين . واستـمـرت هذه المفاوضـات بدءًا من الربع الأخير لعـام ١٨٣٦ وحتى النصف الأول من عام ١٨٣٧ .

ويمكن أن نستنتج من تقارير مصطفى رشيد أن فرنسا فى مبادرتها (التى لم تلق قبولاً من إنجلترا) ، أخذت على عاتقها مسئولية الوساطة فى المفاوضات . ففى يناير عام ١٨٣٧ اقترح السفير الفرنسى فى إسطنبول ، الأدميرال روسين ، على محمد على أن يحصل من السلطان على اعتراف بأحقيته فى حكم مصر بالوراثة وبحقه فى حكم سوريا مدى حياته (٤٦ ، العدد ١٥ ، ص ١٣٧ – ١٣٨) . وفى يونيو عام ١٨٣٧ استجاب السلطان لهذا الطلب ، على أنه وعد بإعطاء محمد على السلطة فى حكم جزء من سوريا حتى عكا مدى حياته ، على أن تبقى صيدا تحت حكم السلطان (٤٦ ، العدد ١٦ ، ص ٥٨ – ٥٩) ، وفى مصادر أخرى نعرف أن محمداً علياً رفض رفضاً قاطعاً التخلى عن فكرة وراثة أسرته للحكم فى سوريا ، وهكذا وصلت المفاوضات التى أدارها سارى أفندى نيابة عن الباب العالى (٤٦ ، العدد ١٥ ، ص ١٣٠ – ١٣١) إلى طريق مسدود (٢٧ ، ص ١٥٢ – ١٥٣ / ٤٨ ، المجلد ٤ ، ص ٢٤٣ / ٩٧ ، ص ٩٩ / ١٢٤ ، جـ١ ، ص ٢٩٢ – ٢٩٤ ، أنظر أيضاً ٤٦ ، العددين ١٧ ، ١٨ ، ص ١٨٧).

فى تلك الفترة ، لفت بالمرستون مرة أخرى انتباه مصطفى رشيد إلى أن محمداً علياً لن يترك سوريا بمحض إرادته ، وأشار عليه بألا يحاول أن يتخذ أى خطوة بالقوة لخطورة الأمر ، على الرغم من أنه أكد أن إنجلترا ترغب فى تحرير سوريا من نير محمد على . على أن السفير التركى اعتبر أن الأمر لا يستدعى استخدام القوة وأنه يكفى أن توجه كل من فرنسا وإنجلترا تهديدات حاسمة لمحمد على . لكن بالمرستون لم يقتنع بجدوى استخدام مثل هذا الحل السهل . ومع ذلك فقد ألمح إلى أنه فى حالة موافقة السلطان على حل هذه المشكلة بالشروط التى اقترحها السفير الفرنسى روسين ، فسوف توافق إنجلترا عليها ولو عرضت عليها الوساطة فستقبلها.

بدا لمصطفى رشيد أن موافقة السلطان على ترك سوريا خاضعة لمحمد على أمر غير واقعى ، ولهذا فقد أعتبر أنه قد أصبح من غير الممكن التدخل فى المفاوضات الجارية وهو ما أعلنه للوزير الإنجليزى (٤٦ ، العدد ١٥ ، ١٣٨) .

وهكذا وفى يناير عام ١٨٣٧ عاد بالمرستون إلى موقفه السابق ، بل إنه أشار إلى خطورة وقوع الحرب بين السلطان ومحمد على . وقد نبه مصطفى رشيد بالمرستون إلى أنه فى حالة إستمرار الباب العالى فى محاولاته لعقد اتفاق مع محمد على وعامله " معاملة حسنة " ، فإن هذا الموقف يمكن أن يطول ، فالوصول إلى إتفاق ثابت فى ظل بقاء سوريا تحت حكم محمد على أمر مستحيل ، كما أنه ليس من المعروف من سيستغل وقوع أى أحداث مفاجئة (٤٦ ، العدد ١٥ ، ص ١٣٧) .

كان السفير التركى يقصد بهذا التصريح حفز الوزير الإنجليزى على اتخاذ موقف أكثر حسماً نحو تأييد السلطان ، موقف من شأنه أن يغير من الوضع القائم . لقد ألمح مصطفى رشيد مباشرة ودون مواربة إلى أن وقوع " أحداث مفاجئة " يعنى تحديداً نشوب الحرب بين محمد على والسلطان ، وهو ما يمكن أن تستغله روسيا لصالحها . كما أبلغ مصطفى رشيد بالمرستون أيضاً أنه فى حالة الوصول إلى تسوية الصراع التركى المصرى ، فإن الإمبراطورية العثمانية سوف تنسق سياستها مع سياسة إنجلترا وفرنسا حتى ولو جرى مد العمل بمعاهدة أونكيار إيسكيليسى . كان مصطفى رشيد يرى أن إمكانية مد المعاهدة يتوقف على السعى للحصول على تسوية ملائمة للصراع التركى المصرى وبحيث لا تتعارض هذه التسوية مع مبادئ سياستى كل من إنجلترا وفرنسا (٤٦ ، العدد ١٥ ، ص ١٣٧) .

كان الوعد الذى بذله السفير التركى بشأن عزم الباب العالى التوجه مستقبلاً ناحية الدول الغربية بغض النظر عن العلاقات الشكلية بروسيا يستهدف أيضاً الحصول على تأييد أكثر فعالية من جانب إنجلترا .

فى يونيو عام ١٨٣٧ تم تعيين مصطفى رشيد وزيراً لخارجية الإمبراطورية . وقد جاء هذا التعيين تأكيداً على التقارب الواضح بين إنجلترا وتركيا (١٢٤ ، جـ١ ، ص ٢٩٣ / ١٣٢ ، ص ٤١٤ – ٤١٥ ، أنظر أيضاً ٣٤ ، المجلد ١٢ ، ص ٧٣ / ١١٥ ، ص ٨٠) ، وقد تأجل موعد مغادرة الوزير التركى عائداً إلى بلاده حتى شهر أغسطس . وفى مطلع شهر أغسطس عام ١٨٣٧ استقبلت الملكة فيكتوريا[١]، ملكة إنجلترا ، مصطفى رشيد ، وذلك قبل شهور قليلة من إعتلائها عرش البلاد . وفى مساء ذلك اليوم

١- أعتلت الملكة فيكتوريا العرش فى السابع والعشرين من يونيو عام ١٨٣٧ بعد وفاة عمها وليم الرابع ملك إنجلترا .

أجرى مصطفى رشيد مباحثات سرية مع بالمرستون استمرت ساعتين ، تناولا خلالها مشكلات السياسة الخارجية للإمبراطورية العثمانية ، وصرح فيها وزير الخارجية الإنجليزى لنظيره التركى أنه طلب من قنصل إنجلترا الثانى فى مصر (والذى كان موجوداً آنذاك فى لندن) أن يبلغ محمداً علياً أن إنجلترا لا تعتبره سوى تابع وخادم للسلطان ، وهذا يعنى أن مصر ، فضلاً عن سوريا ، يخضعان للسلطان وأن محمداً علياً نفسه ليس أكثر من وال لهاتين الولايتين ، وعلى هذا فإن إنجلترا لا تؤيد إدعاءاته فيهما نهائياً . وأنه وعلى الرغم من أن سوريا فى الوقت الحالى تخضع لسلطانه ، فإن إنجلترا تأمل فى أن تقوم الإمبراطورية العثمانية فى أقرب وقت بإعادة الأمور إلى نصابها وتحرير سوريا ، وعلى الرغم من إصرار محمد على الذى ازداد حتى وصل إلى أنه يعتزم الإستيلاء على اليمن ليصل من خلالها إلى المحيط الهندى ، فإن إنجلترا لا يمكنها أن تسمح بذلك .

أعرب مصطفى رشيد عن امتنانه لبالمرستون وأعلن أنه سيبلغ حكومته على الفور بمضمون هذه المباحثات وعقب قائلاً : " لا شك أن جلالة السلطان سوف يسر لهذه الأخبار " (٤٦ ، العددان ١٧ ، ١٨ ، ص ١٨٠ – ١٨١) .

وهكذا وبعد تسعة أشهر من وصول مصطفى رشيد إلى لندن تغيرت وبصورة جادة علاقة بالمرستون من قضية تحرير سوريا ومن حكم محمد على . وإذا به يتحدث فى أغسطس عام ١٨٣٧ لا عن مخاطر نشوب الحرب بين السلطان ومحمد على ، كما حدث فى أكتوبر ١٨٣٦ ، وإنما عن التحرير الوشيك لسوريا . كانت هذه الكلمات موجهة فى حقيقة الأمر إلى الوالى المتمرد ، ولكن بالمرستون رأى أن من الضرورى أن يبلغ بها السفير التركى لعلمه بأن السلطان كان متعطشاً للحرب .

وخلال المباحثات التى تمت بعد ذلك ببضعة أيام ، لفت بالمرستون انتباه وزير خارجية الإمبراطورية العثمانية إلى أن محمداً علياً يستخدم الفرنسيين بأعداد كبيرة فى الجيش والأسطول . فعلى سبيل المثال فإن قائد ترسانة طولون يقوم للسنة السادسة بمتابعة تطور الشئون البحرية فى مصر ، وأن فرنسا لم تكتف بإعطائه راتباً مساوياً لما كان يتقاضاه من قبل ، وإنما أنعمت عليه بوسام لقاء ما قدمه من خدمات للوالى المصرى ، كما أن الضباط الفرنسيين يعملون على متن سفن محمد على وفى المدارس والمطابع التى افتتحت فى مصر وفى إدارات الجيش .

لقد بلغ تعاطف فرنسا مع محمد على ورعايتها له إلى حد أن قنصلها فى مصر لم يعرب من جانبه ، بناء على تعليمات من حكومته ، عن أى اعتراضات على نظام الاحتكار الذى كان محمد على يطبقه على الرغم من مخالفته للاتفاقات

الدولية ، حتى أن الرعايا والتجار الفرنسيين كانوا يضحون أحياناً بمصالحهم إرضاء لمحمد على .

وقد ذكر بالمرستون فيما بعد أنه فى الوقت الذى كان فيه محمد على مجرد والٍ وخادم للسلطان ، فقد كان يسعى لتقوية مصر بدعم من الفرنسيين ، وكانت الإمبراطورية العثمانية ، للأسف الشديد ، تمانع فى دعم قواها الذاتية قاصرة إهتمامها على سماع وشايات بعض إعداءها . ولو أن السلطان قام بالارتفاع بمستوى الجيش والبحرية جنباً إلى جنب مع الإصلاحات التى حققت نجاحاً حتى الآن واستناداً إلى موقع الإمبراطورية العثمانية وكفاءات السكان فيها ، لنجح فى تنظيم شئونها المالية ولاستطاع بالمرستون أن يقسم أنه بالإمكان بعد فترة قصيرة القضاء على محمد على ، ولأصبح للأمبراطورية العثمانية ، فضلاً عن ذلك ، شأنٌ عظيمٌ يضارع الدول الأخرى .

رفض مصطفى رشيد تأكيد بالمرستون على وجود تدخل أجنبى (يعنى الدبلوماسية الروسية) ، ولكنه أعرب عن رضائه عن الثقة التى يوليها له محدثه وقال إن السلطان ينظر بعين الاهتمام دائماً للإصلاحات التى من شأنها أن تعود على البلاد بالفائدة ، وإن كان الأمر يتطلب إنجازها بالتدريج ، وهو ما وافقه عليه بالمرستون (٤٦، العددين ١٧ ، ١٨ ، ص ١٨٣ – ١٨٥) .

إن هذا التقرير الأخير (المؤرخ ١٠ أغسطس ١٨٣٧) ، والذى كتبه مصطفى رشيد عشية رحيله إلى الوطن قادماً من لندن ، يتضمن الحديث عن أوضاع كثيرة جديدة ، كما يتعرض أيضاً لموقف إنجلترا من الصراع التركى المصرى .

لقد تغير موقف إنجلترا من قضية إشعال الحرب بين السلطان ومحمد على . لم يعد بالمرستون يطالب الباب العالى بعدم الدخول فى حرب ضد محمد على ، ولم يعد يذكره بخطورتها على تركيا السلطانية ، وإنما راح على العكس من موقفه السابق ، يدعوه لرفع قوته العسكرية ودعم أوضاعه الداخلية ، وأعرب له عن ثقته فى إحراز النصر على الوالى المتمرد بعد أن يعد لكل شئ عدته اللازمة . ومن الملاحظ أيضاً أن تقديرات بالمرستون لسياسة فرنسا فى مصر قد تغيرت هى الأخرى . لقد أدان بالمرستون هذه السياسة صراحة وأوضح لمصطفى رشيد أنه يعتبر ما تقوم به فرنسا من أعمال موجهة ضد مصالح السلطان . كما تحدث بالمرستون عن محمد على حديثاً يشوبه التهديد ، وذلك بعد أن شعر بالقلق من جراء مخططات محمد على بغزو اليمن وخروجه إلى المحيط الهندى .

على أن المصادر التاريخية ، للأسف ، لا تقدم لنا شروحاً لأسباب هذه التغيرات

فى هذه الفترة تحديداً[1]، وإن كان مضمون المباحثات يدل على أن الأمل الذى كان يحدو مصطفى رشيد فى الحصول على دعم عسكرى من إنجلترا يؤازره فى صراعه مع محمد على كانت وراءه مبررات حقيقية .

واستناداً إلى التقارير الدبلوماسية التى أرسلها مصطفى رشيد من لندن فى الفترة من أكتوبر ١٨٣٦ وحتى أغسطس ١٨٣٧ (٤٦ ، الأعداد ١٤ - ١٨) ، يمكن أن نصل إلى استنتاج مفاده أن الباب العالى كان يتبع سياسة مزدوجة تجاه روسيا . فعلى الرغم من عدم ثقته الكاملة تجاهها ، وهو ما انعكس بشكل واضح فى تقارير مصطفى رشيد ، حاول الباب العالى أن لا يتسبب أى شئ فى إفساد علاقته الطيبة معها . ومن بين الأمثلة الدالة على ذلك أن الباب العالى فضل تبرم إنجلترا على فقدان رضا روسيا ، فقد رفض الباب العالى ، لهذا السبب ، دعوة الخبراء العسكريين الإنجليز إلى الإمبراطورية العثمانية خشية اعتراض روسيا على هذه الخطوة (٤٦ ، العدد ١٥ ، ص ١٣٣ - ١٣٦ ، قارن ما جاء فى المرجع ١٢٤ ، جـ١ ، ص ٢٦٦ ، ٢٧٠ - ٢٧٣) .

ويدلنا الحرص البالغ وعدم التدخل التام من جانب الإمبراطورية العثمانية فى الصراع الإنجليزى الروسى ، والذى انفجر على اثر إستيلاء الروس على السفينة الشراعية الإنجليزية " ويكسن " فى نهاية عام ١٨٣٦ ، على أن الباب العالى نجح فى الحفاظ على موقف حيادى صارم ، فضلاً عن نجاحه فى إخفاء تعاطفه مع الإنجليز فى هذه الحادثة عن الروس (أنظر ٤٦ ، العدد ١٦ ، ص ٤٩ - ٥٣ ، العددان ١٧ ، ١٨ ، ص ١٧٦ - ١٧٨) .

لقد أظهر الباب العالى هذا الحذر ، عندما أعلن بالمرستون عن اهتمامه بتأييد الإمبراطورية العثمانية لبلجيكا المستقلة ولملكة إسبانيا ، التى كانت قد دخلت فى صراع ضد أنصار الملك كارل . فقد حاول مصطفى رشيد أن يجد حجة يؤجل بمقتضاها إتخاذ الحلول الملائمة للباب العالى ، وخاصة وهو يعلم أن روسيا لا تقف فى صف ملكة إسبانيا ، كما أنها لا تؤيد العلاقات السياسية مع بلجيكا (٤٦ ،

١- يمكن أن نفترض أن دفع بالمرستون للسلطان تجاه الحرب فى أغسطس ١٨٣٧ ، كان مرتبطاً بزيارة الأمير أ. ف. أرلوف إلى لندن فى يوليو ١٨٣٧ . وقد أسفرت زيارة أرلوف عن تسوية نهائية لحادثة السفينة " ويكسن " ، التى كانت أن تؤدى إلى وقوع صدام عسكرى بين الدولتين . إن الثقة التى بثها أرلوف لدى الوزير الإنجليزى من ناحية أن روسيا راغبة عن الدخول فى تعقيدات عسكرية ، ربما تكون قد شجعت بالمرستون نحو مشروعات أكثر شجاعة فى الشرق الأوسط ، موجهة سواء ضد مصالح روسيا أو ضد فرنسا . على أن هناك احتمال لتفسير آخر يستند إلى تقارير ومذكرات مصطفى رشيد ومفاده أن بالمرستون كان يخشى إمكانية قيام تحالف فرنسى روسى موجه سواء ضد الإمبراطورية العثمانية أو ضد إنجلترا .

العددين ١٧ ، ١٨ ، ص ١٨١ – ١٨٣) . على أى حال ، فقد عقد مصطفى رشيد معاهدة تجارية ودية مع بلجيكا بعد مرور عام وفى الوقت نفسه اعترف الباب العالى بملكة إسبانيا ، وهو أمر لم يجد ترحيباً فى بطرسبورج (أنظر ١٢٤ ، جـ١ ، ص ٣٠٦) .

وعلى الرغم من أن الباب العالى كان يوافق فى أحيان كثيرة على رغبات روسيا باعتبارها حليفة له ويستمع إلى مشورتها ، إذا لم تتعارض هذه المشورة مع مصالحه ، فإن هذا لم يمنع الباب العالى من أن يتحرى تحقيق أهدافه السياسية فى القضايا الأكثر أهمية والتى تمس مصالح الدولة العليا ، وقد توجت سياسة تركيا السلطانية بالنجاح: لقد استطاعت هذه السياسة ، ودون أن تفسد العلاقات الودية مع روسيا مستغلة إياها لصالحها ، أن تحصل فى الوقت نفسه على مساعدة إنجلترا فى حل الصراع التركى المصرى ، وهو ما لم تكن تريده روسيا ، التى لم تكن ترغب فى أن يكون لإنجلترا دور رئيسيٍ فى التدخل فى شئون الإمبراطورية العثمانية .

الفصل الرابع

التقارب مع إنجلترا
وتوقيع إتفاقية التجارة الإنجليزية التركية عام ١٨٣٨

تحتوى المراجع الأوروبية على معلومات تفيد أن الحكومة التركية تقدمت فى عام ١٨٣٦ (١٨٢ ، ص ٦٧) ، أو فى عام ١٨٣٧ (١٥١ ، ص ١٦٧) إلى إنجلترا باقتراح عقد تحالف عسكرى ضد محمد على . ويشير ف. أ. بايلى إلى أن الباب العالى اقترح هذا التحالف وهو يعى الضعف الذى آلت إليه العلاقات بين روسيا والنمسا وبروسيا ، كما كان على علم بالخلافات التى دبت بين إنجلترا وفرنسا فى تلك الفترة (١٥١ ، ص ١٦٧) . والواقع أن الدبلوماسية العثمانية كانت ترقب باهتمام فتور العلاقات بين إنجلترا وفرنسا عامى ١٨٣٦ و ١٨٣٧ (٤٦ ، ١٧ – ١٨ ، ص ١٨٤ / ٤٨ ، ص ٨٥ – ٨٧ ، أنظر أيضاً ١٨٢ ، ص ٦٦) . وعن أسباب سخط إنجلترا (انظر ٨٥ ، ص ٥٦٠ / ٧١ ، ص ٣٥٩ – ٣٦١ ، ٣٨٠ – ٣٨١) . وقد كان لدى إنجلترا أيضاً مخططاتها لعقد تحالف مع النمسا ، ومن الممكن دراسة ظهور هذه المخططات والمحاولات التى تمت من أجل تحقيقها استناداً إلى الوثائق العثمانية لتلك الفترة . لقد كان الباب العالى يضع فى حسبانه آنذاك تفاقم التناقضات الروسية الإنجليزية بسبب استيلاء الروس على السفينة الشراعية الإنجليزية " ويكسن " (١٣٢ ، ص ٤٠٠ – ٤٠٢ ، ٤١١ – ٤١٣ ، ٨٩ ، ص ١١٤ – ١١٦ ، ٤٦ ، العدد ١٦ ، ص ٥٣) .

وبعد عودة مصطفى رشيد إلى الوطن فى سبتمبر عام ١٨٣٧ وتعيينه وزيراً لخارجية الإمبراطورية العثمانية ، قام بتسليم السلطان محمود الثانى مذكرة (انظر ٤٨ ، ص ٨٤ – ٩٣)[1]، أورد فيها ، استناداً إلى ما تجمع لديه من ملاحظات شخصية إبان نشاطه الدبلوماسى فى باريس ولندن فى الفترة من ١٨٣٤ وحتى ١٨٣٧، الحلول الممكنة للقضاء على مشكلتين من أهم مشكلات العلاقات الخارجية

١- المذكرة غير مؤرخة . ويشتمل نصها على عبارة (٨٤ ، ص ٢٩) تؤكد أنها قد كتبت قبل بدء الانتفاضة السورية ضد محمد على . فالإنتفاضة بدأت مع نهايةعام ١٨٣٧ (أنظر ٨٤ ، المجلد ٤ ، ص ٣٤٢) ، ومن ثم يمكن إعتبار تاريخها هو الرابع الأخير من عام ١٨٣٧ ، فى الفترة الواقعة بين وصول مصطفى رشيد إلى إسطنبول فى سبتمبر عام ١٨٣٧ وبدء الإنتفاضة فى سوريا .

للدولة: الصراع التركى المصرى ، وعودة الجزائر إلى الإمبراطورية العثمانية . وتدل المذكرة على أن هاتين المشكلتين كانتا من أكثر المشكلات التى أرقت حكومة السلطان فى عام ١٨٣٧ . وتحتوى المذكرة على مقترحات الوزير حول أهم الاتجاهات فى السياستين الخارجية والداخلية للإمبراطورية العثمانية . وقد قدم مصطفى رشيد رؤيته للوضع الدولى وللسياسات الخارجية لكل من إنجلترا وروسيا وفرنسا والنمسا وبروسيا ، وعلاقة هؤلاء بالصراع التركى المصرى وبالإحتلال الفرنسى للجزائر . وتورد الوثيقة كذلك استشهادات جاءت على لسان رجال دولة مثل بالمرستون ومترنيخ والأمير إسترجازى ، سفير النمسا لدى إنجلترا والسيد ديزاج ، رئيس إدارة البروتوكول فى وزارة الخارجية الفرنسية ، كما تورد آراء مصطفى رشيد الشخصية .

لقد لفت مصطفى رشيد انتباه السلطان إلى وجود جماعتين سياسيتين متنافستين داخل أوروبا وهما فرنسا وإنجلترا من جانب ، وروسيا والنمسا وبروسيا من جانب آخر .

إن التقرير – الوثيقة ملئ بالحقائق التى تؤكد على التنافس الواضح بين الدول الأوروبية ، وخاصة بين إنجلترا وروسيا ، على الإمبراطورية العثمانية . ويشير مصطفى رشيد إلى كلمات بالمرستون ، التى نستدل منها على أن أكثر ما كان يؤرق إنجلترا آنذاك هو وجود معاهدة أونكيار إيسكيليسى الموقعة عام ١٨٣٣ . وكان السفير التركى يعرب دائماً عن ثقته فى أن إنجلترا سوف تؤيد السلطان عسكرياً ضد محمد على ، وكثيراً ما لفت انتباه السلطان إلى أن هذا التأييد يلبى مصالح السياسة الخارجية الخاصة لإنجلترا ، وهى المصالح التى كانت تصطدم مع مصالح روسيا فى الشرق (٤٨ ، ص ٩٠)[١] ، كما أن مصطفى رشيد كان دائم التأكيد على أن روسيا تدعم محمداً علياً وهو دعم يمكن أن يؤدى إلى انفصال مصر عن الإمبراطورية العثمانية ووقوعها تحت سلطة روسيا ، كما كان يرى أن إمكانية وقوع هذا الأمر هو واحد من أسباب الكراهية الشديدة التى تكنها إنجلترا لروسيا ، إذ كانت الأولى ترى أنه فى حالة استيلاء روسيا على مصر فربما يصبح بإمكانها عندئذ غزو إيران والهند[٢] . وبالإضافة إلى ذلك ، فقد أعرب مصطفى رشيد بشئ من الإرتياح أن

١– كانت لدى إنجلترا مخاوف من نيات عدوانية روسية مزعومة نحو الهند (انظر ٨٥ ، ص ٥٥٨ – ٥٥٩) .

٢– حول انتفاء أى نية لدى روسيا لغزو الهند انظر أعمال المؤرخين الروس والسوفيت: (٧٩ / ٣٤، المجلد ١٢ ، ص٧٤ – ٧٦ / ١٣٠ ، ١٥٠) ، وعن العلاقات الروسية الإيرانية فى النصف الأول من القرن التاسع عشر انظر: (٨٧ ، ص ٢٠٥ – ٢٠٩ / ١٠٨ ، ص ١٤٠ – ١٤٦) .

محمداً علياً لا يولى ثقته لإنجلترا وروسيا وإنما يوليها لفرنسا (٤٨ ، ص ٨٩) .

كان مصطفى رشيد يشك فى متانة التحالف بين فرنسا وإنجلترا ، وهو ما حاول بالمرستون إقناعه به ، وأكد رشيد أن الإستخفاف الذى شاب بعض عبارات بالمرستون عن فرنسا ، وكذلك المعلومات التى استقاها من أعضاء البرلمان الفرنسى حول وجود بعض المؤيدين لروسيا داخله ، تدل على إمكانية حدوث تقارب بين فرنسا وروسيا ، وقد أكد هذا الإستقراء للأمور ، فى رأى مصطفى رشيد ، الآراء الهجومية التى صرح بها الوزراء الإنجليز بشأن فرنسا ونظرائهم الفرنسيين بشأن إنجلترا . فى الوقت نفسه صرح الوزير التركى أن ملك فرنسا كان يخبره بميله وبمشاعره الودية تجاه السلطان ، كما أعرب له عن أمله أن لا تُلقى الخلافات القائمة بينهما بسبب الجزائر بظلها على العلاقات بين بلديهما .

اهتم التقرير اهتماماً كبيراً بالشائعات التى انتشرت فى تلك السنوات حول التقارب الملحوظ بين روسيا وفرنسا ، ولهذا فقد كتب مصطفى رشيد يقول: " إن العمل الدائم على تحقيق الإجراءات الهامة والسرية بهدف إعاقة التقارب بين فرنسا وروسيا يمثل أحد المهام القديمة للسفارة التركية فى باريس " (٤٨ ، ص ٨٩) ، وعلى امتداد التقرير نجد أن مصطفى رشيد جاء على ذكر إمكانية التقارب بين روسيا وفرنسا ست مرات ، معتبراً إياه ، إلى جانب الصراع مع مصر ، من أخطر الأمور التى تشكل تهديداً للإمبراطورية العثمانية .

وفى معرض تحليله لسياسة الدول الإوروبية (إنجلترا ، فرنسا ، روسيا ، النمسا، بروسيا) ، قام وزير الخارجية التركى بدراستها فى ضوء سياسة دولته . لقد رأى مصطفى رشيد أن من واجبه تعريف السلطان والباب العالى بالوضع العالمى الراهن ، فضلاً عن تعريفه بصورة ما بتاريخ العلاقات السياسية الدولية الأوروبية . كما قام أيضاً بوصف كل التدابير والخطط المتوقع إتخاذها من جانب الدول الأوروبية ، وذلك حتى يتسنى له تحاشى الوقوع فى الخطأ عند اختياره لتوجهه السياسى ، وليتمكن من امتلاك القدرة على متابعة التغيرات والتقلبات المنتظرة فى المخططات السياسية ومن ثم إعادة حساباته تجاهها فى الوقت المناسب . وقد أكد مصطفى رشيد وجود تحالفين سياسيين فى أوروبا (إنجلترا وفرنسا من ناحية ، وروسيا والنمسا وبروسيا من ناحية أخرى) ، وأشار إلى الأسباب التى جعلت منهما تحالفات ضعيفة . كان مصطفى رشيد يرى أن من أهم ما يعوق التحالف بين إنجلترا وفرنسا هو التنافس بينهما فيما يتعلق بالسياسة الشرقية بما فيها مصر ، والعلاقة الحميمة التى تربط بين محمد على وفرنسا . كما نبه صاحب التقرير أيضاً لخطورة التقارب بين فرنسا وروسيا من جهة ، وبين إنجلترا والنمسا من جهة أخرى ، وأشار إلى إمكانية انضمام النمسا وبروسيا

وجميع الدول الجرمانية الأخرى إلى التحالف الفرنسي الروسي المزمع .

وبناء على ما ذكره مصطفى رشيد ، فإن الخطوات السرية التى قامت بها النمسا بهدف زيادة قوة روسيا وفرنسا ، بالإضافة إلى غياب علاقات سياسية متينة بين بروسيا وروسيا ، وتوجه رجال الدولة البروسيين إلى الدول الغربية لا إلى روسيا ، كانت جميعها عوامل مهددة للتحالف الروسى النمسوى البروسى .

وفيما يخص النمسا ، كتب مصطفى رشيد منبهاً أن التوجه الرئيسى لسياسة الأمير مترنيخ لا يخدم على نحو جاد المصالح الحقيقية لروسيا: " إن موقف الأمير مترنيخ يتلخص فيما يلي: التظاهر بمظهر الصديق الوفى لروسيا والإفصاح لها عن رغباته الدفينة ، فى الوقت الذى يقوم فيه بشكل غير ملحوظ بموائمة تصرفاته بحيث تتوافق وتصرفات الدول المعادية لروسيا والتى تستهدف فى واقع الأمر إعاقة روسيا عن تحقيق آمالها من خلال وساطة هذه الدول " (٤٨ ، ص ٨٦) .

بمقتضى العرض الذى قدمه مصطفى رشيد لتصريحات مترنيخ ، نجد أن الأخير لم يكشف (ظاهرياً) أمام السفير التركى عن موقفه العدوانى تجاه روسيا ، على أن مصطفى رشيد كان على علم بهذا الموقف ، كما لاحظ رشيد بحق أنه فى حالة وقوع حرب شاملة ، فإن النمسا لن تكون حليفاً لروسيا ، على الرغم من احتمال بقاءها مؤيدة لها[١] . وأشار إلى أن " نمو ثروة وقوة روسيا من شأنه الإضرار بالنمسا وأنه لا يوافق رغبة النمسويين " . وقد افترض الوزير التركى ، استناداً إلى تحليله للعلاقات الروسية النمسوية وعلى ملاحظاته الشخصية ، وجود تحالف إنجليزى نمسوى سرى جرى عقده كنوع من خلق توازن فى مواجهة التقارب المفترض بين روسيا وفرنسا (٤٨، ص ٨٧ – ٨٨ ، قارن مع المرجع ٩٠ ، ص ١٩٦) .

استشرف مصطفى رشيد أيضاً إمكانية قيام تحالف بين روسيا وفرنسا ، يمكن أن تنضم إليه بعد ذلك النمسا وبروسيا وجميع الدول الجرمانية ، بينما من المحتمل أن تبقى إنجلترا معزولة عنه . وقد لاحظ مصطفى رشيد أن مثل هذا الموقف يمكن أن ينعكس على نحو سلبى على الإمبراطورية العثمانية ، وعدد وزير الخارجية ، محللاً هذا الإحتمال ، العوامل التى يمكنها ، بناء على جميع الظواهر ، أن تعوق قيام التحالف الروسى الفرنسى وهى: التزام الدول الأوروبية تجاه أسرة البوربون الملكية المخلوعة ، ومن ثم الموقف السلبى لنيكولاى الأول تجاه حكم لويس فيليب فى فرنسا ، كراهية الفرنسيين لروسيا ، العلاقات الطبيعية والحميمة بين الإنجليز والفرنسيين والقائمة على التجارة والتقارب الإقليمى .

١- تأكد ذلك إبان حرب القرم . وعن موقف النمسا انظر (١٢١ ، المجلد ١ ، ص ٩ ، ٢٥١) .

يتعرض صاحب التقرير (المذكرة) بعد ذلك لموقف الدول الأوروبية من محمد على، مشيراً إلى التعاطف الخاص نحوه من قبل الفرنسيين ، ويؤكد مصطفى رشيد ، فى سياق حديثه عن موقف إنجلترا تجاه هذا الأمر ، أن من المتوقع فى الوقت الراهن أن تبدى إنجلترا موافقتها الكاملة على تغيير العلاقات القائمة بين السلطان ووالى مصر ، إذ أنها قد أصيبت بالإحباط من جراء السياسة الخارجية لمحمد على ، وأنها باتت تخشى علاقاته مع روسيا (٤٨ ، ص ٨٩)

وفى ختام تقريره يشير مصطفى رشيد إلى ضرورة القيام بعدد من الإصلاحات الداخلية ، نتيجة للوضع الدولى المتدهور ، بهدف رفع هيبة الدولة واستمالة الرأى العام الأوروبى ، تماماً مثلما فعل محمد على .

نستطيع أن نلحظ فى هذا التقرير برنامج الإصلاحات الذى شمل توسيع الإدارة العسكرية ، إنشاء المدارس العسكرية ، زيادة حجم الجيش وتحديث سلاحه وتحسين نظام الالتزام (فرض الضرائب وتحصيلها من سكان الإمبراطورية) ، إنشاء الحجر الصحى ، بناء المصانع ودعوة المتخصصين لها من أوروبا ، زيادة إنتاج السلع المحلية، بما فى ذلك السلع المعدة للبيع خارج البلاد مع خفض الاستيراد من أوروبا .

ومن أجل أن يستحث مصطفى رشيد السلطان والباب العالى على تطبيق الإصلاحات استند فى تقريره على الرأى العام الأوروبى وكتب يقول إن الإصلاحات الجارية الآن فى الإمبراطورية العثمانية " تلقى استحساناً واعترافاً من أوروبا بأسرها " وأن " أوروبا كلها تعارض " نظام الالتزام المطبق فى الإمبراطورية العثمانية . كان مصطفى رشيد يعلم أن محمود الثانى فى تلك الفترة تتملكه الرغبة فى أن يضع واليه المتمرد موضع الاتهام ، ولهذا فإن الرأى العام الأوروبى ، الذى كان مصير المشكلة المصرية يتوقف عليه بدرجة معلومة ، كان يمثل أهمية فائقة بالنسبة للسلطان ، كما كان يمثل مبرراً قوياً يمكن استخدامه كأداة للضغط عليه لدفعه لاتخاذ خطوات إصلاحية أكثر إيجابية . وفى معرض حديثه عن ضرورة إقامة نقاط للحجر الصحى فى مختلف مناطق الإمبراطورية العثمانية ، أكد مصطفى رشيد أن وجود نقاط للحجر الصحى فى إقليمين فقط من أقاليم الإمبراطورية العثمانية هما فلاخيا وصربيا أمر لا طائل من وراءه من الناحية السياسية[١].

ويدل التقرير الدبلوماسى إلى أن مصطفى رشيد كان مؤيداً للتوجه الإنجليزى وخصماً صريحاً لروسيا .

١- أقيمت مراكز الحجر الصحى فى هذه الأقاليم بواسطة الإدارة الروسية إبان الحرب الروسية التركية (١٨٢٨ - ١٨٢٩) .

ولعل قواعد الرسميات السائدة آنذاك فى البلاط التركى ، والوضع الذى لم يستقر بعد للوزير الجديد ، والذى كان على علم بأن هناك مؤيدين أقوياء لروسيا[1] داخل البلاط ، أمور لم تسمح لمصطفى رشيد أن يصرح على نحو أكثر تحديداً بموقفه السابق ، علماً بأن توجهات سياسته الخارجية فى هذه الوثيقة واضحة تمام الوضوح بحيث لا يصعب رصدها . كما أنه من الواضح أيضاً أن السلطان محمود الثانى كان ما يزال فى تلك الفترة متردداً بشأن قضية علاقته بروسيا ، كما أنه لم يكن واثقاً من أن إنجلترا ستقف إلى جانبه . ويترك هذا التقرير لدينا انطباعاً أن مصطفى رشيد كان يسعى لاستمالة السلطان إلى جانبه حتى يشاركه اقتناعه وخططه .

لم يكن لدى إنجلترا ، كما اتضح فى أربعينيات القرن التاسع عشر ، أى موانع لضم مصر إلى ممتلكاتها (٨٥ ، ص ٥٦٣) ، لكنها كانت تعتزم القيام بذلك مستقبلاً. آنذاك لم تكن إنجلترا تطمح فى الإستيلاء على مناطق أخرى من الإمبراطورية العثمانية ، وكانت حكومتها تطبق سياسة معادية لروسيا ولفرنسا فى الشرق ، معلنة عن عزمها الإحتفاظ بوحدة الإمبراطورية العثمانية ، ربما بقصد التخفيف من وضوح التأثير الإنجليزى فى كل مجالات الإمبراطورية ، وقد اقترح مصطفى رشيد استغلال هذا الظرف .

كان تأكيد مصطفى رشيد على أن روسيا تؤيد محمداً علياً مبالغة واضحة ، فبعد صلح أدرنة (عام ١٨٢٩) رأت روسيا أن من صالحها أن يكون لها جارة ضعيفة هى تركيا (٣٤ ، المجلد ٤ ، جـ١ ، ص ٤٣٨ ، انظر أيضاً ٤١ ، ص ٣٢٧ – ٣٢٩) . ولهذا فقد أظهرت روسيا بعد عام ١٨٣٣ ، وعلى امتداد فترة الصراع كله ، لا مبالاة تجاه التسوية الإقليمية السلمية بين السلطان ومحمد على (٢٣ ، ٣٦ ، جـ٢ ، ص ٢٠٦ – ٢٠٧ / ٦٥ ، ص ٤٤ ، ٥٥ – ٥٦ / ١٢٤ ، جـ١ ، ص ٢٥١ / ١٣٢ ، ص ٥١٠) . كانت روسيا مهتمة بأن يبقى الوضع على ما هو عليه ، ومن ثم لم تقدم للسلطان أى دعم عسكرى لاستعادة سوريا من يدى محمد على . ويرجع هذا الموقف أيضاً لتخوف روسيا من تدهور موقفها مع إنجلترا وفرنسا اللتين دأبتا على التصريح بأنهما لن تسمحا لروسيا بأى تدخل عسكرى جديد فى الصراع التركى المصرى .

ومن الحقائق المثيرة للانتباه أن مصطفى رشيد لا يعبر فى تقاريره أو مذكراته عن عدم ترحيبه بسياسة فرنسا لمحمد على من دعم ، وهذا الموقف يمكن تفسيره بأن تحالف محمد على مع دول أكثر قوة من فرنسا آنذاك ، كان يمكن أن يشكل خطورة

١– كان السرعسكر خسرو باشا والقبودان دار أحمد فوزى باشا ووزير الداخلية عاكف باشا من المناصرين لروسيا .

أكبر على وحدة الإمبراطورية العثمانية ، وهو ما يمكن أن نفسره كذلك بطموحات إنجلترا فى تقوية الخلافات بين فرنسا وروسيا بسبب معاهدة أونكيار إيسكيليسى ، مع السعى لدعم علاقاتها مع فرنسا فى مواجهة السياسة الروسية فى الشرق . فالحكومة الفرنسية لم تستطع ، بدافع الخوف من " الخطر الروسى " ، أن تستمر فى زيادة حدة توتر علاقاتها مع إنجلترا (٦٣ ، ص ٧٤) ، وقد عملت إنجلترا على التهويل ، عن وعى ، من حجم هذا " الخطر الروسى " سواء فى عيون فرنسا أو لدى الباب العالى (انظر ١٣٢ ، ص ٣٣٩ ، ١٨٢ ، ص ٥٦) . ومن الحقائق المثيرة للانتباه ، استناداً إلى الوثائق التركية ، أن رجال الدولة فى إنجلترا لم يتحدثوا إطلاقاً مع ممثلى الباب العالى إلا عن موقف إنجلترا من المسألة الشرقية وإن كانوا قد تحدثوا عن تضامن فرنسا معها[1]. وكانوا بذلك يوحون إلى الباب العالى أن تأييد فرنسا لمحمد على لا يمثل أى خطورة على تركيا ، إذ أن الخلاف بين فرنسا وروسيا خلاف كبير للغاية بحيث لن يسمح لفرنسا أن تضعف الإمبراطورية العثمانية . وكان من نتيجة ذلك أن أصبحت فرنسا ، بالنسبة للباب العالى ، حليفاً أكثر منها خصماً . ومن البديهى أن إنجلترا لم تكن ترى أن سياسة فرنسا فى مصر فى ثلاثينيات القرن التاسع عشر تشكل خطورة كبيرة على وحدة الإمبراطورية العثمانية طالماً ظلت فرنسا خصماً لروسيا .

ومن واقع الحال نرى أن الباب العالى ، فى فترة الصراع التركى المصرى ، كان يفضل أن يساهم فى دعم العلاقات الفرنسية الإنجليزية على حساب العلاقات الفرنسية الروسية . وهذا الاستنتاج يقودنا إليه مضمون مذكرة مصطفى رشيد وتعليماته التى أرسلها إلى السفير التركى فى فرنسا فى سبتمبر عام ١٨٤١ مكلفا إياه بضرورة المساهمة فى دعم روابط الصداقة بين إنجلترا وفرنسا ، إذ أن قيام مثل هذه الصداقة أمر يعود بالفائدة على الإمبراطورية العثمانية (٤٨ ، ص ٣٩٢ - ٣٩٣) .

لقد أولى مصطفى رشيد اهتماماً كبيراً لاحتمال قيام تحالف بين فرنسا وروسيا ، فمثل هذا التحالف ، لو تم ، لكان من الممكن أن يحمل فى طياته خطراً كبيراً على الإمبراطورية العثمانية . ويعود السبب فى عدم قيام هذا التحالف للتحذير الشخصى الذى وجهه نيكولاى الأول للملك لويس فيليب ، ملك فرنسا ، " ملك المتاريس " وكذلك بسبب المخاوف التى أثارتها الثورة الفرنسية (انظر ١٣٢ ، ص ٤٧٥) . على أن المخاوف التى راودت مصطفى رشيد بشأن احتمال قيام تقارب بين روسيا وفرنسا فى ثلاثينيات القرن التاسع عشر كان لها ما يبررها . " إن هذا العمل المشترك والمستحيل

١- هناك استثناء واحد مشهور وهو مباحثات بالمرستون مع مصطفى رشيد فى لندن فى العاشر من أغسطس ١٨٣٧ .

فى الوقت الراهن قد أثار الفزع والرعب لديهما (إنجلترا وفرنسا – المؤلف) فيما يمكن أن يسفر عنه فى المستقبل ، فالنتيجة التى لا مناص عنها ، لو أنه تم ، كما يرى اللورد بالمرستون ، هى انقسام الإمبراطورية العثمانية إلى دولتين منفصلتين ، أحدهما مصر وسوريا والجزيرة العربية ، وهذه ربما تخضع لفرنسا ، والأخرى ، أى تركيا الأوروبية وآسيا الصغرى ، فسوف تدور فى فلك روسيا " (١٣٢ ، ٤٧٥) . وسوف نرى فيما بعد أن مصطفى رشيد سيضمن أحد تقاريره من باريس عام ١٨٣٩ ملحوظة مفادها أن عدداً من بين نواب الجمعية الوطنية فى فرنسا قد تناقشوا طويلاً حول المسألة الشرقية وأن مؤيدى روسيا ذكروا أن غزو الإمبراطورية العثمانية من جانب روسيا أمر يتعارض ومصالح إنجلترا فقط لا مصالح فرنسا ، وأنه فى حالة قيام تحالف بين روسيا وفرنسا فإن ذلك سوف يؤدى إلى اتساع حدود فرنسا لتصل إلى نهر الراين ، وإلى الحدود مع بلجيكا (٤٨ ، ص ١٥٨) .

وقد أشارت الباحثة السوفيتية ى. ن. كوشيفا إلى التقارب الفرنسى الروسى الذى حدث فى أربعينيات القرن التاسع عشر بقولها: «على الرغم من الفارق الكبير بين بنية الدولة فى فرنسا بعد الثورة وروسيا القيصرية ، فقد لوحظ فى الكتابات الإجتماعية الفرنسية فى الأربعينيات وجود تيار يثبت ضرورة قيام تحالف بين روسيا وفرنسا ضد إنجلترا» (٩٥ ، ص ١٣٩) . وقد احتوت بعض المؤلفات الفرنسية التى ظهرت فى تلك الفترة على مبررات تقف فى صف قيام هذا التحالف ، وهى تتفق والمبررات التى أوردها مصطفى رشيد فى تقريره .

إن نفس هذه التيارات الموجهة ضد إنجلترا ، لوحظت أيضاً فى الفكر الإجتماعى الروسى فى الربع الثانى من القرن التاسع عشر ، الأمر الذى انعكس فى المراجع الروسية (٩٥ ، ص ١٣٩ – ١٤١) . فعلى سبيل المثال نجد أن بوتسو دى بورجو ، سفير روسيا لدى فرنسا فى الفترة من ١٨١٥ وحتى ١٨٣٤ يؤيد قيام تحالف روسى فرنسى . وقد ظل يعمل بحماس على دعم التفاهم المشترك بين فرنسا وروسيا فى القضايا الشرقية حتى انتهاء خدمته فى باريس (انظر ٣٤ ، المجلد ١٥ ، ص ١٥٨ – ١٥٩ / ١٧٨ ، ص ٦١ – ٦٦) .

وعلى الرغم من أن مصطفى رشيد لم يكن يولى ثقته روسيا القيصرية ، فإنه سعى مع ذلك لتقديم بعض التنازلات لها كما سعى ألا يفسد علاقاته معها .

كان تقدير مصطفى رشيد باشا للعلاقات النمسوية الروسية ينم عن دراية واسعة بها . كانت النمسا فى تلك الفترة لا تثق بالفعل فى السياسة الشرقية التى تنتهجها روسيا ، على الرغم من أن مخاوف مترنيخ بدت هادئة بفضل إتفاقية ميونخ (١٨

سبتمبر عام ١٨٣٣) والوعود التى بذلها نيكولاى الأول فى مؤتمر ميونخ وخلاصتها أنه فى حالة تفاقم الأوضاع فى الإمبراطورية العثمانية ، مما يتطلب معه تدخل روسيا وفقاً لشروط معاهدة أونكيار إيسكيليسى ، فإن أى إجراء لن يتخذ إلا بوساطة النمسا أدبياً.

ومن الحقائق اللافتة للنظر هنا أن القائم بالأعمال الروسى فى فينا عام ١٨٤٠ ، أ. م. جورتشاكوف قيّم متانة التحالف النمسوى الروسى بنفس الكلمات تقريباً التى استخدمها مصطفى رشيد عام ١٨٣٧ . كتب جورتشاكوف يقول أنه يشك فى متانة التحالف مع النمسا وأنه فى حالة وقوع الحرب فإن " كل ما نتوقعه منها (النمسا – المؤلف) هو الحفاظ على حيادها " (الاستشهاد من المرجع ١٣٢ ، ص ٤٠٤) .

وكما هو واضح ، فقد أكد مصطفى رشيد على وجود تناقضات بين النمسا وروسيا تهدف إلى دفع السلطان نحو اتخاذ موقف معاد للتحالف مع روسيا وإثبات أن مواقف روسيا ليست إلى هذا الحد من القوة ، حيث أنها لا تعتبر أن النمسا حليف مخلص لها .

ويقترح مصطفى رشيد فى مذكرته القيام بعدد من الإصلاحات ولكنه لا يُسمى مجمل الإصلاحات التى أشار إليها . بطبيعة الحال فإن من الضرورى التعرض بالشرح لطابع هذه المذكرة – التقرير ، والتى تتناول أساساً مشكلات السياسة الدولية . إن ورود ذكر الإصلاحات الداخلية فى هذه الوثيقة يمكن تفسيره ، فى المقام الأول ، إلى أن الوزير الجديد أراد أن يؤكد على مغزى هذه الإصلاحات بهدف رفع هيبة الدولة فى المجال الدولى .

وهكذا نجد أن تقرير وزير الخارجية يحتوى على عرض شامل لقضايا السياسة الخارجية للإمبراطورية العثمانية ، التى كان قد طرحها من قبل فى تقاريره الدبلوماسية من موقعه كسفير لبلاده . إن محتوى التقرير يقودنا إلى الاستنتاجات التالية:

١– ضرورة التوجه نحو إنجلترا لحل الصراع التركى المصرى ، لأنها مهتمة بتأييد السلطان وتقديم العون له .

٢– يرى مصطفى رشيد عدم الاعتماد على روسيا لأنها تؤيد محمداً علياً ، كما أنه لا يرى هناك أى خطورة من جانب روسيا أو من غضبتها التى يمكن أن تأتى نتيجة لتغيير الباب العالى سياسته ، فروسيا لا تملك حلفاء مخلصين يؤازرونها فى سياستها الشرقية .

٣- بذل الجهود لمنع التقارب بين فرنسا وروسيا ، إذ أن قيام تحالف بينهما يمكن أن يمثل خطراً حقيقياً على الإمبراطورية العثمانية ، فإذا ما حافظت فرنسا على تحالفها مع إنجلترا ولم تدخل حليفاً لروسيا فإن الدعم الذى تقدمه فرنسا إلى محمد على لن يشكل أى تهديد لوحدة الإمبراطورية العثمانية .

وعلى الرغم من أن التحالف الإنجليزى الروسى الذى دافع عنه مصطفى رشيد كان مفيداً لكلا الجانبين ، فإن تحقيقه لم يكن أمراً هيناً . وقد حالت عوامل السياسة الخارجية والداخلية دون قيامه .

ولعل النتائج المباشرة لهذا التحالف على إنجلترا كانت ستتمثل فيما يلى: زيادة تأثير إنجلترا على تركيا ، فقدان روسيا لإمكانية تقدم قواتها نحو الأراضى التركية (وهو ما كانت تخشاه دول أوروبا الغربية) ، فبعد ما تراجعت الحاجة لدعوتها من قبل السلطان ، ضعف التأثير الروسى على الإمبراطورية وكذلك قيام تحالف عسكرى مع إنجلترا من شأنه أن يؤدى إلى خضوع محمد على للسلطان ومن ثم عودة سوريا ومصر إلى حكم السلطان .

وفى الوقت نفسه فإن الإتفاق الثنائى بين إنجلترا وتركيا لم يكن ليوقف سريان إتفاقية أونكيار إيسكيليسى ، وبالتالى يظل التهديد بالتدخل العسكرى من جانب روسيا قائماً فى حالة تجدد الصراع العسكرى بين السلطان ومحمد على ، ثم إن تدخل إنجلترا من جانب واحد كان من الممكن أن يفسد " الإتفاق الودى " بين إنجلترا وفرنسا، أو قد يخلق حالة من الإستياء لدى دول أوروبا الغربية الأخرى .

نتيجة لذلك فإن المعاهدة الإنجليزية التركية المزمعة لن تؤدى إلى تحقيق الهدف الرئيسى لبالمرستون وهو التقييد المحكم للمبادرة الروسية ، بل ربما أدى الأمر إلى نتائج غير مرغوب فيها بالنسبة لعلاقات إنجلترا الخارجية .

بطبيعة الحال فقد كان السلطان والباب العالى يدركان مدى صعوبة عقد اتفاق عسكرى ثنائى مع إنجلترا ضد محمد على . ولهذا فقد كان لمؤيدى التوجه الروسى داخل تركيا نفسها على امتداد فترة الصراع مكانة راسخة (١٧٨ ، ص ١٢١) .

فى هذه الظروف اضطرت الحاجة كلاً من إنجلترا والباب العالى لأن يعملا تدريجياً ، فإنجلترا ، بهدف أبعاد الباب العالى عن الدخول فى تحالف مع روسيا ، أعلنت أنه باستطاعتها مد يد العون إلى الإمبراطورية العثمانية ، ورأت أن أفضل مبرر لها للتدخل فى خضم التناقضات فى الشرق هو نشوب الحرب بين السلطان ومحمد على ، على أنها راحت تتخذ كافة الإجراءات بحيث لا تصبح معاهدة أونكيار إيسكيليسى سارية المفعول عند وقوع الحرب . وكم ذكرنا آنفاً ، فقد تم تحذير الباب

العالى أنه فى حالة استدعاء السلطان للقوات الروسية ، فإن دول أوروبا الغربية سوف تتحد فى جبهة واحدة ضد روسيا وتركيا . لقد تعجل بالمرستون فى اتخاذ موقفه من مجمل الأحداث وراح يُعد تدخلاً جماعياً يوقف به أى مبادرة من جانب روسيا ، بل إنه وجه له اللوم لكونها تشعل نيران الصراع عمداً لكى تتمكن من التدخل بقواتها العسكرية استناداً إلى الصراع التركى المصرى المسلح .

لقد كانت هناك مصاعب جمة أخرى أمام الباب العالى . كان الباب العالى يخشى نقض تحالفه صراحة مع روسيا مع فقدانه الثقة فى استعداد إنجلترا تقديم مساعدة عسكرية له ضد محمد على . فإذا ما ألغى هذا التحالف ، فربما يجد نفسه وحيداً أمام قوة محمد على والدول الأوروبية الأخرى بما فيها روسيا وفرنسا والنمسا ، وكانت كل واحدة منها ، وهو ما كانت حكومة الباب العالى تعرفه تماماً ، تطمع فى أراضيها . لقد دفع الحادث الذى وقع عام ١٨٣٣ ، عندما رفضت الدول الأوروبية مساعدة السلطان ، بالحكومة التركية للتراجع عن اتخاذ أى خطوة تتسم بالمخاطرة .

كان مصطفى رشيد على علم بكل هذه الظروف ، إلا أنه كان ما يزال على ثقة فى إمكانية قيام تحالف بين إنجلترا وتركيا .

* * *

مع نهاية عام ١٨٣٧ هبت من جديد فى سوريا انتفاضة الدروز المسلمين ضد نظام قرعة التجنيد وزيادة الضرائب اللتين فرضتهما إدارة محمد على (٢٧ ، ص ١٣٢ – ١٣٦) . ومن الواضح أن الباب العالى كانت له يد فى هذه الانتفاضة (٤٨ ، المجلد ٤ ، ص ٢٤٣ /١١٠ ، ص ١١) . وقد نجح إبراهيم بن محمد على فى إخماد هذه الانتفاضة بعد معركة دامية استمرت ثمانية أشهر .

وبعد إنقضاء هذه الأحداث مباشرة أعلن والى مصر من جديد فى مايو عام ١٨٣٨ قناصل إنجلترا وفرنسا وروسيا عن عزمه إعلان الاستقلال ودعمه بالسلاح ، وقد حاول محمد على الحصول على حق انتقال الحكم إلى أولاده بالميراث فى المناطق الخاضعة له وذلك بعد أن تلقى رداً سلبياً حاداً من الدول الأوروبية (٢٧ ، ص ١٥٣ – ١٥٤) . وفى تلك الفترة ازداد استعداد كل من السلطان ومحمد على للدخول فى الحرب (١٣٢ ، ص ٤٢١ – ٤٢٢) .

وقد قدم مصطفى رشيد ، بعد أن تولى منصب وزير الخارجية مبادرة لإجراء عدد من الإصلاحات التى كان يرى من وجهة نظره ، أنها ضرورية لتقوية الأوضاع الداخلية .

وفى مـارس عـام ١٨٣٨ وبناء على مـبادرة مـصطفى رشـيد الخـاصـة بإعـداد مشروعات الإصلاح تم إنشاء مجلسين حكوميين عاليين .

كان تطوير الإقتصاد يشغل أهمية كبرى وقد أنشئت لذلك لجنة خاصة أطلق عليها مجلس الأعمال الإجتماعية، دأبت على دراسة وبحث مشكلات استخدام المصادر الطبيعية وتنمية الزراعة والحرف والتجارة والصناعة إلى جانب التعليم المدنى (١٠٩ ، ص ٢٤٤ ، ٢٤٦ ، ٢٥٧ / ٢٠٨ ، ص ١٦٢ - ١٦٤ ، ١٧٧ / ٨٤ ، ص ٩٩ / ١٨٥ ، ص ٥٤ - ٥٧) .

فى صيف عام ١٨٣٨ وإبان المباحثات التى دارت بين محمد على والقناصل الأجانب بشأن إعلان استقلال مصر ، اعتزمت تركيا بفضل المشاركة الفعالة لمصطفى رشيد باشا تقديم تنازلات حقيقية للمصالح التجارية الإنجليزية تمثلت فى موافقة الحكومة التركية على عقد اتفاقية تجارية تعود بأرباح طائلة على إنجلترا[(١)].

تقضى الإتفاقية التجارية التى سعت إنجلترا إلى عقدها مع الإمبراطورية العثمانية على مدى عدة سنوات (٢٢٤ ، ص ١١ - ٢٢) بإنشاء نظام للتجارة الحرة فى الإمبراطورية ، أى إمكانية بيع وشراء جميع السلع ، مهما بلغت كمياتها ، تبعاً لأسعار السوق ، سواء فى الموانئ أو فى جميع أنحاء الإمبراطورية ، فضلاً عن وضع نظام لتحصيل الجمارك (وعلى رأسها السلع التى لم يتم تحصيل رسوم جمركية داخلية عليها من التجار الإنجليز) .

وعلى الرغم من رغبة الباب العالى فى الحصول على دعم عسكرى فى إنجلترا يساعده فى حربه ضد محمد على ، إلا أنه ظل لسنوات طويلة يرفض اقتراح إنجلترا توقيع مثل هذه الإتفاقية .

فى عام ١٨٣٨ فقط كان مشروع الاتفاقية معداً من قبل لجنة عادية واشترك فى إعداده عن الجانب التركى نورى أفندى وزير المالية وبوجوديديس محافظ جزيرة ساموس ، وعن الجانب الإنجليزى القائمين بالأعمال ج. ل. بولفار وج. كارترايت . وقد لقت المعاهدة استحسان السلطان محمود الثانى ووقعها فى السادس عشر من أغسطس عام ١٨٣٨ مصطفى رشيد باشا وزير خارجية الإمبراطورية العثمانية وبونسونبى سفير إنجلترا (٢٢٤ ، ص ٢١ / ١٨٠ ، ص ١٢٣ - ١٢٤) . وقد حدثت بعض الخلافات فى وجهات النظر أثناء مناقشة مشروع الإتفاقية التى شارك فيها مصطفى رشيد باشا وقانى بك نائب الصدر الأعظم (٤٩ ، المجلد ١ ، ص ٢٧٢) ،

١- للإطلاع على نص معاهدة التجارة التركية الإنجليزية عام ١٨٣٨ انظر: (٤١ ، ص ١١٠ - ١١١ / ٤٢ ، ص ٢٤٩ - ٢٥٣ / ٤٩ المجلد ١ ، ص ٢٧٢) .

لكن الوثائق التى كان من الممكن أن تكشف لنا عن مغزى هذه الخلافات لم يتم العثور عليها (٢٢٤ ، ص ١٧) . من المحتمل أن يكون لمشروع الاتفاقية الإنجليزية التركية التى وضعها سكرتير السفارة الإنجليزية د. وركفارت علاقة بجوهر الخلافات المذكورة . يفترض وركفارت ، على سبيل المثال ، أن يكون فرض ضرائب جمركية على دخول وخروج البضائع قيمتها ٣٪ إلى جانب بعض الشروط الأخرى كانت ستعود بفائدة أقل كثيراً على تركيا مما كانت تعود به عليها شروط الاتفاقية التى عقدت عام ١٨٣٨ (ص١٩١ ، ص ٤٠٨ - ٤٠٩) .

كان مصطفى رشيد فى صيف عام ١٨٣٨ قد وعد السفير الإنجليزى بونسونبى أن يؤيد المفاوضات المناسبة . واعتبر بالمرستون أن نجاح المفاوضات توقف بشكل كبير على موافقة مصطفى رشيد (١٨٠ ، ص ١٢٤) .

فى الأول من مارس عام ١٨٣٩ أصبحت الاتفاقية سارية المفعول . ويتفق المعاصرون والباحثون فى أن ظروف السياسة الخارجية المتعلقة بالصراع التركى المصرى هى التى فرضت على الباب العالى توقيع هذه الإتفاقية . كان محمود الثانى يعتبر أن القضاء على نظام الاحتكار فى الإمبراطورية العثمانية ، الذى كان محمد على يطبقه بصورة واسعة فى مصر ، سوف يقضى على القوة الإقتصادية لهذا الوالى المتمرد . كان السلطان يأمل أيضاً أن تقوم إنجلترا بالموافقة على إنشاء تحالف عسكرى ضد محمد على مقابل هذا التنازل من جانبه (٢٧ ، ص ٢٢٤ / ١١٠ ، ص ٢٣ - ٢٥ / ١٣٢ ، ص ٤١ / ٤١ ، ص ١١٠ / ٢٠٨ ، ص ١٤٠ / ٥٣ ، المجلد ٥ ، ص ١١١ - ١١٢ / ٢٢٤ ، ص ٢٢) .

كانت المعاهدة مفيدة فى المقام الأول لإنجلترا ، التى كانت بحاجة ماسة ، وقد راحت الرأسمالية تنمو وتتطور فيها ، إلى فتح أسواق جديدة (أنظر ١٢٥ ، ص ٤١ - ٤٢ ، ٤٥) . لم تكن المعاهدة متكافئة ، إذ تعرضت للتجارة فوق أراضى الإمبراطورية العثمانية فقط ورسخت نظام الإمتيازات الذى أفقد الباب العالى إمكانية الدفاع عن صناعته الخاصة بفرض رسوم الحماية الجمركية (٨٠ ، ص ١٥٦) . وتقضى المعاهدة بحرية التجارة فى جميع السلع سواء للأجانب أو لرعايا الإمبراطورية العثمانية (بما فى ذلك المنتجات المحلية) فوق جميع أراضى الإمبراطورية وحددت حجم رسوم الاستيراد بـ ٥٪ و ١٢٪ بالنسبة للتصدير (٤٩ ، المجلد ١ ، ص ٢٧٢) . لقد كانت القوى الإقتصادية لإنجلترا وللإمبراطورية العثمانية مختلفة تمام الاختلاف بعضهما عن بعض وكان مفترضاً مقدماً تبادل السلع الجاهزة بالمواد الخام .

فى الفترة ما بين عام ١٨٣٩ و ١٨٤١ انضمت إلى المعاهدة فرنسا وعدد من المدن

الألمانية ، وكذلك بروسيا وسردينيا وهولندا والسويد وإسبانيا وبلجيكا والدنمارك وتوسكانا ، وفى عام ١٨٤٦ انضمت إليها روسيا (٢٢٤ ، ص ١ -٢) .

لقد بشرت المعاهدة بتحقيق مكاسب محددة للإمبراطورية العثمانية ، وقد ساهمت بالفعل فى زيادة الرواج التجارى وأدت إلى إلغاء نظم احتكار الدولة والتنظيمات الحكومية والبيع الجبرى المميز للدول الإقطاعية والذى كان الباب العالى يطبقه على نحو كبير . من هذه المنطلق فقد ساعدت معاهدة ١٨٣٨ على تطور قوى الإنتاج فى الإمبراطورية العثمانية (أنظر ٥ ، ص ٤٠٤) .

فى الوقت الحالى يعانى الباحثون من نقص الوثائق التى تسمح لهم بالإجابة على سؤال حول ما إذا كان لدى مصطفى رشيد أو لدى أى من معاصريه برنامج إقتصادى كامل[١]. إن الإجابة على هذا السؤال تتطلب معرفة إلى أى حد كانت معاهدة ١٨٣٨ التجارية وليدة الظروف القهرية للسياسة الخارجية وإلى أى حد كانت عملاً واعياً إدارياً، على الأقل من جانب الأشخاص الذين شاركوا فى إعدادها وعقدها .

على أن هناك معلومات تسمح لنا بالتصريح بعدد من الافتراضات المحددة[٢].

لقد شكلت الضرائب الباهظة ونظام الالتزام عند جمعها والإجراءات الحكومية (انظر ٩٢ ، ص ٥ - ١٠ / ١٣٧ ، ص ٣٩ - ٤٠ / ٤٤ / ٥٠ / ٢٢٦ ، ص ٦٩ - ٧٠) ، وكذلك احتكار الدولة والبيع الجبرى حجر عثرة أمام تطور الإنتاج الزراعى (١٠٤ ، أنظر كذلك ٢٧ ، ص ٢٤٤ / ١٤٨ / ٦٩ ، ص ٩٠ / ٥٢ ، المجلد ٦ ، ص ٧٢)[٣]. لقد تسنى للدولة حتى عام ١٨٣٨ التدخل الكامل فى الإنتاج والتجارة وتحديد الأسعار بفضل الإجراءات الحكومية . إن هذه الإجراءات الموازنة نفسها هى التى أعاقت تمايز الطبقات الإجتماعية بين أصحاب الحرف وصعبت عملية تراكم رأس المال ووصلت بأجور الحرفيين إلى حد الكفاف (١٣٧ ، ص ٤١ ، ٤٨ - ٤٩) .

١- يرى المؤرخ التركى المعاصر نيازى بيركس أن السلطان محمود الثانى أدرك إبان فترة حكمه ، التى عقدت فيها المعاهدة ، أن الحكومة يمكن أن تكون عاملاً مساعداً فى إدخال نظام اقتصادى جديد . إن غالبية إصلاحات محمود كانت ، فى رأى بيركس ، مقدمة لتطبيق السياسة الإقتصادية الجديدة ، التى بدأت منذ عام ١٨٣٨ ، أى بعد إبرام معاهدة التجارة الإنجليزية التركية (انظر ١٥٣ ، ص ١٣٣ - ١٣٤) . ويعتبر المؤرخ التركى أن المعاهدة قامت على الإيمان بأن إلغاء كافة القيود وإنشاء التجارة الحرة سيزيد أيضاً من حجم التجارة التركية ويساهم فى رخاء الشعب التركى (١٥٣ ، ص ١٣٩) .

٢- لمزيد من التفاصيل حول النتائج التى ترتبت على معاهدة التجارة الإنجليزية التركية عام ١٨٣٨ انظر المرجع (٧٣ ب) .

٣- يصف الباحث الإنجليزى ف. ج. بريير هذا النظام بأنه " حق الامتياز فى الشراء " (١٨٠ ، ص ١١٨ ، ١٢٥ ، ١٨٧) ، أما العالم البلغارى ج. ناتان فيرى فيه نظاماً للاحتكار .

وقد أشار المؤرخ السوفيتي أ. ج. إندجيكيان إلى أن " هناك أمثلة محددة مأخوذة من مجالات الزراعة والإنتاج الصناعي والتجارة تؤكد أن العامل الرئيسي في كبح التقدم هو نظام الدولة وتطفل الصفوة الإقطاعية وعسفها وتمزق الطبقات المالكة للشعوب المسيحية " (٨٢ ، ص ٤٧)[1].

وقد أعرب مصطفى رشيد في إحدى وثائقه عن موقفه الرافض لنظام احتكار الدولة الذي كان سائداً في البلاد[2]. وقد لاحظ المؤرخ التركي لطفي أنه في عام ١٢٥٣ هجرية (الموافق ١٨٣٧ / ١٨٣٨ ميلادية) تقرر القضاء على نظام الاحتكارات الضار . وكتب يقول إن الضرر الذي تحدثه الاحتكارات وتقييد التجارة في الإمبراطورية العثمانية أصبح أمراً واضحاً وإن ضرورة حرية التجارة لن تمنع من رخاء البلاد ونمو ثروتها (٥٣ ، المجلد ٥ ، ص ١١١ – ١١٢) . كانت معاهدة ١٨٣٨ تلبي هذه الطموحات بالتحديد . وقد ورد في نص المعاهدة ما يلي: " تعلن ا"لإمبراطورية العثمانية رسمياً إلغاءها التام لنظام الاحتكارات الذي كان مطبقاً سواء على السلع الزراعية والحرفية أو على السلع الأخرى ، وقد استبدل به نظام آخر سمح به الباب العالي ويقضي بالتجارة أو جلب السلع من مكان إلى آخر بناء على طلب البلديات والموظفين " (٤٩ ، المجلد ١ ، ص ٢٧٢) .

وبعد أن أصبحت المعاهدة سارية المفعول ازداد حجم التجارة ، ومن ثم حصيلة الجمارك وارتفع حجم المعاملات المالية (أنظر ٢٧ ، ص ٢٤٣ / ٥٦ ، ص ٢٦ – ٢٨ / ٦٩ ، ص ٣٥٠ – ٣٥٦ / ٩٦ ، ص ٦١ / ١٠٥ ، ص ١٥٣ – ١٥٥ / ١٠٦ ، جـ١ ، ص ١٥٠ / ١٠٩ ، ص ٢٦٥ / ١١٠ ، ص ١٥٨ / ١١٤ ، ص ١٩ / ١٢٤ ، جـ١ ، ص ٣٠٦ – ٣٠٧ / ١٢٨ ، ص ٢٨٣ – ٢٨٨ ، ٢٩٠ ، ٣٠٤ / ١٥٣، ص ١٣٩ – ١٤٠ / ١٨٨ ، ص ٨٣ – ٨٥ / ٢٠٩ ، ص ٢٥٦ – ٢٥٩) .

وقد أشار الباحثون إلى أن عملية نشوء النمط الرأسمالي بدأت منذ القرن الثامن عشر ومطلع التاسع عشر في أماكن متعددة من الإمبراطورية العثمانية ، على الرغم من بطء إيقاعها . (٥٦ ، ص ٦ / ٨٨ ، ص ٤١٥ / ٨٢ ، ص ٣٥ / ١١٤ ، ص ١٥ – ١٨ / ١٢٨ ، ص ٢٨١ – ٢٨٢، ٣٠٨ – ٣١٣ / ١٣٧ ، ص ٤٩ / ١٣٨، ص ١٨٥). واستمر نمو الأشكال الرأسمالية للإقتصاد بعد توقيع المعاهدة . بل إنه ازداد قوة ،

١– حول أسباب التخلف الإقتصادي للإمبراطورية العثمانية في القرن التاسع عشر انظر أيضاً: (١٠٥ ، ص ١٢٧ – ١٢٨ / ٩٣ ، ص ٤٥ / ٩٤ ، ص ٣٤ – ٥٧) .

٢– لا يحمل رد مصطفى رشيد على كتاب م. ديسترپل (أنظر ١٥٩) أي تاريخ ، وقد قام ر. كاينار بنشره (٤٨ ، ص ١٢٨) .

على أن الإصلاحات ، التى أدخلتها حرية التجارة مع الدول الرأسمالية ، قيدت النمو الرأسمالى بأطر مختلفة أدت إلى تكيف الإقتصاد العثمانى مع حاجات السوق الرأسمالى العالمى .

وبعد عام ١٨٣٨ لوحظ بعض النهوض فى الإنتاج الزراعى (١١٠ ، ص ١٥٣ ، ٦٩ ، ص ٣٣٨ – ٣٤١ / ١٨٩ ، ص ٣٧٧ – ٣٧٨) ، كما ازداد استغلال الفلاحين وبدأت عملية تمييزهم إجتماعياً (١٢٨ ، ص ٢٩١ – ٢٩٦) . كما حدث نمو أيضاً فى أوساط الحرفيين (١٣٧ ، ص ٤٥) . وازدادت أعداد المصانع والورش فى عدد من ولايات الإمبراطورية العثمانية (١٠٥ ، ص ١٧٤ / ٩٣ ، ص ٣١ – ٣٢ / ١٢٨ ، ص ٢٨٧ ، ٣٠١ ، ٣٠٤ – ٣٠٨ ٢٢٠/ ، ص ٤ ، ٦ – ٧) ، وأنشئت الشركات المساهمة (١٠٨ ، ص ١٧٤ – ١٧٩) ، وازداد الطلب على العمال الأجراء (١٢٨ ، ص ٢٩٧ – ٢٩٨ ، ٣٠٥ – ٣٠٨ ، ٣١١ / ١٣٧ ، ص ٥٣) ، وارتفع معدل سكان المدن (١٣٧ ، ص ٥٢) ، وازداد دور البورجوازية التجارية الصناعية (١٢٨ ، ص ٣١١) . وبناء على ذلك يمكن القول أن النتائج الإقتصادية للمعاهدة كانت مزدوجة . فمن ناحية لوحظ تسارع نمو النمط الرأسمالى وزيادة الرواج التجارى ، ومن ناحية أخرى فقد كان لتنافس السلع الأوروبية الرخيصة أثره فى إعاقة نمو عدد من الصناعات المحلية .

إن معاهدة عام ١٨٣٨ التى أبرمتها الحكومة التركية تحت ضغوط ظروف السياسة الخارجية تعد بناء على ذلك ، بداية مرحلة جديدة لوقوع الإمبراطورية العثمانية تحت الضغط الإقتصادى للرأسمالية الأوروبية . وفى الوقت نفسه كانت المعاهدة تمثل أول خطوة فى الإصلاحات المتتابعة التى دخلت التاريخ تحت اسم " التنظيمات " والتى كان لها طابع بورجوازى إيجابى .

إن إلغاء نظم الاحتكارات والبيع الإجبارى واللوائح الحكومية كان مطلباً من مطالب المرحلة ، وقد ساعد ذلك على خلق ظروف موضوعية لتطوير النمط الرأسمالى ، على الرغم من أنها جاءت بشروط خضوع البلاد إقتصادياً لرأس المال الغربى .

الفصل الخامس

الصراع الدبلوماسى
فى المراحل الختامية للصراع التركى المصرى
(١٨٣٨ - ١٨٤١)
المبادرة التركية
لعقد تحالف إنجليزى تركى ضد محمد على

فى مايو عام ١٨٣٨ واجه محمد على مقاومة جماعية من جانب الدول الأوروبية عندما حاول إعلان استقلاله عن الإمبراطورية العثمانية ، لكنه عاد فى سبتمبر من نفس العام ليقابل القناصل العموميين لكل من روسيا والنمسا وفرنسا داعياً إياهم لتأييده لدى السلطان فى طلبه الاعتراف بحق الوراثة فى حكم ولايته . وبالإضافة إلى ذلك فقد تعمد محمد على أن يتجنب – لأسباب دبلوماسية – الخوض فى مسألة حدود إقطاعيته المستقلة[1]. وفى مواجهة التهديد الجديد لوحدة الإمبراطورية العثمانية قرر بالمرستون ، كما يؤكد س. س. تاتشيف: " ألا يكرر أخطاء عام ١٨٣٣ وأن يؤيد السلطان من كل قلبه وبكل قوة ، سواء بالاشتراك مع فرنسا أو حتى بدونها " (١٣٢ ، ص ٤٢٣) . وقد بذل بالمرستون جهوداً مضنية من أجل الدعوة لعقد مؤتمر لمناقشة المسألة الشرقية (١٧٨ ، ص ١١٧) ، معلقاً على هذا المؤتمر آمالاً محددة . كانت المشكلة فى تلك الظروف تتلخص فيما إذا كان باستطاعة إنجلترا – كما أشار ف. موصلى – القضاء على أفضلية روسيا لدى تركيا وتحويل معاهدة أونكيار إيسكيليسى لتصبح حبراً على ورق (١٧٨ ، ص ٩٣) .

وقد أعلن الباب العالى رسمياً – بعد عقد إتفاقية التجارة بين إنجلترا وتركيا – أن الأسطول التركى سوف ينضم إلى نظيره الإنجليزى تحت قيادة اللورد ستوبفورد للقيام برحلة بحرية مشتركة فى اتجاه غير معلوم (١٧٨، ص ٩٧) . كان الجانب

١– لمزيد من التفاصيل حول المذكرة التى أرسلها محمد على للدول الأوروبية والمؤرخة ٥ سبتمبر ١٨٣٨ وحساباته الدبلوماسية فى تلك الفترة راجع (٢٧ ، ص ١٥٣ – ١٥٤) .

الإنجليزى يسعى من وراء هذه الرحلة لأن يبث الأمل لدى السلطان فى إمكانية استخدام هذين الأسطولين فى ضرب الباشا المصرى (١٧٨ ، ص ٩٤) . ولقد تم بالفعل جمع الأسطولين لكن الإعلان عن وحدة إنجلترا وتركيا لم يثمر عن شئ ، إذ لم يؤد بالفعل للقيام بأية أعمال ملموسة .

ما إن تم توقيع المعاهدة التجارية حتى سارع الباب العالى بوضع مشروع معاهدة عسكرية مع إنجلترا تقتضى سرعة البدء فى الدخول فى عمليات عسكرية بحرية ضد محمد على . وقد أحيط بونسونبى السفير الإنجليزى لدى إسطنبول مقدماً إبان مباحثاته مع قانى بك نائب الوزير الأعظم علماً بذلك . ولما كان بونسونبى متخوفاً من احتمال تدخل روسيا فى الصراع التركى فى حالة تفاقم الموقف فقد بادر بسؤال محدثه عما إذا كان بنية الباب العالى طلب المساعدة من روسيا ، وهل يرغب حقاً فى الحصول على دعم من الأسطول البريطانى . ثم ذكر بعد ذلك أنه على الرغم من أن روسيا – على حد قول بوتسو دى بورجو سفيرها فى لندن – متفقة مع الدول البحرية بشأن القضية المصرية وأنها وعدت عند الضرورة بالاعتراف بإرسال الأسطول الإنجليزى إلى الإسكندرية وسوريا ، إلا أنه صرح فى هذا الصدد أن روسيا سوف تقدم المساعدة للباب العالى إذا لم يستجب محمد على إلى النصائح والتحذيرات وظل مصراً على مطالبه . واستطرد بونسونبى قائلاً إنه إذا جرى استدعاء الجيش والأسطول الروسيين إلى تركيا ، فإن جميع دول أوروبا الغربية سوف تجد نفسها بلا شك فى حالة عداء تجاه روسيا وتجاه الإمبراطورية العثمانية ، وسوف يصبح الموقف إجمالاً خطيراً للغاية . ورداً على سؤال بونسونبى حول ما هو المطلوب ، من وجهة نظر الباب العالى، من أجل تسوية الصراع التركى المصرى ، عدَّد قانى بك النقاط الأربع التالية لعقد الاتفاقية الإنجليزية التركية الموجهة ضد محمد على:

١- يقوم السلطان ، باعتباره السلطة العليا لمصر ، بتكليف السفن الحربية الإنجليزية والسماح لها باحتجاز السفن الحربية والتجارية المصرية .

٢- حيث إن محمداً علياً إستطاع أن ينقل قواته وإمداداته العسكرية إلى سوريا على سفن بعض الدول المحايدة فإن بإمكان الأسطول العثمانى ، استناداً إلى الحقوق العليا للسلطان ، احتجاز هذه السفن وتفتيشها .

٣- يقوم الأسطول العثمانى بالإشتراك مع أسطولى إنجلترا وفرنسا بعملياتهم قبالة السواحل المصرية والسورية .

٤- تصبح هذه الشروط مؤكدة بموجب إتفاقية تتراوح مدتها من ست إلى ثمانى سنوات (٥٣ ، المجلد ٦ ، ص ٧ – ٨ ، ٤٨ ، ص ١٣١) .

أبلغ قانى بك السفير الإنجليزى أن الباب العالى يعتزم أن يرسل إلى إنجلترا بمشروع الإتفاقية إلى جانب دفاتر تحوى معلومات عن أعداد القوات التركية فى الأناضول . كانت هذه الدفاتر ضرورية لإثبات أن الباب العالى قد استعد تماماً لأن يخوض الحرب ضد محمد على . وفى محاولة منه للتأثير فى السفير الإنجليزى وإقناعه بضرورة تأييد إنجلترا للباب العالى على نحو حيوى ، أكد قانى بك أن محمداً علياً ربما يتخلى فى الوقت الحالى عن عزمه الحصول على حق الحكم الوراثى فى مصر وسوريا بعد أن بلغه نبأ الأعمال المشتركة للدول البحرية والباب العالى ، علاوة على خوفه من قيام انتفاضة سورية ، وعلى أى الأحوال فإنه (قانى بك) سوف ينتظر دائماً الوقت المناسب للشروع فى تحقيق الهدف . وأشار قانى بك بعد ذلك إلى المبادرة التى أعلنها نيكولاى الأول لتقويض الإتفاق الإنجليزى الفرنسى وإقامة تحالف روسى فرنسى . وعلى الرغم من أن فرنسا قد رفضت هذا الاقتراح ، على حد قول قانى بك ، فإن روسيا لم تتوقف عن الاستمرار فى محاولة إقامة هذا التحالف . ورأى أنه إذا ما ظهرت فى المستقبل أى مصاعب داخلية أو خارجية لدى إنجلترا وفرنسا تستحوذ على اهتمامها ، فإن ذلك سوف يعد ، دون أدنى شك ، فرصة مناسبة ، سواء لروسيا أو لمحمد على ، لتنفيذ مخططاتهما

لقد حاول قانى بك ، عندما جاء على ذكر إمكانية قيام تحالف بين فرنسا وروسيا ووجود نيات عدوانية لدى محمد على وربما لدى روسيا ، أن يثير مشاعر القلق لدى إنجلترا وأن يحثها على إزالة الصراع التركى المصرى .

وافق بونسونبى قانى بك ، إلا أنه أشار إلى أنه لا يملك الحق ، بتقديمه المشورة ، فى تجاوز ما لديه من تعليمات . واستطرد قائلاً إن نتائج المفاوضات التركية فى إنجلترا سوف تتوقف على السفير الذى يجب أن يحسن اختيار الوقت وعلى قيامه بالتنفيذ المتقن للإجراءات ، وأنه مهما فعلت إنجلترا بخصوص مصر ، فإنه مما لا شك فيه أن فرنسا سوف يكون لها دورها ، وأن المعاهدة التجارية الموقعة من الممكن أن تسهل فى حل المشكلة .

واستمراراً لمحاولته استيضاح موقف إنجلترا ، على نحو أكثر تحديداً ، من مسألة إمكانية إشعال فتيل الحرب بين السلطان ومحمد على وآفاق تقديم إنجلترا لدعم عسكرى فى مثل هذه الظروف ، سأل قانى بك محدثه عن رأيه فى الكيفية التى ينبغى على تركيا أن تتصرف بمقتضاها إذا ما جرى توقيع معاهدة بينها وبين إنجلترا .

وعندما لفت قانى بك نظر بونسونبى إلى الظروف المواتية المتمثلة فى: الانتفاضة السورية ضد محمد على والخسائر الفادحة فى صفوف الجيش المصرى ثم الأعداد الهائلة لقوات الباب العالى ، رد بونسونبى على هذه الملاحظة بحرص شديد مشيراً إلى

أن الحروب تتم الغلبة فيها لا لأصحاب الأعداد الغفيرة أو الشجاعة الشخصية ، وإنما لمن يملكون المعرفة والمهارة . وأشار بونسونبى إلى أن محمداً علياً يمتلك قادة عسكريين أوروبيين ، ولهذا فإن هناك مخاوف من أن يضطر الباب العالى للجوء إلى طلب المساعدة من روسيا . وأكد بونسونبى أن لدى الفرنسيين نفس المخاوف (٥٣ ، المجلد ٦ ، ص ٦ – ٩) .

وفى مباحثاته التالية مع وزير الخارجية مصطفى رشيد باشا ، أشار بونسونبى عليه تحديداً ، باعتباره أكثر الدبلوماسيين الأتراك حنكة ، بالذهاب إلى إنجلترا والإعراب عن أمله فى أن المعاهدة التجارية السابقة بين إنجلترا وتركيا سوف تساعد بشكل كبير على تحقيق الهدف المطروح .

وكرر بونسونبى على مصطفى رشيد أن دول أوروبا الغربية تشعر بالقلق إزاء إمكانية الباب العالى طلب المساعدة من روسيا . وهذا ما جعل كل من فرنسا وإنجلترا يتوصلان بعد حوالى خمس سنوات إلى استنتاج حول ضرورة بقاء الوضع على ما هو عليه بالنسبة للعلاقات التركية المصرية طالما أن الباب العالى لم يصبح بعد قويا بشكل كاف . ووعد بونسونبى بأن يبذل كل جهوده ليصل إلى حل نهائى للمشكلة المصرية (دون أن يحدد بدقة خططه فى هذا الشأن) . وأكد بونسونبى إلى أن المصاعب التى يمكن أن تواجه مصطفى رشيد فى لندن يمكن أن يكون مرجعها الرأى السائد هناك حول ميل الباب العالى نحو روسيا ، ولهذا فإن مصطفى رشيد ، باعتباره وزيراً لخارجية تركيا ، سوف يتمكن من تهدئة المخاوف الموجودة لدى حكومة إنجلترا . قال بونسونبى لمصطفى رشيد باشا " آمل أن تكلل مهمتك بالنجاح ، ولست أرى شيئاً من شأنه أن يعوق تنفيذ رغبتك " . وألمح بونسونبى إلى أن إنجلترا لا تريد أن تدفع الباب العالى لاتخاذ خطوات من شأنها إثارة حفيظة روسيا ، إلا أنه صرح أن روسيا لا تجرؤ بمفردها على مهاجمة الإمبراطورية العثمانية . وأضاف قائلاً إن النمسا لن تتصرف ضد سياسة إنجلترا وفرنسا وهو ما يمكن اعتباره إثباتاً مناسباً (٤٨ ، ص ١٣٤ – ١٣٦) .

على هذا النحو اعتبر الباب العالى ومعه السفير الإنجليزى بونسونبى أن عقد إتفاقية عسكرية بين إنجلترا وتركيا سوف يؤدى إلى عزل سوريا عن مصر عن طريق فرض حصار بحرى عسكرى ، وهو ما سوف يوفر بدوره ظرفاً مواتياً تماماً لتنفيذ مخططات السلطان فى سلخ سوريا عن مصر محمد على بالقوة . وفى الوقت نفسه فإن هذا التحالف الإنجليزى التركى ربما يجعل السلطان التركى فى غير حاجة لطلب المساعدة من روسيا ، ومن ثم ، يتم دفن معاهدة أونكيار إيسكيليسى نهائياً (انظر ٦٣، ص ٧٤ – ٧٥ ، ١٧٨ ، ص ٩٣) .

يذكر المؤرخ الإنجليزى هـ. تمبرلى ، استناداً إلى أرشيف بالمرستون الخاص والموجود فى برودلين ، أن بونسونبى فى فبراير ١٨٣٩ " قدم اقتراحاً مباشراً للسلطان بأن يهاجم محمداً علياً ، واعداً إياه بتأييد إنجلترا له بحرياً " (١٨٦ ، ص ٤٤١ – ٤٤٢ ، انظر أيضاً ٦٣ ، ص ٧٥) .

لقد أدى التأكيد الذى أبداه بونسونبى لنجاح مهمة مصطفى رشيد باشا إلى أن أصبح جيش السلطان فى حالة تأهب تام لا ينقصه سوى تلقى الأوامر لبدء العمليات العسكرية (١٧٨ ، ص ١٣٤) . وفى الوقت نفسه أبدت حكومة السلطان رفضها ، بناء عل نصيحة روسيا ، المشاركة فى الاستعدادات التى كان يجريها بالمرستون لعقد مؤتمر أوروبى شامل لبحث المسألة الشرقية . كان الوزراء الأتراك يخشون أن يتوصل هذا المؤتمر إلى قرارات لصالح محمد على لا لصالح تركيا ، على غرار تلك المؤتمرات التى عقدت من قبل لبحث مصير اليونان وبلجيكا وأسفرت عن إعلان استقلال الدولتين (١٧٨ ، ص ١١٧ – ١١٨) . كان السلطان مفعماً بالعزم على إخضاع الوالى المتمرد بالقوة العسكرية سواء بمساعدة إنجلترا أو بدون مساعدتها . وبعد أن أعلن الباب العالى رفضه الاشتراك فى المؤتمر الذى كان على وشك الانعقاد ، قرر إرسال سفيره إلى لندن ، وكان على السفير أن يمر فى طريقه بفيينا وبرلين وباريس ليستوضح مرة أخرى موقف الدول الكبرى قبيل قيامها بتنفيذ الخطط المرسومة .

كان مصطفى رشيد قد قام فى أوائل أغسطس عام ١٨٣٨ بإطلاع السفير الروسى لدى إسطنبول أ. ب. بوتينيف أن السلطان يشعر بالضيق للتأييد الذى طال أمره لبقاء الأوضاع على ما هى عليه ، وأن السلطان قد أرسله إلى لندن وباريس لطلب دعم حاسم من حكومتى إنجلترا وفرنسا (١٧٨ ، ص ٩٧) .

وفى أكتوبر عام ١٨٣٨ بدأ مصطفى رشيد باشا رحلته (١١٨ ، ص ٥ / ١٧٨ ، ص ١٢٠ / ١٩٠ ، ص ١٥٤) . فى فيينا أجرى وزير خارجية تركيا مباحثات مع مترنيخ . وقد صرح مستشار النمسا أن محمداً علياً لن يتنازل عن سلطته طواعية وأشار بالانتظار حتى توافيه المنية . وفى سياق مباحثاته مع مصطفى رشيد فى برلين أشار وزير خارجية بروسيا فيرتر أيضاً عليه بتأجيل النظر فى المشكلة المصرية ، معرباً عن رضائه بالوضع الحالى والفوائد الناجمة عن التحالف مع روسيا (١٧٨ ، ص ١٢٠ – ١٢١) . وفى مارس ١٨٣٩ قام مصطفى رشيد بزيارة فينيسيا فى طريقه إلى لندن (٤٨ ، ص ١٤٧) .

وفى لندن بدأ مصطفى رشيد باشا مباحثاته مع بالمرستون . وعلى الرغم من أن بالمرستون كانت لديه الرغبة فى تقديم المساعدة للسلطان ، إلا أنه كان يرى أن من المستحيل أن تتخذ إنجلترا موقفاً منفرداً فى المؤتمر . كانت الحكومة الإنجليزية مرتبطة بعدد من الالتزامات الدبلوماسية استهدفت جميعها الحيلولة دون وقوع صراعات

مسلحة فى الشرق . كان بالمرستون يخشى أن يواجه باحتجاج شديد من جانب روسيا وفرنسا (١٧٨ ، ص ١٢٢ ، ١٢٦) . وفى الوقت نفسه كانت روسيا مرتبطة بالباب العالى بمعاهدة ثنائية ، إلى جانب امتلاكها جيشاً قوياً ، الأمر الذى كان من الممكن أن يجعل باستطاعتها المشاركة فى رسم الخرائط إذا ما تدخلت فى الصراع . كانت فرنسا نصيراً واضحاً لمحمد على ، وكان من المستبعد تماماً أن توافق على سلخ سوريا عن مصر وهو ما أكدته أحداث عامى ١٨٣٩ و ١٨٤٠ فيما بعد . كل هذه الملابسات دفعت إنجلترا لاستبعاد المشروع التركى للمعاهدة والذى كان يقضى بسرعة فرض الحصار على السواحل السورية . على أن وصول مصطفى رشيد باشا إلى لندن، كان مقدرا له ، وفقاً لحسابات بالمرستون ، أن يعمل على تدهور العلاقات التركية الفرنسية (١٧٨ ، ص ٩٤) وهو ما كان يلبى أهداف حكومة إنجلترا . وقد تم اقتراح المشروع الإنجليزى لصياغة المعاهدة الإنجليزية التركية بدلاً من المشروع التركى .

تميز المشروع الإنجليزى عن التركى بمقدمته التى غيرت جوهرياً من مغزاه: إن العمل الإنجليزى التركى المشترك يتم فقط " فى حالة إعلان الباشا المصرى للإستقلال أو بوفاته وعدم خضوع أولاده لإرادة السلطان " . استمر المشروع الإنجليزى بعد ذلك متفقاً مع المشروع التركى فى أفكاره:

١- يكلف السلطان الأسطول الإنجليزى بإيقاف السفن العسكرية والتجارية للباشا . وحيث إن الباشا يرسل شحناته من المؤن والعلف والقوات إلى سوريا على متن سفن محايدة فإن من حق أسطول السلطان تفتيش هذه السفن ومصادرة ما تحمله من شحنات .

٢- يعمل الأسطول الإنجليزى بالاشتراك مع الأسطول التركى ويقومان بالدوريات فى المياه المصرية والسورية(١).

وفى الفترة من العاشر وحتى السادس عشر من أبريل عام ١٨٣٩ ناقش الباب العالى والسلطان المشروع الإنجليزى وتوصلا إلى استنتاج مفاده أن المشروع لا يلبى مصالح الدولة العثمانية (١٧٨ ، ص ١٢٨) ، وإن كان لا يشجع محمداً علياً على إعلان الاستقلال (٤٨ ، ص ١٤٨) . وقد أعلن نورى أفندى نائب وزير الخارجية: " أن المعاهدة التى يقترحها بالمرستون سوف ترغم تركيا على الانتظار إلى أجل غير مسمى ... كما أنها تمنعها من استغلال الظروف المواتية التى يمكن أن تتشكل لصالحها مستقبلاً " (٦٣ ، ص ٨٠) ، وفى هذا الصدد أيضاً كتب ف. موصلى يقول: " أن

١- لمراجعة نص المشروع الإنجليزى للمعاهدة باللغة الفرنسية انظر: (١٩ ، المدونات ٧٨ - ٨٠) .

الفشل فى توقيع معاهدة هجومية مع إنجلترا ، لم يزد عن أن دفع السلطان لوضع مصير جيوشه على الخريطة فقط " (١٧٨ ، ص ١٣٤) .

بداهة فإن إنجلترا كانت راضية تماماً عن الأوضاع التى تشكلت والتى كانت ستؤدى حتماً إلى نشوب الحرب بين السلطان ومحمد على ، إذ إن كليهما قد أعطى بذلك المبرر للتدخل الدبلوماسى من جانب الدول الأخرى والتى كانت تسعى إليه فى تلك الفترة . وعلى الرغم من رفض إنجلترا عقد معاهدة إنجليزية تركية تتفق والمشروع التركى ، إلا أنها لم تتخل عن عزمها تقديم مساعدة فعلية للباب العالى من أجل إخضاع محمد على للسلطان . وهو ما تؤكده جميع الأحداث التى وقعت فيما بعد .

لقد أدى الصدام المسلح الذى وقع فى ربيع عام ١٨٣٩ بين جيشى السلطان ومحمد على دوره وساعد إنجلترا فى حصولها على النتيجة التى كانت تطمح إليها دون أن تسوء علاقاتها بالدول الأوروبية الأخرى (٦٣ ، ص ٧٥ – ٧٦) . " كانت القطيعة بين الباب العالى والباشا المصرى بمثابة نقطة إنطلاق نحو مفاوضات متصلة ومعقدة بين الدول الكبرى أدت إلى ما عرف باسم الاتفاق الأوروبى بشأن الشرق " (١٣٢ ، ص ٤٣٠) .

كانت حكومة السلطان تشعر بالإحباط التام من نتائج المفاوضات التى أجراها مصطفى رشيد باشا فى لندن ، ومن ثم قررت إتخاذ إجراءات تهدف إلى تقوية تحالفها مع روسيا (٦٣ ، ص ٨٠) . وفى اجتماع مجلس الوزراء تقرر طرح الإجراءات التالية لاعتمادها من السلطان: إقالة فتحى باشا سفير تركيا لدى باريس من منصبه ، وكانت روسيا قد اشتكت من تصريحاته المعادية لها ، تعيين مصطفى رشيد سفيراً لدى كل من باريس ولندن فى نفس الوقت ، بعد إعفائه من منصب وزير الخارجية . وتجنباً لمشاعر عدم الإرتياح من جانب إنجلترا تجاه إقالة مصطفى رشيد باشا اقتضى الأمر توضيحاً يفيد أن مصطفى رشيد أرسل إلى باريس من أجل توطيد العلاقات مع الحكومةالفرنسية . على أن السلطان عاد فأعرب عن شكه فى صحة إتخاذ هذه الخطوة ، بعد أن كتب فى قراره أن استبدال الوزير وتعيينه فى باريس أمور لم يكن ينبغى أن تظهر أمام إنجلترا على هذا النحو المتعجل . وأنهى السلطان قراره بقوله " إن رشيد باشا قد لا يعد شخصاً ضرورياً ، ولكنه شخصية ينبغى حمايتها من القرارات المتعجلة " (٥٣ ، المجلد ٦ ، ص ١٧ ، انظر أيضاً ٤٨ ، ص ١٥٠ – ١٥١)[١].

١- حول الإحباط الذى أصاب السلطان والباب العالى لنتائج سفارة مصطفى رشيد فى لندن وعن الإجراءات التى اتخذتها حكومة السلطان لتقوية التحالف مع روسيا أنظر كذلك: (١٢٤ ، جـ١ ، ص ٣٢٥ – ٣٢٦ / ١٧٨ ، ص ١٠٥ ، ١١٠ ، ١٢٣ – ١٢٤ ، ١٢٦ – ١٢٨) .

إبان المفاوضات التى أجراها مصطفى رشيد فى لندن ، كانت الحكومة التركية تقوم بإحاطة السفير الروسى لدى إسطنبول أ. ب. بوتينيف علماً بمسار هذه المفاوضات ، وكانت تنبه دائماً إلى أنها سوف ترفض المعاهدة إذا ما أبدت روسيا تأييداً أكثر فعالية للسلطان . وبعد فشل المفاوضات تظاهر الباب العالى بأنه هو الذى رفض التحالف الإنجليزى التركى ، وذلك حتى يتمكن من دعم علاقات تركيا بروسيا. ومما يؤكد اهتمام تركيا باحتفاظها بتحالفها مع روسيا هذه العبارات التى وردت فى مرسوم السلطان ، الذى صدر قبيل سفر مصطفى رشيد إلى لندن .

فى هذه الوثيقة يأمر السلطان بإحاطة السفارة الروسية لدى إسطنبول علماً ببعثة رشيد باشا وذلك قبل سفره بأسبوع ، كما يصدر السلطان كذلك أمراً بإحاطة الإمبراطور نيكولاى الأول شخصياً نيابة عنه بذلك سراً حتى لا يزعج روسيا بأخبار مفاجئة ولتجنب حدوث أى جفوة معها (٤٨ ، ص ١٤٣ – ١٤٤) . لكن هذه الوثيقة للأسف لا تحتوى على أى معلومات تصف الطريقة التى كانت ترسل بها أنباء المفاوضات إلى كل من السفير الروسى وإلى نيكولاى الأول .

لقد دفعت خطورة التقارب الإنجليزى التركى روسيا لأن ترسل فى العاشر من أبريل عام ١٨٣٩ بمذكرة إلى محمد على تطلب منه فيها وقف تركيز قواته العسكرية فى سوريا وسحب جيش إبراهيم إلى دمشق (٦٣ ، ص ٨٠ ، ٨٢ – ٨٣) . آنذاك كان الجيش التركى يقف عند الحدود السورية مستعداً لعبورها . " كان بوتينيف يلح على الديوان محذراً إياه من نقض السلام القائم بكل طريقة ، حتى يؤكد بذلك أن صمت مجلس الوزراء الروسى لا يعنى تأييد الاستعدادات العسكرية للباب العالى " (١٢٤ ، الجزء الأول ، ص ٣١١ ، ٢٠ ، انظر أيضاً ٦٢ ، ص ١٧٥ ، ٦٣ ، ص ٧٧ ، ١٧٨ ، ص ١٢٩) . لكن التحذيرات لم يكن بمقدورها أن تغير من الأمر شيئاً: ففى الواحد والعشرين من أبريل عام ١٨٣٩ اجتازت القوات التركية نهر الفرات ، وبعد مرور شهرين تماماً على بدء العمليات الحربية وفى الواحد والعشرين من يونيو عام ١٨٣٩ انهزم جيش السلطان على يد قوات محمد على عند نصيبين .

وصلت أنباء بداية الأعمال العسكرية إلى مصطفى رشيد وهو فى باريس بعد وصوله من لندن إليها ، بهدف التعرف على موقف فرنسا منها. وسرعان ما رجع مرة أخرى إلى لندن .

وإبان المفاوضات التى أجراها مصطفى رشيد فى كل من لندن وباريس تلقى فى الرابع من يونيو عام ١٨٣٩ وعداً من بالمرستون بأن يتلقى مساعدة عسكرية من أساطيل فرنسا وإنجلترا فى حالة تعرض جيش السلطان للهزيمة وبعدم التدخل فى

حالة الإنتصار . وقد جاء فى التقرير الذى بعث به مصطفى رشيد يوم الرابع من يونيو عام ١٨٣٩ (٤٨ ، ص ١٥٤) " أن الحكومة الإنجليزية تعتزم اتخاذ إجراءات حذرة أخرى سوف تحيط بها فرنسا والنمسا علماً " . وفى إسطنبول أبلغ بونسونبى الباب العالى أمر اعتزام إنجلترا تقديم مساعدة للأسطول التركى الذى كان يتحرك تجاه السواحل السورية (٦٣ ، ص ٣٦) .

كان مصطفى رشيد يرى أن رفض إنجلترا بدء الحرب ضد محمد على لا يعنى خيانة لسياستها الشرقية . ولهذا فقد اقترح فى تقاريره ، كما فعل سابقاً ، التوجه نحو إنجلترا لا نحو روسيا . وفى أحد هذه التقارير كتب مصطفى رشيد يقول إنه سمع بنشوب الحرب بين محمد على وجيش السلطان وأنه-دعا الله أن ينصر جيش السلطان وأن لا يضطر السلطان لطلب المساعدة من الجيش الروسى مرة أخرى . وصف مصطفى رشيد طلب المساعدة من روسيا بأنه مشكلة عويصة وشديدة الحساسية . واستطرد قائلاً إن وصول القوات الروسية سوف يغضب الدول الأخرى التى لن تكتفى فى سياق الأحداث بالوقوف فى مواجهة روسيا وإنما سيمتد الأمر لدخولها فى حرب ضد بعضها البعض وضد الإمبراطورية العثمانية أيضاً . ودعا رشيد إلى التنبؤ ببدء هذه الأحداث (٤٨ ، ص ١٥٨) . إن هذا الخوف الذى أعرب عنه مصطفى رشيد يشير إلى النظرة الواقعية فى الموقف السياسى للإمبراطورية العثمانية وسياسة الدول الأوروبية . وهو موقف يدعونا لأن نفكر كيف أن التوجه نحو إنجلترا ، والذى جاء اختياراً ومبادرة من جانب مصطفى رشيد ، كان موقفاً أكثر فائدة للإمبراطورية العثمانية لحل الصراع التركى المصرى ، فضلاً عن أنه كان تقديراً صحيحاً لأهمية هذا التوجه . بعبارة أخرى ، لو أن الإمبراطورية العثمانية أرادت إستدعاء القوات الروسية ، استناداً إلى شروط معاهدة إونكيار إيسكيليسى ، فإن دول أوروبا الغربية لم تكن لتسمح بذلك ولدخلت فى حرب ضد روسيا ، التى يمكن أن تسقط فيها ، وهى الحليفة، ضحية للتنافس بين دول أوروبا وبين الإمبراطورية العثمانية .

نفس هذا الرأى حول آفاق التحالف الثنائى بين تركيا وروسيا طرحه فى حينه أيضاً ك. ف. نيسيليرودى الذى كتب إلى نيكولاى الأول يخبره أنه لا أمل فى مد العمل بمعاهدة أونكيار إيسكيليسى ، وكان يعنى ليس فقط مغزاها بالنسبة للباب العالى وإنما أيضاً وبصورة أساسية علاقة دول أوروبا الغربية بها . كتب نيسيليرودى يقول: " ليس باستطاعتنا مد يد العون للسلطان دون أن نكون مستعدين لدخول الحرب ضد الإنجليز " (٢١ ، أنظر أيضاً ١١٥ ، ص ٨٠ ، ٣٤ ، المجلد ١٢ ، ص ٧٣ ، ٦٣ ، ص ٨٩ – ٩٠) . لقد جاء رفض روسيا تقديم مساعدة عسكرية لتركيا بعد هزيمة قوات السلطان فى نصيبين إنطلاقاً من هذه الأفكار تحديداً .

وترى المراجع التاريخية أن بعثة مصطفى رشيد إلى لندن أمر جانبه التوفيق كلية (١٦٩ ، ص ٤٥٨) وترجع السبب فى ذلك إلى رفض إنجلترا التوقيع على المشروع التركى للمعاهدة . على أن جميع الأحداث التى وقعت بعد هزيمة الجيوش التركية عند نصيبين تدفعنا للشك فى هذا الرأى . فعلى الرغم من أن إنجلترا رفضت توقيع معاهدة عسكرية هجومية مع الباب العالى ، إلا أنها واصلت الدفاع عن مصالح تركيا فيما يتعلق بالصراع التركى المصرى (انظر ٦٣ ، ص ٩٥ – ٩٧ ، ١٠٩ ، ١٤٦ – ١٤٨ ، ١٦٠ ، ١٦٣ ، ١٦٥ – ١٧٣ ، وغيرها ، ١٣٢ ، ص ٤٤٣ ، ٤٨ ، ص ٣٢٣ – ٣٢٤) . وقد لعب هذا دوراً حاسماً فى نتائج تصعيد الصراع ، عندما تترك هزيمة القوات العسكرية التركية عند نصيبين أي أثر سلبى على علاقتهما . لقد تم إعداد شروط إخضاع محمد على للسلطان نتيجة المفاوضات الدبلوماسية بين ممثلى الدول الكبرى والباب العالى فى كل من لندن وإسطنبول فى الفترة من عام ١٨٣٩ وحتى عام ١٨٤١ ، والتى كان موقف إنجلترا فيها مرتبط ، بشكل خاص ، بنشاط الدبلوماسية التركية فى ثلاثينيات القرن التاسع عشر وكذلك بموقف محمد على الذى أثار كل الدول الأوروبية عليه باستثناء فرنسا .

المباحثات التى دارت بشأن المسألة الشرقية والتنظيمات الإصلاحية

توفى السلطان محمود الثانى فى الأول من يوليو عام ١٨٣٩ ، أى بعد بضعة أيام من الهزيمة التى لحقت بالجيوش التركية عند نصيبين ، وفى الرابع من يوليو قام القبودان باشا أحمد فوزى بخيانة الإمبراطورية وتسليم أسطول السلطان إلى محمد على. لقد أدت سلسلة الخسائر التركية إلى إثارة الإضطراب لا فى تركيا فحسب وإنما فى أوروبا أيضاً . كانت دول أوروبا الغربية فى هذا الوقت تخشى من قيام روسيا بالتدخل العسكرى . على أن الجهود الدبلوماسية التى بذلت فى وقت سابق لم تذهب هباء . لقد دفعت انتصارات محمد على بالدول الأوروبية للتدخل على نحو أكثر حماساً لتسوية الصراع .

ما إن وصلت أنباء هزيمة القوات التركية إلى مسامع مترنيخ مستشار النمسا ، حتى سارع فى نهاية يوليو ١٨٣٩ بتقديم اقتراح إلى السلطان عبدالمجيد الأول بأن تقوم الدول الأوروبية بمعالجة هذا الصراع . كان مترنيخ يأمل أن يتم حل هذا الصراع فى إطار دبلوماسى حتى يحرم روسيا من فرصة تطبيق معاهدة أونكيار إيسكيليسى

وأن يمنع محمداً علياً من أن يواصل تطوير نجاحاته (٤٣ ، المجلد ٢ ، ص ٤١٧ ، انظر أيضاً ٦٥ ، ص ٤٥) . وقد وافق السلطان على الاقتراح . وكان قد لجأ ، قبل ذلك بفترة قصيرة ، إلى أسلوب الصلح الذى كانت حكومة السلطان قد وافقت عليه أكثر من مرة: " العفو " عن محمد على . وقد أبلغ السلطان نبأ العفو إلى القبودان باشا أحمد فهمى أيضاً ، الذى وقع فى أسر المصريين هو والأسطول التركى وأمر بإعادة الأسطول . وقد صرح عاكف أفندى، سفير السلطان بأن محمداً علياً يطلب أن يضم إليه كل الأراضى التى تمكن من الإستيلاء عليها . وقد وصل الأمر بحكومة السلطان ، التى فقدت روحها المعنوية أمام سيل الأحداث المتلاحق ، مثل وفاة السلطان محمود الثانى وهزيمة الجيش وتسليم الأسطول ، إلى إعلان استعدادها تلبية مطالب محمد على معتبرة أن الحل الوحيد لإنقاذ البلاد هو عقد الصلح معه (٤٨ ، ص ١٦٠) . فى تلك الفترة كان نيكولاى الأول قد ترك تركيا دون أن يقدم لها أى مساندة ، بعد أن نصح السلطان بالقيام بإجراء مفاوضات مباشرة مع محمد على واعداً إياه بتقديم " خدمات قيمة " له فى الاسكندرية (٦٣ ، ص ٩١ ، ٦٥ ، ص ٤٤ ، ١١٠ ، ص ٥٠) .

على امتداد الصراع التركى المصرى (١٨٣١ – ١٨٤١) بذل كل من السلطان ومحمد على محاولات أربع للإتفاق فيما بينهما متجاوزين الوساطة الأوروبية ، مدركين أن كليهما بحاجة للتسوية السلمية للصراع . كان السلطان قد وافق على إعطاء محمد على حق الحكم الوراثى لمصر باعتباره نائباً له فيها ، وكذلك حق إدارة سوريا مدى الحياة ، بشرط رفع قيمة الجزية السنوية التى تدفع للباب العالى . لكن محمداً علياً ظل رافضاً التخلى عن سوريا ، مصمماً على أن يحكمها هو وأسرته من بعده . وقد دارت المفاوضات المباشرة فى فبراير عام ١٨٣٣ بمبادرة من السلطان محمود الثانى ، وفى عامى ١٨٣٦ و ١٨٣٧ بمبادرة من محمد على (١٢٤ ، جـ١ ، ص ٢٩٢ – ٢٩٣ / ٢٧، ص ١٥٢ – ١٥٣) ، وفى يوليو عام ١٨٣٩ بمبادرة من السلطان عبد المجيد (١٩ مدونة ٣٧٠–٣٨٠) ، ثم فى نهاية عام ١٨٣٩ بمبادرة من محمد على (٢٢) .

فى يوليو عام ١٨٣٩ كان محمد على ينتظر هو والسلطان فى آن واحد قرار الدول الأوروبية . وكان محمد على يعول على أن الانتصار الذى أحرزه على جيش السلطان سوف يساعده من جديد فى الاحتفاظ بسوريا .

لم يتم افتتاح أعمال المؤتمر الأول فى لندن لشئون الشرق إلا فى ديسمبر عام ١٨٣٩ (٦٣ ، ص ١١٦) . وقد شارك فى أعمال مؤتمر لندن بدءاً من مارس ١٨٤٠ نورى أفندى وشكيب أفندى ممثلين لتركيا فيه (١٣٢ ، ص ٥٠٤ – ٥٠٥ ، ٥١١ /

٢٠٣ ، ص ١٥)[١]. كان مصطفى رشيد ، الذى عاد إلى إسطنبول عام ١٨٣٩ لتسلم مهام منصبه مرة أخرى كوزير للخارجية ، سعيداً بدعوة ممثلين عن تركيا إلى المؤتمر . فقد اعتبر أن حضورهم إليه يمثل ضماناً لعدم وجود أى تواطؤ من جانب الدول الأوروبية لتقسيم الإمبراطورية العثمانية . كل ما كان يخشاه مصطفى رشيد آنذاك أن تقوم كل من إنجلترا وروسيا بالإتفاق فيما بينهما على تقسيم الإمبراطورية (٦٣ ، ص ١٢٣) .

كان بالمرستون قد اقترح قبل ذلك فى خريف عام ١٨٣٨ أن تقوم الدول الخمس الكبرى بافتتاح المؤتمر فى لندن لمناقشة شئون الشرق . وقد أجابت روسيا فى البداية بالرفض القاطع لكنها عادت بعد ذلك فأبدت موافقتها : وهذا يعنى أن روسيا كانت قد قررت ، تحت تأثير دول أوروبا الغربية ، رفض إجراء أى إتفاق ثنائى مع الإمبراطورية العثمانية (٦٣ ، ص ٩٤) .

كان الهدف الرئيسى لدول أوروبا الغربية هو استبدال معاهدة أونكيار إيسكيليسى بإتفاقية أوروبية مشتركة ، تمكنها من حل مشكلة نظام المضايق وحرمان روسيا من إمكانية تنفيذ سياسة من جانب واحد فى الإمبراطورية العثمانية . فى الوقت نفسه كان على هذه الدول أن تصل إلى رأى موحد بخصوص الإجراءات التى ينبغى اتخاذها لمساعدة السلطان فى معركته مع محمد على . أما المشكلة الثانية والأكثر حدة بالنسبة لتركيا فقد تضمنت ، بعد الهزيمة الثانية لجيش السلطان فى عام ١٨٣٩ ، مسألة الشروط الخاصة بإخضاع محمد على للسلطان .

وإبان المفاوضات التى جرت فى لندن عام ١٨٤٠ (٦٣ ، ص ٩٥ – ١٢٨) أثارت الخلافات الإقليمية بين السلطان ومحمد على خلافات أخرى بين الدول الأوروبية ، التى راحت تماطل فى إصدار قرار نهائى . كانت سوريا محل جدل بين إنجلترا وفرنسا ، فبينما راحت إنجلترا تسعى لإعادة سوريا إلى السلطان ، ظلت فرنسا تسعى لإبقاءها ضمن ممتلكات محمد على .

وقد اقترح بالمرستون على فرنسا ، أثناء سير المفاوضات معها ، على الرغم من الإختلاف فى وجهات النظر بينهما ، أن يعملا معاً ضد روسيا . وقد وافقت فرنسا ، إذ أن ذلك كان يعطيها الفرصة لعرقلة خطط روسيا ، ويوفر فى الوقت نفسه مناخاً ملائماً لمحمد على لحل مشكلاته . وبدورها فقد سعت الحكومة القيصرية لاستغلال الخلافات بين إنجلترا وفرنسا لعزل فرنسا وعقد إتفاقية ثنائية بينها وبين إنجلترا ، وذلك بعد أن

١– وصل نورى أفندى إلى لندن فى منتصف مارس عام ١٨٤٠ (٦٣ ، ص ١٢٣) ، وفى يونيو من نفس العام حل محله شكيب أفندى (٦٣ ، ص ١٢٤) .

تبين لها أنه من غير الممكن أن تعمل بمفردها ، وإلا أدى ذلك بها إلى الدخول فى حرب ضد دول أوروبا الغربية المتحالفة .

والآن وقد أصبح حل الصراع عن طريق الإتفاق المشترك فى أيدى الدبلوماسيين ، راحت إنجلترا تبذل كل ما فى وسعها لتصبح أكثر الدول تشجيعاً للسلطان . أما فرنسا ، التى بالغت فى تقديرها لقوة محمد على العسكرية ، فقد أظهرت صلابة فى آراءها إبان المفاوضات ، واستندت إلى أن الباشا المصرى سوف يستطيع بقوته العسكرية أن يحقق مطالبه الإقليمية .

فى هذا الوقت أعلن مصطفى رشيد باشا من إسطنبول اعتراضه الشديد على مقترحات فرنسا إعطاء سوريا وجزيرة كريت ليصبحا تحت إدارة ورثة محمد على ، وكان معتمداً فى اعتراضه على تأييد إنجلترا له . وقد فسر دى بونتوا ، سفير فرنسا لدى إسطنبول رغبة حكومته فى التخلى عن الباب العالى لصالح محمد على بزعم وجود تهديد عسكرى روسى بالتدخل وإحتمال قيام حرب شاملة . وقد أشار مصطفى رشيد بحصافة إلى أن القوات الروسية لا يمكنها أن تأتى إلى تركيا على أساس معاهدة أونكيار إيسكيليسى دون دعوة من السلطان ، وأن روسيا ، فى الوقت الراهن ، لن تقوم بأى عمل منفرد دون اتفاق مع الدول الأوروبية . وأعرب مصطفى رشيد عن عدم ثقته فى محمد على ، طالما أنه لم يعد الأسطول التركى حتى الآن (٤٨ ، ص ٣١٧ – ٣٢٠) والذى سلمه إليه أحمد فوزى بعد وفاة محمود الثانى . أما ما حدث فى عام ١٨٣٩ فيعد تكرارا لما حدث عام ١٨٣٨ إذ حاول مصطفى رشيد ، عند توقيع المعاهدة التجارية بين إنجلترا وتركيا ، استغلال الأوضاع السياسية المعقدة المحيطة بالإمبراطورية العثمانية ليحصل على موافقة الباب العالى فى القيام بعدد من الإصلاحات . ومما ساعده على ذلك صغر سن السلطان عبدالمجيد إضافة إلى تأثير مصطفى رشيد القوى عليه . لقد استهدفت الإصلاحات ، وفقاً لمخططات مصطفى رشيد ، القضاء على أسباب السخط لدى الشعوب الخاضعة للإمبراطورية والعمل على وحدة وقوة الدولة . وفى الوقت نفسه توقع رشيدأن يكون لهذه الإصلاحات صدى إيجابياً فى أوروبا ، الأمر الذى رأى أنه قد يساعد فى إيجاد حل ملائم للمشكلات السياسية الخارجية بما فيها الصراع التركى المصرى .

فى الثالث من نوفمبر عام ١٨٣٩ وفى احتفال مهيب فى حضور ممثلين عن كل الطبقات والسفراء الأجانب أعلن عن خطى شريف جولخانة (أنظر ٢٠٨ ، ص ٢٥٥ – ٢٥٨ / ٤٨ ، ص ٢٨٨ – ٢٩٠ / ٣٩ ، ص ١٧١ – ١٧٥ / ٤٢ ، ص ١٧٦ – ١٨٠ / ١٥١ ، ص ٢٧٧ – ٢٧٩) .

لقد فتح بيان خطى جولخانة عهداً جديداً فى تاريخ الدولة العثمانية ، إذ وضع عدداً من الشروط الضرورية لحفز النظام الرأسمالى فى الإقتصاد على النمو . كما ساعد كذلك على نشر التقاليد البورجوازية فى حياة المجتمع العثمانى . لقد أعلن البيان بصورة احتفالية عن حرمة حياة وشرف وممتلكات رعايا السلطان ومساواتهم أمام القانون ، سواء كانوا من المسلمين أو من غير المسلمين ، وسمو القانون المدنى على إرادة السلطان ... إلى آخره . لقد اشتمل خطى جولخانة على أفكار جديدة تعارضت بدرجة كبيرة مع التقاليد والشريعة ولهذا فقد تنبأ مصطفى رشيد بأنها سوف تثير معارضة السكان المسلمين[1]. كان مصطفى رشيد مؤمناً ، كما تؤكد المصادر ، بأن الإصلاحات التى بشر بها خطى جولخانة ممكنة التحقيق ، ورأى أن الضمان الرئيسى لذلك يتمثل فى موافقة السلطان عليها ودعمه لها (١٧٧ ، ص ٣٩٦ ، ١٥١ ، ص ٢٧٤)، كما رأى أن العقيدة الإسلامية قادرة على تكييف أفكار الغرب البورجوازية لصالحها (١٥١ ، ص ٢٧٤ / ١٧٧ ، ص ٣٩٣) . على أن صدور أمر من السلطان لوضع هذه الأفكار ، التى تطورت فيما بعد فى إصلاحات الفترة من ١٨٣٩ إلى ١٨٥٦ (والتى عرفت باسم فترة التنظيمات الإصلاحية الأولى) موضع التنفيذ لم يكن كافياً فى حد ذاته . لقد انعكست مثالية مصطفى رشيد فى المبالغة فى دور السلطان تجاه العمليات الإجتماعية ، وفى سوء تقديره للقوى المناوئة من مختلف فئات المجتمع العثمانى لهذه الإصلاحات . لقد اعتبر خصوم الإصلاحات أن خطى جولخانة ما هو إلا إجراء وقتى استعراضى وأن الحاجة إليه ستزول بمجرد زوال الصراع التركى المصرى (٤٧ ، العدد ٦ ، ص ٧ / ١٥٧ ، ص ٣٨ / ١٧٧ ، ص ٣٨٧) . أما أنصار الإصلاحات فقد أدركوا أن ضرورتها التاريخية والفائدة التى ستعود بها على تطوير المجتمع سوف تكون ضئيلة للغاية .

وفى عام ١٨٤٨ علق فريدريك إنجلز على الطابع البورجوازى للتنظيمات الإصلاحية بقوله: " وهذه النجاحات الباهرة (للحضارة) فى تركيا ومصر وتونس وفارس وفى غيرها من البلاد الهمجية لم تتمثل سوى فى تهيئة الظروف من أجل ازدهار البورجوازية القادمة " (١٠ ص ٤٦٨) . وقد لاقت هذه الآراء الخاصة بالإصلاحات تأييداً من جانب المؤرخين السوفيت أيضاً (انظر على سبيل المثال ١٠٠ ، ص ٧٠ / ١١٠ ، ص ١٩٨ / ١٢١ ، ص ٤٠ / ١٤٦ ، ص ٣١) . وقد تحدث أ. ف. ميللر عن الخطط الإصلاحية لمصطفى رشيد بقوله: " فكر مصطفى رشيد فى إجراء إصلاحات جذرية حتى يضع بلاده على قدم المساواة مع أوروبا ... وعلى الرغم من أن

١- فى الليلة التى سبقت إعلان الخط صرح مصطفى رشيد لرئيسه أنه لا يدرى إذا كان سيظل على قيد الحياة حتى اليوم التالى (أنظر ٥٣ ، المجلد ٦ ، ص ٦٠ - ٦٤ / ٤٨ ، ص ١٧٥) .

الأمر كان يكتنفه الغموض والتشويش ، فقد تشكل هناك وعى بأن تركيا يجب أن تتخلى عن أسلوب الاستبداد الشرقى للعصور الوسطى وأن تنتقل إلى نظام جديد يضمن لها الحياة وحقوق الملكية " .

بالإضافة إلى ذلك فإن أصحاب المبادرة للتغيير والإصلاحات ذات الطابع البورجوازى رأوا أن من الضرورى الإحتفاظ بالمؤسسات التقليدية الأساسية للمجتمع الإسلامى: تعايش قوانين الشريعة مع القوانين الجنائية الجديدة ، الحفاظ على تفوق المسلمين على غير المسلمين فى الإدارة الحكومية (إدارة الدولة) وفى الوقت نفسه تحرير نظام الدولة وإكسابه طابعاً ليبرالياً ، استمرار نظام التعليم فى المدارس فى أداء وظيفته عن طريق التدريس بالطريقة التقليدية التى وضعها المفكرون الإسلاميون ، وفى الوقت نفسه يُنشأ فى البلاد نظام للتعليم المدنى وتتم الاستفادة من منجزات العلوم الغربية ، إقامة المؤسسات الرأسمالية مع الاحتفاظ بمبادئ السياسة الضريبية للدولة الإقطاعية ... إلخ .

لقد أعاقت هذه الازدواجية من قيام مؤسسات بورجوازية جديدة ، على أن هذه الإزدواجية نفسها كانت حتمية ، إذ أن المصلحين لم يكن باستطاعتهم (حتى ولو أرادوا) أن يصبحوا منطقيين تماماً فى إنجاز الإصلاحات البورجوازية . وفى هذا الصدد كتب كارل ماركس عام ١٨٤٥ يقول: " ... هل من الممكن المساواة أمام القرآن فى الحقوق بين المسلمين والكفار ، بين المسلمين وباقى الرعية ؟ إن هذا قد يعنى حتماً فى الواقع استبدال القرآن بقانون مدنى جديد ، بعبارة أخرى: تحطيم بنية المجتمع التركى وإقامة نظام جديد للأشياء على أنقاضه» (٧ ، ص ١٣٠) . وقد ذكر الباحث الأمريكى الشهير ر. هـ. دافيون المتخصص فى فترة الإصلاحات أنه كان من الضرورى هدم المجتمع كله من أجل إرجاء إصلاحات أكثر نجاحاً وحسماً (١٥٨ ، ص ٧٨) . وقد عبر عن هذه الفكرة نفسها إ. ن. بيريزين عام ١٨٥٨ (٢٨ ، ص ٥١).

على أى حال فقد قوضت التنظيمات الإصلاحية النظام القائم سواء من الناحية الإقتصادية أو الأيديولوجية . ويوماً بعد الآخر أدى إندماج الإمبراطورية العثمانية فى السوق الرأسمالية العالمية إلى تراكم الثروات لدى التجار ورجال الصناعة ، وكان ثراؤهم هذا مصدر قلق فضلاً عن الاضطهاد من جانب الدوائر الحاكمة التى كانت الفئات الطفيلية والخاملة تشكل الجزء الأكبر منها والتى كانت تخشى – فى الوقت نفسه – التيارات الإنفصالية فى أوساط الشعوب الخاضعة . وقد انعكست التناقضات القومية ، سواء الطبقية أو الدينية ، أو تلك التناقضات التى جرى استيعابها على نحو مشوش لدى السكان المسلمين ، فى الصراع الداخلى الذى دار فى فترة الإصلاحات .

لقد أحدثت المبادئ التى أعلنها خطى جولخانة طفرة أيديولوجية (ثورة أيديولوجية) فى المجتمع . إن هذا البيان وما تلاه من إصلاحات حدثت إبان حياة مصطفى رشيد باشا قد ألقت ببذور أيديولوجية بورجوازية جديدة ، كما خلقت مؤسسات إجتماعية بورجوازية لم تكن موجودة من قبل ، لكنها مع ذلك لم تضع اساساً لنمو البلاد فى المستقبل . وفى الوقت نفسه فقد استخدم مصطفى رشيد باشا خطى جولخانة باعتباره " سلاماً دبلوماسياً " (١٥٧ ، ص ٣٨) يمكن أن يساعده فى جذب انتباه الرأى العام فى الدول الأوروبية إلى جانب السلطان وضد محمد على .

الصراع الدبلوماسى فى إسطنبول

أثارت المفاوضات المطولة التى أجرتها الدول الأوروبية فى لندن شكوك غالبية الوزراء الأتراك فى أن تسفر هذه المفاوضات عن نتائج مبشرة ، بينما ازداد الصراع لدى الباب العالى، الذى اعتبر بعض ممثلية ، ومن بينهم الصدر الأعظم خسرو باشا ، أن المفاوضات المباشرة مع محمد على أجدى وأكرم (١٢٤ ، جـ٢ ، ص ٣٠ - ٣٢ / ٤٨ ، ص ٣٢٧ ، ٣٢٨- ٣٢٩)

وحتى يتفادى تدخل إنجلترا ، التى كانت تقف ضد انضمام سوريا إلى مصر ، قام السيد تير رئيس حكومة فرنسا بمحاولة من وراء ظهر الدول الأخرى أيضاً استهدفت التوصل إلى إتفاق مباشر بين السلطان ومحمد على .

وقد أجرى خسرو باشا ، وكان معروفاً بمناصرته لروسيا ، مراسلات سرية مع محمد على . ولما علمت النمسا بالخطابات السرية التى أرسلها خسرو باشا إلى محمد على أبلغت بونسونبى ، الذى قام بدوره بإبلاغ مصطفى رشيد باشا (٤٨ ، ص ٣٢٨ - ٣٣١ ، انظر أيضاً ٢٧ ، ص ١٧٩ - ١٨١) . كانت إنجلترا تأمل ألا يقدم محمد على أى تنازلات هو وراعيته فرنسا ، وراحت تبذل كل مساعيها من أجل عرقلة قيام مفاوضات مباشرة ، إذ كانت تخشى أن تؤدى هذه المفاوضات إلى انقسام الإمبراطورية العثمانية إلى دولتين ، إحداهما تابعة لفرنسا ، والأخرى تدور فى فلك روسيا (٣١٢ ، ص ٥١٦ ، ٤٨ ، ص ٣٢٩) . وفى هذا الوقت بالتحديد قررت إنجلترا أن تعمل بالتعاون مع روسيا ضد فرنسا .

كان بونسونبى يخشى أن يعطى مصطفى رشيد أفضلية للمفاوضات المباشرة على انتظاره لقرارات المجتمعين فى لندن . فكتب إلى مصطفى رشيد يخبره أن التأخير

الذى كان سبباً لقلق الباب العالى يعود إلى ضرورة التوصل لحل النزاع التركى المصرى لصالح السلطان ، وأن الباب العالى سوف يصطدم بمؤامرات ومضايقات جديدة من جانب محمد على لو أنه استجاب لمطالبه ، كما أن وساطة جارته (روسيا) سوف تؤدى إلى تقسيم الإمبراطورية العثمانية . وأن العداوة والحرب سينتج عنهما استيلاء شخص آخر على السلطة العليا (يعنى محمداً علياً) ، وأن توقيع معاهدة صلح سوف يؤدى إلى وجود حاكمين (محمد على والسلطان) . واستطرد بونسونبى قائلا ، إن فرنسا تأمل فى تأييد محمد على ، وحيث إنه لن يستطيع تحقيق أى نجاح إلا بمساعدتها ، فإن من البديهى أن يسعى السفير الفرنسى لحل مشكلات الإمبراطورية العثمانية دون وسطاء . وأكد بونسونبى على أن ترك الجزء الأصغر أو الأكبر من سوريا لمحمد على يمثل خسارة بل وخطراً على الإمبراطورية العثمانية وأن روسيا أعلنت أيضاً أنه ليس باستطاعة أحد أن يجبر السلطان على إعطاء محمد على أى أقاليم أخرى غير مصر .

وفى معرض حديثه عن المكاتبات السرية بين الصدر الأعظم خسرو باشا ومحمد على كتب بونسونبى يقول ، إن سفير النمسا لدى إسطنبول عرض عليه وثيقة رسمية كتبها محمد على إلى الصدر الأعظم ، وإن السفارة الإنجليزية على علم بما يجرى من مكاتبات بينهما . ثم أشار السفير الإنجليزى بعد ذلك إلى أن محمداً علياً لديه ميل عدوانى تجاه السلطان ولكنه يخفى ذلك معتبراً أن إعلانه لهذا العداء فيه خطأ كبير . وأضاف بونسونبى إلى كل ما سبق أن خسرو باشا بكل تأكيد كان يعتزم تدمير مصطفى رشيد باشا[1]. وأن هناك خوف من أن تتدخل روسيا فى هذه المؤامرة ، الأمر الذى سينتج عنه إنقسام الإمبراطورية العثمانية . وأن مصطفى رشيد باشا هو الوحيد القادر على الحفاظ على استقلال ووحدة الإمبراطورية . ولو أنه عارض تسليم محمد على أراض أخرى ، باستثناء مصر ، فإن الدول الكبرى سوف تؤيده فى ذلك وسوف تقف حائلاً أمام أى محاولات عدوانية يقوم بها محمد على ضد السلطان . ولو أظهرت الإمبراطورية العثمانية إصراراً فى هذه القضية، فإن فرنسا سوف تتضامن مع إنجلترا فى إرغام محمد على على طلب العفو ، إذ ليس هناك ما يدعوها أن تدخل فى خلافات مع إنجلترا ، طالما أن هناك مخاطر يمكن أن تهدد فرنسا من ظهور تحالف

١- فور عودة مصطفى رشيد باشا إلى إسطنبول فى نهاية شهر سبتمبر عام ١٨٣٩ ، أصدر الصدر الأعظم خسرو باشا على إعدامه ، تنفيذا للحكم الذى كان قد أصدره السلطان محمود الثانى سراً ، قبل وفاته ، على مصطفى رشيد بسبب فشله فى عقد معاهدة عسكرية ثنائية ضد محمد على . وقد قرأ مصطفى رشيد بنفسه مذكرة خسرو باشا إلى السلطان الجديد عبد المجيد (٤٨ ، ص ١٦١) . من هنا كان لمصطفى رشيد أن يثق فيما قاله له بونسونبى بأن الأمر يمس حياته .

بين الدول الأربع (روسيا والنمسا وبروسيا وإنجلترا) ضدها . وحتى يهدئ بونسونبى من قلق مصطفى رشيد بسبب التأخر فى إتخاذ مؤتمر لندن ١٨٤٠ لقرارات ، بيّن له أن بطء الدول الأوروبية لا يشكل أى خطورة على حكومة السلطان ، بل على العكس من ذلك تماماً ، إذ أنه يساعد فى هزيمة محمد على ، فها هو محمد على يعانى من مصاعب فى التصدير لعدة أشهر متوالية . ولو استمر تراجع التصدير أكثر من ذلك لأدى ذلك لفقدان محمد على للسلطة . ووعد بونسونبى مصطفى رشيد أن يتم حل الصراع التركى المصرى وكذلك " المسألة الروسية " ، وكان يعنى بالأخيرة إلغاء معاهدة أونكيار إيسكيليسى . كان بونسونبى يرى أن هذه المعاهدة أخلت بميزان القوى فى أوروبا وأنها هددت النمسا وأعاقت حركة التجارة وسياسة فرنسا وسببت الكثير من المتاعب لإنجلترا (٤٨ ، ص ٣٢٨ – ٣٣١) .

يدل محتوى الخطابين اللذين قدمهما بونسونبى إلى وزير الخارجية التركى أن صاحبهما قد بحث عن كل الحجج الممكنة التى يمكن بواسطتها منع مصطفى رشيد من الدخول فى مفاوضات مع محمد على ، إذ كان يخشى أن تؤدى المفاوضات المباشرة إلى استمرار تأثير روسيا على الإمبراطورية العثمانية وتأثير فرنسا على مصر . وقد تؤدى التنازلات الإقليمية لصالح محمدعلى إلى إضعاف الإمبراطورية العثمانية وهو ما لم تكن تريده إنجلترا .

فى عام ١٨٤٠ اتهم خسرو باشا بعدم تنفيذه لما تقرر من تنظيمات إصلاحية ، علاوة على تقاضيه الرشوة ، وهو ما أدى إلى خلعه من منصبه فى شهر مايو من العام المذكور وأبعاده إلى مدينة رودوستو[1] لمدة عامين (٤٨ ، ص ٢١٨ – ٢٢٣) . ومن المحتمل تماماً أن يكون لنفى خسرو باشا علاقة مباشرة بالصراع الذى احتدم داخل الحكومة بين مؤيدى المفاوضات المباشرة مع محمد على وبين معارضيها . وفى الوقت نفسه قام عملاء إنجلترا بإمداد السوريين بالسلاح وساعدوهم على توسيع التمرد على محمد على (٦٢ ، ص ١٧٨ ، ٩٧ ، ص ١٠١ ، ٧١ ، المجلد ١ ، ص ٣٩٧) . وقد أدى هذا الأمر أيضاً إلى عرقلة المفاوضات المباشرة بين محمد على وبين السلطان وجعل من احتفاظ الباشا المصرى بسوريا أمراً صعباً .

ولما كانت فرنسا هى صاحبة المبادرة فى إجراء المفاوضات المباشرة ، وهو ما قامت به على نحو سرى ، انطلاقاً من رغبتها فى مساعدة مصر ، فقد توصلت الدول

١– رودوستو (تكفور داجى أو تكيرداج) – مدينة وميناء تقع فى الجزء الأوروبى من تركيا فى منطقة فراكيا على البحر الأسود ، مركز الصنجق الذى يحمل نفس الاسم وصنجق فيز فى أيالة أدرنة (١٧٩ ، ص ٧٠) .

الأخرى إلى القرار التالي: الإسراع بإعلان الحرب على محمد على إذا رفض قبول شروط الصلح وذلك منعاً لإمكانية قيام المفاوضات الثنائية المباشرة ، العمل بشكل جماعي مع استبعاد فرنسا . وقد تم تسجيل هذه القرارات فى إتفاقية لندن التى وقّع عليها فى ١٥ يوليو ١٨٤٠ كل من إنجلترا وروسيا والنمسا وبروسيا وتركيا (انظر ٣٤ ، المجلد ١٢ ، ص ١٣٠ - ١٤١ / ٤٠ ، جـ١ ، ص ٦٨٩ - ٦٩٧ ، ٤٣ ، ص ٣٠٥ - ٣١٤ ، ٤٣ ، جـ٢ ، ص ٤١٧ ، ٤٨ ، ص ٣٣١ - ٣٣٥ ، وللإطلاع على تحليل الإتفاقية والوثائق الخاصة بها انظر ٦٣ ، ص ١٢٦) .

كان بالمرستون على يقين أن فرنسا لن تشعل نيران الحرب ضد الدول الأوروبية المتحالفة وأنها ستكتفى بإطلاق صيحات الإنذار .

إخماد انتفاضة محمد على

تعهدت الدول الأوروبية المتحالفة ، طبقاً لإتفاقية لندن ١٨٤٠ ، باستخدام الإجراءات الضرورية لإرغام محمد على على قبول الشروط التى تم عرضها عليه . وبذلك أصبح باستطاعة السلطان قبول مساعدة إنجلترا والنمسا فى البحر المتوسط فى حالة عدم امتثال محمد على ، كما أصبح بإمكانه طلب ما يشاء من قوات من الحلفاء بقدر حاجته ، إذا ما وجَّه محمد على قوات برية بإتجاه إسطنبول . وقد اشتملت إتفاقية لندن على قرار يتعلق بإغلاق المضايق أمام السفن الحربية للدول الأجنبية[1]. وقد وردت فقرة بهذا المعنى فى معاهدة أونكيار إيسكيليسى أيضاً ، لكن مسئولية الحفاظ على هذا القرار أصبحت الآن على عاتق الدول الكبرى (٣ ، ص ٢١١ ، انظر أيضاً ٩٠ ، ص ٢٢٣ ، ١١٦ ، ص ٢٣٩) . كانت روسيا وراء قبول قاعدة إغلاق المضايق ، التى وافق عليها الباب العالى . فى تلك الفترة كان هذا القرار يتفق ومصالح الباب العالى ، إذ أنه وفر له الحماية ، بدرجة معلومة ، من العدوان المحتمل (٢٠٣ ، ص ١٩ ، ٢٠٨ ، ص ٢٠٩) .

بعد الإتفاق الخاص بوسائل إخضاع محمد على ، تم توقيع معاهدة (وضعها السلطان) طرح فيها شروط إخضاع محمد على له . اتفق السلطان على إعطاء محمد على وأحفاده إدارة مصر بصفته والياً ، وحق حكم عكا وجنوب سوريا مدى الحياة .

١- حاول الباب العالى بعد مرور ثلاثين عاماً إلغاء الوصاية على المضايق ، " حتى يصبح سيد بيته " (انظر ١٢٢ ، ص ٢٣٨) .

فإذا لم يوافق محمد على على قبول هذه الشروط خلال عشرة أيام من إبلاغه بقرار المؤتمر ، يمتنع السلطان عن إعطائه حكم عكا مدى الحياة ، فإذا تأخر محمد على عشرة أيام أخرى فإن السلطان لا يترك له عندئذ سوى مصر ليحكمها هو وورثته . وعلى محمد على ، خلال المهلة المحددة (٢٠ يوماً) ، أن يعيد أسطول السلطان ، وأن يصدر هو والمفوض التركى أمراً إلى قواته البرية والبحرية للإنسحاب من الأراضى التى احتلها محمد على .

كان من المفترض أن تحدد الجزية السنوية تبعاً للمناطق التى سيؤول حكمها إلى محمد على ، كما كان من الضرورى أن تطبق المعاهدات وقوانين الإمبراطورية العثمانية على هذه المناطق ، وأن يمارس محمد على سلطاته باسم السلطان بشرط دفع الجزية ، وأن تصبح القوات البرية والبحرية التى يمتلكها محمد على جزءاً من القوات المسلحة للإمبراطورية العثمانية (أنظر ٣٦ ، المجلد ١٢ ، ص ١٣٠ – ١٤١ / ٤٠ ، جـ١ ، ص ٦٨٩ – ٦٩٧ / ٤٢ ، ص ٥ ٢ – ٣١٤ / ٤٣ ، المجلد ٢ ، ص ٤١٧ / ٤٨ ، ص ٣٣١، ٣٣٥ / ٦٣ ، ص ٢٦) .

يتضح لنا من مقارنة شروط إخضاع محمد على للسلطان والتى تم إقرارها فى مؤتمر لندن عام ١٨٤٠ بشروط الإخضاع ، التى طرحها الباب العالى فى الفترة من ١٨٣٢ وحتى ١٨٣٣ أنها متطابقة تقريباً . ومن البديهى أن مبادرة طرح هذه الشروط فى عام ١٨٤٠ قد جاءت على يد الباب العالى ، الذى سعى عام ١٨٣٢ و ١٨٣٣ لنقل حرية التصرف فى الأسطول والجيش والمهمات الحربية لمصر إلى إسطنبول ، ولكى لا تتجاوز صلاحية محمد على حدود الأراضى التابعة له ، وحتى تظل مصر خاضعة للوائح وقوانين الباب العالى . بالإضافة إلى ذلك فقد أراد الباب العالى أن يدير قلاع مصر: الاسكندرية وغيرها ، قادة معينين من قبل الباب العالى ، كما كان متبعاً من قبل . جدير بالذكر أن السفير التركى نامق باشا كان مفوضاً عامى ١٨٣٢ و ١٨٣٣ بالاعتراض بشكل حاسم على إعلان محمد على السلطة على مصر له ولأحفاده من بعده (١٩٩ ، ص ٢٤٤ – ٢٤٥) .

وخلافاً للأعراف الدبلوماسية المتبعة فقد شرعت الدول فى تنفيذ الإتفاقية دون انتظار لاعتمادها (٨٤ ، المجلد ٤ ، ص ٢٤٦) ، ومما دفع بها لاتخاذ إجراءات حاسمة فى هذا الصدد ، التهديد القائم بدخول الباب العالى ومحمد على فى مفاوضات مباشرة .

لقد كان توقيع معاهدة لندن عام ١٨٤٠ دون مشاركة فرنسا بمثابة " واترلو دبلوماسية " لها ، حتى أن الصحف الفرنسية راحت تهدد إنجلترا بالحرب (١٠٠ ، ص ٧١) .

فى الخامس من أغسطس عام ١٨٤٠ أعلن مصطفى رشيد موافقة الباب العالى الكاملة لقرارات معاهدة لندن . وفى نفس الشهر توجه صادق رفعت أفندى مستشار وزارة الخارجية إلى مصر لإعلان واليها باسم السلطان بالقرارات التى تم اتخاذها فى لندن . وفى محاولة منه لكسب أفضل الشروط ، لم يتقدم محمد على بالرد فى الموعد المحدد (٥٣ ، المجلد ٦ ، ص ١١٥ – ١١٧ ، ٦٣ ، ص ١٤٦) ، معتقداً أن فرنسا سوف تدخل الحرب إلى جانبه ومالبث أن أعلن حالة الحصار على الساحل السورى . وفى منتصف أغسطس أعلن شيخ الإسلام فى إجتماع موسع لمجلس الدولة أن محمداً علياً يستحق أشد العقاب . لقد تقرر " ضرورة تنفيذ المعاهدة الموقعة مع الحلفاء ، وأنه لا بديل عن ذلك . وأن كل من يطعن أو يعارض ذلك سوف يعاقب على الفور " (٥٣ ، المجلد ٦ ، ص ١١٦ – ١١٧ ، انظر أيضاً ٤٨ ، ص ٣٣٥ ، ٢٢٩) .

إن هذه الصياغة المتمثلة فى ضرورة البدء فى الأعمال العسكرية ضد محمد على فى اتحاد يضم قوات الدول الأوروبية المتحالفة ، إنما يشير إلى أن الباب العالى اعتبر قبول مساعدة الدول المتحالفة بالذات أمراً غير مرغوب فيه ، بعد أن تحقق التحالف الثنائى بين إنجلترا وتركيا . على أى الأحوال فقد اضطرت حكومة السلطان للاستسلام لهذا الأمر وقبول السير فى هذا الطريق . وكما ذكرنا من قبل ، فإن الباب العالى لم يعد باستطاعته أن يدخل فى صراع ضد محمد على معتمداً على قواه الذاتية بعد الخسائر التى تكبدها فى الجيش والأسطول ، وبعد موت السلطان الدؤوب محمود الثانى . كانت إنجلترا تتهرب من الحرب إلى جانب السلطان وهو ما أفقد الباب العالى أيضاً إمكانية العمل استناداً إلى الإتفاق الثنائى بين إنجلترا وتركيا الذى نجح فى التوصل إليه بعد عدة سنوات .

من المحتمل أن يكون للقرار الذى ذكرناه آنفاً ، والذى اتخذته حكومة السلطان بشأن ضرورة تنفيذ المعاهدة مع الحلفاء ظلال أخرى . إن الطعن فى هذا القرار ومقاومته كان من الممكن أن يأتيا ، سواء من جانب المؤيدين للمفاوضات المباشرة بين محمد على ، أو من جانب المسلمين المتعصبين عموماً . لقد قابل بعض المسلمين هذا التعاون من جانب " الكفار " بالسخرية ، بل أنهم سخروا أيضاً من الاتجاه المعادى لمحمد على " المؤمن " (انظر على سبيل المثال ٢٧ ، ص ١١١ – ٥١١ ، ١٢٤ ، جـ١ ، ص ١٥٠ ، ١٧٣ ، ١٣٢ ، ص ٤٢٨) .

وفى إسطنبول ناقش مصطفى رشيد الوضع الذى تخلف عن هذا القرار مع سفراء الدول المتحالفة وفى المجلس الإستشارى للباب العالى المجتمع فى مقر إقامة شيخ الإسلام . وقد اعترف المشاركون فى الإجتماع أن محمداً علياً لم يلتزم بموعد

الامتثال وأقروا عزله . أصدرت حكومة السلطان قرارا بنقل حاكم مصر مؤقتا ، على نحو رمزى ، لعزت باشا حاكم عكا ، وكان من المفترض ، بناء على قرارات اجتماع لندن ، ضرب الحصار على الشواطئ المصرية بعد شهر من تسلم محمد على شروط المعاهدة ، وذلك فى حالة رفضه لهذه الشروط (٥٣ ، المجلد ٦ ، ص ١١٥ – ١١٧ ، ٦٣ ، ص ١٤٦) ، وذلك بالجهود المشتركة لأساطيل إنجلترا والنمسا . وقد أبلغ مصطفى رشيد سفارات الدول المعنية علماً باقتراح بدء الحصار (٤٨ ، ص ٣٣٥ – ٣٣٨) .

ولما كان قناصل الدول الأوروبية ما يزالون يواصلون اتصالاتهم بمحمد على فى الأسكندرية ، فقد أحاطهم مصطفى رشيد علماً بموعد بدء إجراءات التأديب ضد محمد على واعتبر أن وجودهم أصبح غير ذى ضرورة ، واقترح على السفارات استدعاء قناصلها من المدينة . وقد تلقى سفراء الدول الأوروبية الأربعة فى إسطنبول إخطاراً من مصطفى رشيد يعلمهم فيه بعزل محمد على من منصب الوالى وبدء حصار الشواطئ المصرية والسورية وأسباب اتخاذ هذه القرارات (٤٨ ، ص ٣٣٦ – ٣٣٧) . وقد وصلت إخطارات مماثلة إلى سفراء الدول الأوروبية فى إسطنبول[١]، وكذلك جرى إبلاغ محمد على بقرار السلطان عزله من منصبه عن طريق القائم بالأعمال الذى جاء على باخرة يرافقها الأسطول الإنجليزى ، وهى نفس الباخرة التى غادرت الأسكندرية وعلى متنها قناصل الدول المتحالفة .

وسرعان ما ضرب الأسطولين الإنجليزى والفرنسى المتحدين الحصار على الشاطئ السورى . أما فرنسا التى كانت راغبة عن الدخول فى حرب ضد الدول المتحالفة فقد سحبت أسطولها من البحر المتوسط .

فى الحادى عشر من سبتمبر عام ١٨٤٠ أمطر الكومودور ش. نيبير[٢] بيروت بقنابله وأنزل قواته شمالها . وفى لبنان اشتدت انتفاضة السكان ضد محمد على وسرعان ما شملت سوريا وفلسطين بأكملهما ، وقد قام الإنجليز والنمسويون بتوزيع السلاح والمال على سكان الجبال (١٢٩ ، ص ٦٣ ، ٨٣) .

وفى أكتوبر لقى جيش محمد على هزيمة منكرة قرب بيروت . وفى هذا الوقت

١– جميع الإخطارات المذكورة التى أرسلت للسفراء فى إسطنبول وإلى السفارات فى الخارج والقناصل فى الإسكندرية منشورة فى صحيفة " تقويمى فيكاى " المؤرخة ٧ سبتمبر ١٨٤٠ (٤٨ ، ص ٣٤١).

٢– قاد تشارلز نيبير أسطول البحر المتوسط الإنجليزى عام ١٨٣٩ على قدم المساواة مع الأدميرال ستوبفورد .

تقدم مترنيخ باقتراح إعادة حقوق محمد على فى حكم مصر . وأيدته فى هذا الاقتراح روسيا ، التى كانت تخشى من تصاعد قوة إنجلترا فى الشرق الأوسط . وفى الخامس عشر من أكتوبر عام ١٨٤٠ وجه بالمرستون ، أمام ضغط الحلفاء ، تعليمات جديدة إلى بونسونبى يقترح عليه فيها أن يوصى الباب العالى إعادة محمد على للسلطة بشرط إعلانه الطاعة وإعادته أسطول السلطان وسحب قواته من سوريا وعدن وكريت والمدن " المقدسة " .

وقد أرسلت قيادة الحلفاء الكومودور نيبير إلى الاسكندرية لإبلاغ محمد على بالقرار الجديد (٦٣ ، ص ١٥٤ ، ١٥٥) . وفى منتصف نوفمبر توجه نيبير إلى الاسكندرية لإجبار محمد على على الخضوع لقرارات مؤتمر لندن ١٨٤٠ ، بعد أن يقدم له وعداً لحكم مصر حكماً وراثياً . وفى السابع والعشرين من نوفمبر وقع محمد على على الإتفاق الذى اقترح عليه وأرسل خطاباً إلى السلطان يعرب فيه عن ولائه له .

لم يكن الباب العالى راضياً عن القرار المستقل الذى اتخذه نيبير ، فبدلاً من أن يقوم هذا بإبلاغ محمد على ، إذ به يأخذ على عاتقه مسئولية توقيع محمد على على الإتفاق (٤٨ ، ص ٣٦٣) ، فقد كان الباب العالى يأمل فى إقصاء محمد على نهائياً لأنه تجاوز الموعد الذى حددته قرارات إتفاقية لندن ١٨٤٠ . وفى الثامن من ديسمبر أرسل شكيب أفندى إلى سفراء الدول المتحالفة فى لندن مذكرة السلطان بشأن رفض السلطان تقديم حق حكم محمد على لمصر وراثياً . وعندما كان الساحل السورى فى ديسمبر من عام ١٨٤٠ مليئاً بقوات الحلفاء ، واصل جيش السلطان هجومه ، بينما ظل الباب العالى على رفضه توقيع معاهدة صلح مع محمد على .

كان بالمرستون غير راضٍ أيضاً عن التصرفات التى قام بها نيبير دون إذن ، واتخذ قراراً بعدم التسرع فى إعطاء محمد على الحكم الوراثى نظراً للنجاحات التى كان الحلفاء يحرزونها فى سوريا . وقد قام بالمرستون بإرسال خطاب إلى بونسونبى جاء فيه: " ليس هناك أحد على وجه العموم ، باستثناء السلطان ، بإمكانه إعطاء مثل هذه الضمانات " (الاستشهاد من المرجع ٦٣ ، ص ١٥٥) . وقد طرح الباب العالى على سفراء الدول المتحالفة القرار النهائى لمناقشته . لم تكن حكومة السلطان تثق فى إخلاص محمد على ، ولهذا راحت تعول على مساعدة الحلفاء فى صياغة شروط لإخضاع محمد على وحرمانه من الاستقلال الحقيقى ، وقد تعزله حتى من منصبه .

إجتماعات إسطنبول

فى ديسمبر من عام ١٨٤٠ بدأت فى إسطنبول اجتماعات ممثلى الحكومة العثمانية مع سفراء أوروبا تحت رئاسة مصطفى رشيد لدراسة شروط إخضاع محمد على للسلطان (٤٨ ، ص ٣٤٣) .

تؤكد محاضر الاجتماعات وغيرها من الوثائق التى نشرها د. كاينار أن الثقة التامة قد سادت العلاقات بين وزير خارجية تركيا والسفير الإنجليزى (٤٨ ، ص ٣٢٣). كان موقف بونسونبى أثناء المباحثات متشدداً للغاية تجاه محمد على ، حتى أن مصطفى رشيد والباب العالى اضطرا للبحث إلى حلول معتدلة تجنباً لإثارة سخط باقى المشاركين فى هذه الإجتماعات ، وهم سفراء النمسا وبروسيا وروسيا (٤٨ ، ص ٣٥٠ - ٣٦٣) .

كان أهم سؤال ناقشه السفراء فى اجتماعهم هو ما إذا كان من الممكن أن يصبح محمداً علياً أهلاً للثقة . فى البداية كان مصطفى رشيد ومعه السفير الإنجليزى يتخذان من هذا الأمر موقفاً سلبياً ، أى أنهما كانا يعتزمان عزل محمد على من منصب والى مصر . على أن الضغط الذى مارسه المشاركون الآخرون فى الاجتماع إلى جانب المناخ الدولى بصورة أساسية قد "اضطرهما إلى تغيير عزمهما . وقد أعرب السفير النمسوى عن خوفه من أن يؤدى اتخاذ موقف متشدد تجاه محمد على إلى تجدد الاشتباكات العسكرية . ونتيجة لذلك فقد قرر السفير أن يؤيد رأى السفير الإنجليزى - أيا ما كان هذا الرأى - فيما يتعلق بأهم قضية ، ألا وهى السماح بالحكم الوراثى لمحمد على (٤٨ ، ص ٣٤٥ - ٣٤٩) . وكان سفراء كل من روسيا والنمسا قد أعربا عن عدم رغبتهما فى تصعيد الموقف .

تمت مناقشة محضر إجتماع السفراء الأوروبيين الأربعة فى اجتماع مجلس وزراء الإمبراطورية العثمانية حيث تقرر طرح الثقة فى محمد على وذلك حتى لا يحدث خلاف على الموافقة الجماعية وإهدار ما تم التوصل إليه من نتائج . وقد تمت الإشارة فى محضر الاجتماع إلى أن لورد بالمرستون يرى أن تكون هناك ثقة فى محمد على وإعلان ولائه ، على أن إعطاء محمد على حكم مصر وراثياً ينبغى أن تصاحبه بعض الشروط المفيدة للإمبراطورية العثمانية " (٤٨ ، ص ٣٥٢ - ٣٥٣) .

وقد تم إرسال مفوضين أتراك إلى مصر يحملون إلى محمد على إخطاراً بشأن القرار الذى اتخذه مجلس الوزراء ، وعلى الفور قام محمد على فى ١١ يناير ١٨٤١ (١٢٤ ، جـ٢ ، ص ٤٩) بإعادة أسطول السلطان الذى كان موجوداً فى مصر منذ

الرابع من يوليو ١٨٣٩ ، كما أرسل خطاباً جديداً يعرب فيه عن إخلاصه لحكومة السلطان . وقد أبلغ محمد على الموظفين الموجودين فى الأراضى التى أعيدت إلى السلطان (فى سوريا وكيليكيا والجزيرة العربية وكريت) كتابة ولائه لحكومة السلطان وكان من نتائج ذلك تحرير المناطق بناء على طلب السلطان (٤٨ ، ص ٣٥٧ – ٣٥٨) . وفى الثلاثين من يناير عام ١٨٤١ تقدمت الدول المتحالفة مرة أخرى إلى السلطان باقتراح إعادة محمد على إلى منصب والى مصر (٥٣ ، المجلد ٦ ، ص ١٢٠ ، ٦٣ ، ص ١٧٠ – ١٧١) ، فى محاولة لتفادى اندلاع الحرب مع فرنسا .

أما المسألة الثانية والتى جرت مناقشتها فى اجتماع السفراء الأوروبيين والتى طرحت بعد تسليم محمد على الأسطول للسلطان ، فقد كانت تتعلق بشروط إعطاء محمد على الحق فى حكم مصر وراثياً . وقد أصر بونسونبى على أن تكون هناك شروط صارمة مصاحبة لحق الحكم الوراثى من شأنها أن تخضع محمداً علياً خضوعاً كاملاً للباب العالى . وذكر بونسونبى أن المال قد أتاح لمحمد على أن يعلو علواً كبيراً لدرجة أن إخضاعه تطلب جهداً عظيماً وأريقت من أجله دماء كثيرة . ولهذا فإن من المستحيل أن توضع فى حوزته مرة أخرى ثروات ليس له حق فيها . وأكد السفير الإنجليزى أن معاهدة الدول المتحالفة قد أجبرت محمداً علياً على حل النزاع سلمياً وإن كان يفضل عليه الحرب . وقد اضطر الآن بعد هزيمته أن يخضع للسلطان دون أى شروط . كان بونسونبى يأمل أن تكبل هذه الشروط الصارمة من سلطة محمد على ، فإذا ما رفض الانصياع لها فإن من الضرورى عندئذ حرمانه من السلطة نهائياً .

حظت قيمة الجزية التى كان على مصر دفعها للباب العالى وكذلك وسيلة جبايتها باهتمام كبير إبان المفاوضات . وقد أشار بونسونبى إلى أن محمداً علياً كان يحصل سنوياً على ٢٥٠ ٨٢٧ ١٢ فرنكاً سنوياً (ما يعادل ١٠٠ ألف كيس) من جراء ابتزازه غير الشرعى لأموال المصريين ، وحتى يتم حرمانه من هذه العائدات إقترح بونسونبى إجبار محمد على على تنفيذ بنود إتفاقية ١٨٣٨ التجارية ، وهذا من شأنه أن يؤدى إلى إلغاء نظام الاحتكار فى مصر ، وهو المصدر الرئيسى لثروة محمد على . وأوصى بونسونبى بأن يتم تحصيل الضرائب عن طريق الدفتردار وموظفى حكومة الباب العالى (٤٨ ، ص ٣٥٨ ، ٣٦٢ ، ٢٧٨) . واقترح أيضاً تخفيض عدد القوات المصرية وحرمان محمد على من حق تعيين كبار الضباط فى الجيش ، ليجعل من المستحيل عليه مستقبلاً تجديد أعماله العدوانية ضد السلطان (٤٨ ، ص ٣٦٤) . فى فبراير عام ١٨٤١ وصلت المفاوضات إلى ذروتها ، وأشار السفراء خلالها إلى ضرورة تحديد مبلغ معين للجزية (٤٨ ، ص ٣٧٢) ، وقد كان من المقرر مناقشة هذا القرار فى مجلس وزراء الإمبراطورية العثمانية واعتماده من السلطان .

تردد مصطفى رشيد فى اتخاذ قرار نهائى فى هذا الشأن ، إذ تنبأ بأن محمداً علياً لن يقبل بحرمانه من حق التصرف فى أموال مصر ، وعندئذ لن تكون لدى الباب العالى أى إمكانية على إجباره على الدفع دون مساعدة من الدول الأوروبية ، الأمر الذى يتوقف برمته على تنفيذ بنود معاهدة لندن ١٨٤٠ .

وقد لخص مصطفى رشيد شكوكه فى التقرير الذى رفعه للسلطان فى فبراير ١٨٤١ (٤٨ ، ص ٣٧٤ - ٣٧٩) حيث كتب يقول : إن رأى بونسونبى بشأن إرسال دفتردار الباب العالى إلى مصر ، أمر قد لا يوافق عليه السفراء الآخرون ، وإن تنفيذ هذا البند سوف يواجه بصعوبات جمة . ولما كان مصطفى رشيد يرى أن رفض اقتراح بونسونبى قد يبدو مجافياً للذوق ، فقد اقترح أن ترفق وزارة الخارجية فى ردها تفسيراً مفاده أن " اقتراح السفير الإنجيزى مفيد ، ولكنه يستند بلا شك على حسن النية فقط " ، أما نص المعاهدة التى عقدت فى لندن ، فقد اشتمل بوضوح على أن إدارة الشئون المالية لمصر أمر من اختصاص محمد على ، وبطبيعة الحال لم يكن هناك مجال للإصرار على القرار الآخر للباب العالى . على أنه إذا اكتشف السفير الإنجليزى بنفسه مع مرور الوقت أموراً مواتية بالنسبة لاقتراحه ، منها أن يرفض محمد على الإقرار بالمعاهدة المعقودة ، أو إذا ما نجح هو فى إقناع السفراء الثلاثة الآخرين بإقتراحه ، أو لو ظهرت لدى الباب العالى إدعاءات ما ضد مصر فى هذا الصدد ، فإن الباب العالى عندئذ سوف يستغل اقتراح بونسونبى . وأشار مصطفى رشيد إلى أن توقف حل المسألة عند شكل جباية الجزية من مصر من شأنه أن يعرقل قضية التسوية بأكملها .

وفى وقت لاحق أعلن مصطفى رشيد وجهة نظر السفير النمسوى شتيورمر . وكان الأخير قد أكد أن السلام الذى جاء الآن على أسنة الرماح يهدد الجميع ، وأن فرنسا لن تضع سلاحها ما دامت شروط تسوية الأزمة لم تعلن بالكامل ، إن البطء فى التوصل إلى حل لبعض الشروط لا يعنى - فى رأى شتيورمر - الإسراع فى حل المشكلة بأسرها ، فهناك احتمال أن لا ترضى فرنسا عن القرارات التى ستتخذ مستقبلا وأشار شتيورمر أيضا إلى أنه ما لم تعلن الشروط الناقصة رسمياً باسم السلطان ، وما لم تنسحب قوات الدول المتحالفة ، البرية والبحرية ، من سوريا ، فإن من المتوقع أن تظهر بعض الصعوبات فى إجبار باشا مصر على قبول الشروط التى تم أعدادها .

وقد أعلن مصطفى رشيد أيضاً أن السفارة الروسية تؤكد أن البطء فى قضية التسوية أمر خطير - وأكد السفير التركى أن هناك فى النهاية رأيان: السفير الإنجليزى بونسونبى ويقف إلى جانب البطء والتروى ، وسفراء النمسا وروسيا وبروسيا

وهؤلاء يناصرون اتخاذ قرار سريع . إن مسئولية إجبار محمد على على قبول دفتر دار الباب العالى تقع على كاهل إنجلترا وحدها ، إذ أن الدول الأخرى قد تنحت عنها . أما فرنسا فما تزال شاكية السلاح ، مستعدة لدخول الحرب ، وما تزال تسعى لإرغام إنجلترا على وضع هذا الأمر فى اعتبارها . كما أن استعراض القوى أمام محمد على لم يعد أمراً مقبولاً .

وفى الختام يقترح مصطفى رشيد البقاء على الشكل القديم لجباية الجزية طوال حياة محمد على . كما يقترح كذلك تحديد مبلغ معلوم للجزية يتم دفعه لمدة خمسة أعوام بانتهائها يتقرر من جديد النظر فى الأمر وتحديد قيمة الجزية التى تتناسب عندئذ والقدرة المالية لمصر . افترض مصطفى رشيد أن تكون القيمة السنوية للجزية طبقاً للدخل ١٠٠ ألف كيس . ولما كان مصطفى رشيد يدرك أن المبلغ يمكن أن يكون مبالغاً فيه ومن ثم يتعرض للتخفيض ، فقد رأى ألا يتم ذكره فى الفرمان السلطانى . أما إذا تمت الموافقة فيكتب فى التعليمات " وكما توقع مصطفى رشيد فقد طالب محمد على بتخفيض الجزية التى تحددت فى البداية بثمانين ألف كيس (٤٨ ، ص ٣٨٠) " .

وقد حدد مصطفى رشيد العدد الضرورى للقوات فى مصر بثمانية عشر ألف فرد. وكتب مصطفى رشيد يقول إن هذه الوحدات سوف تخدم فى مصر ويمكن للباب العالى استدعاءها إذا ما دعت الحاجة ، ويتولى السرعسكر مراقبة هذه الوحدات .

كان تأخر صدور القرار النهائى الخاص بالصراع المصرى يعرقل انضمام فرنسا إلى المعاهدة الأوروبية المشتركة ، على الرغم من أن فرنسا أعربت عن استعدادها للتوقيع على المعاهدة الخاصة بالمضايق ، وذلك بعد تقاعد رئيس وزراءها تيسير فى أكتوبر عام ١٨٤٠ . ولهذا السبب تجددت فى لندن فى يناير ١٨٤١ اجتماعات الدول الكبرى بخصوص المسألة الشرقية (وعلى مستوى يفوق مستوى اجتماعات إسطنبول)، وقد توصلت الدول المشاركة إلى رأى موحد فيما يخص القضايا الجدلية حول حكم مصر[١] . آنذاك كان شكيب أفندى يمثل تركيا فى لندن .

انتهت المفاوضات فى التاسع والعشرين من مارس ١٨٤١ . وبمقتضى خطى شريف السلطان قدم محمد على عدداً من التنازلات: تحدد انتقال السلطة بالوراثة لأكبر الذكور ، يحق لمحمد على تعيين الضباط حتى رتبة العقيد ، تحدددت قيمة مبلغ الجزية بالإتفاق الثنائى . وتبعاً لشهادة د. ج. روزين بلغت الجزية ٣٠ مليون قرشاً أى ما يعادل ٤٠ ألف كيس (١٢٤ ، جـ٢ ، ص ٥٠) . وهو نفس المبلغ الذى ذكره إ. ب.

١- لمزيد من التفاصيل حول اتفاقية لندن الثانية ١٨٤١ انظر (٦٣ ، ص ١٥٩ – ١٨٧) .

شابوليو (١٢٣ ، ص ٨٩) . بينما أورد إ. كاراموروسال رقماً آخر هو ٦٠ ألف كيس . وهو ما يمثل ربع إجمالى عائدات مصر (٢١٢ ، ص ١٧٣) .

أعلن محمد على نفسه والياً عن السلطان وأصبح حاكماً على مصر فقط ، وقام بإعادة المناطق الأخرى . تقلص جيشه إلى ١٨ ألف جندى يخضعون للسلطة العليا للباب العالى . أصبح للسلطان حق تعيين الرتب العسكرية العليا ولم يعد محمد على يملك حق بناء السفن الحربية .

نتائج نشاط الدبلوماسية العثمانية فى فترة الصراع

على هذا النحو ونتيجة للصراع الدبلوماسى الممتد (الذى كانت الحرب التى خاضها جيش الحلفاء ضد محمد على من ١٨٤٠ إلى ١٨٤١ امتداداً لها) انتهى الصراع التركى المصرى بانتصار السلطان . لم يكن لهزيمة جيش السلطان على يد قوات محمد على (فى يونيو ١٨٣٩) أى انعكاس على نتائج القرارات الدبلوماسية . لقد حصل محمد على على حق الوراثة لأسرته فى حكم مصر ، ولكن بالشروط التى عرضها عليه السلطان عدة مرات من قبل ورفضها محمد على فى حينه . بقت مصر فى نطاق الإمبراطورية العثمانية ، لكن حدود سلطة الحكم الذاتى لها تقلصت بشكل ملحوظ .

كان دور الدبلوماسية التركية فى فترة الصراع الذى امتد عدة سنوات من أجل الوصول إلى هذا الحل دوراً بارزاً . كان هناك اتجاهين داخل الحكومة ، الأول وهو لم يدرس بعد دراسة كافية ، وكان يميل إلى التحالف مع روسيا ويرتبط بمعاهدة أونكيار إيسكيليسى . وكان أشهر ممثليه خسرو باشا وأحمد فوزى باشا وعاكف باشا .

لقد أتاح التحالف الروسى التركى دعم الوضع الراهن فى العلاقات مع محمد على وهيأ الفرصة للمفاوضات المباشرة معه . من المحتمل أن يكون أنصار التوجه الروسى قد عولوا على مساعدة أكثر فعالية من جانب روسيا ، وحيث إن روسيا لم تقدم هذه المساعدة ، سواء بسبب معارضة دول أوروبا الغربية ، أو بسبب عدم اهتمامها بتقوية الإمبراطورية العثمانية ، فقد نجح خصوم التوجه الروسى فى الانتصار على أنصار هذا التوجه .

كان مصطفى رشيد هو الروح الملهمة للاتجاه الثانى داخل حكومة السلطان ، وهذا الإتجاه هو الذى اختار التوجه الإنجليزى ، ونجح أنصاره فى عقد التحالف

الإنجليزى التركى الذى أخذ منحى هجومياً ضد محمد على ، كما نجح فى تحييد فرنسا (أو أضعف من تأييدها لمحمد على) ، ثم رفض التوجه الروسى بداية من النصف الثانى للثلاثينيات . لقد وقفت الإلتزامات الدبلوماسية لإنجلترا ، إلى جانب معارضة كل من فرنسا وروسيا ، حائلاً فى طريق قيام التحالف الإنجليزى التركى ، ولهذا لم يكن من السهل على الدبلوماسية التركية أن تنجز المهام التى وضعتها أمامها.

إن كون الباب العالى على امتداد الثلاثينيات لم يستجب لرغبة دول أوروبا الغربية، ولم يعقد معها معاهدة جماعية على غرار معاهدة أونكيار إيسكيليسى ، قد شدد من المنافسة بين هذه الدول وبين روسيا ، مما أدى فى النهاية إلى إعادة النظر فى معاهدة كوتاهية .

لقد كان من نتائج العلاقات الودية القائمة بين الباب العالى وروسيا ، وهى العلاقات التى كانت تثير قلق أوروبا الغربية ، أن دفعت إنجلترا إلى تأييد السلطان ضد محمد على بشكل أكثر فعالية مما قامت به روسيا . أما موقف فرنسا السلبى من معاهدة أونكيار إيسكيليسى فلم يسمح لها بمساعدة مساعى محمد على فى الحصول على الاستقلال .

وعلى الرغم من أن إنجلترا بدءاً من النصف الثانى من الثلاثينيات كانت قد حزمت أمرها على تأييد السلطان ، لا محمد على ، فقد كان على الدبلوماسية التركية أن تبذل جهوداً جبارة لإنشاء علاقة ثقة بين الدولتين وأن توعز لإنجلترا أن مساعدتها للسلطان سوف تحقق لها ما ترجوه من فائدة . وكان سبيل تركيا لتحقيق ذلك هو التنازل لصالح التجارة الإنجليزية عام ١٨٣٨ ، ورفض طلب المساعدة من روسيا .

لقد نجحت الدبلوماسية التركية فى تحييد فرنسا فى الصراع التركى المصرى مستغلة فى ذلك التناقضات الفرنسية الروسية والفرنسية الإنجليزية . فقد استطاع الدبلوماسيون الأتراك إبان المباحثات التى جرت فى كل من لندن وإسطنبول فى الفترة من ١٨٣٩ وحتى ١٨٤١ وعن طريق علاقاتهم بإنجلترا الوقوف ضد المطالب الفرنسية المؤيدة لمزاعم محمد على . وفى اللحظة الحاسمة التى قمع التحالف الأوروبى فيها قوات محمد على عام ١٨٤٠ ، اضطرت فرنسا للتخلى عن دعم مصر عسكرياً . وقد أسهمت سياسات محمد على الداخلية والخارجية أيضاً فى هزيمته . كان محمد على ينتهج سياسة إصلاحية تعسفية لصالح الطبقة الإجتماعية الجديدة . وفى السياسة الخارجية أقترن الصراع ضد السيادة التركية والسياسة الإستعمارية للدول الأوروبية مع النزعات التوسعية . " لم ينجح محمد على فى إقامة علاقات ودية مع السكان المحليين " سواء فى الجزيرة العربية أو فى السودان أو سوريا (١٠٨ ، ص ١٨٦)

على أن انتصار السلطان على محمد على لم يكن انتصاراً كاملاً ، ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى أنه تحقق بمساعدة حلفاء ، وهو ما يؤكد الضعف الداخلى للدولة .

وبعد أن أقرت الدول الأوروبية بأسرها معاهدة لندن عام ١٨٤٠ ، قامت كل من إنجلترا وبروسيا وروسيا وفرنسا والإمبراطورية العثمانية بتوقيع معاهدة لندن بشأن المضايق وذلك فى ١٣ يوليو عام ١٨٤١ . وفى هذه المعاهدة " قررت دول أوروبا بالإجماع ، بناء على دعم السلطان ، الاعتراف بالقانون القديم للإمبراطورية العثمانية الذى يقضى بإغلاق مضيقى الدردنيل والبوسفور أمام السفن الحربية الأجنبية ، ما دام الباب العالى فى حالة سلام " .

على الرغم من أن وجود ضمانات للوحدة ، يعد فى حد ذاته دليلاً على ضعف الدولة التى وضعت من أجلها الضمانات ، وهى ضمانات لم تكن معلنة صراحة ، لكنها نالت اعترافاً رسمياً واعتبرت قاعدة تسترشد بها الدول الأوروبية (١١٦ ، ص ٢٤٢ ، انظر أيضاً ١٦٩ ، ص ٤٥٩) .

لم يكن وضع الإمبراطورية العثمانية بعد توقيع معاهدة لندن بشأن المضايق وضعاً متيناً ، فالإمبراطورية لم يكن بمقدورها ، اعتماداً على قواها الذاتية وحدها ، حماية أراضيها .

إضافة إلى ذلك فإن نشاط الدبلوماسية التركية فى فترة الصراع التركى المصرى يمكن اعتباره نشاطاً حالفه النجاح ، إذا ما وضعنا فى اعتبارنا أن نتائجه تناسبت والإمكانات الحقيقية للدولة .

الفصل السادس

العلاقات التركية اليونانية

ما أن انتهت الأزمة التركية المصرية ، حتى ظهرت أمام الحكومة العثمانية مشكلات جديدة تتعلق بعلاقاتها الدولية . .

فى الواحد والثلاثين من مارس عام ١٨٤١ تم عزل مصطفى رشيد باشا من السلطة ، وهو الذى كان مثابة " روح الإدارة " إبان فترة تسوية الأزمة (١٢٤ ، جـ٢ ، ص ٣٢) . وتعدد المصادر التى ذكرناها آنفاً أسبابا مختلفة لعزله . لكن الذى لا شك فيه أن السبب الرئيسى يتلخص فى أن السلطان والمقربون منه رأوا ، بعد حل المشكلة المصرية ، أن من الممكن السير قدماً دون الإستناد إلى شخصية لها كل هذا الثقل فى الدوائر الدبلوماسية ، شخصية مصطفى رشيد ، المبادر والقائد الأعلى لسياسة الإصلاحات ، التى بدأ بها منذ عام ١٨٣٩ عصر جديد ، والذى جعل الدخول الفعال للبلاد فى النظام الرأسمالى الدولى الهدف الموضوعى لهذه الإصلاحات .

ومن الجائز أن يكون عدم ترحيب مترنيخ بالمباحثات الطويلة التى امتدت بين مصطفى رشيد وسفراء الدول الأوروبية فى إسطنبول ، بشأن شروط التسوية التركية المصرية ، واحداً من مبررات تقاعد رشيد ، كما أشارت إلى ذلك كثير من المراجع التاريخية (٧١ ، المجلد ١ ، ص ٤١٣ / ٢٠٢ ، ص ١٣ / ٢٠٣ ، ص ١٦ / ٢٠٧ ، ص ٧٠٢ / ٤٨ ، ص ٢ ، ٢٣٨ - ٣٨٣) . وقد يرجع الأمر إلى الخلاف الذى وقع عند مناقشة القانون التجارى الجديد والذى رأى فيه بعض أعضاء المجلس ما يخالف الشريعة الإسلامية (١١٠ ، ص ١٢٨ / ١٥١ ، ص ٢٠١) .

وفى يوليو عام ١٨٤١ يعود مصطفى رشيد إلى نشاطه الدبلوماسى بعد أن تم تعيينه سفيراً فى باريس . وقد ظل يشغل هذا المنصب (بإستثناء فترة قصيرة من عام ١٨٤٣) حتى نهاية عام ١٨٤٥ . ويتبين لنا بالرجوع إلى التعليمات الدبلوماسية التى أصدرتها إليه حكومة السلطان (٤٨ ، ص ٣٩٢ - ٣٩٣ ، ٤٩٢) إلى أى حد كان مصطفى رشيد مطلعاً على المشكلات الداخلية والخارجية للإمبراطورية العثمانية ، وكذلك

على كل ما يخص الشئون الأوروبية ، حتى أنه لم يكن بحاجة إطلاقاً لأى تعليمات مفصلة . وكان التوجه الرئيسى لنشاطه مجدداً ببذل جهده ، باعتباره سفيراً ، لبعث وتقوية التحالف الإنجليزى الفرنسى ، بعد ما لوحظ أن بعض الخلافات قد دبت بين إنجلترا وفرنسا منذ فترة حول عدد من قضايا السياسة الدولية (تمت الإشارة إلى هذه الخلافات فى التعليمات) وأن هذه الخلافات شديدة الضرر على الامبراطورية العثمانية .

ويلى الحديث عن مضمون هذا الجانب من التعليمات فى سياق الخلافات التى وقعت منذ فترة غير بعيدة بين إنجلترا وفرنسا بسبب الصراع التركى المصرى ، والمخاوف التى انتابت الباب العالى من جراء حدوث تقارب سواء بين إنجلترا وروسيا ، أو بين روسيا وفرنسا .

ويتعلق الجانب الآخر من التعليمات التيارات المتحمسة التى سادت فرنسا آنذاك ، ويتناول هذا الجانب كيف أن بعض الفرنسيين رأوا ضرورة تخليص الرعايا المسيحيين من سلطات الإمبراطورية العثمانية، وكيف أنشئت فى باريس جمعية خاصة لتحقيق هذا الغرض ، وأن بعض أعضاء هذه الجمعية يشغلون مقاعد فى البرلمان الفرنسى . بل ان جمعية أخرى قد أنشئت فى لندن على غرارها . وقد صدرت الأوامر إلى السفير أن يتولى متابعة نشاط هاتين الجمعيتين ، وأن يعمل جاهداً على الحيلولة دون امتداد أثرها الضار على الإمبراطورية العثمانية إذا ما نجحتا فى استعداء الرأى العام الأوروبى على الإمبراطورية العثمانية .

وأشارت التعليمات بعد ذلك إلى أن إخماد انتفاضة كريت[1] كان من أسباب يقظة العقول فى اليونان ، وأن شائعات ذاعت تقول إن إجراءات يتم اتخاذها لتشجيع المتمردين اليونانيين فى الإمبراطورية العثمانية .

وهكذا نرى أن مضمون هذه الوثيقة (التعليمات) يشير إلى أن هناك قضيتين كانتا تثيران قلق الباب العالى بعد تسوية الصراع التركى المصرى وهما: الحفاظ على متانة الرابطة بين إنجلترا وفرنسا باعتبارهما عنصر توازن فى مواجهة التحالف القائم بين النمسا وروسيا وبروسيا ، ثم الخلافات التركية اليونانية (٢٠٢ ، ص ١٤١) إضافة إلى موقف فرنسا من القضيتين .

١- لم تتم الإشارة إلى تاريخ هذه الإنتفاضة . ويبدو أن الحديث هنا كان يدور حول إنتفاضة سكان كريت التى وقعت فى عام ١٨٤١ ، وكان السبب وراءها نقل إدارة الجزيرة من محمد على إلى الباب العالى . وقد طالب سكان الجزيرة اليونانيين ، الذين شاركوا فى النضال من أجل استقلال اليونان الانضمام إلى اليونان (أنظر ١٢٤ ، جـ٢ ، ص ٥٣ - ٥٥) .

فى عام ١٨٣٤ فرضت قضية العلاقات الدبلوماسية بين الإمبراطورية العثمانية واليونان نفسها على سياسة الدول الكبرى قريبة الصلة بالخلافات التركية اليونانية (١٢٤ ، جـ١ ، ص ٢١٧ – ٢٢٣) . وفى فترة النشاط الدبلوماسى لمصطفى رشيد فى باريس من عام ١٨٤١ وحتى ١٨٤٥ ، لوحظت نفس الإتجاهات التى شاهدنا مثلها إبان الصراع التركى المصرى ، فقد قامت الدول الأوروبية بدور كبير لفرض سياسة مناوئة لروسيا فى اليونان ، وقد تجاوز هذا الدور التنافس بين هذه الدول بعضها ضد بعض .

لقد كانت التناقضات القائمة بين الدول الكبرى تتيح للدبلوماسية التركية أن تمارس ضغوطاً على محاولات الدولة اليونانية الفتية ضم الأراضى المأهولة بالسكان اليونانيين والتى ظلت ضمن نطاق الإمبراطورية العثمانية .

وقد سارعت الحكومة التركية أيضاً إلى إجراء مناورات سياسية محدودة فعلى سبيل المثال ، تحاشى الباب العالى الصراعات التى من شأنها أن تؤدى إلى خلافات حادة بينه وبين فرنسا (على الرغم من اعتراضه على سياسة فرنسا فى تونس) ، وذلك بهدف المحافظة على تأييد فرنسا له فى صراعه ضد اليونان فى أربعينيات القرن التاسع عشر (٤٨ ، ص ٥٢٨ – ٥٣٣ ، ٥٣٧ ، ٥٤٠ – ٥٤١ ، ٥٤٣) .

نجحت الدبلوماسية التركية أثناء صراعها مع اليونان فى أربعينيات وخمسينيات القرن التاسع عشر فى الحفاظ على الحدود الإقليمية الفاصلة بين البلاد آنذاك .

كانت فرنسا تؤيد اليونان ولكن بحماس يقل كثيراً عن تأييدها لمحمد على ، ومن الواضح أن فرنسا لم تكن تعتزم مد اليونان بأى دعم عسكرى أو تسمح بنشوب حرب بين تركيا واليونان[١]. وفى اليونان ذاتها ظهرت تيارات قوية مؤيدة لفرنسا . وبعد انتفاضة الثورة فى اليونان عام ١٨٤٣ " أنتصر أصحاب التوجه الفرنسى على أصحاب التوجه الإنجليزى بفضل رفعهم لراية الهلينية " (١٣٢ ، ص ٥٦٥) . واعتبرت حكومة نيكولاى الأول أن " الموجة الثورية قد ارتفعت فى اليونان وأنها سوف تطيح بالنظام القائم للدولة ... إنها مؤامرة يمكنها أن تضرم النيران فى الشرق بأسره " (١٣ ، ص ٥٦٥ – ٥٦٦)[٢]. ولهذا فقد توقفت تماماً عن تأييد الطموحات اليونانية.

تشير التقارير الدبلوماسية التى رفعها مصطفى رشيد من باريس فى الفترة من

١– وقفت القوات العسكرية لدول أوروبا الغربية ، بما فيها فرنسا ، ضد رغبة اليونان فى استغلال حرب القرم الدائرة آنذاك لتوسيع أراضيها .

٢– يؤكد س. س. تاتيشيف فى كتابه " السياسة الخارجية للإمبراطور نيكولاى الأول " " أن الإنقلاب الذى حدث فى أثينا ليلة الثالث من سبتمبر عام ١٨٤٣ أخرج اليونان نهائياً من دائرة نفوذنا " (١٣٢ ، ص ٥٦٤) .

١٨٤١ وحتى ١٨٤٥ إلى أن الحكومة الفرنسية سعت إلى إجراء مصالحة بين الأتراك واليونانيين ، عن طريق إقناع الأتراك بأن الجمعيات ذات التوجه القومى فى اليونان لا تلقى تأييداً من جانب الحكومة اليونانية . وفى الأيام الأولى من وصوله إلى باريس فى نوفمبر عام ١٨٤١ ، أجرى مصطفى رشيد مباحثات مع وزير الخارجية الفرنسى ف. جيزو حول مشكلات العلاقات التركية اليونانية . طلبت تركيا من اليونان تعويضات مقابل بقاء الأوقاف التى ظلت باقية فوق الأراضى اليونانية ، وتتمثل فى العقارات التى كان يمتلكها مواطنون أتراك انتقلوا للعيش فى مناطق أخرى من الإمبراطورية . وقد أبلغ جيزو نظيره التركى أن فرنسا سوف تعترف فى هذه الحالة بالحقوق التركية . ومن الأمور التى أثارت الخلافات أيضاً ، شروط إتفاقية التجارة التركية اليونانية التى كانت المباحثات بشأن عقدها تدور آنذاك ، وقيام اليونان بإثارة انتفاضة سكان جزيرة كريت من اليونانيين وغيرهم فى الأقاليم الأخرى للإمبراطورية العثمانية ، وهو ما كان يسبب قلقاً للإمبراطورية .

ترجع الخلافات حول الإتفاقية التجارية إلى أن اليونان طالبت الحكومة التركية بإعطاء اليونانيين الذين يعيشون فى الإمبراطورية العثمانية نفس المزايا التى يتمتع بها رعايا الدول الأوروبية الأخرى . وفى الوقت نفسه طالبت اليونان باحتفاظ عمالها من أصحاب الحرف العاملين فى الإمبراطورية العثمانية بإمكانية استخدام الورش الموجودة . لكن الباب العالى لم يوافق على ذلك . كان حجم اليونانيين الذين يعيشون فى الإمبراطورية ويعدون رعايا يونانيين كبيراً للغاية ، وكانت الموافقة على الشروط المذكورة تعنى إمكانية خلق مستوطنات يونانية مستقلة على أراضى الإمبراطورية وهو ما كان يشكل مصدراً لقلق حكومة السلطان . من ناحية أخرى فإن موافقة السلطان ، كان من الممكن أن تقنع اليونانيين " الخونة " (من وجهة نظر الباب العالى) فى وضع أفضل مقارنة باليونانيين الذين احتفظوا بجنسيتهم العثمانية (١٢٤ ، جـ١ – ص ٢٢١ – ٢٢٣ ، جـ ٢ ، ص ١١٢ – ١٢٠ / ٤٨ ، ص ٤٩٨ – ٥٠٠) .

بدأت المفاوضات حول شروط المعاهدة التجارية بين تركيا واليونان وكذلك بشأن رفع التعويضات مقابل الأملاك التى تركها الأتراك فى الثلاثينيات واستمرت حتى الأربعينيات (١٢٤ ، جـ١ ، ص ٢٢١ – ٢٢٣ ، جـ٢ ، ص ١١٢ – ١٢٠ ، ٤٨ ، ص ٤٩٢ – ٥٠٠) ، وقد قام أ. مافروكرداتو ، الذى عين فى الثامن عشر من فبراير عام ١٨٤٢ سفيراً لليونان لدى إسطنبول[1] بدور هام فى هذه المفاوضات (٤٨ ، ص ٤٩٧)

١– الكسندر مافروكورداتو (١٧٩١ – ١٨٦٥) – من أبرز المشاركين فى الثورة اليونانية . شغل منذ عام ١٨٣٢ منصب نائب رئيس المجلس الوطنى ، كما شغل منصب الوزير عدة مرات وكان مفوضاً لدى كل من ميونيخ وبرلين ولندن وإسطنبول وباريس . وفى عام ١٨٥٤ ترأس الحكومة اليونانية .

، وقد نجح كانينج سفير إنجلترا لدى تركيا فى التوفيق بين اليونان والباب العالى . وقد اعتبر لويس فيليب الأول ملك فرنسا ومعه جيزو وزير خارجيته ، أن عقد الإتفاقية التجارية بين الدولتين يتفق ومصالح فرنسا (٤٨ ، ص ٤٩٨ – ٥٠٠) . وقد حاول لويس فيليب فى حديث له مع مصطفى رشيد فى أبريل عام ١٨٤٢ استمالة السفير التركى لتقديم بعض التنازلات بخصوص مسألة وضع الأتراك فى الإمبراطورية العثمانية (٤٨ ، ص ٢٩٨) .

على أن الدولتين لم ينجحا فى تجاوز الخلافات بينهما فى هذا الشأن ، ومن ثم لم تعقد الإتفاقية التجارية بين اليونان وتركيا .

وفى ديسمبر عام ١٨٤١ أكد جيزو لمصطفى رشيد أن الدول الكبرى لا تؤيد مساعى اليونان فى توسيع حدودها (٤٨ ، ص ٤٩٢ – ٤٩٣) . على أن مصطفى رشيد ، الذى كان على دراية بالمنافسة المحتدمة بين هذه الدول على اليونان ، ظل على مخاوفه فى أن لا يدوم هذا الإتفاق . ولهذا فقد استمر يتابع باهتمام سياسة فرنسا تجاه هذه القضية .

يذكر مصطفى رشيد فى التقرير الذى رفعه إلى الباب العالى والمؤرخ يناير ١٨٤٢ ، أن أياً من الدول الكبرى ، التى تسعى للتوصل إلى تسوية سلمية للصراعات الدولية ، لا تفكر فى الوقت الراهن فى عقد تحالف مع اليونان فالأخيرة تقع الآن تحت وصاية مشتركة لثلاث دول (روسيا وفرنسا وإنجلترا) ، وأن أى علاقة أكثر قرباً يمكن أن تنشأ بين إحدى هذه الدول وبين اليونان ، ربما تشعل المنافسة لدى الدول الأخرى ، وهو ما قد يشكل سبباً لمزيد من الخلافات السياسية (٤٨ ، ص ٤٩٥) .

وفى عام ١٨٤٢ ساءت من جديد العلاقات التركية اليونانية . فقد تبين أن هناك عضوين منتخبين فى البرلمان اليونانى تعود أصولهم إلى جزيرة بسار Ebsare، التى ما تزال خاضعة للإمبراطورية وبناء على هذه الحقيقة قامت الحكومة اليونانية بإدخال تعديلات على مواد القانون اليونانى تسمح بانتخاب اليونانيين ، الذين يعيشون على أراضى الإمبراطورية العثمانية ، للبرلمان اليونانى . وقد أعتبر الباب العالى هذه الإجراءات إدعاء من اليونان فى أراضى بسار (٤٨ ، ص ٥٠٢ – ٥٠٤) ورأت ضرورة إتخاذ إجراءات مناسبة . أرسل الباب العالى بالتعليمات اللازمة لسفراءه لدى لندن وباريس . وقد أعرب كوستاكى السفير التركى لدى اليونان عن احتجاجه على الحكومة اليونانية ، وسلم نسخة من الإحتجاج إلى سفراء كل من إنجلترا وفرنسا وروسيا لدى أثينا . وقام السفراء الأتراك لدى لندن وباريس بإجراء المباحثات الضرورية مع وزراء خارجية هذه الدول (٤٨ ، ص ٥٠٢ – ٥٠٣) . وفى فبراير

١٨٤٤ وعد جيزو مصطفى رشيد توجيه تعليماته إلى بيكاتورى السفير الفرنسى لدى اليونان تفيد بألا يسمح بقيام تحركات من جانب الحكومة اليونانية تكون موجهة ضد الإمبراطورية العثمانية (٤٨ ، ص ٥٠٣ - ٥٠٤) .

ونتيجة للجهود الدبلوماسية التى بذلها ممثلو الدول سالفة الذكر ألغى التعديل الخاص بالسماح بانتخاب سكان الأراضى الخاضعة للإمبراطورية العثمانية للبرلمان اليونانى من مشروع الدستور اليونانى ، وتم الإحتفاظ بها على هيئة " سند " ، وقد كان هذا الموقف مبرراً لاندلاع الخلافات بين اليونان وتركيا أكثر من مرة[1] (٤٨ ، ص ٥٠٥) .

كان نشاط جمعية " إتيريا "[2] فى اليونان يقض مضاجع الباب العالى. وقد تلقى مصطفى رشيد تعليمات تقضى بأن يستوضح سراً موقف الحكومة الفرنسية من نشاط هذه الجمعية . وفى رده على الباب العالى المؤرخ ٢٨ مارس ١٨٤٤ أفاد مصطفى رشيد أن فرنسا وإنجلترا كانا يؤكدان دوماً نياتهما لتأييد وحدة وحياد الإمبراطورية العثمانية ، وإن لم يتمكن تماماً من أن يستوضح بشكل محدد نياتهم المبيتة . كان مصطفى رشيد نفسه يعتبر أن اليونانيين ، بفضل تاريخهم القديم وثقافتهم ، يتفقون بشكل كامل مع الأوروبيين فى وجهات النظر وفى العقيدة وفى مبادئ الإدارة الداخلية على وجه الخصوص ولم يكن لديه أدنى شك فى أن الإنجليز والفرنسيين سوف يتعاطفون مع اليونانيين . على أن آمال فرنسا وإنجلترا كانت تواجه صعوبات تمثلت فى موقف روسيا المعادى للخطوات اليونانية الأخيرة وفى إتفاق وجهات نظر النمسا وبروسيا مع وجهات نظر روسيا بشأنها . علاوة على ذلك كانت فرنسا وإنجلترا مشغولتين بمشكلاتهما الداخلية ، كما أنهما كانتا تنتهجان سياسة تجنبهما نشوب أى تدهور فى الأوضاع الخارجية . ويشير مصطفى رشيد إلى أن من الصعوبة تصور أن تكون لدى الدولتين أى طموحات تجاه اليونان فى المستقبل القريب . على أنه إذا اندلعت الانتفاضات فى الآيالات العثمانية المجاورة لليونان ، أو فى جزر البحر المتوسط، التى كانت تدخل ضمن نطاق الإمبراطورية العثمانية ، فإن وزيرى خارجية

١- استغل السكان اليونانيين من مختلف أجزاء الإمبرطورية العثمانية إمكانية إيفاد نواب لهم لتمثيلهم فى البرلمان اليونانى وذلك كنوع من إظهار الإرادة فى انتمائهم لليونان (انظر: الموسوعة التاريخية السوفيتية . المجلد ٤ ، ص ٧٥٨ - ٧٥٩) .

٢- فى الأربعينيات سادت فى أوساط الجمعيات السياسية اليونانية فكرة إقامة إمبراطورية بيزنطية عن طريق التأصيل المستمر للعناصر اليونانية فى الإمبراطورية العثمانية وتحويلها إلى إمبراطورية عثمانية يونانية مع التوجه نحو تغليب العنصر اليونانى تدريجياً على حساب العنصر التركى (٢٠٩ ، ص ٨٠ - ٨٢ / انظر أيضاً ١٣٩ ، ص ٨٠) .

فرنسا وإنجلترا ربما يضطران ، تحت ضغط الرأى العام ، لإعلان تأييدهما لليونان ولو ظاهرياً (٤٨ ، ص ٥٠٥ - ٥٠٦) .

أولى مصطفى رشيد ، بتكليف من حكومة السلطان ، اهتماماً أكبر لنشاط الجمعيات ذات النزعة الهلينية فى فرنسا وإنجلترا وسعى لاستيضاح علاقات الحكومات الأوروبية بها . لقد أتاح الحديث الذى دار بين السفير التركى وبين جيزو فى هذا الصدد (٤٨ ، ص ٥١٣) والقلق الذى أبدته روسيا من جراء إنشاء هذه الجمعيات تهدئة مخاوف الحكومة التركية ، حيث أكد جيزو أن هذه الجمعيات لا تشكل فى الوقت الحالى أى خطر حقيقى على الإمبراطورية (٤٨ ، ص ٥١٣ - ٥١٤) .

وفى عام ١٨٤٤ ترأس كوليتيس الحكومة اليونانية ، وكان معروفاً بتأييده للتوجهات الفرنسية ، مما دفع الباب العالى لمخاطبة فرنسا تحديداً بطلب توفير ضمانات لحصانة أراضى الإمبراطورية العثمانية . وفى تقريره المؤرخ ١٧ سبتمبر ١٨٤٤ يعود مصطفى رشيد مرة أخرى لينبه أن الحكومة الفرنسية ، شأنها فى ذلك شأن الدول الكبرى الأخرى ، وعدت بألا تسمح بالتوسع فى حدود اليونان ، لا عن طريق الحرب ، ولا عن طريق الانتفاضات ، وأنها أحاطت الحكومة اليونانية علماً بذلك (٤٨ ، ص ٥١٥ - ٥١٦) .

كان مترنيخ قد اقترح ضم النمسا وبروسيا إلى تحالف الدول الثلاث الضامنة ، وتوقيع معاهدة تجمع بين الدول الخمس الكبرى بهدف الحفاظ على حدود ثابتة لليونان (٤٨ ، ص ٥١٦) . استحسنت روسيا هذه الفكرة ، بينما وقفت منها إنجلترا وفرنسا موقفاً سلبياً . رفضت فرنسا الاقتراح النمسوى ؛ إذ رأت أن مثل هذه الضمانات (وهو ما أوضحه سفير النمسا لدى فرنسا لمصطفى رشيد فى يناير ١٨٤٥) يمكن أن تقلل من شأن التأثير الفرنسى فى اليونان . وقد أعطى مصطفى رشيد أهمية فائقة لتصريحات الدول الكبرى فيما يتعلق بضمانات الحفاظ على الإمبراطورية العثمانية ، إذ كان من شأن هذه التصريحات ، من جهة نظره ، أن تساهم فى فرض طاعة السلطان على اليونانيين الذى يعيشون على أراضى الإمبراطورية .

وفى مايو ١٨٤٥ أوجز الباب العالى محصلة تقارير السفراء الأتراك لدى إنجلترا وفرنسا عن اليونان وتوصل إلى استنتاج مفاده أن ثلاث دول تؤيد الإمبراطورية العثمانية فى نزاعها مع اليونان . وقد تعرض التقرير الذى رفع إلى السلطان إلى أن وزارة خارجية الإمبراطورية العثمانية والسفراء الأتراك لدى العواصم الأوروبية طالبوا بحظر نشاط الجمعيات اليونانية فى لندن وباريس ، وأن سفارات الدول الراعية تؤيد هذه المطالب (٤٨ ، ص ٥٢٢ - ٥٢٤) .

وأشارت التقارير أيضاً إلى أن كانينج السفير الإنجليزى لدى إسطنبول " يحدوه الأمل فى إبلاغ الباب العالى بأفضل النيات وتصرفات حكومته تجاه الإمبراطورية العثمانية " ، عرض على وزارة خارجية الإمبراطورية العثمانية سراً تعليمات لورد أبردين ، التى قدمت للسفير الإنجليزى لدى أثينا . وتؤكد هذه الوثيقة الموقف الإنجليزى الرافض للمشروعات اليونانية الخاصة بالتوسع فى أراضيها . وأكد كانينج أن الدول الأوروبية الأخرى اتفقت بالإجماع على هذه المسألة مع إنجلترا (٤٨ ، ص ٥٢٦) .

وفى يناير عام ١٨٤٧ ، وكان مصطفى رشيد ما يزال يشغل منصب رئيس الحكومة التركية ، وقع صدام حاد بين الإمبراطورية العثمانية واليونان ، كان من نتيجته قطع العلاقات الدبلوماسية ، وكان السبب وراء هذا الصدام هو الإهانة التى تعرض لها موسوروس السفير التركى لدى أثينا (١٢٤ ، جـ٢ ، ص ١١٧ ، ١٣٢ ، ص ٦١٣ ، ٢١٣ ، ص ٤٢٨ – ٤٢٩) . وقد تدخلت الدول الأوروبية أيضاً فى هذا الصدام (١٢٤ ، جـ٢ ، ص ١١٨ – ١٢٠) ، وكانت هذه الدول " متفقة فيما بينها على أمر واحد ، وهو بالتحديد رغبتها فى منع وقوع حرب تركية يونانية ، كانت ، فى رأيهم ، مقدمة لوقوع حرب بين إنجلترا وفرنسا (١٢٤ ، جـ٢ ، ص ١١٩) .

اتخذ الباب العالى بقيادة مصطفى رشيد باشا موقفاً متشدداً أثناء هذا الصدام ، وأحرز فيه انتصاراً دبلوماسياً واضحاً . وقد تحقق للباب العالى ما أراد فتم الاعتذار للسفير . ويؤكد د. ج. روزين أن هذا الإنتصار الدبلوماسى الذى حققته حكومة السلطان قد زاد من احترام الدوائر الدبلوماسية الأوروبية لها (١٢٤ ، جـ ٢) ص ١٢١) .

لقد أتاح التنافس الدائر بين الدول الكبرى ، وخاصة التوجه السياسى للدول الغربية المناهض لروسيا ، أتاح للإمبراطورية العثمانية أن تستغل هذه العوامل لحل خلافاتها مع اليونان ، ورأت فيها ركائز للتأثير الدبلوماسى ولتحقيق النتائج المرجوة .

لقد كان طموح الشعب اليونانى لإعادة وحدته ، ظاهرة تقدمية من الناحية التاريخية ، على الرغم من النزعات الهلينية القومية التى شاركته فيها البورجوازية اليونانية . ولهذا فإن من الضرورى النظر إلى سياسة الباب العالى والدول الأوروبية المؤيدة له فى هذه القضية باعتبارها محاولة لوقف مسيرة التطور التاريخى .

الفصل السابع

المشكلة الجزائرية
فى السياسة الخارجية العثمانية

ذكرنا آنفاً أن مصطفى رشيد باشا سفير تركيا لدى باريس ، قد تم تكليفه ببدء المفاوضات مع حكومة فرنسا حول سحب قواتها من الجزائر . وكان الباب العالى يعلق آماله على وعد بذلته فرنسا ، وهو الوعد الذى ورد قبل ذلك فى المذكرة التى سلمها له السفير الفرنسى فى إسطنبول جيليمينو فى عام ١٨٣٠ على أثر احتلال فرنسا للجزائر .

ويحتفظ أرشيف الدولة المركزى فى إسطنبول بتعليمات دبلوماسية (غير محدد بها المرسل إليه على وجه الدقة) ، من الواضح أنها صدرت قبل تعيين مصطفى رشيد سفيراً لدى فرنسا ، جاء فيها: " حيث إن هناك نيات طيبة ثنائية[1] لتحرير الجزائر من أيدى الدولة الغربية ، فمن الضرورى تعيين وإرسال شخص ما من دولتنا على وجه السرعة لبحث وسائل تحقيق هذا الهدف "[2] . (الاستشهاد من المرجع ٤٥ ، العدد ٧، ص ٤٩ ، حاشية رقم ٢) .

من الملاحظ أن جميع التقارير الدبلوماسية ذكرت مصطفى رشيد باعتباره الشخصية الرسمية المكلفة بالاتصال بشأن الجزائر (٤٥ ، العدد ٧ ، ص ٤٩) . وهو ما يعنى أنه تسلم – بطبيعة الحال – تعليمات شبيهة بالتى أوردناها سابقاً .

ولما كانت سنوات أربع قد مضت منذ احتلال فرنسا للجزائر ، فإن الباب العالى كان يخشى أن ترفض فرنسا الدخول معه فى مفاوضات بشأن هذه القضية . وقد أكد هذه المخاوف ما أعلنه سفير فرنسا فى إسطنبول روسين عن عدم ارتياحه تجاه عزم الأتراك البدء فى المفاوضات بشأن الجزائر (٢١٥ ، ص ٣٦) .

١- المقصود هنا بالثنائية ، على ما يظهر ، النية التركية الجزائرية .

٢- يفترض ج. بايسون (صاحب الاستشهاد المأخوذ من التعليمات) . أن هذه التعليمات كانت موجهة إلى مصطفى رشيد تحديداً (انظر ٤٥ ، العدد ٧ ، ص ٤٩ ، الملحوظة ٢) . ويؤكد على هذا الرأى أيضاً مؤرخ تركى آخر هو إ. كوران (أنظر ٢١٥ ، ص ٣٥) .

لهذا السبب اتسمت مهمة السفير التركى بالسرية ، وقام مصطفى رشيد بالتمهيد لهذه المهمة بشكل جاد حتى يتسنى له أن يحصل على موافقة الحكومة الفرنسية على قبول مذكرة الحكومة التركية الرسمية بشأن المسألة الجزائرية . كان تسليم المذكرة يمثل – من وجهة نظر الباب العالى وكما تدل على ذلك التقارير الدبلوماسية لمصطفى رشيد – الخطوة الأولى التى ينبغى أن تتلوها خطوات أخرى . لقد كان بنية حكومة السلطان أن تصر مستقبلاً على مطلبها بإعادة الجزائر إلى كيان الإمبراطورية ، كما كانت تأمل أن تؤيدها كل من إنجلترا وروسيا والنمسا فى هذا المطلب .

فى مطلع عام ١٨٣٣ قدم اللورد جراى رئيس وزراء إنجلترا وعداً للسفير التركى نامق باشا (الذى كان قد وصل لطلب المساعدة من إنجلترا فى مسألة انتفاضة محمد على) ، مفاده أن إنجلترا سوف تضع المسألة الجزائرية على جدول أعمالها بمجرد أن تنتهى من حل مشكلاتها السياسية الخارجية التى لا تحتمل التأجيل مع البرتغال وبلجيكا ، وفى الوقت نفسه يكون الباب العالى قد اتخذ خطوات نحو إنهاء مشكلته مع مصر . وقد صرح السفير التركى أن رئيس وزراء إنجلترا قد أعلن خلال مباحثاته معه: " أن المشكلة الجزائرية سوف تؤدى فى المستقبل إلى نشوب الحرب ضد فرنسا " (١٩٩ ، ٢٤٧) .

ويشير المؤرخون الأتراك إلى أن مصطفى رشيد فى الثلاثينيات قد بالغ بعض الشئ فى تقديره لثقل إنجلترا فى السياسة الدولية . فقد رأى أن جميع القضايا السياسية ، بما فيها الخلافات التركية الفرنسية ، لا تحل إلا عن طريق هذه الدولة بشكل أساسى (٤٨ ، ص ٨٣ ، ٢٠٢ ، ص ٧) . مع أنه لو تذكر أن لويس فيليب فى بداية توليه الحكم رأى أن من الضرورى وقف غزو الجزائر ، الذى كان كارل العاشر قد بدأه لتوه ، لتهدئة إنجلترا " وأن " الحكومة الفرنسية أعلنت صراحة فى عام ١٨٣٤ ، بعد تغلبها على التأثير الإنجليزى عليها ، عن رغبتها فى إخضاع الجزائر بأكملها لسلطانها " (٧١ ، المجلد ١ ، ص ٣٦٦) ، لكان من المحتمل أن تصبح حساباته بالنسبة لتلقى الدعم من إنجلترا فى المسألة الجزائرية دون مبرر .

كان مصطفى رشيد يعول أيضاً على التعاون الدبلوماسى مع النمسا ، بعد أن تلقى وعداً من البارون أوتينفيلس سكرتير مترنيخ ، فى مقابلة أجراها معه فى فينا فى سبتمبر عام ١٨٣٤ ، بأن يقوم سفير النمسا فى باريس بمساعدته ، على الرغم من أن أوتينفيلس أكد له على المصاعب التى ستواجه الباب العالى فى حل المشكلة الجزائرية (٤٥ ، العدد ١ ، ص ٣٥) .

توفر لنا تقارير مصطفى رشيد الأساس لنؤكد أن سفير روسيا فى باريس

بوتسو دى بورجو قد قدم له المساعدة فى صورة مشورة .

ومن العوامل المؤثرة أيضاً والتى دفعت الباب العالى لطرح المسألة الجزائرية فى عام ١٨٣٤ ، العريضة التى رفعها حمدان أفندى السكرتير السابق لباى الجزائر ، الذى خلعه الفرنسيون ، للسلطان محمود الثانى فى ١٨ يوليو عام ١٨٣٣ . يشكو حمدان أفندى فى عريضته مما يقاسيه الشعب الجزائرى منذ أحتلال الفرنسيين للجزائر ويطلب المساعدة ويقترح اتخاذ بعض الإجراءات التى تستهدف تحرير البلاد ومن بينها: تعيين باشا تركى فى الجزائر ، قد يستطيع إنشاء ديوان من المواطنين أصحاب الشأن الرفيع ، كما يقترح توحيد جهود باشوات الجزائر وتونس وطرابلس ، مما قد يسمح بتكوين جيش قوامه ما بين ٤٠ إلى ٥٠ ألف جندى يقفون فى مواجهة الفرنسيين[١]. وقد كتب حمدان أفندى عريضته بعلم من باى مدينة قسطنطينية (الجزائرية) الحاج أحمد ، وأوصى بتعيين الأخير فى منصب باشا تركيا فى الجزائر . وجاء فى العريضة أن أحمد بك قد جمع حوله بالفعل قوات عسكرية ، أخذت أعمالها فى إزعاج الجيش الفرنسى المحتل .

وكان لهذه العريضة أثر بالغ على محمود الثانى . فقد قرر السلطان الإسراع باتخاذ الإجراءات اللازمة لتحرير الجزائر ، لكنه رأى أن العمل بالطرق الدبلوماسية هو المتاح فقط فى الوقت الحالى (٢٠١ ، ٢١٥ ، ص ٤٤ – ٤٥) . لم يكن السلطان راغباً فى قطع العلاقات الفرنسية التركية التى أصبحت ضرورية للوصول إلى حل ناجح لشكلة أخرى أكثر أهمية بالنسبة له ، ألا وهى الصراع التركى المصرى . كان السلطان يجهز قواته العسكرية بحمية بالغة للدخول فى حرب ضد محمد على . وكان يرى أنه ليس فى مقدوره الدخول فى حربين أحداهما ضد فرنسا والأخرى ضد الباشا المصرى . وكان الباب العالى يأمل ألا تؤيد فرنسا محمداً علياً بأى قوات عسكرية فى حالة دخول الأخير حرباً ضد السلطان .

فور وصوله إلى باريس قام مصطفى رشيد بالاتصال بحمدان أفندى وشخص آخر من طرابلس يدعى حسون الداغس ليتسنى له الاستفادة من معرفتيهما بالوضع فى الجزائر ، وحتى يكون باستطاعته استخدام هذه المعرفة إبان مفاوضاته مع الحكومة الفرنسية (٢١٥ ، ص ٣٩) .

كان حمدان أفندى ينتمى إلى طائفة العلماء ، وكان رجلاً طاعناً فى السن . وقد جاء إلى باريس فى مطلع شهر أكتوبر عام ١٨٣٤ لعلمه بحضور السفير التركى كما

١– لم يساند الباب العالى الحركة الثورية للشعب الجزائرى التى قادها الأمير عبدالقادر عن هذه الحركة انظر (١٤٤) .

اتضح ، وفى باريس جرت اللقاءات بينه وبين مصطفى رشيد ، لكنهما اتفقا على استمرار الإتصالات بينهما كتابة وألا يلتقيا إلا عند الضرورة القصوى تجنباً لغضب السلطات الفرنسية (٤٥ ، العدد ٢ ، ص ١٤٥ – ١٤٦) .

بدأ مصطفى رشيد مفاوضاته مع الحكومة الفرنسية فى ديسمبر عام ١٨٣٤ ، أى بعد وصوله إلى باريس بثلاثة أشهر . وطوال هذه الفترة كان مصطفى رشيد يستعد لها ، وهو ما يمكن الاستدلال عليه من خلال تقاريره الدبلوماسية أثناء تلك الفترة . أجرى مصطفى رشيد عدداً من المشاورات مع سفيرى روسيا والنمسا ، وتبادل الرسائل مع نامق باشا سفير تركيا لدى لندن . وفى منتصف شهر نوفمبر عام ١٨٣٤ أبلغ مصطفى رشيد الباب العالى بالتحذير الذى تلقاه من نامق باشا والذى يفيد أن المباحثات بشأن الجزائر يمكن أن تضر بالقضية المصرية ، وأن لندن ، كما أخبر بالمرستون السفير التركى لديها ، لا يمكنها أن تقدم للباب العالى أى دعم فى هذه المباحثات (٤٥ ، العدد ٦ ، ص ٤٣٦) . على أن هذه المعلومات التى قدمها نامق باشا لم تثبط من عزم مصطفى رشيد (٤٨ ، ص ٦٦) . وبعد شهر واحد تغير المزاج فى العاصمة الإنجليزية ، وأبلغ نامق باشا مصطفى رشيد فى باريس بتجدد الأمل فى أن تقوم وزارة الدوق ويلنجتون ، التى كانت قد حلت لتوها محل الحكومة الإنجليزية السابقة بتأييد الجانب التركى فى مباحثاته مع فرنسا بشأن الجزائر (٤٥ ، العدد ٦ ، ص ٤٣٦) . وحيث أنه قد سارت شائعات تقول إن ويلنجتون لن يستمر فى السلطة أكثر من ثلاثة أو أربعة أشهر ، فإن من الضرورى عدم إضاعة الوقت (٤٥ ، العدد ٧ ، ص ٤٤ – ٤٥) .

وهناك سبب آخر يفسر لنا عدم شروع مصطفى رشيد فى الدخول فى المفاوضات بشأن الجزائر فور وصوله إلى باريس . ففى ربيع عام ١٨٣٤ ، أعلن محمد على والى مصر قناصل الدول الأوروبية عن عزمه إعلان الاستقلال ، الأمر الذى كان من الممكن أن يؤدى حتماً إلى دخول السلطان فى حرب ضد محمد على ، وبالتالى تدخل الدول الأوروبية فى الصراع التركى المصرى . وقد طلبت حكومتى كل من إنجلترا وفرنسا من محمد على التخلى عن عزمه وتلقتا منه رداً فى ديسمبر من العام المذكور . ولم تكن العلاقات مع مصر تسمح لمصطفى رشيد أن يبدأ مفاوضاته بشأن الجزائر قبل أن يعرف رد محمد على .

تحاشى نامق باشا فى خطابه المؤرخ ١٦ ديسمبر أى ذكر للتقلبات الأخيرة (٤٥ ، العدد ٧ ، ص ٤٤ – ٤٥) . لقد انتهت المشاورات التى أجراها السفير التركى مع سفيرى روسيا والنمسا فى باريس بأن أيد الأخيران فى ديسمبر ١٨٣٤ رأى مصطفى رشيد فى أن الوقت قد حان لعقد المفاوضات (٤٥ ، العدد ٧ ، ص ٤٥ – ٤٦) . وكان

مصطفى رشيد قد كتب قبل ذلك فى الخامس والعشرين من سبتمبر عام ١٨٣٤ إلى إسطمبول يخبرها بأن الصحف الفرنسية مليئة بالأخبار عن الإصلاحات التى تجريها فرنسا فى الجزائر ، ولهذا فإن سكوت السفير التركى يمكن أن يفسر هنا بأنه موافقة ضمنية على الاحتلال وعلى ما تفعله الإدارة الفرنسية . وكان من رأى السفير أن من الضرورى أن يعلن باسم حكومته عن القضية الجزائرية (٤٨ ، ص ٦٦) . وقد أشار سفيرا كل من روسيا والنمسا على مصطفى رشيد بأن يقوم بتسليم مذكرة رسمية إلى وزير خارجية فرنسا ، فعندها ستضطر فرنسا إلى الرد عليها رسمياً ، وهو ما يمكن أن يكون مفيداً فى المستقبل (٤٥ ، العدد ٧ ، ص ٤٦) . وفى ١٦ ديسمبر عام ١٨٣٤ كتب مصطفى رشيد يقول أن على صحيفة " تقويمى فيكان " التى تصدر فى إسطمبول أن تعبر عن الاحتجاج الرسمى فى حالة رفض فرنسا للمذكرة التركية (٤٥ ، العدد ٧، ص ٤٦) .

حدد مصطفى رشيد موعد تسليم المذكرة مع افتتاح جلسات البرلمان الفرنسى التى كان من المفترض أن تفتتح فى ديسمبر ، وكان يرى أن المذكرة سوف تدرس خلال انعقادها (٤٥ ، العدد ١ ، ص ٤١) .

وخوفاً من رفض الجانب الفرنسى مناقشة مسألة إعادة الجزائر ، أعد مصطفى رشيد مبكراً احتجاجات مؤسسة على الأعراف الدبلوماسية التى تقضى بعدم جواز الرفض . إلى جانب ذلك أحضر مصطفى رشيد معه أدلة تؤكد أن فرنساوعدت فى عام ١٨٣٠ بإعادة الجزائر إلى السلطان ، كما أعد أيضاً تفسيرات لعدم تطرق الباب العالى على مدى الأربعة أعوام المنصرمة لمناقشة مسألة الجزائر خلال اتصالات بفرنسا .

فى نهاية العقد الثانى دخل مصطفى رشيد فى مفاوضات تم الإعداد لها على نحو جيد (٤٨ ، ص ٧٢) .

دارت المفاوضات مع وزير خارجية فرنسا الأدميرال دى رينى . وقد بدأ السفير التركى كلمته بالتأكيد على أن الهدف الرئيسى لنشاطه الدبلوماسى يتمثل فى دعم العلاقات الودية المخلصة مع فرنسا ، ونبه إلى أن الجانبين دأبا على تجنب الأعمال العدوانية دائماً . وتحدث السفير قائلاً إن فرنسا قامت باحتلال الجزائر بسبب ما أبداه بايلر باى الجزائر فى حينه من أعمال اتسمت بالرعونة، على أن الحكومة الفرنسية وعدت بإعادة الجزائر إلى مالكها الحقيقى وهو السلطان ، وأعرب السفير عن أمله فى أن تصل المفاوضات الودية إلى حلول مرضية للطرفين فى هذه القضية . كان مصطفى رشيد قد اعتزم تسليم دى رينى مذكرة حكومته ، لكن الأخير بعد شئ من الرؤية أجاب

بأنه ليس باستطاعته قبول هذه المذكرة ، إذ أن الفرنسيين لن يتركوا الجزائر ، ولهذا فإنه يرى أن من غير الممكن الإستجابة للسفير التركى .

نظر مصطفى رشيد إلى الجانب القانونى للعلاقات الدبلوماسية وقال إن معنى تسليم المذكرة يكمن فى تفسير أهداف ونيات الدولة ، وأن قبولها لا يعنى الموافقة على ما ورد بها . فإذا ما كانت هناك نقاط فيها تخرج عن حدود صلاحيات السفير ، فإن من الممكن تأجيل المفاوضات بشأنها حتى يتم تسلم توضيحات حكومة السلطان . وأعلن مصطفى رشيد أنه لا توجد دولة واحدة ترفض قبول مذكرات السفراء والإستماع إليها ، وأن هناك علاقات سلمية بين فرنسا والإمبراطورية العثمانية ، وأن إدعاءات الباب العالى فى الجزائر تستند إلى وعد رسمى بذلته فرنسا قبل ذلك .

وهنا اضطر دى رينى إلى شرح موقف فرنسا فقال إن بلاده ترى إن الجزائر لا تدخل فى نطاق الإمبراطورية العثمانية ، وإنما كانت دولة مستقلة يحكمها متمردون ، وقد أرسلت فرنسا أسطولها وقواتها إلى هناك وأنفقت فى ذلك أموالاً طائلة[1]. وقد أجاب مصطفى رشيد أن الجزائر تنتمى للإمبراطورية العثمانية وأن سكانها يعدون رعايا للسلطان وهو ما يمكن إثباته بحجج دامغة . وأعرب دى رينى عن دهشته لكون حكومة الإمبراطورية العثمانية ظلت على صمتها تجاه الجزائر وأن مصطفى رشيد لم يبدأ مفاوضاته بشأنها فور وصوله إلى باريس .

وقد نبه السفير التركى إلى أن الجنرال جيليمينو سفير فرنسا قد سلم الحكومة التركية مذكرة رسمية[2] بعد احتلال الجزائر ، جاء فيها أن الجزائر سوف تعود إلى الإمبراطورية العثمانية . وأعلن مصطفى رشيد أن اضطرابات داخلية[3] وقعت فى فرنسا بعد تسليم هذه المذكرة مباشرة ، وأن الإمبراطورية العثمانية رأت أنه من غير اللائق أن تقوم الإمبراطورية بإزعاج دولة صديقة فى هذه الظروف ، وفضلت تأجيل الأمر بعض الوقت ثم تلا ذلك تبادل المذكرات . وقد نبهت الإمبراطورية العثمانية ، إبان الحوادث المؤسفة التى جرت بعد ذلك (يقصد بدء الصراع التركى المصرى عام ١٨٣١) ، مندوبى السفارة الفرنسية بموضوع الجزائر ، وقد أجابت فرنسا أن الجزائر

١- يدخل فى هذه النفقات، بداهة ، دين داى الجزائر لفرنسا ، التى أرادت أن تطالب به الإمبراطورية العثمانية فى عام ١٨٣٠ ، وهو ما رفضته الأخيرة . فى سبتمبر عام ١٨٣٤ أخبر الجنرال جيليمينو السفير السابق لفرنسا لدى إسطنبول (١٨٢٤ - ١٨٣١) مصطفى رشيد ، أن فرنسا تنفق سنوياً فى الجزائر ٣٦ مليون فرنك (أنظر ٤٥ ، العدد ١ ، ص ٤١ " تقرير مصطفى رشيد ، نهاية سبتمبر ١٨٣٤").

٢- للاطلاع على مضمون المذكرة الفرنسية التى سلمها السفير الفرنسي جيليمينو لدى إسطنبول إلى الحكومة التركية فى الرابع عشر من أغسطس عام ١٨٣٠ . انظر (٢١٥ ، ص ٢٨) .

٣- المقصود هنا الثورة الفرنسية البورجوازية عام ١٨٣٠ .

سوف تعود . وصرح مصطفى رشيد قائلاً: " إن الهدف الرئيسى من نشاطى الحالى فى باريس هو تقوية العلاقات الودية بين بلدينا ، ثم إن القانون الإسلامى هو الذى اضطر الإمبراطورية العثمانية للحديث عن الجزائر . وحيث إن الإمبراطورية قد عينت سفيراً لها الآن فى باريس فإننى مضطر لطلب رد رسمى " .

أشار الوزير الفرنسى إلى أن الثورة التى قامت فى فرنسا بعد احتلال الجزائر قد ألغت كل مواد المعاهدات السابقة ، وأنه إذا كان الجنرال جيليمينو قد تحدث عن إعادة الجزائر فهو قد تصرف على نحو شخصى إذ لم يكن على علم برأى الحكومة فى هذا الصدد ، وهنا اعترض مصطفى رشيد قائلاً إنه لا يوجد سفير واحد يجرؤ على التصرف من تلقاء نفسه وبدون موافقة حكومته ، وأن كلمة السفير فى كل مكان تؤخذ بثقة كاملة وهى التزام رسمى فى المقام الأول . وعلاوة على ذلك فقد سلمت الحكومة العثمانية – بعد الثورة أيضاً – مذكرة رسمية بشأن الجزائر وتلقت رداً من السفارة الفرنسية يؤكد ثبات موقف فرنسا من هذه المسألة . وقال مصطفى رشيد أن بإمكانه على أى حال إبراز هذه المذكرات .

أنهى دى رينى مفاوضاته معلناً أن فرنسا لا تستطيع فى الوقت الحالى أن تعيد الجزائر ، ولكنه سوف يبلغ حكومته بمضمون هذه المفاوضات ثم يحدد موعداً ليناقش فيه مع مصطفى رشيد نتائج مشاوراته (٤٨ ، ص ٧٢ – ٧٧) . كان مصطفى رشيد راضياً عن المفاوضات ، إذ تمكن من تسليم مذكرة تركيا (٢١٥ ، ص ٤٠) .

وفى التقارير التى رفعها مصطفى رشيد إلى الباب العالى أشار إلى السؤال الذى طرحه عليه الوزير الفرنسى ، عما إذا كان السفير التركى لدى إنجلترا على علم ببدء المفاوضات بشأن الجزائر . كان مصطفى رشيد يرى أن هذا السؤال يؤكد مخاوف دى رينى من تدخل إنجلترا فى المفاوضات الجارية بين تركيا وفرنسا وأن السفير التركى فى لندن سوف يسعى لتحقيق هذا التدخل (٤٨ ، ص ٧٦) .

وفى مساء ذلك اليوم الذى بدأ فيه مصطفى رشيد مفاوضاته بشأن الجزائر ، كما أعلن ذلك السفير التركى فى تقريره ، دعاه دى رينى إلى زيارته . وقد تناول الحديث بينهما مختلف مذاهب العقيدة الإسلامية ، وأى هذه المذاهب يوليه السلطان أهمية كبرى ، وكيف يتفق أن يعلن كبار العلماء فى البداية أن محمداً علياً خارجاً على السلطان (فرمانلى) ثم يتم العفو عنه بعد ذلك ، وتطرق الحديث إلى الأسباب التى شجعت إبراهيم بن محمد على إلى اللجوء إلى يوسكيودار[1] فى البداية ، ثم تراجعه عن الأمر بعد ذلك .

١– يوسكيودار (سكوتارى): حى من أحياء إسطنبول يقع على الشاطئ الآسيوى للبوسفور .

لايحتوى تقرير مصطفى رشيد أى تعليقات عن رأيه فى الدافع وراء الأسئلة التى طرحها عليه دى رينى . من المحتمل الظن أن هذا النقاش كان رد فعل للمفاجأة غير السارة بالنسبة لدى رينى وهى طلب الباب العالى إعادة الجزائر ، كان دى رينى يريد أن يظهر أن التبرير الذى يفسر رغبة الباب العالى فى استعادة الجزائر بزعم أنه مطلب من مطالب الدين الإسلامى هو تبرير غير مقبول . فقد ذكر دى رينى أن رجال الدين الإسلامى كثيراً ما يقعون فى تناقضات فى أحكامهم بشأن واقعة وأخرى ، وضرب مثلاً بحكمهم على سلوك محمد على المتمرد . وفى نفس الوقت فإن إبراهيم وهو ابن محمد على مسلم الديانة ، كان مستعداً للذهاب بقواته حتى ولو إلى الإمبراطورية العثمانية بينما كان المسيحيون هم الذين يقفون للدفاع عن السلطان .

وفى المباحثات غير الرسمية التى أجراها مصطفى رشيد مع بوتسو دى بورلو السفير الروسى فى باريس والتى عرضها مصطفى رشيد فى تقريره ، ذكر السفير الروسى أنه لم يشك لحظة واحدة فى عدم جدوى المفاوضات ، ولكنه أشار عليه بتكرارها من حين إلى آخر حتى تصبح مطالب الباب العالى المذكورة ذات فائدة فى المستقبل . كان بوتسو يرى أن تحرير الجزائر ممكن إما بالقوة بوساطة إنجلترا أو بغيرها من الدول الأوروبية (مؤكداً بذلك رأى جيليمينو) ، وإما بإقناع الشعب الفرنسى بعدم جدوى امتلاك الجزائر لفرنسا وأنه قد كره تبذير أمواله . لكن الحل الأول كان يعنى قيام حرب شاملة ، ولهذا فإنه من غير الممكن السماح لهذا الحل ، أما الحل الثانى فلم يحدث (٤٥ ، العدد ٩ ، ص ٢١٠) . فيما بعد كان دى رينى يتحاشى الدخول فى مناقشات مع مصطفى رشيد بشأن الجزائر .

وعلى الرغم من أن لورد ويلنجتون رئيس الحكومة الإنجليزية اعترف بحق الإمبراطورية العثمانية فى الجزائر ، إلا أنه أشار إلى أن إعادتها سوف يكون أمراً صعباً (٢١٥ ، ص ٤١) .

لم تسفر جهود مصطفى رشيد فى عام ١٨٣٤ عن تحقيق النتائج المرجوة . ويعود السبب فى ذلك إلى ضعف الدولة العثمانية التى رأت فرنسا أنه قد أصبح بإمكانها فى الوقت الحالى ألا تعيرها اهتماماً .

كانت إنجلترا والنمسا تستثيران ، عن قصد ، أمل الباب العالى فى استعادة الجزائر . فالأولى ، على حد قول نيكولاى الأول ، تحسد فرنسا على هذا الكسب الرائع (٨٥ ص ٥٤٦) ، وفى الثلاثينيات كان بالمرستون ومترنيخ يشيران على مصطفى رشيد أن يدلى من حين لآخر بتصريحات مناسبة عن حقوقه فى الجزائر ، وأن يتجنب أى تصريحات يمكن أن تفسر على أنها تخلى عن هذه الولاية . وقد أشار مصطفى

رشيد فى أحد تقاريره أنه فى الفترة الأخيرة لإقامته فى فرنسا بصفته سفيراً (عام ١٨٣٦) لم يصدر أى تصريحات رسمية بشأن الجزائر . على أنه لم يتوقف عن الحديث بشكل غير رسمى عن هذه المشكلة وتوجيه الانتقاد للفرنسيين (٤٦ ، العدد ١٦ ، ص ٤٤) .

فى يناير عام ١٨٣٦ بعث سكان مدينة قسطنطينة الجزائرية وضواحيها برسالة إلى إسطنبول يذكرون فيها نضالهم ضد الفرنسيين ويطلبون الاعتراف بأحمد بك والياً على قسطنطينة . لم يكن الباب العالى يتوقع آنذاك نجاح المذكرات الدبلوماسية ، لكن أعضاء حكومة السلطان لم يتحمسوا لإرسال دعوة مفتوحة لفرنسا لكى تعترف بأحمد بك والياً تركياً ، على الرغم من أنهم لم يتوقفوا عن تشجيعه على مواصلة النضال ضد الفرنسيين . وقد تم إرسال كمال بك سفير الباب العالى إلى الجزائر عبر تونس ، وفى نفس الوقت خرج جزء من الأسطول العثمانى إلى عرض البحر المتوسط ولم تتوان الحكومة الفرنسية عن اتخاذ الإجراءات التى ترد بها على هذا التصرف . ففى السابع من يونيو عام ١٨٣٦ بعثت فرنسا بمذكرة أعلنت فيها عن خروج الأسطول الفرنسى إلى عرض البحر للدفاع عن مصالحها السياسية والتجارية . وعلى الرغم من أن الباب العالى أجاب على هذه المذكرة بما يفيد حقه الكامل فى تصرفاته ، إلا أنه أعاد الأسطول إلى قواعده . وقد وجه وزير الخارجية الفرنسى مولى تحذيراً لنورى أفندى السفير التركى لدى باريس مفاده أنه فى حالة إرسال الباب العالى أسلحة إلى أحمد بك فإن الحرب بين فرنسا والإمبراطورية العثمانية ستشتعل على الفور (٢١٥ ، ص ٤٥ – ٤٦ ، ٥٤) .

فى صيف عام ١٨٣٧ تعود فرنسا من جديد لتعلن احتجاجها على زيارة أسطول السلطان لسواحل تونس وطرابلس (٤٨ ، ص ٨٤ ، أنظر كذلك ٧١ ، المجلد ١ ، ص ٣٧٨)[1]، وهو الأسطول الذى يعمل تحت إمرة القيادة العليا للسلطان . وقد عللت الحكومة الفرنسية احتجاجها بأن ظهور السفن العثمانية سوف يدفع القبائل الجزائرية إلى التمرد على فرنسا (١٢٤ ، جـ١ ، ص ٢٨٢ – ٢٨٤) ، وقد أعلن جرينويل سفير إنجلترا فى باريس فى معرض دفاعه عن مصالح الباب العالى فى هذه القضية ، إحتجاجه على الوزير الفرنسى مولى معتبراً أن فرنسا ليس لديها الحق فى تصرفاتها (٤٨ ، ص ٨٥) .

فى يوليو عام ١٨٣٧ أبحر الأسطول التركى إلى طرابلس . وهنا أعلنت فرنسا عن إرسال أسطولها إلى تونس . وقد أشار بونسونبى السفير الإنجليزى لدى اسطنبول

١- كان الباب العالى ينوى أن يرسل سراً تعزيزات إلى باى مدينة قسطنطينة عن طريق تونس .

بإعطاء باى تونس ضـمـانات من السلطان (ضـمـان أمن تونس فى حـالة هجـوم الفرنسيين على أراضيه) . عندما وصلت السفن التركية إلى طرابلس توجه إلى تونس أحمد توفيق ، الذى تسلم من مصطفى باشا بايلر باى تونس ٥٠٠ كيساً لتوصيلها إلى الباب العالى هدية منه . وفى سبتمبر عام ١٨٣٧ تحول الأسطول التركى متجهاً إلى إسطنبول ، وقد رافقه الأسطول الفرنسى حتى تشنكالى (ميناء على مضيق الدردنيل)، وقد أبلغ الباب العالى احتجاجه إلى السفير الفرنسى روسين .

فى الثالث عشر من أكتوبر عام ١٨٣٧ سقطت مدينة قسطنطينة ، ولم يقدم باى تونس أى مساعدة لأحمد ، على الرغم من أن الباب العالى طلب منه ذلك (٢١٥ ، ص ٥٦ - ٥٧) .

وقد أعلن بالمرستون مراراً أن إنجلترا لا تحبذ استيلاء فرنسا على الجزائر (٤٨، ص ٨٤ ، ٨٧) . وفى أغسطس عام ١٨٣٨ أوصى بونسونبى سفير إنجترا لدى إسطنبول الباب العالى يطالب لويس فيليب بالاعتراف بسيادة السلطان على الجزائر (٧١ ، المجلد ١ ، ص ٣٨٠) .

فى هذه الظروف ، ظل مصطفى رشيد يتحين الفرصة التى تصطدم فيها مصالح الدول الأوروبية ، وعندها يمكن إجبار فرنسا على إعادة الأراضى المحتلة عن طريق أعداء فرنسا المحتملين (٤٨ ، ص ٥٤٦ - ٥٥٥) . لكن هذه الفرصة ، كما هو معروف ، لم تحن قط . وفى عام ١٨٤٧ لم يرد ذكر الجزائر للمرة الأولى فى قائمة ولايات الإمبراطورية العثمانية المطبوعة فى السلنامة[1] ، وكان هذا يعنى أن السلطان قد تنازل عن حقوقه فيها (٢١٥ ، ص ٦٠) .

١- السلنامة: المطبوعات الحكومية السنوية ، وكانت تضم المراسيم التى أصدرها الباب العالى وقوائم أهم الأحداث . بدأت فى الصدور فى الامبراطورية العثمانية منذ عام ١٨٤٧ .

الفصل الثامن

التنافس التركى الفرنسى فى تونس

كانت مقاومة السياسة الفرنسية فى تونس إحدى المهام التى تطلبت اهتماماً دائماً من جانب الدبلوماسية العثمانية فى الفترة من عام ١٨٤١ وحتى عام ١٨٤٥ .

شجعت الحكومة الفرنسية التوجهات الانفصالية لباى تونس وسعت لأن يقوم بتوسيع حدود بلاده ، آملة أن يؤدى ذلك إلى تقوية موقف فرنسا فى حوض البحر المتوسط .

لقد حاول الباب العالى فى أربعينيات القرن التاسع عشر تفادى الأخطاء التى ارتكبها فى حينه بالنسبة للجزائر ، وكان دائم التأكيد على الحق الأعلى للسلطان فى هذا الإقليم ، وفى الوقت نفسه استمر فى محاولاته لتجنب تفاقم علاقاته فى فرنسا[1].

كانت تبعية تونس لفرنسا ضعيفة ، وكان البايات حتى عام ١٨٤٥ يدفعون للباب العالى الجزية ، وفى عام ١٨٤٥ أعفت حكومة السلطان ، ظاهرياً ، تونس من دفع الجزية كما ظلت تبعيتها له أمراً شكلياً (١٢٤ ، جـ٢ ، ص ١١٠) .

وبعد احتلالها للجزائر عام ١٨٣٠ ، ظلت فرنسا متخوفة من استخدام الحكومة التركية لتونس كقاعدة لتقديم المعونات العسكرية للمناضلين الجزائريين ضد الاحتلال الفرنسى (٤٨ ، ص ٥٢٨ – ٥٣٠) . ولهذا كانت فرنسا تعرب عن احتجاجها المستمر كلما ظهر أسطول السلطان عند سواحل شمال أفريقيا بنفس الحجة التى ترى أن هذا الأمر يعد تحريضاً للجزائريين على القيام بانتفاضات جديدة (١٢٤ ، جـ٢ ، ص ٩٠).

وفى أربعينيات القرن التاسع عشر استمر نضال الشعب الجزائرى ضد المحتلين الفرنسيين تحت قيادة عبدالقادر الجزائرى (انظر المرجع ١٤٤) ، أما الباب العالى

١- بدأت حدة التنافس بين الباب العالى وفرنسا فى تونس فى الظهور منذ ثلاثينيات القرن التاسع عشر . يؤكد ذلك ، على سبيل المثال ، التقرير الذى اشترك فى كتابته كل من مصطفى رشيد ونورى بك فى باريس فى سبتمبر عام ١٨٣٦ (انظر ٤٦ ، العدد ١٤ ، ص ٦٤ / انظر أيضاً ٨٥ أ ، ص ٩٧) .

فلم يفقد الأمل ، كما ذكرنا من قبل ، فى الحل الدبلوماسى لإعادة الجزائر إلى الإمبراطورية العثمانية . لقد قرر الباب العالى فى الفترة من ١٨٣٥ إلى ١٨٣٧ تحويل تونس إلى ولاية عادية من ولايات الإمبراطورية العثمانية يحكمها وال يمكن تعيينه من قبل إسطنبول . وقد اعترضت فرنسا على ذلك وانتهى الأمر بأن تخلى الباب العالى عن مخططاته (١٢٤ ، جـ١ ، ص ٢٨٢ - ١٨٤ ، ٧١ ، المجلد ١ ، ص ٤٢٥ ، ١٧٦ ، ص ٢١٠ - ٢١١) . آنذاك أكد تيسيير أن فرنسا لا تعتزم فرض رقابتها على تونس وطرابلس ، ولكنه رفض فى الوقت نفسه الاعتراف بسيادة السلطان على هذه المناطق وأرسل الأسطول الفرنسى إلى تونس تحسباً لظهور الأسطول التركى هناك (١٨٢ ، ص ٦٤ - ٦٥) . وقد أيدت فرنسا محاولة الباى للحصول على استقلال أكبر عن الباب العالى " إذ ربما كانت تعرف أن معارضته للباب العالى يمكن أن تدفعه للاستسلام للسياسة الفرنسية (١٢٤ ، جـ٢ ، ص ١١٠ ، انظر أيضاً ٢٧١ ، المجلد ١ ، ص ٤٢٥) .

وفى ربيع عام ١٨٣٥ وبعد الرفض المستمر لفرنسا وإعادة الجزائر ، أرسل الباب العالى أسطولاً إلى الحدود الواقعة بين الجزائر وطرابلس بقيادة الفريق نجيب باشا ، الذى أعاد تنظيم قيادة طرابلس بعد أن حولها إلى ولاية . وقد أعلن الباب العالى وريث عائلة كارامنيلى ، الذى كان يحكم طرابلس ، والياً معيناً من قبل السلطان عليها ، لكى يقلص بشكل كبير من استقلاليته فى إدارة هذا الجزء من الإمبراطورية العثمانية . من هنا كان الباب العالى قد عقد العزم على تقديم المساعدة العسكرية للجزائر سراً . وفى أبريل عام ١٨٣٦ أرسل الباب العالى مبعوثه الخاص إلى تونس ، وكان على هذا المبعوث أن ينقل إلى أحمد بك باى مدينة قسطنطينة (الجزائر) خطاباً يشجعه فيه على مواصلة النضال من أجل تحرير الجزائر . وفى ربيع عام ١٨٣٦ كان الأسطولين التركى والفرنسى يشقان عباب البحر المتوسط (٢١٥ ، ص ٤٤ - ٦٠ ، ٢٠٧ ، ص ٣١١ - ٣١٦) .

وفى تقارير مصطفى رشيد ، السفير السابق لتركيا لدى باريس فى الفترة من عام ١٨٤١ وحتى عام ١٨٤٥ ، يتكرر ذكر الاحتجاجات التى أعربت عنها الشخصيات الرسمية الفرنسية ضد نيات الباب العالى إجراء تغييرات ما فى الوضع الحكومى لتونس ، أى فى حدود استقلالها (٤٨ ، ص ٥٢٩ ، ٥٣٠ ، ٥٣٧ ، ٥٤١) . بينما وعد الباب العالى بأنه لن يقوم بأى تغيير . وفى الأربعينيات أولى الباب اهتمامه للحفاظ على وضع تونس وحتى لا تنقطع تلك التبعية الواهية التى تربط باى تونس أحمد بك (١٨٣٧ - ١٨٥٥) بالإمبراطورية العثمانية (١٢٤ ، جـ٢ ، ص ١١٠) .

كان بايات (دايات) تونس يدركون فائدة وضرورة تأييد الباب العالى لهم فيما يتعلق بالإدعاءات الأوروبية فى تونس ، ولهذا رأوا أن من الضرورى ألا يقطعوا تبعيتهم للإمبراطورية العثمانية على الرغم من أنهم دافعوا عن حكمهم الذاتى الداخلى .

حصل أحمد بك باى تونس على حماية فرنسا ، وفى الوقت نفسه أراد الاحتفاظ بعلاقاته مع الإمبراطورية العثمانية . ويؤكد الباحث الإنجليزى ل. براون: " أن الباى أحمد كان يعى أن هناك خطراً يتهدده وهو ابتلاع فرنسا له بعد أن تنتهى من الجزائر . وكان سلاحه فى الدفاع عن بلاده يتمثل فى تأييد التوازن الواهن بين الجارتين العظميين – الإمبراطورية العثمانية وفرنسا " والمثال الدال على ذلك هو تسوية الحدود عام ١٨٣٨ . فعندما رفض أحمد باشا الموافقة على اقتراح القنصل الفرنسى قال له " أن عليه أن يتشاور مع إسطمبول ، فعلى الرغم من أنه يملك السلطة التامة فى إدارة تونس ، إلا أنه لا يملك الحق فى تغيير الحدود التونسية القائمة " (١٥٤ ، ص ٢٣٩ – ٢٤٠) .

اغتنم بايات تونس أيضاً فرصة الخلافات القائمة بين الدول الأوروبية ، وقد كفل لهم ذلك حمايتهم من التدخل المباشر (١٥٤ ، ص ١٣٧) . فقد أبدت إنجلترا ، على سبيل المثال ، مقاومة جادة لسياسة فرنسا فى تونس (٩٧ ، ص ١٦١ – ١٦٥) . وفى الوقت نفسه فإن أى مبادرة من جانب العثمانيين (طلب الجزية ، مشكلة العلم التونسى، الأمر بتطبيق التنظيمات الإصلاحية ... إلخ) كانت تؤخذ من جانب باى تونس باعتبارها محاولة لإرساء حكم عثمانى مباشر (١٥٤ ، ص ٢٥٩) .

بعث هذا الموقف من جانب باى تونس ، إلى جانب ضعف الإمبراطورية العثمانية، الذى ظهر على وجه الخصوص فى فترة الصراع التركى المصرى ، الأمل لدى فرنسا فى إمكانية احتلالها لتونس .

فى أول تقرير له من باريس ، والمؤرخ ديسمبر عام ١٨٤١ ، ذكر مصطفى رشيد أن ملك فرنسا قد ساوره القلق من جراء الشائعات التى سارت بشأن قيام إسطنبول بإعداد أسطول لإرساله إلى تونس وأنهم فى باريس يتوقعون وصول باى تونس الذى ينوى حل عدد من المشكلات إبان وجوده فى العاصمة الفرنسية . هذا ما رواه أحد المسيحيين ويدعى رافو[1] للسفارة الفرنسية . وفى الوقت نفسه أكد لويس فيليب ، إبان مراسم الاحتفال المقام بمناسبة وصول السفير التركى إلى باريس ، لمصطفى رشيد أن

١– جوزيب رافو: مسيحى من سردينيا ، كان يعمل لدى باى تونس أحمد وكان يؤدى دور " وزيراً صورياً لخارجية تونس " ، وكان يتمتع بنفوذ كبير ، لكنه لم يكن يتمتع بأى سلطات ، وكثيراً ما قام بدور الوسيط بين حكومة تونس والقناصل الأجانب (أنظر ١٥٤ ، ص ٢٢٧ – ٢٢٩) .

فرنسا تعد صديقاً مخلصاً للإمبراطورية العثمانية ، وأنها تعمل على الحفاظ على وحدة الإمبراطورية واستقلالها . ولهذا فإن على الإمبراطورية ألا تشرع فى تدبير المؤامرات فى تونس ضد فرنسا . وكذلك أكد جيزو وزير خارجية فرنسا ، والذى واصل مباحثاته مع مصطفى رشيد بشأن هذا الموضوع ، أن فرنسا لا تسعى للقضاء على السلطة العثمانية فى تونس ، ولكنها لن تسمح بتغيير وضع الدولة فيها كما فعلت الإمبراطورية العثمانية فى طرابلس . وأضاف جيزو أن ما فعله الباب العالى فى طرابلس – فى رأيه – لم يعد بأى فائدة على الإمبراطورية ، ناهيك عن النفقات الباهظة والعناء الكبير وإن كانت تونس هى المقصودة هنا بهذا التلميح .

أحاط جيزو مصطفى رشيد علماً بعزم الأسطول الفرنسى مراقبة تحركات السفن التركية إذا ما ظهرت فى البحر المتوسط وصرح له بأنه سيتم منعها من الوصول إلى تونس بل واستخدام القوة معها إذا دعت الحاجة لذلك . وأضاف جيزو أنه أبلغ بذلك كل من إنجلترا والنمسا . أجاب مصطفى رشيد بأنه لا يعلم عن مخططات حكومته فى هذا الصدد أى شئ ، ولكنه افترض إمكانية إرسال الأسطول التركى إلى المنطقة فى حالة قيام باى تونس بإرتكاب مخالفات ضد الإمبراطورية . وأضاف قائلاً أن من غير اللائق أن تقوم فرنسا بحماية أعداء الحكومة الشرعية (٤٨ ، ص ٥٢٨ – ٥٣٠) ، وكان عليها أن تستخدم نفوذها على الوالى (باى تونس) لإرغامه على الوفاء بالتزاماته باعتباره من رعايا السلطان وألا يتوقف عند دفع الجزية . وطالب مصطفى رشيد بإبعاد الأسطول الفرنسى من المياه التركية . وأجاب جيزو على السفير التركى بقوله إن فرنسا سوف تنصح باى تونس بالإستجابة لمطلب السلطان بدفع الجزية ، لكنه عاد مرة أخرى ليؤكد أن الحكومة الفرنسية لا تحبذ بأى شكل من الأشكال إجراء أى تغييرات على الوضع الحالى لتونس . وبخصوص طلب مصطفى رشيد سحب الأسطول الفرنسى أجاب جيزو أن الأسطول سوف يتم استدعاؤه بعد ما ينتفى السبب من جوده . وقد أوضح مصطفى رشيد فى تقريره أن التحقيق الذى أجراه أسفر عن أن باى تونس كان يلقى تأييداً من جانب فرنسا فى ألا يدفع الجزية ، على أنه أصبح بالإمكان الحصول عليها من جديد . علاوة على ذلك أشار السفير إلى أنه على الرغم من أن الباب العالى يحصل على الجزية من تونس ، فإن أوروبا كانت تنظر إلى السيادة العثمانية فى تونس باعتبارها حماية عادية ، ولهذا فإن من الضرورى تغيير هذا التصور الكاذب حول طبيعة السلطة العليا (٤٨ ، ص ٣٥٠ – ٥٣١) .

لقد قام باى تونس بإجراء مباحثات مع الحكومة الفرنسية باعتباره حاكماً مستقلاً من خلال مبعوثه رافو ، مخالفاً بذلك وضعه كأحد رعايا الباب العالى . هذا ما أخبر به مصطفى رشيد الباب العالى فى السابع من نوفمبر عام ١٨٤٢ (٤٨ ، ص ٥٣٢) ، لكنه

رأى أن من غير المجدى الاحتجاج على استقبال الحكومة الفرنسية للسفير التونسى ، إذ أن تونس والجزائر وطرابلس عقدوا آنذاك معاهدات صداقة مع عدد من الدول الأوروبية بما فيها فرنسا ، ولم يول الباب العالى أى اهتمام بهذا الأمر . بالإضافة إلى ذلك فإن رافو كان مسيحى الديانة ولم يكن يعد من رعايا باى تونس - على أن مصطفى رشيد لم يكن يساوره الشك فى أن رافو وصل إلى فرنسا باعتباره شخصية رسمية (وكان مصطفى رشيد قد علم بوصوله من الصحف الفرنسية بشأن دفع تونس للجزية . وفى مباحثاته مع ديزاج مدير الإدارة بوزارة الخارجية الفرنسية ، رأى مصطفى رشيد أن من الملائم توجيه اللوم للحكومة الفرنسية على استقبالها لرافو باعتباره ممثلاً لحاكم مستقل ، وقال إن هذا الأمر يتعارض والقانون الدولى ، وأستند ديزاج فى رده بأن رافو وصل إلى فرنسا لإنجاز شئون شخصية (٤٨ ، ص ٢٣٢ - ٢٣٣) .

وفى تقريره الذى رفعه للسلطان فى التاسع من فبراير عام ١٨٤٤ ، وصف الباب العالى نيات فرنسا إعاقة زيارة الأسطول التركى لتونس بأنها ظالمة وغير لائقة ، لكن الباب العالى اعترف فى الوقت نفسه بضرورة أخذ هذه التصرفات بعين الاعتبار نظراً للظروف الدولية المعقدة . لقد وجه السفير التركى فى فرنسا نظر الباب العالى إلى أن الدول البحرية أجرت فى الأربعينيات مباحثات لإتخاذ قرارات ضد التجار[1]. وقد قامت الدول المتفقة بإنشاء أسطول مراقبة له الحق فى مراقبة واحتجاز السفن المشتبه فيها (٤٨ ، ص ٢٣٤ - ٥٣٥) ، وقد استغلت فرنسا هذا الوضع الجديد لكى تعرقل تحرك الأسطول التركى نحو تونس .

عندما دبت الخلافات بين تونس وسردينيا بشكل ينذر بوقوع حرب بينهما ، تدخل الباب العالى بوصفه وسيطاً عن طيب خاطر ، مظهراً حقوقه العليا على تونس . وترجع الخلافات بين تونس وسردينيا إلى شروط الإتفاقية التجارية التى كانت معقودة بينهما ، وقد انفجرت هذه الخلافات بسبب احتجاج سردينيا على الحظر الذى فرضه باى تونس فى أكتوبر ١٨٣٤ على تصدير القمح . وقد رأى قنصل سردينيا فى هذا العمل خرقاً لشروط الإتفاقية وأعلن أن العلاقات الدبلوماسية بين البلدين ينبغى أن تقطع ، وأن أسطول سردينيا سوف يقوم بالتجمع فى مظاهرة . وفى مارس ١٨٤٤ ظهرت بوادر الحرب وأصدر أحمد باى تونس أمراً بتعبئة الجيش . وقد استثمر السلطان هذا الصراع ليؤكد حقوقه فى تونس (انظر ١٥٤ ، ص ١٦ - ١٧ ، ٢٤٣ - ٢٤٥ ، انظر أيضاً ١٢٤ ، جـ١ ، ص ٩٠ ، ١١٠ - ١١١ ، ٤٨ ، ص ٥٣٦ - ٥٣٧) .

فى السابع عشر من أغسطس عام ١٨٤٤ يقوم مصطفى رشيد مرة أخرى بإبلاغ

١- انضمت الإمبراطورية العثمانية إلى هذه المعاهدات فى عام ١٨٤٦ .

الباب العالى بأن ملك فرنسا ووزير خارجيتها أعربا عن قلقهما تجاه الشائعات التى انتشرت بشأن نية الباب العالى ارسال أسطوله إلى تونس وأنهما حذرا مصطفى رشيد من أن تحقيق ما عزم عليه الباب العالى قد يؤدى إلى وقوع صدام عسكرى بين أسطولى تركيا وفرنسا (٤٨ ، ص ٥٣٧ – ٥٣٨) . بالإضافة إلى ذلك فقد صرح جيزو أن عدد السفن الحربية التركية عند سواحل لبنان تبدو له كبيرة للغاية (٤٨ ، ص ٥٣٨) . وعلى الرغم من أن رد الباب العالى أكد أن تونس هى أراض عثمانية ، وعليه فإن اعتراض دولة أجنبية على زيارة الأسطول التركى لها اعتراض فى غير محله (٤٨، ص ٥٣٨) ، فإن هذا الرد تضمن تأكيداً مهدئاً لفرنسا بأن الأسطول التركى لا يعتزم الذهاب إلى تونس ، وقد أحاط جيزو بدوره السفير التركى أن السفن الحربية الفرنسية التى أرسلت إلى تونس سوف يتم إعادتها (٤٨ ، ص ٥٣٩) وقد أكد مصطفى رشيد مرة أخرى فى مباحثاته فى أكتوبر عام ١٨٤٤ مع ملك فرنسا أن الحكومة التركية لا تعتزم أرسال أسطولها إلى تونس (٤٨ ، ص ٥٣٩ – ٣٤٠) .

لم تتوقف فرنسا عن متابعة الأسطول التركى طوال وجوده بالقرب من سواحل بيروت (على أثر الانتفاضات التى وقعت فى لبنان) بسبب خشيتها أن يتوجه الأسطول التركى إلى تونس ، وقد ظل عدد من السفن الحربية الفرنسية يقوم بمناوراته على مقربة منه . وقد نبه السفير التركى جيزو إلى أن مثل هذه المناورات من شأنها أن تخلق شائعات غير مرغوب فيها ، وأن غياب الثقة يعوق قيام علاقات ودية متبادلة بين البلدين . وكرر جيزو فى رده أن موافقة أسطول دولة لسفن دولة أخرى هو من تقاليد الدول الأوروبية (وكان جيزو يشير هنا إلى قيام السفن الإنجليزية بمراقبة السفن الفرنسية) ، وأن هذا الأمر لا يجب أن يثير قلق الباب العالى . وأشار أيضاً إلى أن فرنسا تفرض حمايتها على باى تونس وأنها تهتم ببقاء وضع تونس دون تغيير . ولهذا فإن فرنسا سوف تدافع عن تونس إذا ما دعت الحاجة إلى ذلك ، سواء بقواتها البحرية أو البرية . وقد أجاب مصطفى رشيد أن هذا التصريح ليس له ما يبرره وأنه غير ملائم إذ أن الباب العالى لا يعتزم تغيير الوضع الداخلى لآيالة تونس (٤٨ ، ص ٥٤٠) .

وفى التعليمات التى أرسلها إلى الباب العالى فى صيف عام ١٨٤٥ ، يوجه مصطفى رشيد الانتباه إلى أن ملكة إنجلترا استقبلت رافو وأنه قد سلمها إبان المقابلة أوراق اعتماد باى تونس ، مما يؤكد ، كما ورد فى التعليمات ، أن إنجلترا كانت حريصة على رؤية باى تونس مستقلاً .

وفى الثامن عشر من أغسطس عام ١٨٤٥ أبلغ مصطفى رشيد الباب العالى أن شائعات ذاعت فى باريس ، قبل وصول رافو بفترة قليلة ، مفادها أن حكومة

السلطان، كما يبدو ، تجرى استعدادات على أراضى لبنان (طرابلس) لدخول الحرب ضد تونس ، وأن رافو سوف يطلب مساعدة فرنسا . وفى إطار ذلك أشار مصطفى رشيد إلى أن باى تونس ، على الأرجح ، يرى أن قيامه بعقد معاهدات مع دول أجنبية[1]، وفى إقامة علاقات مشتركة مع هذه الدول إظهاراً لاستقلاله ، وأنه يحلم بالاستقلال الكامل ، وأن الفرنسيين سوف يخدعونه فى المستقبل . كان الباى يخشى الإمبراطورية العثمانية ولذلك اجتهد فى أن يوطد علاقاته بأوروبا . وقد دعمت زيارات رافو أحلامه الخاوية . وفى كل مرة كان رافو يذهب فيها إلى باريس ، كان يحمل معه خطابات من الباى إلى ملوك أوروبا ويسلمها رسمياً لهم باعتباره سفيراً لدولة مستقلة . كان باى تونس مرتبطاً بمعاهدات مع معظم الدول الأوروبية الكبرى (فرنسا ، إنجلترا ، إيطاليا وغيرها) ، وكان يتصرف مع هذه الدول باعتباره حاكماً مستقلاً ، وقد وضع هذا الأمر ، فى رأى مصطفى رشيد ، الإمبراطورية العثمانية فى وضع حرج . فى تلك الفترة لم يكن الباب العالى يحظر على الآيالات الغربية (تونس والجزائر وطرابلس) أن تعقد معاهدات مع الدول الأوروبية ، والآن فإن الدول الأوروبية يمكنها أن ترفض وساطة الباب العالى فى حالة وقوع خلافات بين تونس وإحدى هذه الدول ، وأن تلجأ تونس لإتخاذ قرارات منفردة استناداً إلى هذه المعاهدات . لقد رأى مصطفى رشيد باشا أن من الضرورى منع باى تونس من القيام بتبادل الخطابات على نحو رسمى أو أن يدع علاقاته مع الدول الغربية (٤٨ ، ص ٥٤١ – ٥٤٣) .

فى تقرير له مؤرخ ٩ أكتوبر ١٨٥٤ كتب مصطفى رشيد أن صحيفتى "Deba" و"Courrier" الفرنسيتين نشرتا أن باى تونس أعلن نفسه حاكماً عليها ، وأن نظام الإدارة فى تونس هو نظام مستقل . أما باى تونس نفسه فقد راح يوماً بعد الآخر يغير من سلوكه ، استناداً إلى المعاهدات التى عقدها . كان النفوذ الفرنسى فى تونس يزداد تدريجياً الأمر الذى أثار قلق إنجلترا بطبيعة الحال . وقد اقترح مصطفى رشيد استغلال ذلك الظرف ، وكذلك دفع علاقات باى تونس مع النمسا إلى التروى بسبب رفض تونس استقبال قنصل النمسا وأشار مصطفى رشيد بضرورة إرغام الباى على دفع الجزية واجباره بمقتضى مرسوم خاص على استقبال قنصل النمسا (٤٨ ، ص ٥٤٣ – ٥٤٤) .

لقد قامت حكومة السلطان بإصدار هذا المرسوم ، لكن الحكومة النمساوية علاوة على ذلك ، زودت قنصلها فى تونس بأوراق اعتماد باسمها ، وهو أمر يحدث عادة عند إرسال ممثلين رسميين إلى حكومة مستقلة . وقد تحدث سفير النمسا لدى

١– للإطلاع على حق عقد المعاهدات الذى أعطاه الباب العالى لتونس انظر أيضاً (١٢٤ ، جـ ٢ ، ص ٩٠) .

باريس مع مصطفى رشيد فى هذا الأمر وأخبره " أن رياح الاستقلال تدوى فى رأس هذا الرجل (باى تونس – المؤلف) " . وعلى الرغم من أن سفير النمسا أدان سلوك الباى ، فإن مصطفى رشيد أكد فى تقريره إلى الباب العالي أن قرار النمسا تسليم أوراق إتماد إلى القنصل النمسوى ، كما لو كان متوجهاً إلى دولة مستقلة ، أمر تستنكره الإمبراطورية العثمانية (٤٨ ، ص ٥٤٤ – ٥٤٥)[١].

كان التقرير الذى اعتمدنا عليه آنفاً والمؤرخ ٣٢ أكتوبر ١٨٤٥ هو آخر تقرير أرسله مصطفى رشيد من باريس ، وقد تم تعيينه بعد ذلك مرة أخرى وزيراً للخارجية وسرعان ما عاد إلى الوطن .

١– انتهى الصراع على تونس بين الإمبراطورية العثمانية وفرنسا ، كما هو معروف ، بعد مرور ما يزيد على ثلاثة عقود فى عام ١٨٨١ ، عندما احتلت القوات الفرنسية تونس لتدخل تحت الحماية الفرنسية . وكانت الحجة هى الدين الضخم على تونس وإفلاسها نتيجة القروض الأوروبية .

الخاتمة

بنهاية القرن الثامن عشر أدرك رجال الدولة فى الإمبراطورية العثمانية أن تغييرات كبيرة قد طرأت على العالم ، أتاحت للدول الأوروبية أن تتفوق كثيراً على الإمبراطورية العثمانية فى النمو الإقتصادى والسياسى .

كان سليم الثالث (١٧٨٩ - ١٨٠٧) أول سلطان تركى عزم على تحطيم التقاليد البالية ودعم الدولة عن طريق الإصلاحات . على أن الإصلاحات التى قام بها سليم ، وعلى وجه الخصوص إعادة بناء الجيش وإنشاء سفارات دائمة فى عواصم أوروبا ، لم يكتب لها النجاح . أولاً: بسبب التناقضات بين الإنكشارية التى دعمتها فئات كثيرة من المجتمع لم تكن مهتمة بهذه الإصلاحات ، ثانياً: بسبب التعقيدات فى السياسة الخارجية بالدرجة الأولى بما فيها خيانة نابليون للتحالف مع تركيا .

واصل محمود الثانى (١٨٠٨ - ١٨٣٩) الإصلاحات التى بدأها سليم الثانى . وفى عام ١٨٢٦ استطاع أن يقضى على الإنكشارية وأن يقيم جيشاً على الطراز الأوروبى . كما نجح فى أن يبذل مساعى كثيرة لقمع التوجهات الانفصالية لحكام الأقاليم وإخضاعهم للسلطة المركزية .

ومنذ نهاية القرن الثامن عشر بدأ نظام الإقتصاد الرأسمالى فى الظهور وخاصة فى بلدان البلقان وسوريا وهما المنطقتان اللتان كانتا أكثر ارتباطاً بالأسواق الأوروبية.

كما اشتدت حركات التحرر الوطنى لدى الشعوب الخاضعة للأتراك ، والتى ارتبط تطورها بالنظام الاجتماعى المتخلف للإمبراطورية العثمانية ثم لم تعد راغبة فى الاكتفاء بوضعها كرعايا " من الدرجة الثانية " .

يعد انفصال اليونان ، التى حصلت فى عام ١٨٣٠ على استقلالها بمساعدة الدول الأوروبية ، والهزيمة فى الحرب الروسية التركية (١٨٢٨ - ١٨٢٩) ، واستيلاء فرنسا على الجزائر ، وتمرد والى مصر الذى لم ينجح السلطان فى إخماده بالقوة ، من الأحداث التى أرغمت تركيا على الدخول فى علاقات دبلوماسية وثيقة مع الدول الأوروبية ، والتخلى عن سياسة العزلة التى كان الباب العالى ينتهجها ، واتباع التجربة التى بدأها سليم الثالث .

لقد ساعد التنافس القائم بين الدول الأوروبية والذى ازدادت حدته نتيجة لتطور الإنتاج الرأسمالى والحاجة إلى خامات وفتح أسواق للسلع التى أنتجتها الصناعة المتطورة فيها ، الدبلوماسية العثمانية على تحقيق الهدف الذى وضعه الباب العالى والحفاظ على الإمبراطورية .

لقد أفرز إنشاء السفارات والوجود الدائم للدبلوماسيين الأتراك فى بلدان أوروبا طرازاً جديداً من رجال الدولة فى الإمبراطورية العثمانية . فقد حصل هؤلاء على المعارف العميقة فى مهنتهم ، فضلاً عن تعلمهم مبادئ نظام الدولة والمجتمع فى الدول الغربية البورجوازية والإقتصاد والنظريات الإقتصادية والثقافة والأيديولوجيا . إن مقارنة مستويات التطور فى أوروبا والإمبراطورية العثمانية أظهر بدرجة كبيرة ، مبادرين ومناصرين لتلك الإصلاحات التى استهدفت منذ نهاية ثلاثينيات القرن التاسع عشر ، إدخال عدد من المعايير البورجوازية إلى نظام الدولة والحياة الإجتماعية والإقتصادية وتشريعات البلاد . بالإضافة إلى ذلك ، فإن الإصلاحات التى تحققت بمبادرة مصطفى رشيد ، أحد أبرز الدبلوماسيين ورجال الدولة فى الإمبراطورية العثمانية من الثلاثينيات وحتى الخمسينيات من القرن التاسع عشر ، لم تكن تهدف إلى تدمير نظام الدولة والمجتمع القائمين . لقد سعى الإصلاحيون إلى الإرتقاء بالنظام الإجتماعى بحيث يصبح من الممكن أن تتعايش المؤسسات القديمة والجديدة معاً . ومن هنا نشأ التناقض فى سياسة الإصلاحات التى اتخذت طابعاً ازدواجياً انعكست نتائجه على هذا الإصلاح . وقد ساعد على صعوبة الوضع التناقضات الدينية والقومية الحادة، إلى جانب تبعية البلاد إقتصادياً لرأس المال الأوروبى والتى ازدادت حدتها أيضاً .

كانت الخطوة الهامة فى هذا الطريق هى إلغاء نظم اللوائح الحكومية والاحتكارات والشراء الإجبارى المميزة للأسلوب الإقطاعى للإنتاج ، وقد جاءت هذه الخطوة فى سياق المعاهدة التجارية التى عقدت بين إنجلترا وتركيا . على أن تطبيق مبدأ التجارة الحرة لم يؤدى إلا إلى مجرد نمو طفيف فى النظام الرأسمالى فى الإقتصاد وكذلك إلى زيادة ملحوظة فى التعبئة الإقتصادية للدول الأوروبية على الرغم من زيادة الرواج التجارى . لقد هيأ مرسوم خطى شريف جولخانة عام ١٨٣٩ والإصلاحات التى تلته ، والتى كان مصطفى رشيد المحفز لها ، عدداً من الظروف الضرورية لنمو الرأسمالية فى تركيا ، وفى الوقت نفسه ساهمت هذه الإصلاحات فى تهيئة البلاد لمتطلبات الإقتصاد الرأسمالى الواعى .

جاءت التغيرات السياسية الداخلية والخارجية للإمبراطورية العثمانية فى ثلاثينيات وأربعينيات القرن التاسع عشر مصاحبة لبعضها البعض ، فضلاً عن أنها

جاءت استجابة لنفس الأسباب (السعى للحفاظ على الإمبراطورية ، تجاوز التخلف عن الدول الأوروبية ، الخروج من العزلة السياسية والثقافية) بل إن هذه التغيرات جميعها تمت على يد نفس الأشخاص .

لم تكن الإصلاحات الداخلية وسيلة فقط لتجديد الدولة . وإنما كانت أيضاً " سلاماً دبلوماسياً " ، فقد رأى الإصلاحيون أنها ضرورة لغزو الرأى العام الأوروبى وأنها بذلك سوف تساعد على الحفاظ على وحدة الدولة .

لقد نجح الدبلوماسيون الأتراك الجدد فى الاستفادة من الوضع الدولى للوصول إلى حل مناسب لعدد من مشكلات السياسة الخارجية . وساهم نشاط أكثر الدبلوماسيين الأتراك حصافة ، مصطفى رشيد باشا ، فى حل الصراع التركى المصرى وتجاوز الخلاف التركى اليونانى مؤقتاً ، وكذلك صعّب من تنفيذ مخططات فرنسا فى تونس .

لقد أتاح لنا النشاط الدبلوماسى لمصطفى رشيد فى الثلاثينيات والأربعينيات أن نحكم على جوانب النجاح والفشل فى الدبلوماسية التركية ، وعلى وجه الخصوص على السياسة الخارجية لها ككل . وقد كان الصراع التركى المصرى الذى كان يهدد بانفصال مصر يمثل أكثر المشاكل حدة . فقد أصبح هذا الصراع مشكلة مشاكل السياسة الخارجية التركية نظراً لتدخل الدول الأوروبية فى أحداثه .

لقد وضع مصطفى رشيد قبل ذلك بكثير فى فترة وجوده فى باريس ولندن منذ عام ١٨٣٤ وحتى ١٨٣٧ بصفته سفيراً لبلاده تصوراً دقيقاً للوضع الدولى فى أوروبا و " للتوازن السياسى للقوى " ، وكذلك المصالح الإقتصادية والإستراتيجية للدول الأوروبية فى الإمبراطورية العثمانية . وفى تقريره الذى رفعه للسلطان (فى نهاية عام ١٨٣٧) ، تعرض مصطفى رشيد تفصيلياً لعلاقة الدول الكبرى بالإمبراطورية وموقفها من انتفاضة محمد على وإستيلاء فرنسا على الجزائر ، عارضاً بشكل جيد التناقضات بين هذه الدول بعضها البعض . وقد نجح مصطفى رشيد فى استغلال التناقضات الحادة بين إنجلترا وفرنسا فى توقيع اتفاقية أونكيار أيسكيليسى ، كما استغل أيضاً الموقف المعادى لإنجلترا تجاه انتفاضة محمد على منذ النصف الثانى لثلاثينيات القرن التاسع عشر . لقد قدم الباب العالى عدداً من التنازلات لإنجلترا ، بما فيها توقيع معاهدة التجارة عام ١٨٣٨ ، واتفاقية التجارة الحرة التى سرعان ما انضمت إليها معظم الدول الأوروبية .

عندما تفاقم الصراع التركى المصرى من عام ١٨٣٩ إلى ١٨٤١ كانت إنجلترا أول من أيد الباب العالى ثم تلتها النمسا وروسيا . وبفضل ما قدموه ثلاثتهم من دعم

عسكرى ودبلوماسى تم إخماد أنتفاضة محمد على ، أما فرنسا فلم تقف فى هذه الحرب إلى جانب والى مصر . لقد أسهمت إنجلترا بشكل رئيسى فى توزيع القوى على هذا النحو إلى جانب الدول الأوروبية الأخرى ، على أنه ينبغى ألا نسقط من حسابنا جهود الباب العالى ، الذى كان شريكاً فعالاً فى الصراع الدبلوماسى الذى دارت رحاه فى الفترة من ١٨٣١ وحتى ١٨٤١ . لقد أظهر مصطفى رشيد صبراً عظيماً حتى نجح فى الحصول أولاً على موافقة إنجلترا ثم على تأييدها الدبلوماسى والعسكرى من أجل تغيير الوضع القائم بين السلطان ومحمد على والذى أقرته اتفاقية كوتاهية . وفى النصف الأول من ثلاثينيات القرن التاسع عشر حذرت إنجلترا ، والدول الأوروبية الأخرى أيضاً ، الباب العالى من محاولاته الإخلال بالوضع الراهن . أما فى النصف الثانى من الثلاثينيات فقد تغير موقف إنجلترا . وقد دفع إنجلترا إلى هذا التغيير عدد من الأسباب على رأسها التنافس القائم بينها وبين روسيا . وكان رفض استبدال معاهدة أونكيار إيسكيليسى الثنائية بأخرى تضم الدول الأوروبية جميعها ، إحدى " الأوراق الرابحة " الرئيسية للدبلوماسية العثمانية ، فقد اعتبر الباب العالى أن توقيع مثل هذه المعاهدة سوف تكون له نتائج وخيمة عليه ، إذ يصبح من الممكن أن تغل هذه المعاهدة يده نهائياً فى علاقاته بمحمد على وقد يفقد الباب العالى بسببها إمكانية الاستفادة من التنافس القائم بين إنجلترا وروسيا ، الذى تزيد معاهدة أونكيار إيسكيليسى من وطأته . ومن الأمور التى كان لها أثرها فى تغيير موقف إنجلترا فى النصف الثانى من ثلاثينيات القرن التاسع عشر خلافاتها مع فرنسا فيما يتعلق بمصر.

تمسك مصطفى رشيد بالتوجه الإنجليزى فى السياسة الخارجية ، فقد تصرفت إنجلترا فى الثلاثينيات وحتى الخمسينيات باعتبارها مؤيداً للإمبراطورية العثمانية ، وكانت تعتبر الأخيرة بمثابة رأس جسر ضد روسيا . كانت سياسة إنجلترا الشرقية تتفق ومصالح الباب العالى ولأن إنجلترا كانت تقف حجر عثرة فى طريق سياسة فرنسا فى مصر والجزائر وتونس واليونان وغيرها من البلاد .

لقد أخفى الباب العالى عن روسيا سعيه لعقد تحالف عسكرى هجومى مع إنجلترا ضد محمد على حتى عام ١٨٣٨ ، إذ لم يكن على ثقة أنه سيتمكن من تحقيقه ، فضلاً عن أنه لم يكن يرغب فى خرق التحالف الذى تقضى به معاهدة أونكيار إيسكيليسى بينه وبين روسيا ، طالما أن هذه المعاهدة ما تزال تعمل لصالحه . على أن روسيا كانت تقف بشدة ضد تغيير الوضع القائم بين السلطان ومحمد على ، وهو ما لم يكن الباب العالى راضياً عنه إطلاقاً . لقد أدى رفض إنجلترا عام ١٨٣٩ توقيع معاهدة ثنائية بينها وبين تركيا ضد محمد على لزيادة قوة التحالف الروسى التركى . وقد نجح الباب العالى فى الإحتفاظ بتأييد روسيا على امتداد فترة الصراع مع باشا مصر ، على

الرغم من التوجه الإنجليزى السرى نحو حل هذه المشكلة .

انتهت المفاوضات التى جرت وقائعها فى كل من لندن وإسطمبول بين ممثلى الدول المعنية (باستثناء فرنسا فى فترة عزلتها) باتخاذ القرار الذى ظل السلطان على امتداد فترة الصراع التركى المصرى يسعى لتحقيقه: عدم إعطاء الباشا المصرى الاستقلال ، وانتزاع سوريا من مجال إدارته . على أن أعطاء محمد على حق حكم مصر بالوراثة وكذلك أتفاقية المضايق التى وقعتها الدول الكبرى فى عام ١٨٤١ تدل على ضعف تركيا . فالضمانات المشتركة للدفاع عن المضايق كانت تعنى أن تركيا لم تكن فى حالة تسمح لها بالدفاع عنها على نحو مستقل .

لم تفقد تركيا السلطانية طوال الثلاثينيات والأربعينيات من القرن التاسع عشر الأمل فى إعادة فرنسا للجزائر بعد احتلالها واستعانت فى ذلك بالتأييد الدبلوماسى لكل من إنجلترا والنمسا وروسيا . على أن إنجلترا لم تكن ترغب فى دخول حرب مع فرنسا المنافس الرئيسى لها فى البحر المتوسط . لقد أتيحت للإمبراطورية العثمانية فرصة تقديم العون العسكرى للكفاح المسلح ضد الفرنسيين عن طريق الإقطاعيين الجزائريين المحليين ، بما فيهم أحمد بك ، باى مدينة قسطنطينة . لكن السلطان كان يدخر قوته لمحاربة محمد على ، ولهذا لم يستطع الإستفادة من هذه الظروف ، ناهيك عن الاهتمام الإقتصادى للباب العالى بامتلاك الجزائر كان ضعيفاً . لكن السبب الرئيسى للسلوك الحذر للباب العالى فى هذه القضية تلخص فى سعيه ألا تتعقد علاقاته بفرنسا ، وبهذه الطريقة يمكنه أن يضعف من تأييدها لمحمد على . لكن مصطفى رشيد رأى أن من الضرورى تنبيه فرنسا بشكل دائم إلى أن السلطان لم يتخلى عن حقوقه فى الجزائر . ظل مصطفى رشيد حتى نهاية الأربعينيات يعلق آماله على أن تهئ الظروف وقوع صدام بين مصالح الدول الأوروبية ، بحيث يمكن للإمبراطورية العثمانية أن تستغله فى استعادة الجزائر .

فى هذه الفترة كان موقف فرنسا فى اليونان موقفاً قوياً ، إذ كان الحزب الحاكم هناك نو توجه فرنسى . ولهذا كان على الباب العالى أن يضع فى اعتباره هذا الظرف . وتؤكد التقارير التى رفعها مصطفى رشيد من باريس أن الباب العالى لم يفكر على أى حال فى ارسال أسطوله إلى تونس ، إذ أن هذا العمل كان سيؤخذ على أنه عملا عدائيا ضد فرنسا التى كانت تخشى أن تقدم تركيا مساعدة للجزائر المحتلة ، على الرغم من النضال المحتدم للإمبراطورية العثمانية ضد النفوذ الفرنسى فى تونس ، حتى يتحقق هدفه الرئيسى وهو عدم السماح لها بأن تدعم الإدعاءات اللاقليمية لليونان. وكما حدث إبان الصراع التركى المصرى فقد ساعد التنافس بين الدول الأوروبية الكبرى وخوفها من الصدامات العسكرية فى الشرق الجهود الدبلوماسية

للباب العالى فى هذا الإتجاه .

ظل مصطفى رشيد يتابع باهتمام الوضع الداخلى فى اليونان وعلاقتها بالدول الكبرى ، وكذلك نشاط الجمعيات المحبة لليونان فى اليونان نفسها أو خارجها ، وكان تقديره للوضع الدولى صحيحاً ، إذ رأى أن سعى اليونان نحو توسيع أراضيها فى تلك الفترة لا مستقبل له .

لقد رأى بايات تونس ، الذين كانوا يتمتعون باستقلال إقتصادى وسياسى كبير فى إطار الإمبراطورية العثمانية ، والذين كانوا يسعون لزيادة هذا الاستقلال بمساعدة فرنسا ، أن من الأفيد لهم على أى حال أن يظلوا داخل نطاق الإمبراطورية ، طالما كان ذلك يوفر هلم الحماية بدرجة محددة من ابتلاع الدول الأوروبية لهم . على أن محاولات الباب العالى حرمان باى تونس من الحكم الذاتى وتحويل تونس إلى ولاية عادية (وهو ما حاول أن يفعله فى عامى ١٨٣٥ و ١٨٣٧) إلى جانب تشجيع فرنسا لتونس فى صراعها للاستقلال عن الباب العالى قد فاقم من العلاقات بين الإمبراطورية العثمانية وباى تونس .

وكما رأينا فقد أصبحت علاقات الباب العالى بعدد من البلاد الخاضعة له هدفاً للعلاقات الدولية .

لقد حاربت الدبلوماسية التركية فى الثلاثينيات والأربعينيات من أجل الحفاظ على وحدة الإمبراطورية العثمانية فى ظروف احتدام النضال الداخلى للشعوب المقهورة وسعى الدول الأوروبية لاستغلال ضعف الإمبراطورية العثمانية فى الحصول على نصيبها من " التركة التركية " .

لقد استرشد الباب العالى فى صراعاته الدولية بأهدافه السياسية الخاصة ، على الرغم من أن نشاطه اقتصر على محاولة تجنب تفاقم الصراع فى مشكلة ما من أجل تحقيق النتائج المرجوة فى مشكلة أخرى . على أن هذه القيود التى ميزت أكثر الدول فى القرن التاسع عشر قوة لا تعطى أى مبررات لوصف السياسة الخارجية للباب العالى بأنها سياسة تابعة .

لقد أظهر مصطفى رشيد باشا الذى كان على قمة الدبلوماسية التركية الجديدة أنه دبلوماسى قدير موهوب ، استطاع أن يستغل بنجاح التناقضات القائمة بين الدول. وبفضله أدت الدبلوماسية التركية دوراً محدداً فى الحفاظ على وحدة الإمبراطورية العثمانية فى الثلاثينيات والأربعينيات من القرن التاسع عشر وفى إجراء الإصلاحات من أجل تهيئة الدولة لمواكبة الظروف الإقتصادية والسياسية الجديدة فى العهد الرأسمالى .

المصادر والمراجع

مؤلفات كارل ماركس وفردريك إنجلز

١- ك. ماركس   كلمة حول حرية التجارة ألقيت فى الإجتماع العام للجمعية الديموقراطية فى بروكسل فى التاسع من يناير ١٨٤٨ - المجلد الرابع .

٢- ك. ماركس   السياسة الروسية تجاه تركيا - المجلد التاسع .

٣- ك. ماركس   المسألة الروسية . رسائل دبلوماسية _المجلد التاسع .

٤- ك. ماركس   الدول الغربية وتركيا - المجلد التاسع .

٥- ك. ماركس   اللورد بالمرستون - المجلد التاسع .

٦- ك. ماركس   مناظرات برلمانية - المجلد العاشر .

٧- ك. ماركس   الثورة اليونانية - المجلد العاشر .

٨- ك. ماركس   الحرب . مناظرات برلمانية - المجلد العاشر .

٩- ف. إنجلز   مذهب الحماية الجمركية أم نظام حرية التجارة - المجلد الرابع.

١٠- ف. إنجلز   حركات عام ١٨٤٧ - الجزء الرابع .

١١- ف. إنجلز   بداية نهاية النمسا - الجزء الرابع .

١٢- ف. إنجلز   المسألة التركية - المجلد التاسع .

١٣- ف. إنجلز   ما الذى سيحدث لتركيا الأوروبية ؟ - المجلد التاسع .

١٤- ف. إنجلز   تطور الإشتراكية من الطوباوية إلى العلم - المجلد التاسع عشر .

١٥- ف. إنجلز   مذهب الحماية الجمركية أم نظام حرية التجارة - مقدمة لكتيب: كارل ماركس . كلمة حول حرية التجارة - المجلد الواحد والعشرين .

١٦- ف. إنجلز   السياسة الخارجية للنظام القيصرى الروسى - المجلد الثانى والعشرين .

١٧- ف. إنجلز   رسالة إلى ن. ف. دانييلسون . ١٥ مارس ١٨٩٢ .

وثائق من السجلات
أرشيف السياسة الخارجية الروسية ،
رصيد المحفوظات

١٨- وثيقة ٥٠ ، عام ١٨٣٣ ، مدونات ٤٧٦ – ٤٨٨ .

١٩- وثيقة ٤٦ ، عام ١٨٣٩ ، مدونات ٧٠ – ٧٦ ، ٣٧٠ – ٣٨٠ .

٢٠- وثيقة ٤٨ ، عام ١٨٣٩ ، مدونات ٤ ب – ٤ ف .

٢١- وثيقة ٢٢٩ ، عام ١٨٣٩ ، مدونات ٩٩ أ – ٩٩ ب .

٢٢- وثيقة ٤٣ ، عام ١٨٤٠ ، مدونات ١٠٤ – ١٠٦ ، ٣٢٤ – ٣١٨ ، ٣٨٧ – ٣٨٩

٢٣- وثيقة ١٠٢ ، عام ١٨٤٠ ، مدونات ٣٨ .

المصـــادر

٢٤- عبدالرحمن الجبرتي . مصر تحت حكم محمد على (١٨٠٦ – ١٨٢١) . المجلد الرابع . ترجمة وتقديم وملاحظات خ. إ. كيلبرج . موسكو . ١٨٦٣ .

٢٥- السيرة الذاتية لألكسندر أوسيبوفيتش دوجاميل . موسكو . ١٨٦٣ .

٢٦- حادثة السفينة الشراعية " ويكسن " بين إنجلترا وروسيا . مقالة افتتاحية للأستاذ س. بوشوييف . مجلة " الأرشيف الأحمر " موسكو ، ١٩٤٠ ، رقم ٥ (مجلد ١٠٢) ، ص ١٨٩ – ٢٢٨ .

٢٧- **ك. م. بازيلى** . سوريا وفلسطين تحت الحكم التركى من الناحيتين التاريخية والسياسية . موسكو . ١٩٦٢ . (صدرت لهذا الكتاب ترجمة عربية تحت اسم سورية وفلسطين تحت الحكم العثمانى ، دار التقدم ، عام ١٩٨٦ ، طبع فى الإتحاد السوفيتى ، ترجمة طارق معصرانى – المترجم) .

٢٨- **ى. ن. بيريزين** – تركيا الحديثة . مجلة " حوليات الوطن " المجلد ١٠٤ ، سان بطرسبورج ، ١٨٥٦ ، الجزء الأول ، ص ٢٩ – ٥٨ ، ٣٩٧ – ٤٢٤ .

٢٩- **أ. فامبيرى** – حياتى . ترجمة معتمدة من المؤلف ، ترجمها عن الإنجليزية ف. لازاريف . موسكو ، ١٩١٤ .

٣٠- **أ. فامبيرى** – مقالات حول حياة الشرق وطباعه . ترجمة عن الألمانية ، سان بطرسبورج ، ١٨٧٧ .

٣١- (**فدونتشينكو**) – نظرة عامة على آسيا الصغرى كما هى عليه الآن كما سجلها الرحالة الروس . موسكو فى جزأين ، سان بطرسبورج ، ١٨٣٩ ، جـ٢ سان بطرسبورج ، ١٨٤٠ .

٣٢- أ. أ. جريس – روسيا والشرق الأوسط . مواد حول تاريخ علاقاتنا بتركيا . سان بطرسبورج ، ١٩٠٦ .

٣٣- ك. ماك كوان – نظامنا الجديد للحماية . وصف للخصائص الجغرافية والعرقية والإقتصادية لآسيا التركية . ترجمة عن الإنجليزية ، موسكو ، ١٨٨٤ .

٣٤- ف. مارتنس – مجموعة البحوث والمعاهدات التى عقدتها روسيا مع الدول الأجنبية . وضع ف. مارتنس . المجلد ٤ ، الجزء ١ ، والمجلدات ١٢ ن ١٥ . سان بطرسبورج ، ١٨٧٨ – ١٩٠٩ .

٣٥- ج. مولتكى . خطابات حول أحداث ومغامرات فى تركيا فى الفترة من ١٨٣٥ وحتى ١٨٣٩ . ترجمة عن الألمانية .

٣٦- ن. ن. موراڤيف (كارسكى) – تركيا ومصر عامى ١٨٣٢ و ١٨٣٣ . أربعة أجزاء صدرت فى موسكو فى الفترة من ١٨٧٠ حتى ١٨٧٤ .

٣٧- خطابات مولتكى عن تركيا ، مجلة " الكتاب العسكرى " ، ١٨٧٧ ، العدد ٨ ، ص ٣٠٨ – ٣٢٩ / العدد ٩ ، ص ١٢٠ – ١٤١ / العدد ١٠ ، ص ٣٢٢ – ٣٥٢

٣٨- مجلة " تاريخ روسيا القديم " . المجلد ١٠٣ ، ١٩٠٠ ، ص ٢٠١ – ٢٢٤ ، ٤٣١ – ٤٤٨ (مذكرات ميخائيل تشايكوفسكى " محمد صادق باشا " . ترجمة عن البولندية) .

٣٩- (ت. يوزيفوفيتش) – المعاهدات السياسية والتجارية الروسية مع الشرق . جمعها وأصدرها ت. يوزيفوفيتش . سان بطرسبورج ، ١٨٦٩ .

٤٠ – .1841 L., 1 - 3 Correspondence Relative to the Affaire of the Levant, p.

٤١ – **Hurewitz J. C.**Diplomacy in the Near and Middle East. A. Documentary Record: 1535 - 1914. Vol. 1. Princeton, 1956.

٤٢ – **Noradounghian G.** Recueil d'actes internationaux de l'Empire Ottoman. T. 2, 1789 - 1856. P., 1900

٤٣ – **Testa I.**Recueil des Traités de la Porte Ottoman avec les Puissances Etrangéres. T. 2 - 3. P., 1872.

٤٤ – Barkan O. L. XV. Asrin sonunda bazi büyük çehirlerde eçya ve yiyecek fiyatlarinin tesbit ve teftisi hususlarini tanzim eden kanunlar. - "Tarih vesikalari". Cilt 1, No. 5, 1942, c. 326 - 340.

٤٥ – **Baysun M. C.** Mustafa Resit pasanin Paris ve Londra sefaretleri esnasindaki siyasî yazilari. - "Tarih vesikalari". (Istanbul). Cilt 1 3, No. 1 - 14, 1941 - 1945 (No. 1, c. 30 - 44; No. 2, c. 145 - 155; Np. 4, c. 283 - 296; No. 6, c. 430 - 442; No. 7, c. 41 - 55; No. 9, c. 208 - 219, No. 12, c. 452 - 461; No. 13, c. 51 - 59; No. 14, c. 206 - 221).

٤٦ – **Baysun M. C.**Mustafa Resit pasanin siyasî yazilari. - "Istanbul Universitesi Edebiyat, Fakültesi Tarih Dergisi". Istanbul 1954 - 1963 (No. 9, c. 39 - 52; No. 14, c. 59 - 70; No. 15, c. 121 - 142; No. 16, c. 43 - 62; No. 17 - 18, c. 175 - 190).

٤٧ – Cevdet pasa. Tezakir. No. 1 - 12. Ankara, 1953

٤٨ – **Kaynar R.**Mustafa Resit pasa ve Tanzimat. Ankara, Türk Tarih Kurumu yayinlari. 1954

٤٩ – Muahedati umumiyeyi mecmuasi. Cilt 1, 4. Istanbul, 1294 (1878/79).

٥٠ – Sahillioglu. Osmanlilarda narh müessesesi ve 1525 yılı sonunda Istanbulda fiyatlar. - "Belgelerle türk tarihi dergisi". 1967, No. 1, c. 36 - 40.

٥١ – **Selâheddin M.** Bir türk diplomatinin evraki siyasiyesi. Is tanbul,1889

٥٢ – **Tarihi Cevdet.** Cilt 6 - 8. Dersaadet, 1309

٥٣ – **Tarihi Lütfi.** Cilt 1 - 8. Istanbul, 1290 - 1328.

المراجـع

٥٤– **س. ل. أجاييف** " الثورة من أعلى ": أصل التطور وطرفه – مجلة " قضايا الفلسفة " . ١٩٧٦ ، العدد ١١ ، ص ٧٤ – ٨٤ .

٥٥– **ج. ل. أرش** جمعية " فيليكى إتيريا " (جمعية الصداقة) السرية . من تاريخ نضال اليونان لإسقاط نير العبودية العثمانى . موسكو ، ١٩٦٥ .

٥٦– **ف. م. أتساميا** وضع الصناعة وأحوال العمال الأجراء فى مصر فى القرن التاسع عشر – دراسات فى تاريخ البلدان العربية (مجموع مقالات) موسكو ، ١٩٥٩ ، ص ٥ – ٣٣ .

٥٧– **ف. أ. بابيورتيان** العلاقات التركية الإيرانية (١٩٠٠ – ١٩١٤) . موجز رسالة دكتوراه . يريفان ، ١٩٧٥ .

٥٧(أ)– **أ. ب. بارسوكوفا ، ن. ن. شوفالوفا** دراسة التاريخ الحديث والمعاصر لتاريخ تركيا فى جامعات الولايات المتحدة الأمريكية – مجلة " شعوب آسيا وأفريقيا " . ١٩٧٧ ، العدد ٤ ، ص ٢٠٢ – ٢١٢ .

٥٨– **ل. بيروف** .

٥٩– **ك. ب. فينوجرادوف** موقف الدول الأوروبية فى بداية أزمة البلقان فى سبعينيات القرن التاسع عشر – دراسات بلقانية . مشكلات التاريخ والثقافة . موسكو ، ١٩٧٦ ، ص ١١٦ – ١٢٢ .

٦٠– **ك. ب. فينوجرادوف** فردينان دى ليسبس وشق قناة السويس . مجلة " قضايا التاريخ " . ١٩٦٩ ، العدد ١١ ، ص ١٣٩ – ١٥٤ .

٦٠(أ)– المسألة الشرقية فى السياسة الخارجية الروسية . من نهاية القرن الثامن عشر وحتى مطلع القرن العشرين . موسكو ، ١٩٧٨ .

٦١– مجلة " تاريخ العالم " المجلدين ٥ ، ٦ . موسكو ، ١٩٥٨ – ١٩٥٩ .

٦٢– **ف. أ. جيورجيف** الكتابات التاريخية البورجوازية الإنجليزية الأمريكية للمسألة الشرقية . عرض . مجلة " قضايا التاريخ " . ١٩٦٨ ، العدد ٣ ، ص ١٧٢ – ١٨١ .

٦٣- **ف. أ. جيورجيف** السياسة الخارجية الروسية فى الشرق الأوسط فى نهاية الثلاثينيات وبداية الأربعينيات من القرن التاسع عشر . موسكو ، ١٩٧٥ .

٦٤- **ف. أ. جيورجيف ، م.ت. بانتشينكوفا** مشكلات السياسة الخارجية الروسية فى القرن التاسع عشر فى كتابات المؤرخين السوفيت _مجلة " قضايا التاريخ " ، ١٩٧٠ ، العدد ٧ ، ص ١٣٨ - ١٤٧ .

٦٥- **س. جوريانيوف** البوسفور والدردنيل . بحث فى مسألة الممرات استناداً إلى المراسلات الدبلوماسية المحفوظة فى الأرشيف الرئيسى لسان بطرسبورج . سان بطرسبورج ، ١٩٠٧ .

٦٦- لا يوجد مرجع تحت هذا الرقم فى الكتاب الأصلى (المترجم) .

٦٧- **ف. ف. جراتشيف** السياسة الشرقية لفرنسا عامى ١٨٠٨ ، ١٨٠٩ - مشكلات التاريخ الفرنسى الحديث والمعاصر . جزء٢ ، سياسة فرنسا فى الشرق فى القرنين التاسع عشر والعشرين . ريازان ، ١٩٧٤ ؛ ص ٣ - ٣٦ .

٦٨- **ف. ف. جراتشيف** سياسة فرنسا فى الشق عامى ١٨١٠ ، ١٨١١ - المرجع السابق ، ص ٣٧ - ٧٠ .

٦٩- **ف. ى. جروسول** الإصلاحات التى تمت فى ممالك الدانوب وروسيا (فى عشرينيات وثلاثينيات القرن التاسع عشر) . موسكو ، ١٩٦٦ .

٧٠- **ف. ى. جروسول ، ى. ى. تشيريان** روسيا وقيام دولة رومانيا المستقلة . موسكو ، ١٩٦٩ .

٧١- **أ. ديبيدور** تاريخ أوروبا الدبلوماسى من مؤتمر فينا وحتى مؤتمر برلين (١٨١٤ - ١٨٧٨) المجلدين ١ ، ٢ . مترجم عن الفرنسية . موسكو ، ١٩٤٧ .

٧٢- القاموس الدبلوماسى المجلدات ١ ، ٢ ، ٣ . موسكو ، ١٩٦٠ - ١٩٦٤ .

٧٣- **ن. أ. دولينا** التغيرات التى طرأت على الدبلوماسية العثمانية (فى ثلاثينيات القرن التاسع عشر) - " مجموعة الدراسات التركية ١٩٧٣ " . موسكو ، ١٩٧٥ ، ص ٦٢ - ٨١ .

٧٣(أ)- **ن. أ. دولينا** حول برنامج إصلاحات مصطفى رشيد باشا - الآثار المكتوبة ومشكلات تاريخ ثقافة شعوب الشرق ، الدورة العلمية الثانية عشر لمعهد الإستشراق بلينتجراد التابع لأكاديمية العلوم بالإتحاد السوفيتى . موسكو ، ١٩٦٧ ، ص ١٢ - ٧١ .

٧٣(ب)- **ن. أ. دولينا** موقف مصطفى رشيد باشا من مشكلة وضع المسيحيين فى الإمبراطورية العثمانية - " مجموعة الدراسات التركية ١٩٧٦ " - موسكو - ١٩٧٨ ، ص ٦٦ - ٧٤ .

٧٣(حـ)- الإتفاقية التركية الإنجليزية عام ١٩٣٨ وتأثيرها على التطور الإقتصادى للإمبراطورية العثمانية - مجلة " شعوب آسيا وأفريقيا " . ١٩٧٦ ، العدد ٣ ، ص ٩٦ - ٨٠ .

٧٤- **ت. ف. ديرميفا** المرحلة الختامية للأزمة المصرية فى الفترة من ١٨٣١ وحتى ١٨٣٣ والدول الأوروبية - مجلة " البحوث العلمية فى التاريخ الحديث والمعاصر لمعهد التاريخ التابع لأكاديمية العلوم السوفيتية " - الإصدار الثانى ، ١٩٥٦ ، ص ٤٧٥ - ٥١٨ .

٧٥- **ن. أ. يروفـيـيف** الصراع الإنجليزى الفرنسى على قناة السويس (١٨٥٤ - ١٨٧٥) - من تاريخ الحركات الإجتماعية والعلاقات الدولية . مجموعة مقالات فى ذكرى الأكاديمى ى. ف. تارلى . موسكو ، ١٩٥٧ ، ص ٥٩٠ - ٦١٤ .

٧٦- **أ. د. جيلتياكوف** حول مسألة تغريب تركيا فى العصر الحديث (وفقاً لمفهوم المؤرخ التركى ت. توناى)

– التأريخ ودراسة المصادر التاريخية لبلدان آسيا وأفريقيا . الإصدار الثانى . لينتجراد ، ١٩٦٨ ، ص ١٢٥ – ١٣٥ .

٧٧– **أ. د. جيلتياكوف** الصحافة فى الحياة الإجتماعية السياسية والثقافية لتركيا (١٧٢٩ – ١٩٠٨) . موسكو ، ١٩٧٢ .

٧٨– **أ. د. جيلتياكوف ، ا . أ. بتروسيان** تاريخ التعليم فى تركيا (من نهاية القرن الثامن عشر وحتى بداية القرن العشرين) . موسكو ، ١٩٦٥ .

٧٩– **أ. إ. جيجالينا** مفهوم " قضية آسيا الوسطى " فى الدراسات التاريخية الإنجليزية فى الأربعينيات والخمسينيات من القرن التاسع عشر – مجلة " شعوب آسيا وأفريقيا " . ١٩٧٣ ، العدد ٤ ، ص ١٢٨ – ١٣٢ .

٨٠– **أ. أ. زونينشترال – بيسكورسكى** سياسة التجارة الخارجية التركية – مجلة " الشرق الجديد " . موسكو ، ١٩٢٧ ، العددين ١٦ ، ١٧ ، ص ١٥٤ – ١٧٧ .

٨١– **إ. بيوزين** العلاقات الدبلوماسية التركية مع الدول الأوروبية – مجلة " سوفريمينك " (المعاصر) . المجلد ٥١ . ١٨٥٥ ، (الجزء الثانى) ، ص ٨٩ – ١١٢ .

٨٢– **ن. أ. ايفانوف** سياسة محمد على الزراعية (مدخل لدراسة العلاقات الزراعية فى مصر فى مطلع القرن التاسع عشر) – دراسات فى تاريخ البلدان العربية (مجموعة مقالات) – موسكو ، ١٩٥٩ ، ص ٣٥ – ٦٠ .

٨٣– **أ. ج. إنديجيكيان** حول بعض مقدمات تطور الرأسمالية فى الإمبراطورية العثمانية – مجلة " الدراسات الإجتماعية لأكاديمية العلوم السوفيتية " – يريفان، ١٩٧٢ ، العدد ٧ ، ص ٣٦ – ٤٨ (باللغة الأرمينية مع ملخص باللغة الروسية) .

٨٤– تاريخ القرن التاسع عشر (أوروبا الغربية والدول غير الأوروبية) بإشراف الأستاذين لافيس ورامبو . المجلدات من ١ إلى ٨ . الطبعة الثانية . ترجمة عن الفرنسية ، موسكو ، ١٩٠٥ – ١٩٠٧ .

٨٥– تاريخ الدبلوماسية . المجلد الأول . الطبعة الثانية ، موسكو ، ١٩٥٩ .

٨٥(أ)– تاريخ الكفاح القومى التحررى لشعوب أفريقيا فى العصر الحديث . موسكو، ١٩٧٦ .

٨٦– تاريخ الاتحاد السوفيتى من أقدم العصور حتى اليوم . السلسلة الأولى . المجلد الرابع . موسكو ، ١٩٦٧ .

٨٧– تاريخ بلدان آسيا وأفريقيا فى العصر الحديث . موسكو ، ١٩٧١ .

٨٨– مدخل لقراءة محصلات مناقشة مسألة مستوى التطور الإجتماعى والإقتصادى لبلدان الشرق قبل تحولها إلى مستعمرات وشبه مستعمرات للدول الرأسمالية – حول نشأة الرأسمالية فى بلدان الشرق (من القرن الخامس عشر وحتى القرن التاسع عشر) . موسكو ، ١٩٦٢ ، ص ٣٩٤ – ٤١٥ .

٨٩– **أ. خ. كاسوموف** من تاريخ الدسائس الإنجليزية التركية فى شمال القوقاز فى ثلاثينيات وأربعينيات القرن التاسع عشر – مجلة " البحوث العلمية لجامعة كاباردين – بالكاريا . الإصدار الرابع (مدينة نالتشيك) ، ١٩٥٨ ، ص ٩٩ – ١٣٠ .

٩٠– **ن. س. كينيابينا** السياسة الخارجية الروسية فى النصف الأول من القرن التاسع عشر . موسكو ، ١٩٦٣ .

٩١- **ن. س. كينيابينا** معاهدة أونكيار إيسكيليسى عام ١٨٣٣ - " التقارير العلمية للمدرسة العليا - العلوم التاريخية " . موسكو ، ١٩٥٨ ، العدد ٢ ، ص ٣٠ - ٤٩

٩٢- **أ. كويمن** النزعة الإستعمارية فى التجارة الحرة - الإمبراطورية العثمانية - موسكو ، ١٩٧٠ ، ص ٢١ (المؤتمر الدولى الخامس للتاريخ الإقتصادى . لينتجراد ، من ١٠ إلى ١٤ أغسطس ١٩٧٠) .

٩٣- **ف. د. كونوبييف** حركة التحرر القومى البلغارى . الأيديولوجيا ، البرنامج ، التطور . صوفيا ، ١٩٧٢

٩٤- **ك. د. كوسيف**

٩٥- **ى. ن. كوشيفا** مسألة وسط آسيا والبورجوازية الروسية فى أربعينيات القرن التاسع عشر - " التاريخى " . العدد ٣ . لينتجراد ، ١٩٣٤ ، ص ١٣٣ - ١٦٢ (أعمال لجنة التاريخ التابعة لأكاديمية العلوم السوفيتية) .

٩٦- **ز. إ. ليفين** تطور الإتجاهات الرئيسية للفكر الإجتماعى السياسى فى سوريا ومصر (العصر الحديث) . موسكو ، ٢٧٩١ . (ظهرت له ترجمة باللغة العربية فى مصر) .

٩٧- **ف. ب. لوتسكى** التاريخ الحديث للبلدان العربية . الطبعة الثانية . موسكو ، ١٩٦٦ .

٩٨- **ى. ماخوفسكى** تاريخ القرصنة البحرية . ترجمة عن البولندية . موسكو ، ١٩٧٢ . (ظهرت له ترجمة باللغة العربية تحت اسم تاريخ القرصنة فى العالم . ترجمة د. أنور محمد إبراهيم ، دار شرقيات ، القاهرة ، ١٩٩٤) .

٩٩- **م. س. ماير** أثر " ثورة الأسعار " فى أوروبا على الإمبراطورية العثمانية - مجلة " شعوب آسيا وأفريقيا " - ١٩٧٥ ، العدد ١ ، ص ٩٦ - ١٠٧ .

١٠٠- **أ. ف. ميللر** موجز تاريخ تركيا . موسكو ، ١٩٤٨ .

١٠١- **أ. ف. ميللر** كمال أتاتورك . السنوات الأولى - مجلة " شعوب آسيا وأفريقيا " . ١٩٧٠ ، العدد ٦ ، ص ٦٨ - ٨٣ .

١٠٢- **أ. ف. ميللر** مصطفى باشا البيرق دار . الإمبراطورية العثمانية فى مطلع القرن التاسع عشر . موسكو - لينتجراد ، ١٩٤٧ .

١٠٣- **ج. مولتكى** الحملة الروسية التركية فى تركيا الأوروبية عامى ١٨٢٨ ، ١٨٢٩, تأليف الأمير مولتكى . ترجمة عن الألمانية ن. شيلدر - ملحق " مجلة الهندسة " . سان بطرسبورج ، ١٨٧٦ .

١٠٤- **ف. ب. موتافتشيفا** مدخل لدراسة قضية الإيجار الإقطاعى فى الإمبراطورية العثمانية . (الفدية الإجبارية فى القرنين السابع عشر والثامن عشر) - " النشرات الموجزة لمعهد الدراسات السلافية " . العدد ٢٤ ، موسكو ، ١٩٥٨ ، ص ٩٠ - ٩٩ .

١٠٥- **ج. ناتان** تاريخ التطور الإقتصادى البلغارى . ترجمة عن البلغارية . موسكو ، ١٩٦١ .

١٠٦- **ج. نيبولسين** التقرير الإحصائى للتجارة الخارجية الروسية الذى وضعه جريجورى نيبولسين . الجزآين الأول والثانى . سان بطرسبورج ، ١٨٥٠ .

١٠٧- ب. نيكوف الدبلوماسية العثمانية وعلم الكتابات القديمة (الباليوجرافيا) جـ١ ، صوفيا ، ١٩٦٦ .

١٠٨- التاريخ الحديث لبلدان أفريقيا وآسيا غير السوفيتية . الطبعة الثانية . ليننجراد ، ١٩٧١ .

١٠٩- أ. د. نوفيتشيف تاريخ تركيا . المجلد الثاني . العصر الحديث . جـ١ . (١٧٩٢ - ١٨٣٩) . ليننجراد ، ١٩٦٨ .

١١٠- أ. د. نوفيتشيف تاريخ تركيا . المجلد الثالث . العصر الحديث . جـ٢ . (١٨٣٩ - ١٨٥٣) . ليننجراد ، ١٩٧٣ .

١١١- أ. د. نوفيتشيف الإعداد لإصلاحات سليم الثالث . مجموعة الدراسات التركية . صدر فى الذكرى الثلاثين لوفاة أ. ن. كونونوف . موسكو ، ١٩٦٦ ، ص ٢١٦ - ٢٢٠ .

١١٢- أ. د. نوفيتشيف مقدمات الصراع بين السلطان محمود الثانى ومحمد على فى الفترة من ١٨٣٩ وحتى ١٨٤١ (من تاريخ الكفاح المصرى من أجل الإستقلال) - مجلة " بشير جامعة ليننجراد " ، العدد ٢٠ . التاريخ - اللغة - الأدب . الإصدار الرابع . ١٩٧١ ، ص ٥٩ - ٦٩ .

١١٣- أ. د. نوفيتشيف دراسات فى الإقتصاد التركى قبل الحرب العالمية . موسكو - ليننجراد ، ١٩٣٧ .

١١٤- أ. د. نوفيتشيف الطفرات الإقتصادية والإجتماعية فى آسيا الصغرى والبلقان فى النصف الأول من القرن التاسع عشر وبداية التنظيمات - المؤتمر الأول لدراسات البلقان (صوفيا ، من ٢٦ أغسطس وحتى ١ سبتمبر ١٩٦٦) . نشرات الوفد السوفيتى . موسكو ١٩٦٦ .

١١٥- ب. أ. نوابى السياسة الخارجية . دراسات تاريخية . مجموعة مقالات . براغ ، ١٩١٥ .

١١٦- س. ب. أوكون مقالات فى تاريخ الإتحاد السوفيتى . الربع الثانى من القرن التاسع عشر . ليننجراد ١٩٥٧ .

١١٧- إ. أ. أوريلى جداول التقويم الهجرى وما يقابلها من تواريخ أوروبية - موسكو - ليننجراد ، ١٩٦١ .

١١٧(أ)- س. ف. أوريشكوفا العلاقات الروسية التركية فى بداية القرن الثامن عشر. موسكو ، ١٩٧١ .

١١٧(ب)- س. ف. أوريشكوفا وثيقة تركية من النصف الأول للقرن الثامن عشر حول الوضع الدولى فى أوروبا وأهداف السياسة الخارجية التركية للإمبراطورية العثمانية - التركية ١٩٧٦ . موسكو ، ١٩٧٨ ، ص ١٠٩ - ١١٩ .

١١٨- س. بالاوزوف مصطفى رشيد باشا - مجلة " وقائع سان بطرسبورج " . ١٨٥٨ ، العدد ١٤ .

١١٩- م. ت. بانتشينكوفا الدراسات التاريخية للمسألة الشرقية فى النصف الأول من القرن التاسع عشر - قضايا الكتابات التاريخية فى مناهج التاريخ العام . الإصدار الأول . موسكو ، ١٩٧٢ ، ص ٦٦ - ٨١ .

١٢٠- ن. ل. بتروفا نظام الإحتكارات التجارية فى مصر فى عهد محمد على . مؤتمر الباحثين الشباب وطلاب الدراسات العليا . (موضوعات التقارير العلمية فى التاريخ والإقتصاد) . موسكو ، ١٩٧٥ ، ص ١٧٧ - ١٧٨ .

١٢١- ى. أ. بتروسيان حركة تركيا الفتاة (النصف الثانى من القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين) . موسكو ، ١٩٧١ .

١٢٢- **م. ن. بوكروفسكى** الدبلوماسية وحروب روسيا القيصرية فى القرن التاسع عشر . مجموعة مقالات . موسكو ، ١٩٢٣ .

١٢٣- ثورات ١٨٤٨ - ١٨٤٩ . المجلدين الأول والثانى . موسكو ، ١٩٥٢ .

١٢٤- **د. ج. روزين** تاريخ تركيا من انتصار الإصلاح فى عام ١٨٢٦ وحتى معاهدة باريس عام ١٨٥٦ . الجزأين الأول والثانى . ترجمة عن الألمانية . بيان بطرسبورج ، ١٨٧٢ .

١٢٥- **ل. س. سميونوف** روسيا وإنجلترا . العلاقات الإقتصادية فى منتصف القرن التاسع عشر . لينجراد ، ١٩٧٥ .

١٢٦- **ل. س. سميونوف ، ف. إ. شيريميت** . العلاقات التجارية الدولية التركية فى فترة حرب القرم - " بشير جامعة لينجراد " . التاريخ - اللغة - الأدب . الإصدار ٣ ، ١٩٧٣ ، ص ٤٤ - ٤٩ .

١٢٧- **أ. س. سيلين** التوسع الإستعمارى الألمانى فى الشرق الأوسط عشية الحرب العالمية الأولى (١٩٠٨ - ١٩١٤) . موسكو ، ١٩٧٦ .

١٢٨- **إ. م. سميليانسكى** مدخل لدراسة انهيار العلاقات الإقطاعية فى سوريا ولبنان وفلسطين فى منتصف القرن التاسع عشر - حول نشأة الرأسمالية فى بلدان الشرق (من القرن الخامس عشر وحتى القرن التاسع عشر) . موسكو ، ١٩٦٢ ، ص ٢٨١ - ٣١٣ .

١٢٩- **إ. م. سميليانسكى** حركة الفلاحين فى لبنان فى النصف الأول من القرن التاسع عشر . موسكو ، ١٩٦٥ .

١٣٠- **أ. ف. سولوفيوف** مدخل لدراسة علاقة روسيا القيصرية بالهند فى القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين - مجلة " قضايا التاريخ " . ١٩٥٨ ، العدد ٦ ، ص ٩٦ - ١٠٩ .

١٣١- **ى. ف. تارلى** حرب القرم . الطبعة الثانية . المجلدين الأول والثانى . موسكو - لينجراد ، ١٩٥٠ .

١٣٢- **س. س. تاتيشيف** السياسة الخارجية للإمبراطور نيكولاى الأول . مدخل إلى تاريخ العلاقات الدولية الروسية إبان حرب سيفاستوبول . سان بطرسبورج ، ١٨٨٧ .

١٣٣- **م. أ. تاوبى** المسألة الشرقية والسياسة النمساوية الروسية فى النصف الأول من القرن التاسع عشر . براغ ، ١٩١٦ .

١٣٤- **ف. تيبلوف** ممثلو الدول الأوروبية لدى القسطنطينية - مجلة " البشير الروسى " ١٨٩٠ ، المجلد ٢٠٨ ، العدد ٥ ، ص ٣ - ٣٧ ، العدد ٦ ، ص ٣ - ٣٧ .

١٣٥- **ف. تيبلوف** ممثلو روسيا لدى تساريجرادى(1) من ١٤٩١ وحتى ١٨٩١ . سان بطرسبورج ، ١٨٩١ .

١٣٦- **ف. تيبلوف** زمن الفتنة وإنقلاب البلاط فى القسطنطينية . (مذكرات شاهد عيان) . سان بطرسبورج ، ١٨٩٧ .

١٣٧- **ن. تودوروف** المدينة البلقانية من القرن الخامس عشر وحتى القرن التاسع عشر فى نطاق الإمبراطورية العثمانية - مجلة " دراسات بلقانية " - صوفيا ، ١٩٧١ ، العدد ٤ ، ص ٢٨ - ٥٤ .

١٣٨- **ن. تودوروف** المدينة البلقانية من القرن الخامس عشر وحتى القرن التاسع عشر . النمو الإجتماعى الإقتصادى والسكانى . صوفيا ، ١٩٧٢ .

١٣٩- ن. تودوروف إتفاقية كيوتشوك كاينارجى للسلام - مجلة " دراسات بلقانية " ، صوفيا ، ١٩٧٥ ، العدد ٢ ، ص ٧٧ - ٨٢ .

١٤٠- م. ن. تودوروفا أوربة الإمبراطورية العثمانية (طرح المشكلة وتفسيرها فى الكتابات التاريخية الغربية والتركية المعاصرة) - مجلة " شعوب آسيا وافريقيا " ١٩٧٧ ، العدد ٢ ، ص ٢٠٤ - ٢١١ .

١٤١- أ. أوبيتشينى ، ب. دى كورتايل الوضع المعاصر للإمبراطورية العثمانية . الإحصاء ، الحكم ، الإدارة ، المال ، الجيش ، الجاليات غير الإسلامية ... إلخ . إستناداً للكتاب السنوى ١٨٧٥ - ١٨٧٦ (السلنامة " الكتاب السنوى " عام ١٢٩٣ هجرية) ولوثائق حديثة أخرى . وضع أوبيتشينى وب. دى كورتايل . ترجمة ونشرة أ. إ. باكست . سان بطرسبورج ، ١٨٧٧ .

١٤٢- أ. ف. فاديف روسيا والأزمة الشرقية فى عشرينيات القرن التاسع عشر . موسكو ، ١٩٥٨ .

١٤٣- ن. ج. خميليف دولة الجزائر بقيادة الأمير عبدالقادر والكفاح الشعبى التحررى للشعب الجزائرى (١٨٣٠ - ١٨٤٧) . موسكو ، ١٩٦٣ .

١٤٤- ن. ج. خميليف دولة عبدالقادر الجزائرى . موسكو ، ١٩٧٣ .

١٤٥- ف. ف. تسيبولسكى التقاويم الحديثة لبلدان الشرقين الأوسط والأدنى . جداول التقاويم الميلادية والهجرية مع شروح . موسكو ، ١٩٦٤ .

١٤٦- ف. ش. شعبانوف نظام الدولة والنظام القانونى فى تركيا فى فترة التنظيمات . باكو ، ١٩٧٥

١٤٧- ف. إ. شيريميت تركيا وصلح أدرنة عام ١٨٢٩ . من تاريخ المسألة الشرقية . موسكو ، ١٩٧٥ .

١٤٨- أ. شبارو سياسة كانينج الخارجية والمسألة اليونانية (١٨٢٢ - ١٨٢٧) - مجلة " قضايا التاريخ " - ١٩٤٧ ، العدد ١٢ ، ص ٤٣ - ٦١ .

١٤٩- أ. شبارو دور روسيا فى نضال اليونان من أجل الإستقلال - مجلة " قضايا التاريخ . ١٩٤٩ ، العدد ٨ ، ص ٥٢ - ٧٣ .

١٥٠- ى. ل. شتاينبرج وجهة النظر الإنجليزية حول تهديد روسيا للهند فى القرنين التاسع عشر والعشرين - مجلة " بحوث تاريخية " ، ١٩٥٠ ، العدد ٣٣ ، ص ٤٧ - ٦٦ .

١٥١- Bailey Fr. Ed. British Policy and the Turkish Reform Movement. A Study in Anglo-Turkish Relation 1826 - 1853. Cambridge,1942.

١٥٢- Barbier de Meynard A. C. Dictionnaire turk-français. Supplément aux dictionnaires publiés jusqu'a ce jour. Vol. 1. P., 1881; vol. 2.

١٥٣- Berkes N. The Development of Secularism in Turkey. Montreal, 1964

١٥٤- Brown L. C. The Tunisia of Ahmad bey 1827 - 1855. Princeton, 1974.

١٥٥- Charmes G. L'avenir de la Turquie (le panislamisme). P., 1883.

١٥٦- Davison R. H. The Advent of the Principle of Representation in the Govern-
Beginnings of Modernization in the Middle –ment of the Ottoman Empire.

East. Chicago, 1968, c. 93 - 108.

Davison R. H. Reform in the Ottoman Empire 1856 - 1876. Princeton,1963. ١٥٧-

Davison R. H. Turkey. Prentice-Hall, 1968. ١٥٨-

Destrilhes M. Confidences sur la Turquìe.2-éme éd., P., 1855. ١٥٩-

D'Ohsson M. Tableau général de l'Empire Othoman. T. 1 - 3. 1787 - 1820. ١٦٠-

Driault Ed. La question d'Orient depuis ses origines jusqu'ànos jours. 2-ème éd. P.,1900. ١٦١-

Du Velay A. Essai sur l'histoire financière de la Turquie. Depuis le regne du Sultan Mahmoud II jusqu'à nos jours. P., 1903. ١٦٢-

L'Empire Ottoman 1839 - 1877. L'Angleterre et la Russie dans la question d'Orient par un ancien diplomats. P., 1877. a١٦٢-

Engelhardt Ed. La Turquie et le Tanzimat ou histoire des rèformes. P. 1. P., 1882; p. 2. P., 1884. ١٦٣-

Ergil D. Class Relations and the Turkish Transformation in Historical Perspective. - 'Studia islamica", XXXIX. P., 1976, c. 77 - 94. ١٦٤-

Findikoglu Z. F. The Westernization of Economic thought in Turkey. - International Congress of Orientalists, 26th. New Delhi, 1964; Proceedings... vol. 2. New Delhi, 1968, c. 134 - 136. ١٦٥-

Findley C. V. The Legacy of Tradition to Reform: Origins of the Ottoman Foreign Ministry. - "International journal of Middle East Studies". L., 1970, vol. 1, No. 4, c. 334 -357. ١٦٦-

Gòkbilgin T. Un aperçu général sur l'histoire des institutions de l'Empire Ottoman au XVIe siècle. - "Turcica". T. 1. P., 1969, c. 247 - 260. ١٦٧-

Hammer J. Histoire de l'Empire Othoman. T. P., 1841. ١٦٨-

Hurewitz J. C. The Europeanization of Ottoman Diplomacy: the Conversion from Unilateralism to Reciprocity (1835 - 1870). - Tpy XXV Me. ١٦٩-

Karkar Y. N. Economic Development in the Ottoman Empire 1856 - 1914. - "Middle East Economic Papers". AmericanUniversity of Beirut, 1968, c. 97 - 109. ١٧٠-

Karpat K. An Inquiry Into the Social Foundation of Nationalism in the Otto- —١٧١
man State: From Social Estates to Classes, From Millets to Nations. Princeton, 1973.

Köymen O. The Advent and Consequences of Free Trade in the Ottoman —١٧٢
Empire. "Etudes balkaniques". Sofia, 1971, No. 2, c. 47 - 55.

Lane-Poole S. The Life of the Right Honorable Straford Canning, Viscount —١٧٣
Stratford de Redcliffe, from His Memoires and Private and Official Papers. Vol. 1 - 2, L., 1888.

Lewis B. The Emergence of Modem Turkey. L., 1961. —١٧٤

—١٧٥

Mantran R. Le statut de l'Algérie, de la Tunisie et de la Tripolitaine dans —١٧٦
l'Empire Ottoman. - Estratto del volume: Atti del 1.Congresso Internazionale di Studi Nord-Africani. Cagliari, 22 - 25 Gennaio 1965, c. 205 - 216.

Milev N. Réchid pacha et la reforme ottomane. - "Zeitschrift für Osteu- —١٧٧
ropäische Geschichte". Bd 2. H. 3. B., 1912, c. 382 - 398.

Mosely Ph. Russian Diplomacy and the Eastern Question in 1838 and 1839.—١٧٨
Cambridge, 1934.

Mosse W. E. The Return of Reschid Pasha. An Incident in the Career of —a١٧٨
Lord Stratford de Redcliffe. - " The English Historical Review". L., 1953, vol. 68, No. 269, c. 546 - 573.

man. SPb.,1873. Mostras C. Dictionnaire géographique de l'Empire Otto —١٧٩

Puryear V. J. International Economics and the Diplomacy in the Near East. —١٨٠
Study of British Commercial Policy in the Levant 1834 - 1853. L., 1935.

Rodkey F. S. Lord Palmerston and the Rejuvenation of Turkey 1830 - 1841. —١٨١
"The Journal of Modern History". 1929, No. 4, c. 575 - 579.

Rodkey F. S. The Turco-Egyptian Question in the Relations of England, —١٨٢
France and Russia, 1832 - 1841. - "University of Illinois studies in the social sciences". Vol. 11, No. 3-4 Urbana, Illinois, 1924.

E. Rossi. Storia di Tripoli e della Tripolitania della conquista araba al 1911. —١٨٣
Roma, 1968.

under Sultan Se- Shaw St. J. Between Old and New. The Ottoman Empire —١٨٤
lim III 1789 - 1807. Harvard University Press. Cambridge. Massachusetts, 1971.

Shaw St. J. The Central Legislative Councils in the Nineteenth Century Ot- —١٨٥
toman Reform Movement Before1876. - "International Journal of Middle East studies". L., vol. 1, 1970, No. 1, c. 51 - 84.

Temperley H. England and the Near East. The Crimea. L., 1936. —١٨٦

Texier Ed. Les Hommes de la guerre d'Orient. P., 1854. —١٨٧

Todorova M. The Establishment of British Consulates in the Bulgarian lans —١٨٨
Etudes balkaniques". Sofia, 1973, No. 4, c. —and British Commercial Interests. 80 - 88>

Ubicini M. A. Lettres sur la Turquie ou tableau statistique, religieax, poli- —١٨٩
tique, administratif, militaire, commercial etc. de l'Empire Ottoman. Depuis le Khatti-Cherif de Gulkhanè (1839), p. 1. Les Ottomans. 2-éme ed. P., 1853.

[Ubicini A.]. La Turquie actuelle par A. Ubicini. P., 1855. —١٩٠

Urquhart D. Progress of Russia in the West, North and Channels of Wealth —١٩١
and Power. 4 ed. P., 1853.,

Yorga N. Istoria comertului Rominesti, Bucuresti, 1825. —١٩٢

Zeletin St. Burghezia romana. Originea si rolul ei istorie. Bucuresti, 1925. —١٩٣

Zimova N. peu. Ha: Ett. Rossi. Storia di Tripoli e della Tripolitania della con- —١٩٤
quista araba al 1911. - "Asian and African studies". VIII> L., 1972, c. 252 - 254.

Zimova N. Turkish Penetration in the Sahara. - "Asian and African studies". —١٩٥
Department of Oriental Studies of the Slovak Academy of Sciences Bratislava. X.1974. L., 1975, c. 177 - 181.

Abdurrahman Seref. Tarih musahabeleri. Istanbul, 1339. —١٩٦

Ali Fuad bey. Ricali mühimmeyi siyasiye. Istanbul, 1928. —١٩٧

ltundag S. Kavalah Mehmet Ali pasa isyani. Misir meselesi 1831 - 1841. 1. —١٩٨
Kisim. Ankara, 1945.

Altundag S. Kavalah Mehmet Ali pasa isyam esnasinda Namik pasanin yar- —١٩٩
dim talep etmek üzre 1832 senesinde memuriyeti mahsusa ile Londraya

gönderilmesi. - "Belleten". Cilt 4, No. 23 - 24. Ankara, 1942, c. 229 - 251.

Avcioglu D. Türkiyenin düzeni (Dün, Bugün, Yarin), Cilt 1 - 2, 4 bs. Ankara, 1969. –٢٠٠

elçiligi. - III. Türk Baysun M. C. Cezayir meselesi ve Resid pasanin Paris. tarih kongresi. Ankara, 1948, c. 375 - 379. –٢٠١

Baysun M. C. Mustafa Resit pasa. Tanzimat. Istanbul,1940, c. 1 - 24. –٢٠٢

Bilsel C. Tanzimatin haricî siyaseti. Tanzimat. Istanbul, 1940, c. 1 - 41 –٢٠٣

Bulutoglu K.100 soruda Türkiyede yabanci sermaye. Istanbul, 1970, –٢٠٤

Findikoglu Z. Türk iktisadî tefekkür tarihi ve Mehmet Serif. III. Türk tarih kongresi. Kongreye sunulan tebligler. An kara, 260 - 268. –٢٠٥

Gökbilgin M. T. Tanzimat hareketinin osmanli müesseselerine ve teskilâtina etkileri. "Belleten". Ankara,1967, cilt 31, No. 121, c. 93 - 111. –٢٠٦

Islâm ansiklopedisi. Islâm âlemi tarih, cografya, etnografya ve biyografya lûgati. Istanbul, 1941 - 1966. y –٢٠٧

Karal E. Z. Osmanli tarihi. Cilt 5. Nizami cedit ve Tanzimat devirleri. 1789 - 1856. Ankara, 1956. –٢٠٨

Islahat fermani devri. 1856 - 1861. Ankara, Karal E. Z. Osmanli tarihi. Cilt 6. 1954. –٢٠٩

Karal E. Z. Osmanli tarihi. Cilt 7. Islahat fermani devri. 1861 - 1876. Ankara, 956. –٢١٠

Karal E. Z. Ebu Bekir Ratib efendinin "Nizami cedit" islahatinda rolü. - V. Türk tarih kongresi. Kongreye sunulan teblikler. Ankara, 1960, c. 347 - 355. –٢١١

Karamursal Z. Osmanli malî tarihi hakkinda tetkikler. Ankara, 1950. –٢١٢

Kuneralp S. Bir Osmanli diplomati Kostaki Musurus pasa. 1891. - "Belleten". Cilt 34, No. 135. Ankara,1970, c.421 - 435. –٢١٣

Kuran E. [peu. Ha]: Resat Kaynar. Mustafa Resit pasa ve Tanzimat. Ankara. - "Istanbul Universitesi Edebiyat Fakültesi Tarih Dergis". iCilt 8, No. 11 - 12, 1956, c. 227 - 230. –٢١٤

Kuran E. Gezayirin fransizlar tarafindan isgali karsisinda osmanli siyaseti (1827 - 1847). Istanbul, 1957. –٢١٥

Kuran E. Fransanin Cezayire tecavüzü (1827). - "Istanbul Universitesi Edebiyat Fakültesi Tarih Dergisi". Cilt 3, No. 5 - 6, 1953, c. 53 - 62 —٢١٦

Kurat A. N. Türk-Ingiliz münasebetlerine kisa bir bakis (1553 - 1953). Ankara, 1952. —٢١٧

Kurat A. N. XVIII. yüzyil basi "Avrupa umumî harbinde Türkiyenin tarafsizligi. - "Belleten". Cilt 7, No. 26. Ankara,1943, c. 245 - 272. —٢١٨

On çüncü asri hicrîde osmanli ricali. - "Peyami Sabah gazetesi". No. 4, 5. —٢١٩

Sarc O.C. Tanzimat ve sanayyimiz. - Tanzimat. Istanbul, 1940, c. 1 - 18. —٢٢٠

Soysal I. Türk-Fransiz diplomasi münasebetlerinin ilk devresi. "Istanbul Universitesi Edebiyat Fakültesi Tarih Dergisi". Cilt 3, No. 5 - 6, 1953, c. 63 - 94. —٢٢١

Süreyya M. Sicilli Osmani (The Ottoman National Biography). Vol. 1 - 4. Istanbul, 1308 - 1315. Printed in offset by Franz Wolf. 1971. —٢٢٢

Sapolyo E. B. Mustafa Resit pasa ve Tanzimat devri tarihi. Istanbul, 1954. —٢٢٣

Tengirsenk Y. K. Tanzimat devrinde osmanli devletinin haricî ticaret siyaseti. - Tanzimat. Istanbul, 1940, c. 1 - 24. —٢٢٤

Tunaya T. Z. Türkiyenin siyasî hayatinda batililasma hareketleri. Istanbul, 1960. —٢٢٥

Türk ziraat tarihine bir bakis. Istanbul, 1938. —٢٢٦

3. Basim. Ankara, Unat F. R. Hicrî tarihleri milâdi tarihe çevirme kilavuzu, 1959. —٢٢٧

Unat F. R. Osmanli sefirleri ve sefaretnameleri. Ankara,1968. —٢٢٨

yaman T. M. Misir valisi Mehmed Ali pasanin isyani üzerine Anadolu ve Rumeliye gönderilmis olan bir emirname. - "Tarih vesikalari". Cilt 1, No. 6. Istanbul,1942, c. 426 - 429. —٢٢٩

قاموس المصطلحات

الانكشارية : (من الكلمتين التركيتين «ينى تشيرى» سلاح المشاة الجديد)، قوات خاصة مميزة فى الامبراطورية العثمانية تم تأسيسها فى النصف الأول من القرن الرابع عشر على يد السلطان أورخان. وفى عام ١٨٢٦ قام السلطان محمود الثانى بالقضاء عليها .

الأيالة : أكبر وحدة إدارية عسكرية فى الامبراطورية العثمانية يحكمها البايلرباى . وفى القرن التاسع عشر تم إعادة تشكيل الأيالات لتصبح ولاية يحكمها الوالى .

الباب العالى : الاسم الرسمى لحكومة الامبراطورية العثمانية .

الباديشاة : الملك ، الحاكم ، القيصر ، اسم رئيس الامبراطورية العثمانية فى المصادر التركية .

الباشا : أعلى لقب بين العسكريين والمدنيين فى الامبراطورية العثمانية .

الباشدفتردار : رئيس أمناء الخزانة ، وأمين المالية فى الامبراطورية العثمانية (حتى ثلاثينيات القرن التاسع عشر) والمراقب المالى بعد إنشاء وزارة المالية .

الباشلكة : أكبر وحدة إدارية عسكرية فى الامبراطورية العثمانية تخضع لحكم الباشا الذى يعينه الباب العالى . وهى أيضاً الأيالة .

الباى : السيد ، لقب اقطاعى كان يضاف للاسم الشخصى أو يستخدم مستقلا، وكان للشخصيات الهامة الحق – بدرجة ما – فى حمله ، وكانت باى تعنى أيضاً الرئيس والحاكم والمحافظ والوالى وهو يعادل لقب داى .

البايلرباى : حكام روميلية والأناضول وسوريا وبعض المناطق الأخرى وتنضم إليها بعض الولايات .

البايليكشى : رئيس الإدارة (رئيس قلم) .

البايليكشى قلمى : أهم وأكثر إدارات الباب العالى عددا ، وكانت تقوم بتسجيل جميع القرارات التى يتخذها وارسالها إلى الجهات المعنية . وهنا كان يتم إعداد مختلف الوثائق التى تصدر باسم السلطان (عدا ما يخص الأمور المالية) . كما كانت تتولى تنفيذ القوانين والمعاهدات الدولية.

التنظيمات : الاصلاحات ، وتعنى فترة الاصلاحات ذات الطابع البورجوازى التى استمرت من عام ١٨٣٩ وحتى عام ١٨٧٨ .

الداى : المساعد ، الوالى ، لقب الحكام فى الجزائر وتونس وطرابلس .

الديريبابى : الاقطاعى الكبير والشخصية ذات النفوذ الواسع .

الديوان : المجلس ، المجلس الأعلى للحكومة السلطانية ويدخل ضمن أعضائه الصدر الأعظم وشيخ الإسلام وغيرهم من كبار الموظفين . وقد أصبح الديوان يحمل اسم مجلس الوزراء فى فترة حكم محمود الثانى (١٨٠٨ - ١٨٣٩) .

الرعية : الاسم العام للسكان الخاضعين للامبراطورية العثمانية ، ويستخدم فى المراجع الأوروبية لوصف السكان غير المسلمين فقط .

السر عسكر : القائد الأعلى ووزير الحربية .

الصدر الأعظم : رئيس حكومة السلطان والموظف الأول فى الامبراطورية العثمانية وهو رئيس مجلس الوزراء بعد الاصلاحات التى تمت فى الثلاثينيات .

القبوران دار : أو القبوران باشا : قائد الاسطول .

الكاز عسكر : القاضى العسكرى ، وكان هناك اثنان فى الامبراطورية العثمانية أحدهما فى تركيا الأوروبية - روميلية ، والآخر فى تركيا الأسيوية - الأناضول .

الكيخيابك : أحد ثلاثة مساعدين رئيسيين للصدر الأعظم (الوزير الأعظم) كان المؤلفون الأوروبيون كثيرا ما يسمونه بوزير الداخلية ، وذلك قبل الاصلاحات التى جرت فى ثلاثينيات القرن التاسع عشر ، على الرغم من أن الوظيفتين تختلفان عن بعضهما البعض إلى حد كبير .

المتصرف : رئيس الصنجق .

بيرات (بيرولدى) : مرسوم سلطانى ، مرسوم بخلعة .

خط : خطاب ، أو رسالة .

خطى شريف : بيان سلطانى تم اصداره عام ١٨٣٩ بشان الاصلاحات تم إعلانه فى حديقة قصر السلطان فى مكان يعرف باسم جولخانه (عريشة الورد) .

خطى همايون : مرسوم اصدره السلطان التركى عام ١٨٥٦ بشان الاصلاحات.

رئيس الكتاب (الريس افندى) : واحد من المساعين الرئيسيين الثلاثى للصدر الأعظم ، ويعمل سكرتيرا للباب العالى ورئيسا لإدارته الثلاث ، وفى الفترة من ١٦٩٩ وحتى ١٨٣٦ كان يعمل رئيسا لمصلحة العلاقات الخارجية ومستشارا للشئون الدولية ، كثيراً ما ورد ذكره فى المصادر الأوروبية باعتباره وزيراً للخارجية ، على الرغم من أن هذه الوزارة لم تنشأ إلا فى عام ١٨٣٦ .

فرمان : مرسوم .

فرمانلى : من يخالف إرادة السلطان .

نظام : الجيش النظامى الدائم ، الذى تأسس فى عصر سليم الثالث (١٧٨٩ - ١٨٠٧) .

المشروع القومى للترجمة

العنوان	المؤلف	المترجم
١ – اللغة العليا (طبعة ثانية)	جون كوين	ت : أحمد درويش
٢ – الوثنية والإسلام	ك. مادهو بانيكار	ت : أحمد فؤاد بلبع
٣ – التراث المسروق	جورج جيمس	ت : شوقى جلال
٤ – كيف تتم كتابة السيناريو	انجا كاريتنكوفا	ت : أحمد الحضرى
٥ – ثريا فى غيبوبة	إسماعيل فصيح	ت : محمد علاء الدين منصور
٦ – اتجاهات البحث اللسانى	ميلكا إفيتش	ت : سعد مصلوح / وفاء كامل فايد
٧ – العلوم الإنسانية والفلسفة	لوسيان غولدمان	ت : يوسف الأنطكى
٨ – مشعلو الحرائق	ماكس فريش	ت : مصطفى ماهر
٩ – التغيرات البيئية	أندرو س. جودى	ت : محمود محمد عاشور
١٠ – خطاب الحكاية	جيرار جينيت	ت : محمد معتصم وعبد الجليل الأزدى وعمر حلى
١١ – مختارات	فيسوافا شيمبوريسكا	ت : هناء عبد الفتاح
١٢ – طريق الحرير	ديفيد براونيستون وايرين فرانك	ت : أحمد محمود
١٣ – ديانة الساميين	روبرتسن سميث	ت : عبد الوهاب علوب
١٤ – التحليل النفسى والأدب	جان بيلمان نويل	ت : حسن المودن
١٥ – الحركات الفنية	إدوارد لويس سميث	ت : أشرف رفيق عفيفى
١٦ – أثينة السوداء	مارتن برنال	ت : لطفى عبد الوهاب / فاروق القاضى / حسين الشيخ / منيرة كروان / عبد الوهاب علوب
١٧ – مختارات	فيليب لاركين	ت : محمد مصطفى بدوى
١٨ – الشعر النسائى فى أمريكا اللاتينية	مختارات	ت : طلعت شاهين
١٩ – الأعمال الشعرية الكاملة	چورج سفيريس	ت : نعيم عطية
٢٠ – قصة العلم	ج. ج. كراوثر	ت: يمنى طريف الخولى / بدوى عبد الفتاح
٢١ – خوخة وألف خوخة	صمد بهرنجى	ت : ماجدة العنانى
٢٢ – مذكرات رحالة عن المصريين	جون أنتيس	ت : سيد أحمد على الناصرى
٢٣ – تجلى الجميل	هانز جيورج جادامر	ت : سعيد توفيق
٢٤ – ظلال المستقبل	باتريك بارندر	ت : بكر عباس
٢٥ – مثنوى	مولانا جلال الدين الرومى	ت : إبراهيم الدسوقى شتا
٢٦ – دين مصر العام	محمد حسين هيكل	ت : أحمد محمد حسين هيكل
٢٧ – التنوع البشرى الخلاق	مقالات	ت : نخبة
٢٨ – رسالة فى التسامح	جون لوك	ت : منى أبو سنه
٢٩ – الموت والوجود	جيمس ب. كارس	ت : بدر الديب
٣٠ – الوثنية والإسلام (ط٢)	ك. مادهو بانيكار	ت : أحمد فؤاد بلبع
٣١ – مصادر دراسة التاريخ الإسلامى	جان سوفاجيه – كلود كاين	ت : عبد الستار الحلوجى / عبد الوهاب علوب
٣٢ – الانقراض	ديفيد روس	ت : مصطفى إبراهيم فهمى
٣٣ – التاريخ الاقتصادى لإفريقيا الغربية	أ. ج. هوبكنز	ت : أحمد فؤاد بلبع
٣٤ – الرواية العربية	روجر آلن	ت : د. حصة إبراهيم المنيف

٣٥ – الأسطورة والحداثة	بول . ب . ديكسون	ت : خليل كلفت
٣٦ – نظريات السرد الحديثة	والاس مارتن	ت : حياة جاسم محمد
٣٧ – واحة سيوة وموسيقاها	بريجيت شيفر	ت : جمال عبد الرحيم
٣٨ – نقد الحداثة	آلن تورين	ت : أنور مغيث
٣٩ – الإغريق والحسد	بيتر والكوت	ت : منيرة كروان
٤٠ – قصائد حب	آن سكستون	ت · محمد عيد إبراهيم
٤١ – ما بعد المركزية الأوربية	بيتر جران	ت: عاطف أحمد / إبراهيم فتحى / محمود ماجد
٤٢ – عالم ماك	بنجامين باربر	ت : أحمد محمود
٤٣ – اللهب المزدوج	أوكتافيو باث	ت : المهدى أخريف
٤٤ – بعد عدة أصياف	ألدوس هكسلى	ت : مارلين تادرس
٤٥ – التراث المغدور	روبرت ج دنيا – جون ف أ فاين	ت : أحمد محمود
٤٦ – عشرون قصيدة حب	بابلو نيرودا	ت : محمود السيد على
٤٧ – تاريخ النقد الأدبى الحديث (١)	رينيه ويليك	ت : مجاهد عبد المنعم مجاهد
٤٨ – حضارة مصر الفرعونية	فرانسوا دوما	ت : ماهر جويجاتى
٤٩ – الإسلام فى البلقان	هـ . ت . نوريس	ت : عبد الوهاب علوب
٥٠ – ألف ليلة وليلة أو القول الأسير	جمال الدين بن الشيخ	ت : محمد برادة وعثمانى الميلود ويوسف الأنطكى
٥١ – مسار الرواية الإسبانو أمريكية	داريو بيانوبيا وخ. م بينياليستى	ت : محمد أبو العطا
٥٢ – العلاج النفسى التدعيمى	بيتر . ن . نوفاليس وستيفن . ج . روجسيفيتز وروجر بيل	ت : لطفى فطيم وعادل دمرداش
٥٣ – الدراما والتعليم	أ . ف . ألنجتون	ت : مرسى سعد الدين
٥٤ – المفهوم الإغريقى للمسرح	ج . مايكل والتون	ت : محسن مصيلحى
٥٥ – ما وراء العلم	جون بولكنجهوم	ت : على يوسف على
٥٦ – الأعمال الشعرية الكاملة (١)	فديريكو غرسية لوركا	ت : محمود على مكى
٥٧ – الأعمال الشعرية الكاملة (٢)	فديريكو غرسية لوركا	ت : محمود السيد ، ماهر البطوطى
٥٨ – مسرحيتان	فديريكو غرسية لوركا	ت : محمد أبو العطا
٥٩ – المحبرة	كارلوس مونييث	ت : السيد السيد سهيم
٦٠ – التصميم والشكل	جوهانز ايتين	ت : صبرى محمد عبد الغنى
٦١ – موسوعة علم الإنسان	شارلوت سيمور – سميث	مراجعة وإشراف : محمد الجوهرى
٦٢ – لذّة النّص	رولان بارت	ت : محمد خير البقاعى .
٦٣ – تاريخ النقد الأدبى الحديث (٢)	رينيه ويليك	ت : مجاهد عبد المنعم مجاهد
٦٤ – برتراند راسل (سيرة حياة)	آلان وود	ت : رمسيس عوض .
٦٥ – فى مدح الكسل ومقالات أخرى	برتراند راسل	ت . رمسيس عوض .
٦٦ – خمس مسرحيات أندلسية	أنطونيو جالا	ت : عبد اللطيف عبد الحليم
٦٧ – مختارات	فرناندو بيسوا	ت : المهدى أخريف
٦٨ – نتاشا العجوز وقصص أخرى	فالنتين راسبوتين	ت . أشرف الصباغ
٦٩ – العالم الإسلامى فى أوائل القرن العشرين	عبد الرشيد إبراهيم	ت : أحمد فؤاد متولى وهويدا محمد فهمى
٧٠ – ثقافة وحضارة أمريكا اللاتينية	أوخينيو تشانج رودريجث	ت : عبد الحميد غلاب وأحمد حشاد

٧١ – السيدة لا تصلح إلا للرمى	داريو فو	ت : حسين محمود
٧٢ – السياسى العجوز	ت . س . إليوت	ت : فؤاد مجلى
٧٣ – نقد استجابة القارئ	چين . ب . تومبكنز	ت : حسن ناظم وعلى حاكم
٧٤ – صلاح الدين والمماليك فى مصر	ل . ا . سيمينوڤا	ت : حسن بيومى
٧٥ – فن التراجم والسير الذاتية	أندريه موروا	ت : أحمد درويش
٧٦ – چاك لاكان وإغواء التحليل النفسى	مجموعة من الكتاب	ت : عبد المقصود عبد الكريم
٧٧ – تاريخ النقد الأدبى الحديث ج ٣	رينيه ويليك	ت : مجاهد عبد المنعم مجاهد
٧٨ – العولمة : النظرية الاجتماعية والثقافة الكونية	رونالد روبرتسون	ت : أحمد محمود ونورا أمين
٧٩ – شعرية التأليف	بوريس أوسبنسكى	ت : سعيد الغانمى وناصر حلاوى
٨٠ – بوشكين عند «نافورة الدموع»	ألكسندر بوشكين	ت : مكارم الغمرى
٨١ – الجماعات المتخيلة	بندكت أندرسن	ت : محمد طارق الشرقاوى
٨٢ – مسرح ميجيل	ميجيل دى أونامونو	ت : محمود السيد على
٨٣ – مختارات	غوتفريد بن	ت : خالد المعالى
٨٤ – موسوعة الأدب والنقد	مجموعة من الكتاب	ت : عبد الحميد شيحة
٨٥ – منصور الحلاج (مسرحية)	صلاح زكى أقطاى	ت : عبد الرازق بركات
٨٦ – طول الليل	جمال مير صادقى	ت : أحمد فتحى يوسف شتا
٨٧ – نون والقلم	جلال آل أحمد	ت : ماجدة العنانى
٨٨ – الابتلاء بالتغرب	جلال آل أحمد	ت : إبراهيم الدسوقى شتا
٨٩ – الطريق الثالث	أنتونى جيدنز	ت : أحمد زايد ومحمد محيى الدين
٩٠ – وسم السيف	ميجل دى ثربانتس	ت : محمد إبراهيم مبروك
٩١ – المسرح والتجريب بين النظرية والتطبيق	باربر الاسوستكا	ت : محمد هناء عبد الفتاح
٩٢ – أساليب ومضامين المسرح الإسبانوأمريكى المعاصر	كارلوس ميجل	ت : نادية جمال الدين
٩٣ – محدثات العولمة	مايك فيذرستون وسكوت لاش	ت : عبد الوهاب علوب
٩٤ – الحب الأول والصحبة	صمويل بيكيت	ت : فوزية العشماوى
٩٥ – مختارات من المسرح الإسبانى	أنطونيو بويرو باييخو	ت : سرى محمد محمد عبد اللطيف
٩٦ – ثلاث زنبقات ووردة	قصص مختارة	ت : إدوار الخراط
٩٧ – هوية فرنسا	فرنان برودل	ت : بشير السباعى
٩٨ – الهم الإنسانى والابتزاز الصهيونى	نماذج ومقالات	ت : أشرف الصباغ
٩٩ – تاريخ السينما العالمية	ديڤيد روبنسون	ت : إبراهيم قنديل
١٠٠ – مساءلة العولمة	بول هيرست وجراهام تومبسون	ت : إبراهيم فتحى
١٠١ – النص الروائى (تقنيات ومناهج)	بيرنار فاليط	ت : رشيد بنحدو
١٠٢ – السياسة والتسامح	عبد الكريم الخطيبى	ت : عز الدين الكتانى الإدريسى
١٠٣ – قبر ابن عربى يليه آياء	عبد الوهاب المؤدب	ت : محمد بنيس
١٠٤ – أوبرا ماهوجنى	برتولت بريشت	ت : عبد الغفار مكاوى
١٠٥ – مدخل إلى النص الجامع	چيرارچينيت	ت : عبد العزيز شبيل
١٠٦ – الأدب الأندلسى	د. ماريا خيسوس روبييرامتى	ت : د. أشرف على دعدور

العنوان	المؤلف	المترجم
١٠٧ - صورة الفدائي في الشعر الأمريكي المعاصر	نخبة	ت . محمد عبد الله الجعيدي
١٠٨ - ثلاث دراسات عن الشعر الأندلسي	مجموعة من النقاد	ت : محمود علي مكي
١٠٩ - حروب المياه	چون بولوك وعادل درويش	ت : هاشم أحمد محمد
١١٠ - النساء في العالم النامي	حسنة بيجوم	ت : منى قطان
١١١ - المرأة والجريمة	فرانسيس هيندسون	ت : ريهام حسين إبراهيم
١١٢ - الاحتجاج الهادئ	أرلين علوى ماكليود	ت . إكرام يوسف
١١٣ - راية التمرد	سادي پلانت	ت . أحمد حسان
١١٤ - مسرحيتا حصاد كونجي وسكان المستنقع	وول شوينكا	ت . نسيم مجلي
١١٥ - غرفة تخص المرء وحده	فرچينيا وولف	ت : سمية رمضان
١١٦ - امرأة مختلفة (درية شفيق)	سينثيا نلسون	ت : نهاد أحمد سالم
١١٧ - المرأة والجنوسة في الإسلام	ليلى أحمد	ت : منى إبراهيم ، وهالة كمال
١١٨ - النهضة النسائية في مصر	بث بارون	ت : لميس النقاش
١١٩ - النساء والأسرة وقوانين الطلاق	أميرة الأزهري سنبل	ت : بإشراف/ رؤوف عباس
١٢٠ - الحركة النسائية والتطور في الشرق الأوسط	ليلى أبو لغد	ت . نخبة من المترجمين
١٢١ - الدليل الصغير في كتابة المرأة العربية	فاطمة موسى	ت . محمد الجندي ، وايزابيل كمال
١٢٢ - نظام العبودية القديم ونموذج الإنسان	جوزيف فوجت	ت : د/ منيرة كروان
١٢٣ - الإمبراطورية العثمانية وعلاقاتها الدولية	نينل الكسندر وفنادولينا	ت. أنور محمد إبراهيم

(تحت الطبع)

- المختار من نقد ت . س . إليوت
- عالم التليفزيون بين الجمال والعنف
- الأدب المقارن
- الفجر الكاذب
- الشعر الأمريكي المعاصر
- الشرق يصعد ثانية
- الجانب الديني للفلسفة
- الولاية
- ثقافة العولمة
- حيث تلتقي الأنهار
- النظرية الشعرية عند إليوت وأدونيس
- المدارس الجمالية الكبرى
- التحليل الموسيقي
- الإسكندرية . تاريخ ودليل
- مختارات من الشعر اليوناني الحديث
- بارسيفال
- اثنتا عشرة مسرحية يونانية
- مصر القديمة التاريخ الاجتماعي
- الخوف من المرايا
- العلاقات بين المتدينين والعلمانيين في إسرائيل
- عدالة الهنود
- چان كوكتو على شاشة السينما
- الأرضة
- مذكرات ضابط في الحملة الفرنسية
- غرام الفراعنة
- نحو مفهوم للاقتصاديات البيئية والقوانين المعالجة
- القصة القصيرة (النظرية والتقنية)
- صاحبة اللوكاندة
- التجربة الإغريقية . حركة الاستعمار والصراع الاجتماعي
- العنف والنبوءة
- خسرو وشيرين
- العمى والبصيرة (مقالات في بلاغة النقد المعاصر)
- وضع حد
- التليفزيون في الحياة اليومية
- أنطوان تشيخوف
- مختارات من المسرح الإسباني المعاصر

طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

رقم الإيداع ٨٥٣٩ / ١٩٩٥

الترقيم الدولى (I. S. B. N. 977 - 305 - 128 -5)





ОСМАНСКАЯ ИМПЕРИЯ В МЕЖДУНАРОДНЫХ ОТНОШЕНИЯХ (30—40-е годы XIX в.)

خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، دخلت الإمبراطورية العثمانية مرحلة تاريخية جديدة. كانت عوامل التدهور المستشرية داخلها منذ عقود طويلة قد انتهت إلى نتائجها الطبيعية. بينما كانت أوروبا بعد إنجازها لأسس نهضتها الحديثة، تدخل الثورة الصناعية وتنطلق صوب آسيا وإفريقيا عبر مزيج من الغزو العسكرى والتغلغل الاقتصادى. ومن تفاعل هذين التيارين تحددت الملامح الأساسية للمرحلة الجديدة. صعود حركات الإستقلال الإقليمى والتحرر القومى، الذى وصل إلى ذروته فى حركة محمد على وتوسعاته. وظهور حركة الإصلاح العثمانى "التنظيمات" بما انطوت عليه من تناقضات وصراعات، وبما انتهت إليه من تحولات فى السياسة الداخلية والخارجية. وتصاعد التنافس الأوروبى حول الإمبراطورية وممتلكاتها مسجلاً بداية عصر المسألة الشرقية.

يسعى هذا الكتاب إلى دراسة تحولات العلاقات الخارجية العثمانية خلال هذه المرحلة، من حيث تغير بيئتها والقوى الفاعلة فيها والأزمات والصراعات التى وجهت مسيرتها.

فيتناول الأزمة المصرية فى مرحلتيها، واستقلال اليونان، والمسألة الجزائرية، والتنافس التركى - الفرنسى حول تونس، ومعاهدة ١٨٣٨ التجارية. وفى سياق ذلك يمنح اهتماماً خاصاً لأعمال وتحركات وزير الخارجية التركى مصطفى رشيد باشا، ويرصد تحولات الإطار الفكرى الموجه للسياسة الخارجية التركية، التى بدأت عام ١٨٣٤ مع تبنى مصطفى رشيد باشا للنظام التركى الجديد.

وتتميز الدراسة باعتمادها المكثف على وثائق الأرشيفات التركية التى نشرها المؤرخون الأتراك: رشيد كاينار وأحمد لطفى وغيرهما، ووثائق الأرشيفات الروسية، ومذكرات ودراسات الدبلوماسيين والكتاب الذين عاشوا فى تركيا فى فترة الدراسة.